مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والانماء

تقرير
مجلس التجارة والانماء

١٠آذار/مارس ـ ٢تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثلاثون

الملحق رقم ١٥ (A/10015/Rev.1)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٧٦

ملاحظـــــة

الرمـــوز

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

أما وثائق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعيـــة ، فيرمز اليها بالرموز التالية :

الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	E/CONF.46/-
الدورات اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	TD/-
مجلس التجارة والتنمية	TD/B/-
لجنة السلع الغذائية	TD/B/C.1/-
لجنة المصنوعات	TD/B/C.2/-
لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة	TD/B/C.3/-
لجنة النقل البحري	TD/B/C.4/-
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات	TD/B/C.5/-
لجنة نقل التكنولوجيا	TD/B/C.6/-
مجموعة وثائق المجلس الاعلامية	TD/B/INF.-
مجموعة وثائق المجلس عن المنظمات غير الحكومية	TD/B/NGO/-

وصدرت ، في غير العربية ، أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الثالثة ، في الوثائق التالية : المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحـــدة ، رقم المبيـــع E.73.II.D.4.) ، الذي يضم ، فيما يضم ، قرارات ومقررات المؤتمر ؛ والمجلد الأول ، ألف ، الجزء الأول ، موجز بيانات رؤساء الوفود (رقم المبيع E.73.II.D.Min.1 الجزء الاول) ، والمجلد الاول ، الف ، الجزء الثاني ، المحاضر الموجزة للجلسات العامة (رقم المبيع E.73.II.D.Min.1 ، الجزء الثاني) ؛ والمجلد الثاني ، تجارة البضائع (رقم المبيع E.73.II.D.5) ؛ والمجلد الثالث ، التمويل والمعاملات غيـــر المنظورة (رقم المبيع E.73.II.D.6) ؛ والمجلد الرابع ، استعراض عام ومسائـــل خاصـــة (رقـــم المبيع E.75.II.D.7) .

وتتألف رموز قرارات ومقررات المؤتمر أو المجلس من رقمين ، رقم يدل على القرار أو المقـــرر ، ورقم مسبوق بالحرف " د " يدل على الدورة التي اتخذ فيها . أما اذا كانت الدورة استثنائية فـان الرقم الدال على الدورة يكون مسبوقا بالحرفين " د إ " .

المحاضر الموجـزة

يرمز الى المحاضر الموجزة للمناقشات التي تجرى في الجلسات العامة للمؤتمر ولجانـــه ، وللمجلس ولجانه الرئيسية ، بالرمز المناسب للهيئة المعنية (انظر أعلاه) ، متبوعا بالحرفين " SR " .

وتصدر كراسة تمهيدية لكل دورة من دورات المجلس ، بوصفها جزءا من الوثائق الرسميـــة لمجلس التجارة والتنمية . وتتضمن تلك الكراسة جدولا بمحتويات المحاضر الموجزة للدورة ، وجدول أعمال الدورة بصيغته المعتمدة ، وقائمة بالوثائق المتصلة بجدول أعمال الدورة .

المرفقـــات

تصدر نصوص الوثائق ، التي تختار لادراجها في وثائق دورة المجلس ذات الصلة ، بوصفها مرفقات للوثائق الرسمية للمجلس ، وذلك في شكل كراسات تتعلق ببند جدول الأعمال ذى الصلة .

الملاحـــق

تتضمن الوثائق الرسمية للمجلس ملاحق مرقمة للدورة الاستثنائية السادسة والدورة العاديـة الخامسة عشرة ، على النحو التالي :

الملحق رقم		رقم الوثيقـــة
	الدورة الاستثنائية السادسة	
١	القرارات ، والنتيجة المتفق عليها ، والمقررات	TD/B/548
	الدورة العادية الخامسة عشـرة	
١	القـرارات والمقـــررات	TD/B/585
٢	تقرير لجنة السلع الأساسية عن دورتها الثامنـة (الجزآن الأول والثاني)	TD/B/543
٣	تقرير لجنة المصنوعات عن دورتها السابعة	TD/B/576

[الاصل : بالانكليزية]

المحتويات

	الصفحة
ملاحظة تمهيدية	س

الجزء الاول — تقرير مجلس التجارة والانماء عن دورته الاستثنائية السادسة المنعقدة في قصر الامم ، بجنيف ، في الفترة من ١٠ الى ٢١ آذار/ مارس ١٩٧٥

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ — ٦	٢
الأول —	الاستعراض والتقييم النصفيان لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ؛ تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (البند ٣ من جدول الاعمال)	٧ — ٩٠	٤
	ألف — البيان الافتتاحي الذي ادلى به كل من رئيس المجلس بالنيابة ، والامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	٧ — ١٦	٤
	باء — المناقشة العامة	١٧ — ٦٣	٧
	جيم — البيان الذي ادلى به رئيس مجلس التجارة والتنمية في ختام المناقشة حول البند ٣	٦٤ — ٦٧	٢١
	دال — النتائج	٦٨ — ٧٠	٢٣
الثاني —	المسائل التنظيمية والمسائل الاخرى	٧١ — ١٢١	٣١
	ألف — افتتاح الدورة	٧١	٣١
	باء — اقرار جدول الاعمال وتنظيم اعمال الدورة (البند ١ من جدول الاعمال)	٧٢ — ٧٣	٣١
	جيم — انتخاب رئيس بديل	٧٤	٣١
	دال — معاملة غرينادا فيما يتعلق بالانتخابات (البند ٤ من جدول الاعمال)	٧٥	٣٢

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
هاء	العضوية والحضور	١٠١—١٠٦	٣٢
واو	الاعمال التحضيرية لدورة المؤتمر الرابعة (البند ٤ من جدول الاعمال)	١٠٢—١٠٦	٣٣
زاى	ترتيبات العمل في مجالي نقل التكنولوجيا والممارسات التجارية التقليدية (البند ٤ من جدول الاعمال)	١٠٧—١٠٨	٣٤
حاء	السنة الدولية للمرأة (البند ٤ من جدول الاعمال) ..	١٠٩—١١٣	٣٥
طاء	استعراض جدول اجتماعات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة ١٩٧٥ (البند ٤ من جدول الاعمال) ..	١١٤—١١٧	٣٦
ياء	الاثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس (البند ٤ من جدول الاعمال)	١١٨	٣٧
كاف	اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ٤ من جدول الاعمال)	١١٩	٣٧
لام	اعتماد تقرير المجلس عن دورته الاستثنائية السادسة (البند ٥ من جدول الاعمال)	١٢٠	٣٧
ميم	اختتام الدورة	١٢١	٣٧

المرفقات

المرفق الاول :	القرارات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية السادسة ، والنتيجة المتفق عليها في تلك الدورة	٣٨
المرفق الثاني :	الاثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس	٧٧

المحتويات (تابع)

الجزء الثاني — تقرير مجلس التجارة والانماء عن الجزء الثاني من دورته الرابعة عشرة المنعقدة بقصر الامم في جنيف في ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٧٥

الفصل	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ — ٢	٨٦
ألف — افتتاح الجزء الثاني من الدورة الرابعة عشرة	٣	٨٧
باء — استبدال المقرر	٤	٨٧
جيم — العضوية والحضور	٥ — ٩	٨٧
دال — الميزانية البرنامجية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لفترة السنتين ١٩٧٦—١٩٧٧ والخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦—١٩٧٩ : تقرير الفريق العامل	١٠ — ١١	٨٨
هاء — جهود الامم المتحدة لتعزيز الصادرات (البند ١٣ من جدول الاعمال)	١٢ — ١٥	٨٨
واو — التجارة الدولية والتمويل : النظر في التدابير الناشئة عن أنشطة لجان المجلس الرئيسية ولجانه الفرعية الاخرى ، والمجموعات الحكومية الدولية وغيرها — النقل البحري (البند ٨ (ج) من جدول الاعمال)	١٦	٨٩
زاي — انتخاب اعضاء اللجان الرئيسية بموجب الفقرة ٩ من قرار المؤتمر ٨٠ (د — ٣) (البند ١٢ (د) من جدول الاعمال)	١٧ — ١٨	٨٩
حاء — تعيين اعضاء اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الاساسية (البند ١٢ (و) من جدول الاعمال) ...	١٩ — ٢٢	٩٠
طاء — الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة : المنظمة العالمية للملكية الفكرية (البند ١٣ من جدول الاعمال)	٢٣ — ٢٤	٩١

المحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
باء ـ تصنيف المنظمات غير الحكومية في الفئة الخاصة باعتبار ان لها اهتماما خاصا باعمال لجنة نقل التكنولوجيا ، واعادة تصنيف المنظمات غير الحكومية بنقلها من الفئة الخاصة الى الفئة العامة (البند ١٤ من جدول الاعمال)	٢٥ — ٢٧	٩١
كاف ـ اشتراك مجلس الامم المتحدة لناميبيا في اعمال المؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (البند ١٣ من جدول الاعمال)	٢٨ — ٢٩	٩٢
لام ـ اعتماد تقرير المجلس عن الجزء الثاني من دورته الرابعة عشرة (البند ١٤ من جدول الاعمال)	٣٠	٩٣
ميم ـ اختتام الدورة	٣١	٩٣

المرفقات

المرفق الاول :	تقرير الفريق العامل للدورة الرابعة عشرة للمجلس ..	٩٤
المرفق الثاني :	اعضاء لجان المجلس الرئيسية	١٣٠

المحتويات (تابع)

الجزء الثالث — تقرير مجلس التجارة والانماء عن الجزء الاول من دورته الخامسة عشرة المعقودة بقصر الامم ، في جنيف ، في الفترة من ٥ الى ١٦ آب/اغسطس ١٩٦٣

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ — ٥	١٤٠
الاول —	البيانات التي القيت في افتتاح الدورة	٦ — ٢٨	١٤١
	ألف — البيان الذي ادلى به الرئيس السابق	٦ — ٨	١٤١
	باء — البيان الذي ادلى به رئيس المجلس	٩ — ١٤	١٤١
	جيم — البيان الذي ادلى به الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	١٥ — ٢٨	١٤٣
الثاني —	الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : اهدافها ، وجدول اعمالها المؤقت ، والتحضير لها ، وتنظيمها (البند ٢ من جدول الاعمال)	٢٦ — ٤٣	١٤٧
الثالث —	استعراض تنفيذ توصيات المؤتمر : تنفيذ اعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛ الاستعراض والتقييم النصفيان للاستراتيجية الانمائية الدولية ؛ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للانماء والتعاون الاقتصادي الدولي (البند ٣ من جدول الاعمال)	٤٤ — ٦١	١٥١
الرابع —	ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي ، وزيادة تطوير الترتيبات المؤسسية في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (البندان ٤ و ١٣ من جدول الاعمال)	٦٢ — ١١٤	١٦٤
	ألف — ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (البند ٤ من جدول الاعمال)	٦٢ — ١٠٦	١٦٤

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	باء — زيادة تطوير الترتيبات المؤسسية في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : قرار المؤتمر ٨٠ (د — ٣)		
	(البند ١٣ من جدول الاعمال)	١٠٧—١١٤	١٦٧
الخامس	— المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير هيئاته الفرعية المتصلة بتلك التقارير (البند ٥ من جدول		
	الاعمال)	١١٥—١٤٠	١٧٠
	ألف — تجارة السلع الاساسية	١١٥—١٤١	١٧٠
	باء — تجارة السلع المصنعة وشبه المصنعة	١٤٢—١٥٧	١٧٧
	جيم — التمويل المتصل بالتجارة	١٥٨—١٦٠	١٨١
السادس	— مسائل خاصة اخرى في ميدان التجارة والتنمية (البند ٦ من		
	جدول الاعمال)	١٦١—٢٢٦	١٨٩
	ألف — توسيع التبادل التجاري ، والتعاون الاقتصادي ،		
	والتكامل الاقليمي بين البلدان النامية	١٦١—٢٠١	١٨٩
	باء — تعزيز الصادرات	٢٠٢—٢١٥	١٩٢
	جيم — اثر السياسات المتعلقة بالبيئة على التجارة والتنمية ،		
	ولا سيما في البلدان النامية	٢١٦—٢١٧	١٩٥
	دال — نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام	٢١٨—٢٢٠	١٩٦
	هاء — الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح	٢٢١—٢٢٥	١٩٧
	واو — الانماء التدريجي للقانون التجاري الدولي : التقرير السنوي الثامن للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري		
	الدولي	٢٢٦	١٩٨
السابع	— تدابير خاصة لصالح اقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، والبلدان النامية غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية		
	(البنود ٧ و ٨ و ، من جدول الاعمال)	٢٢٧—٢٥٠	١٩٦

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	ألف ـ اقل البلدان نموا بين البلدان النامية	٢٢٧—٢٣٧	١٩٩
	باء ـ البلدان النامية غير الساحلية	٢٣٨—٢٤٧	٢٠٢
	جيم ـ البلدان الجزرية النامية	٢٤٨—٢٥٠	٢٠٥
الثامن ـ	العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (البند ١٠ من جدول الاعمال)	٢٥١—٢٦٧	٢٠٦
التاسع ـ	المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية ومسائل اخرى	٢٦٨—٣٢١	٢١٠
	ألف ـ افتتاح الدورة	٢٦٨	٢١٠
	باء ـ انتخاب اعضاء المكتب (البند ١ (أ) من جدول الاعمال)	٢٦٩—٢٧٠	٢١٠
	جيم ـ اقرار جدول الاعمال وتنظيم اعمال الدورة (البند ١ (ب) من جدول الاعمال)	٢٧١—٢٧٥	٢١٠
	دال ـ اشتراك مجلس الامم المتحدة لناميبيا في اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (البند ١٣ من جدول الاعمال)	٢٧٦—٢٨٠	٢١٣
	هاء ـ اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١ (ج) من جدول الاعمال)	٢٨١	٢١٤
	واو ـ العضوية والحضور	٢٨٢—٢٨٨	٢١٤
	زاى ـ انتخاب اعضاء اللجان الرئيسية (البند ١ (د) من من جدول الاعمال)	٢٨٩	٢١٥
	حاء ـ تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس (البند ١٣ من جدول الاعمال)	٢٩٠—٢٩١	٢١٦
	طاء ـ تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس (البند ١٣ من جدول الاعمال)	٢٩٢—٢٩٣	٢١٦

المحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
باء ـ اختصاصات اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الاساسية (البند ١٣ من جدول الاعمال)	٢١٤–٢١٧	٢١٦
كاف ـ المناقشة المتعمقة لاستخدام عبارة " بالصيغة المعدلة" (البند ١٣ من جدول الاعمال)	٢١٨–٢١٩	٢١٧
لام ـ النظر في مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي (د ت ـ ٧٥) (البند ١٣ من جدول الاعمال) ..	٣٠٠–٣٠٢	٢١٨
ميم ـ استعراض جدول الاجتماعات (البند ١١ من جدول الاعمال)	٣٠٣–٣١٣	٢١٨
نون ـ الاثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس (البند ١٢ من جدول الاعمال)	٣١٤	٢٢٠
سين ـ جدول الاعمال المؤقت للدورة الاستثنائية السابعة والدورة العادية السادسة عشرة للمجلس . وتنظيم أعمال الدورتين (البند ١ (هـ) من جدول الاعمال)	٣١٥–٣١٩	٢٢١
عين ـ اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة (البند ١٤ من جدول الاعمال)	٣٢٠	٢٢١
فاء ـ فض الدورة	٣٢١	٢٢١

المرفقات

المرفق الاول ـ	القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الاول من دورته الخامسة عشرة.	٢٢٢
المرفق الثاني ـ	اتفاق رأى المجلس بشأن قائمة المجالات المختارة من مجالات السياسة العامة ، مع بيان القضايا المحددة التي ستعالج في كل مجال منها في الدورة الرابعة للمؤتمر	٢٤١
المرفق الثالث ـ	مشاريع القرارات المحالة الى المجلس أو هيئاته الفرعية لاجراء مزيد من الدراسة بشأنها	٢٤٣

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
المرفق الرابع ـ	جدول الاعمال المؤقت للدورة الاستثنائية السابعة للمجلس		٢٤٧
المرفق الخامس ـ	جدول الاعمال المؤقت للدورة العادية السادسة عشرة للمجلس		٢٤٨
المرفق السادس ـ	الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس .		٢٥٠
المرفق السابع ـ	أعضاء لبان المجلس الرئيسية		٢٥٩

المحتويات (تابع)

الجزء الرابع — تقرير مجلس التجارة والانماء بشأن الجـــزء الثاني من دورته الخامسة عشرة

الفصـــــل		الفقـــــرات	الصفحة
	مقدمـــة		٢٧٠
الاول —	الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجـــارة والتنميـــة : اهدافها ، وجدول اعمالها المؤقت ، والتحضـــير لهـــا ، وتنظيمها (البند ٢ من جدول الاعمال)	١ — ١٦	٢٧١
الثاني —	المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية	١٧ — ٣٧	٢٧٦
	ألف — افتتاح الجزء الثاني من الدورة الخامسة عشرة	١٧	٢٧٦
	باء — استبدال ثلاثة من نواب الرئيس	١٨	٢٧٦
	جيم — تنظيم اعمال الجزء الثاني من الدورة الخامسة عشرة..	١٩	٢٧٦
	دال — معاملة الدول الجديدة الاعضاء في مؤتمر الامـــم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بالانتخابات...	٢٠	٢٧٧
	هاء — انتخاب اعضاء اللجـــان الرئيسية (البند ١ (د) من جدول الاعمال)	٢١	٢٧٧
	واو — اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١ (ج) من جدول الاعمال)	٢٢	٢٧٧
	زاي — العضوية والحضور	٢٣ — ٢٩	٢٧٧
	حاء — جدول الاعمال المؤقت للدورة العادية الســـادســة عشرة للمجلس (البند ١ (ج) من جدول الاعمال) ..	٣٠ — ٣٣	٢٧٩
	طاء — اختصاصات اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلـــع الاساسية (البند ١٣ من جدول الاعمال)	٣٤ — ٣٥	٢٧٦
	يـــاء — اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة (البند ١٤ من جدول الاعمال)	٣٦	٢٨٠
	كاف — اختتام الدورة	٣٧	٢٨٠

المحتويات (تابع)

الصفحة

المرفقـــات

المرفـــق الاول :	مقرر اتخذه المجلس في الجزء الثاني من دورتـــه الخامسة عشرة	٢٨١
المرفـــق الثاني :	جدول الاعمال المؤقت للدورة الرابعة للمؤتمر	٢٨٢
المرفـــق الثالث :	تنظيم الدورة الرابعة للمؤتمر	٢٨٤
المرفـــق الرابع :	نصا مشروعين بديلين لمقررين للمجلس بشأن مسألة اختصاص اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الاساسية	٢٨٧
المرفق الخامس :	جدول الاعمال المؤقت للدورة العادية السادسة عشرة للمجلس	٢٩١
المرفق السادس :	اعضاء لجان المجلس الرئيسية	٢٩٣

ملاحظة تمهيدية

يرفع مجلس التجارة والتنمية تقريره السنوي الحادي عشر (١) الى الجمعية العامة طبقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٤ . وقد اعتمد المجلس هذا التقرير في جلسته ٤٤٣ المنعقدة في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ (انظر الجزء الرابع ، الفقرة ٣٦ أدناه) . ويشمل هذا التقرير الفترة التي انقضت منذ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، ويتألف من تقارير الدورة الاستثنائية السادسة المنعقدة في الفترة من ١٠ الى ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، والجزء الثاني من الدورة العادية الرابعة عشرة المنعقدة في الفترة من ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، والجزء الاول من الدورة العادية الخامسة عشرة المنعقدة في الفترة د الى ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، والجزء الثاني من الدورة العادية الخامسة عشرة المنعقدة في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر الى ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ، وقد عقدت كلها في جنيف .

---

(١) ان التقارير العشرة السابقة ، التي تشمل ، على التوالي ، الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٥ ، ومن ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٥ الى ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ ، ومن ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ ، ومن ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ الى ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ ، ومن ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ الى ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ ، ومن ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ الى ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، ومن ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ الى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ ، ومن ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ الى ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٢ ، ومن ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٢ الى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، ومن ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ الى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، ترد في الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/6023/Rev.1) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الحادية والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/6315/Rev.1 و Corr.1) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثانية والعشرون ، الملحق رقم ١٤ (A/6714) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثالثة والعشرون ، الملحق رقم ١٤ (A/7214) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الرابعة والعشرون ، الملحق رقم ١٦ (A/7616 و Corr.2) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/8015 و Corr.1) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة السادسة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/8415/Rev.1 والمرجع نفسه ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/8715/Rev.1 و Corr.1) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9015/Rev.1) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9615/Rev.1) .

وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير ، عقدت الهيئات الفرعية التالية دورات يرد بيانهـا فيما يلـــي :

		الوثيقة المتضمنة للتقرير
الفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بدراسة موضوع اتفاقية النقل الدولي المتعـــــدد الوسائل	الدورة الثانية ١١ — ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤	TD/B/533
لجنة السلع الاساسية	الدورة الثامنة الجزء الاول ١٠ — ٢١ شباط/فبراير ١٩٧٥ الجزء الثاني ٢١ — ٢٥ تموز/يوليـــه ١٩٧٥	TD/B/543 (٢)
لجنة المصنوعات	الدورة السابعة ٢٣ حزيران/يونيـــــه — ٤ تموز/يوليه ١٩٧٥	TD/B/576
الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا	الدورة الاولى ٧ — ١٨ تموز/يوليـــه ١٩٧٥	TD/B/577 (٣)

---

(٢) للاطلاع على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة عشرة ، الملحق رقم ٢ (TD/B/543) .

(٣) الموضوع نفسه ، الدورة الخامسة عشرة ، المرفقات ، البند ٧ من جدول الاعمـــال ، الوثيقة (TD/B/577) .

الجزء الاول

تقرير مجلس التجارة والانماء عن دورته الاستثنائية السادسة

المنعقدة في قصر الامم ، بجنيف ،
في الفترة من ١٠ الى ٢١ آذار/
مارس ١٩٧٥

مقدمة

١ — قرر مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، بموجب قراره ٧٩ (د — ٣) المؤرخ في ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٢ ، ان يعهد الى مجلس التجارة والتنمية بأداء الوظائف المنوطة بالمؤتمر فيما يتعلق باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، وانه ينبغي ، لهذا الغرض ، ان يجتمع المجلس في دورة استثنائية مرة كل عامين على مستوى عال مناسب . وبناء على ذلك ، اضطلع المجلس في دورته الاستثنائية الخامسة المنعقدة في الفترة من ٢٤ نيسان/ابريل الى ٩ أيار/مايو ١٩٧٣ ، بأول عملية من عمليات الاستعراض والتقييم ، التي تجرى مرة كل عامين ، لنواحي الاستراتيجية التي تقع ضمن اختصاص المؤتمر ، وقرر المجلس ، بموجب قراره ١٠٢ (د — ١٣) المؤرخ في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، ان يضطلع بالاستعراض والتقييم النصفيين في الدورة الاستثنائية الحالية .

٢ — وعلى اثر ذلك القرار ، قررت الجمعية العامة ، بموجب قرارها ٣١٧٢ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، ان تعقد دورة استثنائية مكرسة للانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ، تسبق مباشرة انعقاد الدورة العادية الثلاثين ، وتقوم فيها باجراء عملية الاستعراض والتقييم العامة في منتصف مدة العقد . وعقدت الدورة الاستثنائية السادسة في الفترة من ٩ نيسان/ابريل الى ٢ أيار/مايو ١٩٧٤ . وفي ١ أيار/مايو ١٩٧٤ اعتمدت الجمعية العامة القرارين ٣٢٠١ (دإ — ٦) و ٣٢٠٢ (دإ — ٦) المتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستهدف ، فيما يستهدف ، اكمال وتعزيز الغايات والاهداف الواردة في الاستراتيجية الانمائية الدولية .

٣ — وكان تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل ، واستعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية ، والاعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ، موضوع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩١١ (د — ٥٧) المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٤ . وقد شدد ذلك القرار على العلاقة المتبادلة بين هذه العمليات الثلاث ، ووضع جدولا زمنيا لتنفيذها في غضون الفترة التي تسبق انعقاد الدورة العادية الثلاثين للجمعية العامة .

٤ — وقرر المجلس ، في الجزء الاول من دورته الرابعة عشرة ، بموجب القرار ١٢٢ (د — ١٤) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ بشأن تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ان ينظر في دورته الاستثنائية السادسة فيما استجد في الاستراتيجية الانمائية الدولية من التزامات وتغييرات واضافات وتعديلات تتعلق بالمسائل الداخلة في اختصاص مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وذلك في ضوء الاعلان وبرنامج العمل . وقرر المجلس كذلك ، بموجب القرار ١٢٠ (د — ١٤) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، ان ينظر في دورته الاستثنائية السادسة في مسألة انشاء منظمة تجارية دولية شاملة في اطار استعراضه وتقييمه النصفيين للاستراتيجية الانمائية الدولية .

٥ — وقد عقدت الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس التجارة والتنمية في قصر الامم ، بجنيف ، في الفترة من ١٠ الى ٢١ اذار/مارس ١٩٧٥ (١) .

٦ — وطبقا للفقرة ١٣ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩١١ (د — ٥٧) ، سيتم وضع هذا التقرير في متناول الدورة الثالثة للجنة الاستعراض والتقييم (١٣ أيار/مايو الى ٦ حزيران/يونيه) ، التي طلب اليها في الفقرة ١٧ من ذلك القرار ، ان تقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين مشروع استعراض شامل لسير تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية والاعلان وبرنامج العمل .

---

(١) للاطلاع على عرض كامل لاعمال المجلس خلال دورته الاستثنائية السادسة ، انظر المحاضر الموجزة للجلسات من ٤١٣ الى ٤٢٥ (TD/B/SR.413-425) .

الفصل الاول

الاستعراض والتقييم النصفيان لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية؛ تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ؛ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتنميـــــة والتعاون الاقتصادى الدولى

(البند ٣ من جـــدول الاعمـــال)

ألف ـ البيان الافتتاحي الذى ادلى به كل من رئيس المجلس بالنيابة ، والامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانمـاء

٧ — قال رئيس المجلس بالنيابة ، في البيان الافتتاحي الذى ادلى به في جلسة المجلس ٤١٣ المنعقدة في ١٠ اذار/مارس ١٩٧٥ ، ان مهمة المجلس في دورته الاستثنائية السادسة تتمثل في مساعدة الجمعية العامة في اجراء الاستعراض والتقييم الشاملين النصفيين للاستراتيجية الانمائيـــة الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، عن طريق استعراض التقدم المحرز في تحقيق اهداف الاستراتيجية ، وتحديد اوجه القصور ، وتقييم مساهمة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والتوصية بالتدابير العلاجية الممكنة .

٨ — وذكر رئيس المجلس بالنيابة ان التطورات الدولية التي حدثت في الآونة الاخيرة قد ادت الى تزايد الوعي بضرورة بذل الجهود مجددا للاسراع بخطى الانماء الاقتصادى والاجتماعي في العالم ، ورفع مستويات معيشة البشر كافة ، وضمان نمو الاقتصاد العالمي بصورة سلمية . بيد ان اتضـــح في منتصف مدة العقد ان الجهود الرامية الى تحقيق الغايات الواردة في الاستراتيجية لم تحقـــق التوقعات المرجوة ، وان ثمة حاجة الى توجيه الاتجاهات والسياسات وجهة جديدة . وينبغي علـى المجلس ، في هذا الصدد ، ان يقدم توجيهات بناءة بشأن الاسس التي ينبغي ان تجرى عليهـــا السياسات المتعلقة بالتجارة والمساعدات ، للحيلولة دون عرقلة تحقيق اهداف الاستراتيجية . واشار الى ان استعراض وتقييم المجلس للتدابير الواردة في الاستراتيجية ، التي تتمخض عنها اختصاص مؤتمـر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، من شأنه ان يساعد الجمعية العامة مساعدة كبيرة على ان تنهـض، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، بمسؤوليتها في اجراء استعراض وتقييم شاملين .

٩ — وقال الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، في البيان الافتتاحي الـــذى ادلى به في جلسة المجلس ٤١٤ المعقودة في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٥ (٢) ، ان دورة المجلـــس

---

(٢) وزع النص الكامل لبيان الامين العام فيما بعد في وثيقة رمزها TD/B(S-VI)/Misc.4 ، وذلك بموجب مقرر اتخذه المجلس في جلسته ٤١٤ بعد ان اخذ علما بالآثار المالية المترتبة علـــى مقرره .

العالمية تستطيع ان تسهم وتؤثر في المناقشات الدولية المكثفة المتعلقة بقضايا التنمية والتي من المقرر ان تجرى في العام الحالي ، واعرب عن الامل في ان تسفر مناقشات المجلس عن تفهم افضل لمشكلة الانماء ، والتزام جديد بهدف الانماء ، وتعيين الاتجاهات الجديدة التي ينبغي اتباعها .

١٠ — واستعرض الامين العام للمؤتمر السنوات الخمس الاولى من العقد ، فاوضح ان البلدان النامية تشارك البلدان المتقدمة النمو توسعها السريع ورفاهيتها المتزايد ابان الفترة الاولية من العقد . وفضلا عن ذلك ، فان المساعدات الانمائية قد قصرت بشدة عن بلوغ الاهداف المحددة في الاستراتيجية . وقد ادت الازمة الاقتصادية الحادة التي يمر بها العالم حاليا الى جعل كثير من البلدان النامية تواجه حالة باعثة على اليأس . والنتيجة التي يمكن استخلاصها هي ان ثمة حاجة الى دفع عجلة التنمية مرة اخرى في مسار جديد ، سواء على الصعيد الداخلي ، عن طريق مجهود البلدان النامية انفسها ، او عن طريق انشاء اطار دولي مناسب لا يستند كلية الى معدلات نمو جد مرتفعة في البلدان المتقدمة النمو ، وهذا هو السبيل الذى قد يكون اكثر اهمية لمؤتمر التجارة والتنمية . وينبغي ان ينصب الاهتمام ، في اطار مثل هذه السياسة الانمائية الشاملة الجديدة ، على التجارة اكثر منه على العون ، وعلى الجهود الرامية الى قلب الاتجاه الحالي الذى يستمر فيه انخفاض نصيب البلدان النامية من التجارة العالمية ، باستثناء النفط .

١١ — واضاف يقول ان البرنامج المتكامل للسلع الاساسية ، الذى اقترحته امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ينبغي ان يعتبر بمثابة محور الزاوية في هذه السياسة الشاملة الجديدة . على ان التدابير المتخذة في ميدان التجارة ينبغي الا تقتصر على السلع الاساسية وحدها ، اذ يجب ان يكون الهدف هو خفض الاعتماد التقليدى لكثير من البلدان النامية على السلع الاساسية ، وذلك بانتهاج سياسات تصنيع داخلية ديناميكية . ومن الضرورى ، في هذا الصدد ، العمل على تحقيق مزيد من التقدم باحداث تحسينات في نظام الافضليات المعمم ، وكذلك عن طريق المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . وفضلا عن ذلك ، فان ثمة حاجة ، في قطاع التجارة الصناعية ، الى اتخاذ مجموعة من التدابير تهدف لا الى ازالة الحواجز فحسب بل والى ان توفر للبلدان النامية تسهيلات ذات طابع مالي ومؤسسي وتكنولوجي — بما في ذلك تدابير تتصل بنقل التكنولوجيا ودور الشركات عبر الوطنية في ذلك القطاع ، وتسويق السلع الصناعية وترويجها ، وتوفير ائتمانات التصدير ، وتدابير المساعدة على التكيف ، وتحضير المنتجات الاولية ، والنقل والتأمين .

١٢ — ومضى يقول انه ينبغي تدعيم اية محاولة جديدة لتركيز الاهتمام على التدابير التجارية والتدابير المتصلة بها ، بوصفها جزءا من استراتيجية انمائية عالمية ، عن طريق ايجاد نظام نقدى ومالي دولي مناسب ، واشار الى ان الاعتبارات الاساسية للبلدان النامية مابرحت وثيقة الصلة بالموضوع مثلما كانت دوما : وهي الحاجة الى المشاركة السليمة في عملية اتخاذ القرارات ، والحاجة الى مزيد من السيولة — لاسيما في صورة الربط بين حقوق السحب الخاصة وبين المساعدة الانمائية — ، والحاجة الى وضع قواعد تحكم النظام الجديد وتتمشى مع مصالح البلدان النامية ، والحاجة الى ايجاد اساليب للتكيف لا تفرض اعباء باهظة على البلدان النامية .

١٣ — واستطرد يقول ان التقدم في مجال الاصلاح التجارى والنقدى يجب ان تصحبه زيادات كبيرة

في تدفق الموارد المالية على البلدان النامية ، وانه من المستحسن استبدال النظام التطوعي الحالي بوسائل لنقل الموارد تكون اكثر تحقيقا للالية وبعثا للثقة . وهناك ايضا مشكلة الحصول على رأس المال التي تقترن بها مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية . وذكر ان من المتوقع ان تكتسب مشكلة الديون ابعادا اكبر في ظل الحالة الاقتصادية الحاضرة ، ورحب في هذا الصدد بالاتفاق العريض الذى تم التوصل اليه في الاجتماع الاخير لفريق الخبراء الحكوميين المخصص لمشاكل ديون البلدان النامية بشأن الخطوات المبدئية المتصلة بايجاد جهاز مؤسسي لمعالجة مشكلة الديون ووضع مبادئ من اجل اعادة جدولة الديون . وقال انه يتعين ايضا ايلاء اهتمام مستمر الى الحاجة الى توجيه تدفقات الحون المتزايدة نحو تلبية احتياجات اقل البلدان نموا التي تهم مشاكلها مؤتمر التجارة والتنمية اهمية خاصة .

١٤ — وفيما يتعلق باتجاهات التجارة ، قال انه ينبغي التوقف عن تركيز الاهتمام بصورة مطلقة على نمط التجارة بين الشمال والجنوب . وينبغي اجراء استطلاع كامل لامكانيات توسيع نطاق التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية .

١٥ — واستطرد يقول انه ينبغي توجيه عناية اكبر الى الامكانات الضخمة لتوثيق اواصر التعاون فيما بين البلدان النامية ، وهو التعاون الذى يجب الا يأخذ فقط شكل تعزيز العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية وغيرها مع بعضها بعضا ، بل والعمل المشترك على تحسين قدرتها التفاوضية في مواجهة سائر بلدان العالم . وتمتلك البلدان المصدرة للبترول ، في الوقت الحاضر ، فائضا ماليا ضخما يمكن استخدامه في الاستثمار في اماكن اخرى ، بالاضافة الى المبالغ الكبيرة التي تخصصها لمساعدة البلدان النامية الاخرى . ويستهدف النظام الحالي لاعادة التدوير على اساس ثنائي حل مشاكل المدفوعات والصرف التي تواجه البلدان المتقدمة النمو ، ولكنه يزيد ايضا من رؤوس اموالها دون مسوغ ؛ ولسوف يفيد الاقتصاد العالمي بأكمله لو رافقت هذا النظام ، على الاقل ، علاقة ثلاثية يستثمر فيها جزء من فائض اموال النفط في البلدان النامية ، مما يتيح لها زيادة وارداتها من البلدان المتقدمة النمو .

١٦ — وانتقل الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، في ختام كلمته ، الى الشؤون المتعلقة بالمؤسسات ، فذكر ان المسألة الرئيسية التي تجابه منظومة الامم المتحدة بأسرها هي كيفية جعل المنظومة نفسها اداة فعالة لاتخاذ القرارات والتدابير في المجال الاقتصادى . اما المسائل التي تهم مؤتمر التجارة والتنمية على وجه التحديد فهي ، اولا ، مسألة انشاء منظمة تجارية دولية شاملة ، وهي المسألة التي كانت موضوعا لقرار اتخذ في مؤتمر البلدان النامية بشأن المواد الخام ، الذى عقد بداكار في الفترة من ٤ الى ٨ شباط/فبراير ١٩٧٥ . وثانيا ، هناك مسألة الكيفية التي يمكن ان يصبح بها مؤتمر التجارة والتنمية ، داخل اطاره الحالي ، اداة اكثر فعالية للمفاوضات واتخاذ القرارات . واذا اريد لمؤتمر التجارة والتنمية ان يؤدى هذا الدور ، فان الامر سيقتضي منه التكيف . وعلى الصعيد الحكومي الدولي ، هناك حاجة الى وضع ترتيبات لتيسير اتخاذ القرارات بصورة مرنة وسريعة ؛ ويمكن للاقتراح الداعي الى انشاء لجنة دائمة على مستوى عال ان يكون ذا اهمية في هذا الصدد . واخيرا ، فان قدرة امانة المؤتمر على النهوض بمسؤولياتها ستزداد لو ان الدول الاعضاء قامت ، فيما يتعلق بالقضايا المحددة ، بايضاح المؤسسة التي تتحمل المسؤولية الاساسية .

باء ـ المناقشة العامة

١٧ ـ كان هناك اتفاق عام بين الممثلين الذين تكلموا في هذا البند على اهمية دورة المجلس الحالية ، ليس فقط لانعقادها في ظل اضطراب وعدم استقرار كبيرين في الاقتصاد العالمي ، بل ولانها الحلقة الاولى في سلسلة من الاجتماعات التي تتناول الاستعراض والتقييم النصفيين لسير تنفيذ الاستراتيجية داخل منظومة الامم المتحدة .

١٨ ـ واعرب ممثلو البلدان النامية ـ سواء عن طريق المتحدث باسم مجموعة البلدان السبعة والسبعين او في الكلمات الفردية ـ عن خيبة املهم ازاء النتائج التي تحققت حتى الان في عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني . وكان من رأى هؤلاء الممثلين انه لم يتحقق من اهداف او غايات الاستراتيجية الا القليل ، ان كان قد تحقق منها شيء على الاطلاق ، وان البلدان النامية اضحت الان في مركز اسوأ منه في بداية العقد . وفضلا عن ذلك ، فان الحالة الخطيرة التي تواجهها هذه البلدان ستزداد تعقيدا اذا لم يتخذ اجراء عاجل ، نظرا للوضع النقدي والتجاري العصيب الذي يجابهه العالم حاليا ، والذي كان من المستحيل التنبؤ به وقت اقرار الاستراتيجية . ولذلك فمن الضروري دراسة المجالات التي ينبغي مراجعة واكمال الاستراتيجية فيها بغية تطويعها لاحتياجات الوقت الحاضر ، مع مراعاة الحاجة الى تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ورغم تسليم البلدان النامية بأن المسؤولية الاساسية عن انمائها تقع على عاتقها هي ، فانها تعتقد بأن السبب الاساسي الذي يجعل النتائج تأتي في غير صالحها تماما يتمثل في افتقار البلدان المتقدمة النمو الى الارادة السياسية لتعديل سياساتها بحيث تجري على الاسس الموصى بها في الاستراتيجية ، او لايلاء الانماء الدولي الاولوية التي يستحقها . ولهذا فان دورة المجلس الحالية لن تجدي فتيلا مالم تسفر في نهايتها عن التزامات حاسمة بتنفيذ التدابير المرغوبة . ومع ذلك ، فان البلدان النامية لا تهدف الى التحرك صوب المواجهة ، بل الى تشجيع العمل التعاوني على تنفيذ التدابير التي من شأنها ان تساعد على تحقيق الاهداف الاساسية للاستراتيجية .

١٩ ـ وقال عدد من ممثلي البلدان النامية انهم في الوقت الذي لا يودون فيه الاقلال من شأن الانجازات التي تحققت في الاعوام الاولى من العقد ، فانه يجب التنويه بأن البلدان المتقدمة النمو ، خلال تلك الاعوام التي تمتعت فيها بمعدلات نمو لم يسبق لها مثيل ، لم تتح للبلدان النامية فرصة المشاركة في هذا الرخاء . وعلاوة على ذلك ، فان احدى المثالب الرئيسية للاستراتيجية قد تمثلت في الفلسفة التي تقوم عليها والتي تقضي بأن هناك بلدان متبرعة وبلدان سائلة للعون . بيد ان الانماء لا يمكن ان يكون مسألة تتعلق بالاحسان ، بل يجب ان يتحقق عن طريق التجارة والتعاون ونظام لنقل الموارد بصورة اكثر آلية من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية .

٢٠ ـ وذكر هؤلاء الممثلون ايضا ان الجمعية العامة ، ادراكا منها لمشاعر الاحباط لدى البلدان النامية ، اعتمدت في دورتها الاستثنائية السادسة الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، اللذين تناولا بعض الاهداف الواردة في الاستراتيجية بمزيد من الايضاح والتفصيل . وقال هؤلاء الممثلون انه لا يمكن ان يكون هناك تنازل بشأن هذه الاهداف . وينبغي لاي مراجعة تجرى للاستراتيجية ان تراعي المبادئ الواردة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها

الاقتصادية الذى اعتمدته الجمعية العامة في القرار ٣٢٨١ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤ ، والواردة كذلك في الاعلان الذى اعتمد في مؤتمر داكار (انظر E/AC.62/6) .

٢١ — وذكر ممثلو البلدان النامية انه يمكن تبين شعور جديد بالقوة والوحدة في العالم الثالث ، في اطار الازمة الاقتصادية الدولية الراهنة ، وهو شعور تبدى في سلسلة من الاجتماعات التي عقدتها البلدان النامية مؤخرا ، بما فيها مؤتمر القمة الاسلامي ، ومؤتمر داكار بشأن المواد الخام ، ومؤتمر القمة الرابع لبلدان عدم الانحياز ، الذى عقد في مدينة الجزائر في الفترة من ٥ الى ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣ (A/9330) ، للتحضير للمؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . وسيكون على المجلس ان يضع نتائج تلك الاجتماعات في الاعتبار عند قيامه باستعراض الاستراتيجية . وبالاضافة الى ذلك ، فان اية استراتيجية منتجة ينبغي ان تقوم على مبدأ المساواة في القوة التفاوضية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وينبغي على المجلس ، عند ابرائه الاستعراض والتقييم ان يعمل على ضمان عدم تكرر اخطاء الماضي . ولقد اوضحت الاحداث الاخيرة بجلاء تام الاعتماد المتبادل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . فقد شرعت البلدان المتقدمة النمو تدرك انها تعتمد على البلدان النامية ، بوصفها منتجا للمواد الخام ، قدر اعتماد هذه البلدان عليها . ويتعين بذلك ان يجيء ، في حد ذاته ، اساسا ناضجا لاتفاق يمكن المجتمع الدولي من المضي قدما الى الامام .

٢٢ — وذكر هؤلاء الممثلون كذلك انه بات من الجلي انه لا يمكن حساب الانماء بمعدلات النمو في الناتج القومي الاجمالي فحسب ، بل ينبغي تقديره بالتحسينات التي تطرأ على نوعية حياة كل فرد في العالم النامي . ولاشك ان هذا يقتضي اتخاذ تدابير في البلدان النامية ترمي الى ضمان توزيع المكاسب المتحققة توزيعا اكثر انصافا ، وتشمل تدابير مثل الاصلاح الزراعي وزيادة الاهتمام بالعوامل الاجتماعية مثل الصحة والتعليم . وذكر احد هؤلاء الممثلين ان الزيادة في البطالة والجوع والمشاكل الاجتماعية في العالم النامي هي نتيجة مباشرة للاخفاق في بلوغ الاهداف الهامة للاستراتيجية . ولذا ينبغي على الاستراتيجية ان تعطي الاولوية للانتاج الزراعي والغذائي ، وان توفر مزيدا من الحوافز للمنتجين بالعمل على خفض اسعار المخصبات ، وتحسين فرصة الوصول الى اسواق البلدان المتقدمة النمو ، وتنويع الاستخدامات النهائية للمنتجات الطبيعية التي تلتقى المنافسة من المواد التركيبية الاصطناعية والبدائل .

٢٣ — وذكر ممثلو البلدان النامية انه لا يمكن انشاء نظام اقتصادى دولي جديد الا على قاعدة راسخة من معدلات التبادل التجارى المنصفة والمعقولة . واشاروا الى ان المجال الرئيسي الذى يتطلب عملا دوليا هو مجال السلع الاساسية التي تشكل الجزء الاكبر من حصيلة صادرات غالبية البلدان النامية . واعرب كثير من هؤلاء الممثلين مرة اخرى عن تأييد بلدانهم الكامل للعناصر الاساسية الخمسة الواردة في البرنامج الشامل المتكامل للسلع الاساسية الذى اقترحه الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية ، والذى سيكون موضوع دراسة جديدة تجريها لجنة السلع الاساسية ، طبقا لاتفاق الرأى الذى تم التوصل اليه في الجزء الاول من دورتها الثامنة . واشار ممثل احد البلدان النامية الى انه ينبغي لأى برنامج جديد ان يأخذ بعين الاعتبار الكامل احتياجات البلدان النامية المنتجة للمعادن .

٢٤ — واشار ممثلو البلدان النامية الى ضرورة عدم تجاهل الدور الهام الذى يمكن ان يؤديه التصنيع في زيادة الصادرات من السلع المصنعة وشبه المصنعة ، ومن ثم في الاسراع بمعدلى النمو الاقتصادى . وتعلق البلدان النامية آمالا كبارا على المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية المنعقد في ليما . وقد اتفقت البلدان النامية ، في اجتماع لمجموعة البلدان السبعة والسبعين عقد في مدينة الجزائر للتحضير لمؤتمر ليما ، على ان تضطلع من اجل الحصول على نصيب كبير من التجارة العالمية في السلع المصنعة وشبه المصنعة والمعدة .

٢٥ — وذكر كثير من ممثلي البلدان النامية ان استفادة البلدان النامية استفادة كاملة من نظام الافضليات المعمم يقتضي احداث تحسينات كبيرة في الخطط القائمة فيما يتعلق بالمنتجات التي تشملها هذه الخطط ، ومدى التخفيضات التي تجرى في التعريفات الجمركية ، وبمستوى الحد الاقصى ، والحصص . وقالوا انه ينبغي ايضا تطبيق هذه الخطط دون اى تمييز على الاطلاق . ومن المأمول ان تتمكن الولايات المتحدة الامريكية وشيكا ، بعد ان اصدرت قانون الاصلاح التجارى من تنفيذ نظام الافضليات الخاص بها . وذكر ممثلون انه ينبغي اتخاذ خطوات تكفل عدم انتهاء اجل سريان النظام بعد عشر سنوات ، ولاحظوا مع الارتياح ان المجتمع الاقتصادى الاوروبي قد اعلن ان اجل نظامه سيمتد الى ما بعد عام ١٩٨٠ .

٢٦ — واعرب ممثلو البلدان النامية عن الامل في ان تكفل المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، طبقا لاعلان طوكيو (٣) ، حصول هذه البلدان على فوائد خاصة . وذكر ممثلو بعض البلدان النامية انه ينبغي لهذه المفاوضات ان تكفل احراز مزيد من التقدم في تنفيذ التخفيضات في التعريفات الجمركية ، واضفاء صفة الالزام على نسب الافضليات تحقيقا لمصلحة البلدان النامية .

٢٧ — وكان من رأى ممثلي كثير من البلدان النامية ان احد اوجه التصور الرئيسية في تنفيذ الاستراتيجية قد تبدى في مجال نقل الموارد من العالم المتقدم النمو الى العالم النامي . ذلك ان نسبة ما تمثله المساعدة الانمائية الرسمية من الناتج القومي الاجمالي قد انخفضت في الاعوام الاخيرة ، وابتعدت كثيرا عن بلوغ الهدف المحدد ، وهو نسبة ٧ر٠ في المائة . ولذلك ينبغي على البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ان تلتزم ببلوغ هذا الهدف في اسرع وقت مستطاع . وتطرق ممثلو المشلون الى مفهوم المساعدة ذاته ، فذكروا ان الهدف المتمثل في نسبة ١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي قد تضمن تدفقات كثيرة من الموارد المالية التي لا يمكن ان تعتبر ، في حقيقة الامر ، بمثابة مساعدة انمائية . وعلاوة على ذلك ، فان اى تقدير واقعي للقيمة الفعلية لهذه المساعدة بالارقام الحقيقية يقتضي حساب صافي المساعدة بعد خصم الفوائد واستهلاك القروض .

---

(٣) انظر الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، " صكوك اساسية ووثائق مختارة " ، والملحق العشرون (جنيف) (رقم المبيع : GATT/1974-1) ، الصفحة ١٩ .

٢٨ — واوضح ممثلو عدد من البلدان النامية ان هذا التدفق للموارد المالية ، بالاضافة الى تدهور امكانيات التصدير ، يجعل من العسير على هذه البلدان خدمة ديونها . ذلك ان البلدان النامية تجابه الان ضرورة استخدام المساعدة التي تتلقاها لغرض الانماء الاقتصادي في تسديد ديون سابقة . وقال هؤلاء الممثلون ان من دواعي الغبطة ان يلاحظوا انه تم التوصل ، في الاجتماع الاخير لفريق الخبراء الحكوميين المخصص لمشاكل ديون البلدان النامية ، الى اتفاق عريض حول الاولية المتصلة بانشاء جهاز مؤسسي لمعالجة مشاكل الديون ووضع مبادئ تنظم اعادة جدولة الديون . وقال احد هؤلاء الممثلين ان المحافة الدولية الصعبة تقتضي تيسير اعادة التفاوض حول ديون البلدان النامية ، وانه ينبغي على البلدان المتقدمة النمو ان لا تغلق العراقيل امام هذه المفاوضات الجديدة لا سيما اذا كانت الاسباب التي تورد ها لا تتصل بالنواحي المالية المحضة .

٢٩ — وشدد ممثلو البلدان النامية على الاثر الضار الذي احدثه على انمائهم عدم الاستقرار الحالي في النظام النقدي الدولي ، ولا سيما اسعار الصرف الشديدة التقلب . وقالوا ان من الضروري ، لا سيما في ضوء الموارد المالية الجديدة التي حصلت عليها البلدان النامية المصدرة للنفط ، تنقيح نظام التصويت والحصص المتبع في صندوق النقد الدولي ، واتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة في عملية اتخاذ القرارات . واشار هؤلاء الممثلون الى ان الامر الذي يعني البلدان النامية بوجه خاص هو اقامة صلة ، في موعد مبكر ، بين حقوق السحب الخاصة والتمويل الانمائي الاضافي ، تكفل اضفاء عنصر الآلية على عملية نقل الموارد الى البلدان النامية . ورحب هؤلاء الممثلون ، في هذا الصدد ، بانشاء لجنة انمائية مشتركة بين المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي معنية بنقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية .

٣٠ — وقال ممثلو البلدان النامية ان الامر يقتضي اجراء مزيد من التحسينات في مجالي النقل البحري والتجارة غير المنظورة ، وخاصة فيما يتعلق بالتأمين واعادة التأمين . واشاروا الى ان تقدما أكيدا قد احرز في مجال النقل البحري بوضع الاتفاقية الخاصة بمدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحري (٤) ، والى ان من المرغوب فيه الاسراع بالتصديق عليها . وينبغي اتخاذ مزيد من التدابير لزيادة نصيب البلدان النامية في النقل البحري في العالم ، ولتقديم المساعدة التقنية والمالية ، وتيسير شروط القروض المقدمة لشراء السفن .

٣١ — وذكر ممثلو بعض البلدان النامية ان الاستراتيجية لم توجه عناية كافية الى نقل التكنولوجيا ، وانه ينبغي تعديل احكام الاستراتيجية في ضوء المقترحات الواردة في برنامج العمل ، لكي تتضمن اشارة الى وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، والى تنقيح نظام البراءات الدولي ، وزيادة فرصة البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيا . وذكر هؤلاء الممثلون انه تم احراز تقدم في هذا المضمار بانشاء لجنة نقل التكنولوجيا كجهاز دائم داخل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وقالوا انهم يأملون ان تسفر اعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي عن نتائج مثمرة ، وهو الفريق الذي يجتمع الان لاعداد مشروع اولي لمدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا .

---

(٤) مؤتمر الامم المتحدة للمفوضين بشأن وضع مدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحري ، المجلد الثاني ، الوثيقة النهائية (بما فيها الاتفاقية والقرارات) ومتطلبات حمولة السفن (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.75.II.D.12) .

٣٢ — وفيما يتعلق بالتكامل الاقليمي والتجارة والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ذاتها ، قال ممثلو هذه البلدان ان من الضروري ادراج احداث اكثر تفصيلا في الاستراتيجية لمراعاة الاحكام ذات الصلة في برنامج العمل . وينبغي اعتبار الاعتماد الجماعي على النفس بين البلدان النامية ، الذي جرى التشديد عليه في مؤتمر القمة الرابع لبلدان عدم الانحياز في الجزائر وفي اعلان داكار ، بمثابة عنصر من العناصر الرئيسية التي تشكل استراتيجية شاملة من اجل الانماء . وقال ممثلو المشلون ان الدول الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط ، التي اكدت في الاعلان الرسمي الذي اعتمدته في اجتماعها مؤخرا في مدينة الجزائر امكان تعزيز الاعتماد الجماعي على النفس عن طريق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، والتي قدمت فعلا مساعدة مالية كبيرة الى البلدان النامية الاخرى ، تستطيع ان تواصل اداء دور بالغ الاهمية في هذه الحلبة . وأيد ممثلو بعض البلدان النامية اقتراحات الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية فيما يتعلق بالدور الهام الذي يمكن ان تؤديه الان الاتفاقات الثلاثية ، اذ يمكن عن طريقها استثمار الاموال التي تقدمها البلدان المصدرة للنفط في البلدان النامية الاخرى ، من اجل تمويل مشاريع تستخدم فيها الخبرة التكنولوجية للعالم المتقدم النمو . وعلاوة على ذلك ، ففي فترة الانكماش التي يحتمل ان تتقلص فيها الاسواق في العالم المتقدم النمو ، يمكن تحقيق كثير من المغانم عن طريق التركيز على التجارة فيما بين البلدان النامية ذاتها ، لا سيما في المجالات التي تكمل فيها اقتصاداتها بعضها بعضا . وكان من رأي ممثلو المشلين ان اتحادات المنتجين تستطيع ، في اطار الاعتماد الجماعي على النفس ، ان تؤدي دورا هاما لا بوصفها كارتلات بل عناصر تقيم توازنا مضادا لقوة المشترين الاحتكارية . ويمكن للتدابير الجديدة الرامية الى تعزيز اواصر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ان تتضمن انشاء اتفاقات للدفع تشمل عددا كبيرا من البلدان النامية ، ووضع ترتيبات تفضيلية على المستوى دون الاقليمي او الاقليمي أو الاقاليمي ؛ وبذل الجهود من جانب المؤسسات التجارية الحكومية لاعطاء الافضلية لبلدان نامية اخرى بوصفها مصادر للواردات والعمل الجماعي في ميدان نقل التكنولوجيا .

٣٣ — وذكر ممثلو عديد من البلدان النامية ان المشاكل التي تواجه اقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية تتطلب معاملة محددة وخاصة ، وان من اللازم اتخاذ مزيد من تدابير السياسة العامة في اطار الاستراتيجية بغية ضمان امداد هذه البلدان بقدر اكبر من المساعدة المالية والتقنية . وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي تقديم مساعدات عاجلة الى اشد البلدان تأثرا بالازمة الاقتصادية العالمية الراهنة من اجل ضمان بقائها ذاته .

٣٤ — واعرب المتحدث باسم مجموعة البلدان السبعة والسبعين عن الامل في ان تقوم دورة المجلس الاستثنائية الحالية ، في اطار عملية الاستعراض والتقييم ، ببحث مشاريع القرارات التي تتعلق بالتكامل ، وحوافز التصدير ، وتدابير المساعدة على التكيّف ، والتعاون فيما بين البلدان النامية ، والتي احالها المجلس اليها في الجزء الاول من دورته الرابعة عشرة (٥) . ووافق على رأي المتحدث بلسان

---

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9615/Rev.1) ، المجلد الثاني .

المجموعة ' باء ' بان عملية الاستعراض والتقييم الحالية تجرى في وقت يتعرض فيه الاقتصاد العالمي لازمة خطيرة ، لكنه اشار الى انه اذا كانت هذه المصاعب والمشاغل جديدة على الدول المصنعة ، فانها تمثل الظروف العادية للحياة اليومية في البلدان النامية . وقال ان هذا يجعل من الاهمية بمكان ان تعمل جميع الدول سويا على تحقيق التغيرات اللازمة في الاستراتيجية .

٣٥ — وذكر ممثل احد البلدان الاشتراكية النامية في آسيا ان الاحداث قد تجاوزت الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وان حكومته تؤيد لذلك اقتراح البلدان النامية القائل بتعديل الاستراتيجية في ضوء احكام الاعلان وبرنامج العمل . وقد اوضح الاعلان وبرنامج العمل ان السيطرة الاجنبية ، والاحتلال الاجنبي ، والعنصرية والاستعمار الجديد بجميع اشكاله ، ما برحت تشكل اخطر العقبات التي تعترض سبيل تحرر البلدان النامية وتقدمها ؛ وانه ينبغي تأسيس نظام اقتصادي جديد ، وتصحيح اوجه عدم المساواة وعلاج المظالم ؛ وان للدول الحق في ممارسة السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية ورقابة انشطة الشركات عبر الوطنية . وقد اشار الاعلان وبرنامج العمل ايضا الى انشاء هيئات لمنتجي المواد الخام والى اقامة علاقة عادلة ومنصفة بين اسعار الواردات والصادرات. وتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية كذلك عددا من المبادئ الايجابية التي ينبغي ادراجها جميعا في الاستراتيجية . على ان العناصر قد اظهرت ان الاقتراحات المتصلة بنزع السلاح العام الكامل وباستخدام الموارد التي تتوفر نتيجة لذلك في الانماء الاقتصادي والاجتماعي لا تعدو ان تكون خدعة . ذلك ان النضال بين الدول الحاضر قد استمر دائرا خلف واجهة المباحثات المتصلة بالانفراج في العلاقات الدولية . وينبغي ان تعكس الاستراتيجية تلك الاحكام بجانب مفاهيم ما يسمى " بتنسيم العمل الدولي " و " التكافل " ، التي يمكن استخدامها ستارا للحفاظ على نظام الاستغلال القديمة . وقد اكد المؤتمران اللذان عقدا مؤخرا في داكار والجزائر تصميم البلدان النامية على تشكيل جبهة موحدة وعلى صيانة استقلالها وسيادتها في كفاحها ضد الاستغلال ونهب الثروات الذى تمارسه الدول الحاضر الامبريالية .

٣٦ — واشار المتحدث باسم المجموعة ' باء ' وممثلو بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، الى ان الاستعراض والتقييم النصفيين للاستراتيجية والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للانماء والتعاون الاقتصادي الدولي انما تجرى في ظل حالة اقتصادية دولية يسودها عدم استقرار كبير بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . ولذلك فان من المهم بوجه خاص ان يلتزم المجلس الواقعية عند تقييم الاحداث الماضية ، وان تعكس الاستنتاجات الطويلة الاجل تلك الحالة . وينبغي التوصل في دورة المجلس الحالية الى نتائج من شأنها ان تساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة على التركيز على القضايا الرئيسية ، الاقتصادية والتجارية والنقدية . وكان من بين القضايا الرئيسية التي ذكرالمتحدث باسم المجموعة 'باء' انها ستكون مطروحة في الفترة المقبلة تنمية تجارة السلع الاساسية ، ومشكلة الاغذية ، ونقل الموارد بكافة اشكالها المختلفة ، ونقل التكنولوجيا ، ومسألة التغييرات التي يمكن اجراؤها في منظومة الامم المتحدة بغية تحسين فعاليتها في مساعدة الانماء .

٣٧ — وقال المتحدث باسم المجموعة 'باء' ان الاستعراض ينبغي ان يسفر عن تقييم كل من المنجزات واوجه التصور في تنفيذ الاستراتيجية ، كما ينبغي ان يبين مجالات الاتفاق حول الوسائل الكفيلة

بتعزيز الاستراتيجية ، على أن يوضح ، في الوقت نفسه ، المجالات التي يصعب الاتفاق فيها . وبالاضافة الى معدلات النمو المستهدفة التي تحققت في عدد من البلدان النامية ، فقد تمثل أهم ما تحقق مؤخرا من المنجزات التي تقع في دائرة اختصاص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نظام الأفضليات المعمم ، والاتفاق الذى وقع مؤخرا بين المجتمع الاقتصادى الأوروبي ودول افريقيا ومنطقتي الكاريبي والمحيط الهادى ، واصدار قانون الاصلاح التجارى لعام ١٩٧٤ في الولايات المتحدة ، وتوصية لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين ، الصادرة عام ١٩٧٢، بشأن شروط المساعدة وأحكامها . وتضمنت الانجازات الاخرى انشاء برنامج الأمم المتحدة الخاص لمساعدة أشد البلدان تأثرا بالأزمة الاقتصادية ، والنتائج التي أسفرت عنها المؤتمرات العالمية بشأن الأغذية والسكان ، وانشاء اللجنة الانمائية الجديدة المشتركة بين صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للانشاء والتعمير والمعنية بنقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية . وينبغي أن يشير التقرير كذلك الى المسائل الأساسية مثل العلاقة بين تجارة البلدان النامية ونمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المتقدمة النمو ، وتعيين مختلف فئات البلدان النامية طبقا لمختلف المعايير . وأعرب المتحدث باسم المجموعة " باء " عن الأمل في أن يتمكن المجلس ، آخذا في الاعتبار مفاهيم التكامل والتضامن والمشاركة ، من اعداد مجموعة من النتائج المتفق عليها التي تسلم بالتغير السريع الذى يطرأ على الحالة ، وتراعي التطورات الأخيرة ، بما في ذلك الاهتمام الذى يحظى به الاعلان وبرنامج العمل اللذان انبثقا عن الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة . وقال ان هذا السبيل يتيح الفرصة لزيادة تحديد وتحسين الخطوات التي يلزم اتخاذها لتنفيذ الاستراتيجية في ظل الظروف المتغيرة التي تميز الشطر الثاني من العقد .

٣٨ — وقال ممثلو عدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ان الاعلان وبرنامج العمل يعكسان القلق المتزايد ازاء هياكل الاقتصاد العالمي التي كانت بطيئة في التكيّف مع الظروف المتغيرة وفي تحقيق توزيع عادل لثروات العالم . وقال أحد هؤلاء الممثلين ان من الضرورى أن تحصل البلدان النامية على نصيب أكبر من ذى قبل من دخل العالم ومن فوائد التوسع الاقتصادى . وينبغي الأخذ مستقبلا بأسلوب متعدد الفروع وطويل الأجل في التخطيط السياسي والاقتصادى فيما يتعلق بالمشاكل العالمية . وينبغي على المجتمع الدولي أن يستجيب بصورة بناءة لمطالب البلدان النامية في كسر الحلقة المفرغة لتبعيتها الاقتصادية وتعرضها للضرر في الأسواق العالمية ، كيما يتسنى انشاء نظام اقتصادى دولي جديد . ومن حق كل دولة أن تمارس السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية ، ويتعين في هذا الصدد جعل أنشطة الشركات عبر الوطنية تتمشى مع أهداف السياسة العامة ، القومية والدولية .

٣٩ — وقال ممثلو البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انهم يعتبرون تجارة السلع الأساسية احدى القضايا الرئيسية في العلاقات الاقتصادية . وأعربوا عن اعتقادهم بأنه تم احراز تقدم حقيقي في الجزء الأول من الدورة الثامنة للجنة السلع الأساسية ، مما ييسر الأعمال المقبلة بصدد مختلف مقومات البرنامج الشامل المتكامل للسلع الأساسية الذى اقترحه الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ووافقوا على ضرورة استمرار العمل على أساس النتائج الايجابية التي تحققت. وأشاروا الى أنه ينبغي عدم الاقلال من شأن الصعاب العملية التي ينطوى عليها الأمر ، ولكن توفر

الحزبية السياسية على تحريك خليق بأن ييسر ايجاد الحلول . وينبغي لأى حالة يتفق عليها أن تراعي مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء . وشدد أحد هؤلاء الممثلين على الحاجة الى اجراء حوار بين المنتجين والمستهلكين تفاديا لاتخاذ اجراء انفرادى تعسفي .

٤٠ — وقال ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ان اطلاق العنان لقوى السوق لا يمكن له وحده أن يحل المشاكل التي تجابه البلدان النامية في مجال السلع الأساسية ، وان الأمر يستلزم بذل جهود حكومية أكثر تصميما من أجل معالجة مشاكل هذه الأسواق . على أن ممثلا لبلد آخر متقدم النمو ذى اقتصاد سوقي قال انه لا يستطيع أن يؤيد الرأى القائل بأنه ينبغي أن يحل محل آليات السوق نظام يعتمد على قدر أكبر من التسيير . وأضاف انه مازال مقتنعا بأن اتباع نهج منفتح وحر حيال العلاقات الاقتصادية الدولية هو سبيل أكثر ملاءمة . ذلك أن التدخل في مسار الحركة الحرة لقوى السوق قد يفضي الى توزيع غير مجد للموارد على الصعيد العالمي ، كما أن النتيجة النهائية قد تكون هي بطء معدل النماء الاقتصادى العالمي .

٤١ — وفيما يتعلق بنظام الأفضليات المعمم ، قدم ممثلو البلدان المانحة للأفضليات تفصيلات عن التحسينات التي قامت بلادهم بادخالها منذ أن انشأت كل منها نظامها ، وأعلنوا استعدادهم لادخال مزيد من التحسينات على هذه النظم . بيد أن اثنين من ممثلي هذه البلدان أعربا عن خيبة أملهما ازاء الاستخدام المحدود لنظامي بلديهما ، وقالا ان سلطات بلديهما قد شرعت فعلا في محاولة مساعدة البلدان النامية على استخدام نظاميهما بصورة أفضل عن طريق تزويدها بمعلومات أكثر تفصيلا . وأشار ممثل الولايات المتحدة الامريكية الى قانون الاصلاح التجارى الذى أصدرته حكومته مؤخرا ، والذى يتيح ادخال نظام معمم للأفضليات ، ووصف ملامح هذا النظام قائلا أنه يعتبرها جدّ ايجابية . وذكر أن حكومة الولايات المتحدة تعاول في الوقت الراهن أن تتبين ما اذا كان بوسعها أن تحل المشاكل التي يطرحها القانون المذكور فيما يتعلق باستبعاد بعض البلدان المنتجة للنفط من الاستفادة بموجب هذا النظام . وقال ممثلو بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انه اذا أريد للبلدان النامية أن تستفيد بصورة كاملة من نظام الأفضليات المعمم ومن التخفيضات الماثلة في الحواجز التعريفية ، فلابد من بذل مزيد من الجهود لترويج التجارة على الصعيدين القومي والدولي على السواء . وأشاروا في هذا الصدد الى الأعمال النافعة التي يقوم بها مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية و " غات " ، وكذلك الى ضرورة قيام البلدان النامية بتعزيز جهودها الذاتية لترويج تجارتها .

٤٢ — وأشار ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الى الاجراء الذى اتخذه بلده مؤخرا للحد من الارتفاع الشديد في معدلات نمو واردات بعض المنتجات ، من أجل اتاحة الوقت اللازم لحدوث تعديلات هيكلية بمعدل ثابت ، فقال ان هذا لا يمثل عدولا عن النهج المنفتح الذى يتبعه بلده حيال التجارة الدولية .

٤٣ — وأعرب ممثلو عدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عن تأييدهم القوى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية حاليا ، وأعربوا عن الأمل في أن تعود هذه المفاوضات ، مثلما أوضح اعلان طوكيو ، بفوائد كبيرة على البلدان النامية ، لاسيما فيما يتعلق بكفالة حدوث تحسن كبير في الظروف التي تهيئ لتلك البلدان فرصة الحصول على المنتجات ذات الأهمية

لها . وقال ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ان حكومته تؤيد كل التأييد أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الرامية الى المساعدة في تأمين مشاركة البلدان النامية في تلك المفاوضات على نحو أكثر فعالية .

٤٤ — وفيما يتعلق بنقل الموارد المالية ، أشار ممثلو عدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الى الجهود التي تبذلها بلدانهم في هذا الاتجاه . وقال أحد هؤلاء الممثلين انه لا يمكن ان يعتبر هذه الأهداف الا بمثابة مبادئ توجيهية . وقال ممثل آخر من ممثلي هذه البلدان ان حكومته تقبل الآن هدف المساعدة الانمائية الرسمية المحدد بنسبة ٧ر. في المائة ، وان كانت لا تستطيع أن تلزم نفسها بموعد محدد لبلوغ هذا الهدف . ونوه ممثل بلد آخر من هذه البلدان بأن الهدف الواقعي الوحيد هو هدف المساعدة الانمائية الرسمية لأنه هدف تملك الحكومات التحكم فيه . وأعلن ان حكومته تعتزم محاولة بلوغ هذا الهدف في سنة ١٩٧٥ ، مصرحا ، مع ممثل آخر لبلد من هذه البلدان ، عن القلق ازاء الاتجاهات الحالية في بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي التي يبدو أنها تنأى عن تحقيق هذا الهدف . وقال ممثلو عدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ان تحديد أهداف جديدة أمر لن يجدي شيئا ؛ لأن المطلوب هو محاولة بلوغ الأهداف الحالية واجراء تحسينات نوعية . وأشار أحد هؤلاء الممثلين انه اذا أمكن بلوغ أهداف المساعدة الانمائية الرسمية بصورة تامة ، فان هذا من شأنه أن ينهي الى مضاعفة تدفقات المساعدة . وقال انه ينبغي ألا يدخل في حساب هذه المساعدة الفوائد واستهلاك القروض ، وان هذا سيظهر العبء الحقيقي الذي تفرضه المساعدة على البلدان المتقدمة النمو ، كما سيظهر التدفقات الصافية على البلدان النامية .

٤٥ — وأوضح ممثلو بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ان اصلاح النظام النقدي الدولي يجب أن يأخذ في الحسبان احتياجات البلدان النامية . وقال أحد هؤلاء الممثلين ان هذا هو السبب الذي دفع حكومته الى تأييد الاقتراح الداعي الى اقامة صلة بين حقوق السحب الخاصة والمساعدة المالية الاضافية . وشدد ممثل آخر من هؤلاء الممثلين على أهمية تنفيذ فروع برنامج العمل التي تطلب الى مؤسسات التمويل الدولية أن تؤدي دورها بوصفها مصارف تمويل ، انمائية ، دون تمييز على أساس النظام السياسي أو الاقتصادي الذي تتبعه البلدان الأعضاء ، وذلك بجعل المساعدة المالية غير مقيدة . وينبغي أيضا أن تشارك البلدان النامية مشاركة أكثر فعالية في عملية اتخاذ القرارات في مؤسسات التمويل الدولية المختصة ، عن طريق انشاء نظام لحقوق التصويت أكثر انصافا . وأعرب ممثل بلد آخر من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عن رأي مفاده ان تقرير الأمانة بشأن هذا الموضوع يبدو متشائما أكثر من اللازم ، وانه ينبغي عدم تجاهل التقدم الذي أحرز بالفعل . وقال ممثل بلد آخر من تلك البلدان ان جهاز التسهيلات النفطية الذي أنشئ مؤخرا في صندوق النقد الدولي ، وكذلك " الشباك الثالث " في المصرف الدولي ، يمكن أن يقدما أيضا المساعدة الى البلدان النامية .

٤٦ — ونوه ممثلو عدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بما للتعاون التجاري والاقتصادي والتكامل الاقليمي بين البلدان النامية من دور ايجابي وامكانات ضخمة في المساعدة على الاقلال من اعتمادها على العالم المصنع . وبينما أيد هؤلاء الممثلون مفهوم خطط التكامل الاقليمي ،

فانهم أوضحوا ضرورة مراعاة المصالح المشروعة للغير . وأعرب عدد من هؤلاء الممثلين عن تأييدهم لاقتراح الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلق بانشاء ترتيبات ثلاثية يمكن بمقتضاها توفير رأس المال من جانب البلدان المصدرة للبترول ، فضلا عن التكنولوجيا والخبرة الفنية من جانب البلدان المتقدمة النمو ، وذلك بغية انشاء صناعات في البلدان النامية . ولاحظ ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، مع الارتياح ، ان الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط تقوم فعلا بتقديم المساعدات الى البلدان النامية .

٤٧ — وفيما يتعلق بمشكلة نقل التكنولوجيا ، قال ممثلو البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انهم سيشاركون في الأعمال الجارية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن هذا الموضوع ، وانهم يأملون في امكان وضع مبادىء توجيهية مقبولة دوليا من أجل مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا .

٤٨ — وأشار ممثلو عدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الى أن تجارب السنوات القلائل الأولى من العقد قد أكدت عدم كفاية الأهداف العامة . فرغم أن البلدان النامية في مجموعها قد أدركت هدف نمو الناتج القومي الاجمالي المحدد في الاستراتيجية ، فان الجزء الأكبر من الفوائد قد تحقق للبلدان المصدرة للنفط ، وتحقق ، بدرجة أقل ، للبلدان ذات المعدل المتزايد سريعا من الصادرات المصنعة . بيد أن الغالبية العظمى من البلدان النامية قد سجلت معدلات للنمو بالغة الانخفاض ، بينما سجلت أقل البلدان نموا معدلات فردية سلبية . وبناء عليه ، فمن الضروري تقسيم البلدان النامية في سائر أرجاء العالم الى فئات فرعية مختلفة ينبغي أن توضع أهداف محددة لاحتياجاتها المتباينة . ومن الأنسب أن يتبع أسلوب معالجة حالة كل بلد على حدة . وأكد ممثلو اسبانيا واليونان وتركيا ، في هذا الصدد ، أن بلادهم تعد نامية وفقا لجميع المعايير الاقتصادية — الاجتماعية ، واعربوا عن أسفهم لأن المجموعات الاحصائية المستخدمة في تقرير الأمانة استبعدت البلدان النامية في جنوبي اوروبا ، وطالبوا بأن تتخذ الأمانة الخطوات الكفيلة بتصحيح هذه الحالة .

٤٩ — وأشار أحد ممثلي هذه البلدان الى الأهمية التي يعلقها بلده ، بوصفه مستوردا صافيا للنفط والسلع الانتاجية ، على اجراء دراسة لما تحدثه حالة الدلاقة والتضخم المتفاقم من آثار لا علاج لها على بلدان مثل بلده . وقال انه يأمل كذلك في تحسين نظام الافضليات المعمم بحيث يصبح نطاقه أقل اتساما بالتمييز .

٥٠ — وقال ممثلو عدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أن الأداء الضعيف لأقل البلدان نموا يؤكد الحاجة الملحة الى توجيه عناية خاصة لمشاكلها ، وقدموا في هذا الصدد تفصيلات عن المساعدة التي تقدمها بلادهم الى أقل البلدان نموا ، والى البلدان المتأثرة بالأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، والى المناطق المنكوبة بالجفاف في افريقيا . وأعرب هؤلاء الممثلين عن رأى مؤداه أنه ينبغي على المجتمع الدولي أيضا أن ينظر في اعادة تعريف مصطلح " مساعدات الطوارىء " وتوسيع نطاقه ليشمل المجالات شبه الدائمة للجوع وسوء التغذية والفاقة الشديدة التي لا تزال قائمة في كثير من البلدان النامية .

٥١ — وأوضح ممثلو كثير من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انه لا يمكن قياس الانماء بالنمو الاقتصادي فحسب ، بل ينبغي قياسه أيضا بما يتحقق لجميع السكان من زيادة في الفوائد الاجتماعية والاقتصادية . ولذلك فمن الضروري وضع مؤشرات للانماء أكثر ارضاء . واذا أريد أن يكون للاستراتيجية أي معنى حقيقي ، فلابد لها من أن تفضي الى تحسين نوعية حياة كل فرد من المواطنين . وينبغي توجيه عناية خاصة الى القطاعات الزراعية في البلدان النامية . ذلك أن المساعدة المقدمة الى السكان الفقراء في المناطق الريفية ستنطوي على ميزة اضافية تتمثل في تهيئة سوق محلية للسلع المنتجة في البلدان النامية . وقال ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ان من المشاكل التي تتطلب اهتماما عاجلا في هذا الصدد تلك المتعلقة بأثر ارتفاع أسعار النفط ، والعجز في الانتاج الزراعي ، ونمو السكان ، وأهمية وضع سياسات فعالة ، دولية وقومية ، لتشجيع النمو السريع في الصادرات .

٥٢ — وأكد ممثلو البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ان مفاهيم الاستراتيجية الانمائية الدولية ما تزال سليمة ، وان المطلوب هو تعديل الأهداف القائمة واتخاذ تدابير اضافية . بيد أنه ليست هناك حاجة الى احداث تغييرات شاملة . ذلك أن الميزة الكبرى التي تتسم بها الاستراتيجية هي أنها اعتمدت باتفاق عريض في الآراء . ورغم أنه كان من رأي اثنين من هؤلاء الممثلين ضرورة مراعاة الاعلان وبرنامج العمل ، فقد كان من رأي الأغلبية أن الاستراتيجية نفسها يجب أن تكون أساسا لعملية الاستعراض والتقييم . وأشار ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، في الوقت الذي سلم فيه بأن البلدان المصنعة لم تتمكن من تحقيق توقعات الاستراتيجية في جميع النواحي ، الى أنه يجدر بالمجلس أن يلاحظ ما أعربت عنه بلدان المجموعة ' باء ' من تصميم على التغلب على بعض أوجه القصور ، بدلا من أن يركز على أوجه الاخفاق الماضية فحسب . وقال ممثل بلد آخر من هذه البلدان انه ينبغي عدم الاقلال من شأن الأثر الذي أحدثته الاستراتيجية على التدابير المتخذة من الحكومات . وقال ممثلو عدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أن الحط من قدر الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف أو التنديد بالاستراتيجية ذاتها لا يمكن أن يحدث الا أثرا عكسيا . ذلك ان الحكومات تجد صعوبة متزايدة ، في ظل الحالة الاقتصادية الراهنة ، في الحفاظ على تأييد الجمهور للاستراتيجية ، فاذا صورت الاستراتيجية باعتبارها فاشلة ، ستلقى الحكومات صعوبة أكبر في اقناع الجمهور بالموافقة على تخصيص موارد كافية لاحتياجات التعاون الدولي . وذكر ممثل بلد آخر من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ان التسليم العام بالاعتماد المتبادل بين البلدان خليق بأن يجعل جميع البلدان مدركة لمسؤوليتها المشتركة . وقال ان مفهوم " العزلة الرائعة " هو من مفاهيم الماضي . ولن تمثل النتيجة التي ستسفر عنها عملية الاستعراض والتقييم التي يجريها المجلس الا خطوة واحدة في العملية الشاملة للاستعراض والتقييم ، ومن ثم فانها يجب ألا تكون طموحة أكثر من اللازم . بيد أنه ينبغي على المجلس ، مع تسليمه بذلك وقبوله بأن تنفيذا اصلاحات من النوع المدرج في الاستراتيجية يستغرق وقتا ، ان يعرب بجلاء عن اقتناعه بوجوب تصحيح أوجه القصور التي شابت النصف الأول من العقد الانمائي الثاني ، وذلك ابتداء من الآن وحتى عام ١٩٨٠ .

٥٣ — ودعا ممثلو البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، على وجه الخصوص ، الى الابتداء في اعمال المجلس بروح التعاون لا المواجهة . وقالوا ان استخدام قوة التصويت سبيلا لاعتماد تدابير لم يتوصل بشأنها الى اتفاق في الرأى ليس من شأنه ان يسفر عن نتائج مجدية .

٥٤ — وقال ممثلو البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ان اراء بلدانهم بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية قد انعكست في بياناتهم المشتركة وفي الجمعية العامة في دورتيها الخامسة والعشرين (٦) والثامنة والعشرين (A/9389) . وقد وقعت منذ اعتماد الاستراتيجية احداث جديدة كثيرة تمس العلاقات الاقتصادية . وظهر ان ثمة صلة لا تنفصم بين الانفراج في العلاقات الدولية والتقدم في التعاون الاقتصادى ، وانه اذا استمرت الجهود الرامية الى تحقيق الانفراج الدولي ، ستنشأ امكانيات جديدة لزيادة التعاون مع البلدان النامية . واذا كلل مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا بالنجاح ، فان ذلك سيسهم اسهاما هاما في تعزيز الانفراج الدولي . وشدد هؤلاء الممثلون على ان انماء التجارة والتعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية والبلدان النامية لا يتوقف على التدابير التي تتخذها البلدان الاشتراكية فحسب بل ويقتضي كذلك جهودا مقابلة من جانب البلدان النامية ؛ واشاروا في هذا الصدد الى ضرورة تنفيذ الفقرة ٢٠ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٥٥ — وذكر ممثل احد البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ان الهدف الرئيسي لعملية الاستعراض والتقييم ينبغي الا يكون تحديد النتائج الكمية التي تحققت بل تعيين التغييرات الكيفية الايجابية التي تحدث في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي التقسيم الدولي للعمل . ذلك ان البيانات الكمية العامة ليست معايير دقيقة بالقدر الذى يكفي لتقييم الانماء المحلي ، الاجتماعي والاقتصادى ، والتغييرات الحادثة في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية .

٥٦ — واشار ممثلو البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية الى الازمة العميقة الحالية في المجتمعات الرأسمالية والتي احدثت اثرا سلبيا على تجارة البلدان النامية وانمائها . واكدوا على ان البلدان الاعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ليست مسؤولة عن العوامل التي تسبب الازمة أو التي تمس التعاون الاقتصادى الدولي . ذلك ان هذه البلدان تواصل اداء دورها كاملا في النهوض بانماء البلدان النامية . وقد ادت الازمات المتعددة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الى تعزيز سياسات الحماية . واشار ممثل بلد اشتراكي من بلدان اوروبا الشرقية الى ان هذه السياسات اسفرت مثلا ، عن انخفاض شديد مفاجئ فيما تستورده بعض البلدان من اهم صادرات بلده ، وسببت ضررا شديدا ليس فقط للمصالح التجارية لبلده بل ولمصالح بلدان مصدرة تقليدية اخرى ، متقدمة النمو ونامية واشتراكية على حد سواء .

٥٧ — وقال ممثلو البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ان هذه البلدان تقيم علاقاتها التجارية

---

(٦) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤٦ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/8074 .

مع البلدان الاخرى على اساس " المبادئ العامة " التي اعتمدت في دورة المؤتمر الاولى سنة ١٩٦٤ (٧) . وسلموا بما لتجارة السلع الاساسية من اهمية لجميع البلدان ، ولا سيما للبلدان النامية . وايدوا اتباع نهج مرن وشامل ازاء مسألة تجارة السلع الاساسية يحقق مصالح كل من المنتجين والمستهلكين . وقالوا انهم سيولوا عناية دقيقة الى المقترحات الداعية الى وضع برنامج شامل متكامل للسلع الاساسية في ضوء المناقشات التي دارت في الجزء الاول من الدورة الثامنة للجنة السلع الاساسية . على انه لا يمكن ضمان نجاح اية تدابير تتخذ في ذلك الميدان ما لم تحترم المبادئ الاساسية للتعاون بين الدول ، ولا سيما مبدأ السيادة على الموارد الطبيعية وحق الدول في رقابة انشطة الشركات عبر الوطنية . وقالوا ان المخزونات ينبغي ان تعتبر تدبيرا مساعدا فحسب ، وليس آلية احتياطية اساسية في اتفاقات التجارة . وكان من رأيهم ان اسلوب معالجة اتفاقات السلع الدولية ينبغي ان يقوم على التوصية " الف " ، " ثانيا " ، " ١ " التي اعتمدت في الدورة الاولى لمؤتمر التجارة والتنمية .

٥٨ — وقال ممثلو البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية انهم يعتبرون ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والاعلان وبرنامج العمل بمثابة اسهام في تحسين التعاون الدولي . واشاروا الى ان تنفيذ ما حوته تلك الوثائق من عناصر تقدمية سيكون عاملا هاما في تحقيق اهداف عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ومن ثم فانه ينبغي وضع هذه الوثائق في الحسبان عند موالاة تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية .

٥٩ — وقال عدد من هؤلاء الممثلين ان هذا العام قد وافق الذكرى الثلاثين لانتصار جميع القوى التقدمية على الفاشية ، وهو الانتصار الذي مهد السبيل امام عهد جديد من الحرية والتعاون . واضافوا ان هذه الذكرى تعد مناسبة ملائمة لتقييم النتائج التي تحققت خلال تلك الفترة . وقدموا عرضا موجزا للانجازات الضخمة التي حققتها البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية منذ الدمار شبه الكامل الذي لحق باقتصاداتها ابان الحرب العالمية الثانية . وقال احد هؤلاء الممثلين ان اقتصاد بلاده قد تحول ، خلال الفترة القصيرة نسبيا لهذه الاعوام الثلاثين ، من اقتصاد زراعي متخلف الى اقتصاد يتمتع بصناعة وزراعة متقدمتين نسبيا . وبعض المشاكل الاقتصادية التي واجهتها البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية تشبه الى حد بعيد جدا المشاكل التي يواجهها العالم النامي في الوقت الحاضر . واذا اريد الانتقال الى تقسيم دولي للعمل يتسم بالانصاف ويقوم على العدالة والحقوق المتكافئة والفوائد المتبادلة واحترام السيادة القومية على الموارد الطبيعية ، فان من المهم ان تشجع البلدان النامية الصناعات الحكومية والتعاونية وان تتخذ تدابير لرقابة رأس المال الاجنبي وعمليات الشركات عبر الوطنية .

٦٠ — وقدم ممثلو عدد من البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، في معرض تعليقهم على العلاقات التجارية والاقتصادية بين بلدانهم والبلدان النامية ، معلومات عن النتائج الايجابية التي احرزت في الاعوام الاخيرة في مجالات التجارة والتعاون الصناعي والتقني فيما بين بلدانهم ،

---

(٧) انظر اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الاولى ، المجلد الاول ، الوثيقة النهائية والتقرير (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 64.II.B.11) ، المرفق ألف ، اولا ، (١) .

وعن المساعدة التقنية والمالية المقدمة الى البلدان النامية . وشدد هؤلاء الممثلون على ان توفر السلم والامن الدوليين هو شرط ضروري للتقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع البلدان ، وان تخفيف التوتر في جميع مناطق العالم من شأنه ان يخلق فرصا جديدة لزيادة انماء جميع الدول ، ولا سيما البلدان النامية . وذكر ممثل احد البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ان اداة هامة من ادوات السياسة العامة لانماء تجارة بلده مع البلدان النامية تتمثل في المعاملة التفضيلية للتعريفات الجمركية التي يمنحها بلده للبلدان النامية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وقال ان هذا النظام التفضيلي يشمل ايضا عددا كبيرا من المنتجات التي تقع ضمن الفصول ١ الى ٢٤ من قائمة بروكسل للتعريفات الجمركية .

٦١ — وقال ممثلو عدد من البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ان من دواعي الاسف ان بعض البلدان تواصل تطبيق سياسات تجارية تمييزية تجاه بعض مجموعات البلدان . واعربوا عن رأيهم بأن انشطة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ينبغي ان تتركز في الفترة المقبلة على مسألة اقامة جميع تدفقات التجارة على اساس سوى ، وكذلك على القضاء على التمييز . وذكر احد هؤلاء الممثلين في هذا الصدد ، انه برغم ان بلده قد منح افضليات للبلدان النامية على اساس عدم التبادل فانه لم يحصل حتى الان على مثل هذه الافضليات من مجموعة اقتصادية هامة من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في اوروبا الغربية ، منحت تلك الافضليات لبعض البلدان الاخرى التي هي في مرحلة مماثلة من النماء الاقتصادي . وقال ان هذا يعد ، في رأيه ، بمثابة تمييز . واعرب عن الامل في ان تمنح بلاده هذه الافضليات في المستقبل القريب .

٦٢ — وذكر ممثل احد البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ان بلده ، بوصفه بلدا ناميا ، يشاطر العالم النامي امانيه . وقدم امثلة عن الجهود التي بذلها بلده في سبيل تعبئة موارده . واعرب عن تقديره للدعم الذى تلقاه بلده من المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، فاوضح ان الدعم الذى تلقاه بلده من المجتمع الدولي مايزال متواضعا وان بعض التدابير المتخذة ذات طابع تمييزى . وقال ان الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة اوضحت بجلاء اوجه قصور النظام الاقتصادى الدولي القديم ، الذى لم يعد يمكن ان يقدم القوة الدافعة الضرورية للانماء . وينبغي على المجلس ان يتخذ تدابير ملموسة وفعالة لتطويع الاستراتيجية لاحتياجات النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٦٣ — وقدم ممثل المجتمع الاقتصادى الاوروبي عرضا عاما للجهود التي اضطلع بها المجتمع الاوروبي لتنفيذ الاستراتيجية وللاسهام في حل المشاكل المشتركة بصورة متبادلة . واشار بوجه خاص الى التحسين المنتظم في نظام الافضليات المعمم الذى يتبعه المجتمع الاقتصادى الاوروبي ، ملاحظا ان اجل هذا النظام سيمتد الى ما بعد سنة ١٩٨٠ ؛ كما اشار الى الزيادة الرئيسية في المساعدة الغذائية التي يقدمها المجتمع الاقتصادى الاوروبي ؛ والى تأييد المجتمع الاوروبي لتدابير الطوارئ الرامية الى مساعدة اشد البلدان النامية تأثرا ؛ والى التطورات الاخيرة في مجال التعاون الاقليمي التي تعكسها اتفاقية لومي المبرمة بين المجتمع الاقتصادى الاوروبي و ٤٦ بلدا في افريقيا ومنطقتي الكاريبي والمحيط الهادى (A/AC.176/7) . ونود بالتحسينات المحوظة التي

تتصف بها اتفاقية لومي بالمقارنة مع الاتفاقيات السابقة . وقال ان الخطة الرامية الى تحقيق الاستقرار في حصيلة الصادرات من المواد الخام تعد ، بصفة خاصة ، فتحا كبيرا في العلاقات الاقتصادية الدولية . ذلك ان هذه الخطة الجديدة ستتيح للبلدان النامية الحفاظ على مستويات معينة من حصيلة الصادرات بتعويضها عن التقلبات التي تحدث نتيجة لقوى السوق او مخاطر الانتاج . واسترعى الانتباه كذلك الى توسيع نطاق الاتفاقات الاقليمية مع البلدان الواقعة في منطقة البحر الابيض المتوسط ، والى مفاوضات الاتفاقات التجارية مع البلدان النامية في اسيا وامريكا اللاتينية . وذكر في ختام كلمته ان المجتمع الاقتصادى الاوروبي سيتابع المقترحات التي اعتمدت في الجزء الاول من الدورة الثامنة للجنة السلع الاساسية فيما يتعلق باتباع نهج متكامل ازاء مسألة السلع الاساسية واعرب عن اقتناع المجتمع الاقتصادى الاوروبي بأن افضل سبيل لتحقيق تقدم بشأن جميع القضايا التي لم يتفق عليها بعد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يتمثل في توسيع المجال الحر بين لاتفاق الرأى الذى تحقق فعلا بينها ، بالسعي الى التوصل الى اتفاق حول النقاط التي مازالت موضع خلاف .

جيم — البيان الذى ادلى به رئيس مجلس التجارة والانماء في ختام المناقشة حول البند ٣

٦٤ — في جلسة المجلس ٤٢٣ المنعقدة في ١٧ اذار/مارس ١٩٧٥ ، قال رئيس المجلس ، مبديا اراءه بشأن القضايا الرئيسية المثارة في المناقشة ، ان الاستعراض والتقييم المنصفين للاستراتيجية الانمائية الدولية لهما اهمية قصوى لان منتصف عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني يأتي في مرحلة جدّ حرجة في تطور الشؤون الاقتصادية الدولية — مرحلة بدت تثير التساؤل حول صحة بعض الافتراضات والعناصر الاساسية للاستراتيجية ذاتها . وقد ظهر ان جميع الوفود توافق على الرأى القائل بأن العالم قد دخل مرحلة من الازمات المتشابكة المتعددة . بيد ان المجلس قد استمع الى اراء متباينة حول الكيفية التي حدثت بها تلك الازمات ، والتي تؤثر بها في مختلف الدول ، والطريقة التي تستجيب بها الدول لها ، سواء بصورة فردية او جماعية . كما استمع المجلس كذلك الى اراء متباينة حول الاجراء الممكن او الواجب اتخاذه على الصعيد الدولي بغية حل هذه الازمات .

٦٥ — ومضى يقول ان الوثائق التي قدمتها أمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية قد ساعدت الوفود مساعدة اكيدة وكبيرة في اجراء المناقشة العامة . فقد قدمت امانة المؤتمر الى المجلس استعراضا مستكملا بالوقائع الجديدة عن الحالة في مختلف المجالات الواقعة ضمن اختصاص المؤتمر ، بالاضافة الى عرض تحليلي لتنفيذ اجزاء الاستراتيجية التي تدخل في اختصاص المؤتمر ، آخذة بعين الاعتبار الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة ، واهداف الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة والمكرسة للانماء والتعاون الاقتصادى . وقد اوضحت هذه الوثائق ، وكذا البيانات التي ادلت بها الوفود خلال المناقشة ، ان غالبية البلدان النامية لم تتخلف فحسب عن تحقيق اهداف النمو المحددة في الاستراتيجية ، بل وبدا في بعض

الحالات انها تشير الى تحقق معدل نمو قدره صفر أو معدل نمو سلبي ، وذلك باستثناء عدد صغير نسبيا من البلدان ، معظمها من البلدان المصدرة للنفط .

٦٦ — واستطرد يقول ان كثيرا من الوفود قد اصرّت على ضرورة ادخال تعديلات واضافات على الاستراتيجية ، بالنظر الى الافتقار الى التقدم في عدد من الميادين التي تشملها الاستراتيجية والى التغيرات الرئيسية في الشؤون الدولية ، التجارية والنقدية والمالية . ورغم انه ليس هناك اتفاق كامل حول المدى الذى يجب ان تستهدفه هذه التعديلات والاضافات ، فقد بدا ان ثمة اتفاقا عاما على ان الحالة الاقتصادية الجديدة تتطلب تدابير جديدة او تكميلية في بعض المجالات على الاقل . وكانت التدابير التي تردد ذكرها اثناء المناقشة هي التدابير التالية :

(أ) احداث تغييرات في الاستراتيجية تعكس احكام الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة ، وكذلك احكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذى اعتمدته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ؛

(ب) اتباع نهج متكامل للسلع الاساسية ؛

(ج) اجراء تحسينات في نظام الافضليات المعمم وتيسير الحواجز التعريفية وغير التعريفية ؛

(د) وضع نصوص اضافية في مجال نقل التكنولوجيا ، بما في ذلك اعداد مدونة دولية لقواعد السلوك ؛

(هـ) اتخاذ تدابير اضافية للنهوض بالعلاقات التجارية والتعاون الاقتصادى والصناعي فيما بين البلدان النامية ؛

(و) اتباع نهج تفاضلي اكثر تجاه مشاكل البلدان النامية ، بما في ذلك تحديد فئات البلدان تحديدا افضل ، طبقا لمستوى انمائها ولنوع المشاكل الاقتصادية التي تواجهها وذلك بهدف الاستجابة على نحو مرض لمصاعب واحتياجات اقل البلدان نموا ؛

(ز) وضع نصوص جديدة في مجال النقل البحرى تعكس التقدم المحرز منذ اعتماد الاستراتيجية ؛

(ح) اتخاذ خطوات مؤسسية تناسب مقتضيات الحالة الاقتصادية الجديدة في العالم .

٦٧ — وذكر رئيس المجلس ان احدى السمات الاخرى البارزة في المناقشة العامة تمثلة في التركيز، بصفة خاصة ، على ضرورة ان يقترن النمو المادى بتحول عميق في الهياكل الاجتماعية وتحسين مستمر في نوعية الحياة والبيئة الطبيعية . وقال ان هذا التركيز على النواحي النوعية بجانب النواحي الكمية للانماء الاقتصادى والاجتماعي ينبغي ان ينعكس في النتائج التي ستسفر عنها مداولات المجلس . وقد عمدت معظم الوفود ، التي تنتمي الى مجموعات مختلفة ، الى استرعاء الانتباه الى العلاقة

المتبادلة الوثيقة بين المصالح الاقتصادية والمشاكل التي تواجه البلدان ذات مستويات الانمـــاء المختلفة وذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وقال ان ادراك هذه العلاقة المتبادلـــة ومواصلة هذا الاهتمام ، في ظل الحالة الحرجة السائدة في كثير من قطاعات الاقتصاد العالمـــي ، من شأنه ان يفضي الى عمل تعاوني مثمر على الصعيد الدولي يهدف الى جعل الاعوام الخامســـة القادمة في عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني تكلل بالنجاح .

دال ـ النتائـــج

الاستعراض والتقييم النهائيان لسير تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية في ضوء الاعلان وبرنامج العمل

٦٨ ـ قام بتقديم الوثائق التي تتضمن التقريرات المتصلة بعملية الاستعراض والتقييم النهائيين كل من مجموعة البلدان السبعة والسبعين ورومانيا (TD/B/L.389)، والمجموعة 'باء' (TD/B/L.390 و TD/B/L.391 و TD/B/L.396) ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانيـــــة ، وهنغاريا (TD/B/L.392) .

٦٩ ـ وفي جلسة المجلس ٤٢٥ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، عرض الرئيس مشروع النتائج المتفق عليها بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين للاستراتيجية الانمائية الدولية (TD/B/L.398) ، التي كان قد قدمها نتيجة لمشاورات غير رسمية .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٧٠ ـ وفي الجلسة نفسها ، اعتمد المجلس مشروع النتائج المتفق عليها ، الذي قرر فيه عدة أمـور من بينها ان يضمن تقريره الوثائق التي قدمتها المجموعات الثلاث(٨) .

٧١ ـ وادلى المتحدث باسم مجموعة البلدان السبع والسبعين ببيان يتصل بالاحصاءات التي تضمنها القسم المعنون " الغايات والاهداف " الوارد في وثيقة المجموعة ' باء ' ، وطلب ارفاق بيانه بالوثيقـة التي قدمتها مجموعة البلدان السبعة والسبعين (٩) . وقال ان الدراسة الدقيقة للمعلومات المفصلة

---

(٨) للاطلاع على نص النتائج المتفق عليها ، انظر المرفق الاول ادناه ، النتيجة المتفق عليها ١٢٩ (د ـ ٦). وترد الوثائق التي قدمتها المجموعات الثلاث بوصفها مرفقات للنتيجة المتفـــق عليها .

(٩) يرد بيان المتحدث باسم مجموعة البلدان السبعة والسبعين بوصفه تذييلا للوثيقـة التي قدمتها مجموعة البلدان السبعة والسبعين (انظر المرفق الاول ادناه ، النتيجة المتفق عليها ١٢٩ (د ـ ٦) ، المرفق ' ألف ') .

الواردة في تقرير الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية TD/B/530 و Add.1) ، ولميزان مدفوعات كل بلد من البلدان النامية قد اوضحت بجلاء ان الاهداف العريضة للاستراتيجية الانمائية الدولية لم تتحقق . وفضلا عن ذلك ، فان مجموعة البلدان السبعة والسبعين ترى انه يجب عدم المبالغة في التركيز على اى تقدم محققه بلدان نامية معينة ، بالنظر الى المستويات العامة المنخفضة لمعظم البلدان النامية ابان الفترة قيد البحث . ذلك ان اية محاولة لتلخيص المعلومات المتصلة بالموضوع في فقرات قليلة وللاستشهاد بمتوسط المعدلات ، مثلما فعلت المجموعة ' باء ' ، من المحتم ان تكون محاولة مضللة الى حد بعيد . وهذا هو السبب الذى دفع مجموعة البلدان السبعة والسبعين الى الاحجام عن القيام بمثل هذه المحاولة . ونظرا لان المجموعة 'باء' قد ارتأت الاستشهاد ببعض الارقام ، فان مجموعة البلدان السبعة والسبعين رأت انه يتعين عليها تصحيح الوقائع بتقديم تحليل اكثر دقة للحالة فيما يتعلق ببعض المؤشرات الرئيسية . وذكر في هذا الصدد سلسلة من الارقام المتصلة بأوجه القصور في اهداف الاستراتيجية فيما يتعلق بنمو الناتج القومي الاجمالي ، والدخل الفردى ، والانتاج الزراعي والغذائي ، والقوة الشرائية للصادرات ، وحجم الواردات ، والمساعدة الانمائية الرسمية ، ونصيب البلدان النامية في التجارة العالمية .

٧٢ — وقال المتحدث باسم المجموعة 'باء' ان مجموعته لم تكن تقصد تشويه الحقائق ، وانها كانت تبغي فحسب العمل على ان تكون هناك دراسة للانجازات التي تحققت في غايات الاستراتيجية بجانب اوجه القصور فيها . واضاف ان المجموعة ' باء ' تعتقد انه قد تحقق عدد من الانجازات ، يمكن ان تذكر من بينها نظام الافضليات المعمم ، وتوصية لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين الصادرة عام ١٩٧٢ بشأن شروط واحكام المساعدة ، والبرنامج الخاص الذى انشأته الامم المتحدة لمساعدة اشد البلدان تأثرا بالازمة الاقتصادية . واشار الى الوثيقة التي قدمتها مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، فقال ان اعضاء مجموعته قد اعجبوا بصيغتها البناءة ، وبالمقترحات العملية الكثيرة التي تضمنتها ، وبالطريقة التي راعت بها ليس فقط تعدد الاراء داخل مجموعة البلدان السبعة والسبعين بل وما ارتأت انه يمثل مواضع الاهتمام الرئيسية للمجموعة ' باء ' . واضاف ان روح الوثائق التي قدمتها المجموعتان متماثلة بدرجة اكبر كثيرا مما كان متوقعا ، وان وثيقة المجموعة 'باء' تمثل ، في رأيه ، معلما رئيسيا في تناولها لموضوع الاستعراض والتقييم . وذكر انه من الصعب ان يعكس بيان صادر عن مجموعة ما رأى كل وفد على حده ، ولذلك فانه ينبغي قراءة وثيقة المجموعة ' باء ' في ضوء ما قاله كل وفد خلال المناقشة العامة .

٧٣ — وقال ممثل اسبانيا انه رغم ان بلده يرتبط بالمجموعة ' باء ' بحكم وضعه الجغرافي ، فانه ينتمي الى عدد صغير من البلدان النامية التي لها روابط وثيقة مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . ولذلك فمن الطبيعي ان يختلف موقف اسبانيا في بعض النواحي عن الموقف الذى اتخذته بلدان المجموعة 'باء' . ورغم ان بوسع بلده ان يقبل اقتراحات المجموعة 'باء' التي تضمنت كثيرا من العناصر الايجابية ، فانه يسلم مع ذلك بالروح الواقعية البناءة التي استلهمتها ، الى حد كبير ، الوثيقة التي قدمتها مجموعة البلدان السبعة والسبعين . وذكر ان بلده يأسف لانه لم يتسن الاتفاق على بيان يعكس موقفا اساسيا مشتركا ، ولكنه يعتقد ان النتائج التي اسفرت عنها الدورة الحالية يمكن ان تكون اساسا لتنفيذ الاستراتيجية تنفيذا فعالا في النصف الثاني من العقد .

٧٤ — وقال متحدث باسم المجموعة "دال" انه رغم تبين استحالة التوصل الى اتفاق في الرأى في المجلس ، فان البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ستواصل التعاون في حل المشكلات الملحة للبلدان النامية ، وتأمل في تحقيق النجاح قبل انتهاء العقد . وتؤيد البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية مفهوم انماء اقتصادات مستقلة في البلدان النامية ، وتأمل في تعزيز تعاونها الاقتصادى مع هذه البلدان على اساس المنفعة المتبادلة . وسوف تساعد على تحقيق هذا التعاون الامكانات الاقتصادية المتزايدة للبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية التي تود توسيع نطاق التجارة الدولية واقامتها على أساس سوى يكفل الاسراع بتصنيع البلدان النامية وتعزيز استقلالها الاقتصادى .

٧٥ — وأشار ممثل الصين الى اخفاق المجلس في التوصل الى اتفاق في الرأى ، فأعرب عن تأييد بلده للوثيقة التي قدمتها مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، والتي تعكس روح الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة ، والتي لها أهمية ايجابية في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وقال ان بلده يعارض الاقتراح الوارد في الوثيقة التي قدمها بعض أعضاء المجموعة "دال" والداعي الى احداث خفض بنسبة ١٠ في المائة في الانفاق العسكرى للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، والى استخدام الموارد التي تتوفر نتيجة لذلك في أغراض الانماء الاقتصادى والاجتماعي . وذكر انه ليس ثمة علاقة بين هذه الفكرة وبين اعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وان من الجلي انها تستهدف الخداع . وبالاضافة الى ذلك ، فقد أحيط الاقتراح بكثير من الشروط ومن الواضح انه محاولة لالقاء مسؤولية استمرار التوسع في التسلح على كاهل بلدان أخرى . وأضاف ان الحديث عن الانفراج الدولي يستهدف تغطية التنافس بين الدولتين العظميين . وذكر ان الوثيقة التي قدمتها مجموعة البلدان السبعة والسبعين قد أكدت ، عن حق ، أهمية اعتماد البلدان النامية الجماعي على النفس والتعاون فيما بينها ، وان بلده سيواصل توسيع وانماء علاقاته الاقتصادية والتجارية مع البلدان النامية .

تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل في اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، بما في ذلك التدابير الرامية الى اعادة توجيه برنامج عمل المؤتمر وتطويعه

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٧٦ — أحاط المجلس علما ، في جلسته ٤٢٥ المنعقدة في ١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، بالمعلومات التي قدمها الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في مذكرته بشأن اعادة توجيه برنامج عمل المؤتمر وتطويعه في ضوء الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة (TD/B/530/Add.3). وطلب المجلس الى الفريق العامل للدورة الرابعة عشرة للمجلس أن يوالي النظر في هذه المسألة في سياق استعراضه لبرنامج عمل مؤتمر التجارة والتنمية لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ، وأن يقدم توصياته عن ذلك الى المجلس في الجزء الثاني من دورته الرابعة عشرة . وطلب المجلس كذلك أن يحال الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الثامنة والعشرين التقرير الذى أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن التقدم المحرز في اطار المؤتمر في تنفيذ الأحكام المتصلة بالموضوع من الاعلان وبرنامج العمل المذكورين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (TD/B/530/Add.2) ، مشفوعا بالتعليقات التي أبديت في هذا الشأن .

مسألة انشاء منظمة تجارية دولية شاملة

٧٧ — أشار الى هذه المسألة عدد من الوفود خلال المناقشة العامة . وقال ممثل احد البلدان النامية ان موقف البلدان النامية بشأن مسألة انشاء منظمة تجارية دولية شاملة ، يتجلى في النصوص التي اعتمدها مؤتمر داكار للبلدان النامية بشأن المواد الخام . غير ان ممثل بلد آخر من البلدان النامية اوضح ان البلدان النامية لم تكن كلها ممثلة في ذلك المؤتمر . وقال المتحدث باسم المجموعة ' باء ' انه لم يحدث اى تغيير في موقف بلدان المجموعة 'باء' بشأن هذه المسألة ، واكد كذلك ان المجموعة 'باء' لا ترى أن هناك اية حاجة الى انشاء لجنة دائمة على مستوى عال لتيسير عملية اتخاذ القرارات في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . واعرب ممثلو البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية عن تأييدهم لاتخاذ مزيد من التدابير الرامية الى انشاء منظمة تجارية دولية ذات طابع عالمي وشامل .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٧٨ — احاط المجلس علما مع التقدير ، في جلسته ٤٢٥ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، بالجهود التي يبذلها الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية في اعداد التقرير المتعلق بمسألة انشاء منظمة تجارية دولية شاملة (TD/B/535 و Add.1) ، وقرر ان يحيل التقرير مشفوعا بالاراء المعرب عنها بشأنه الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة ، عن طريق الدورة التاسعة والخمسين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي . ورجا المجلس كذلك من الامين العام للمؤتمر ان يضع التقرير والتعليقات التي ابديت بشأنه في متناول اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة .

٧٩ — ورجا المجلس ايضا الامين العام للمؤتمر ان يبقي هذه المسألة قيد الدراسة المستمرة ، وان يبلغ المجلس بصفة دورية بما قد يجد من عناصر في هذا الصدد .

وضع برنامج متكامل للسلع الاساسية : توصيات لجنة السلع الاساسية

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٨٠ — نظر المجلس ، في جلسته ٤٢٥ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، في المذكرة التي قدمها الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية (TD/B/L382 و Corr.1) ، واحاط علما بالاثار المالية المترتبة على ذلك والواردة في المرفق الثاني لتلك الوثيقة (١٠) . واخذ المجلس كذلك علما بالقرار ١٥ (د — ٨) الذى اتخذته لجنة السلع الاساسية في الجزء الاول من دورتها الثامنة والذى اوصى ، بصفة خاصة ، بأن يواصل الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية التحديد الدقيق لمقومات برنامج متكامل للسلع الاساسية ووضع احكامه التفصيلية . ووافق المجلس على توصية اللجنة

---

(١٠) للاطلاع على الاثار المالية ، انظر المرفق الثاني ادناه .

بأن تعود الى الانعقاد ، كتدبير استثنائي ، في دورة ثامنة مستأنفة تعقد في جزئين ، يسبق احدهما دورة المجلس العادية الخامسة عشرة ، ويعقد الثاني قبل نهاية ١٩٧٥ ، وذلك للقيام بما يلي :

(أ) النظر في الاعمال الاضافية ، بما في ذلك الاقتراحات التي يمكن تقديمها بشأن المسائل المشار اليها في الفقرتين ٥ و ٦ من القرار ١٥ (د — ٨) الذى اتخذته لجنة السلع الاساسية ؛

(ب) واجراء مناقشات شاملة تستهدف التوصل الى نتائج بشأن برنامج متكامل للسلع الاساسية ؛

(ج) وتقديم مقترحات لاتخاذ ترتيبات بشأن السلع الاساسية الداخلة في التجارة الدولية ، تشمل مقترحات بشأن ما يمكن اجراؤه من مفاوضات بين المنتجين والمستهلكين ، دون الاضرار بالمفاوضات الجارية ، ومع مراعاة الاتفاقات القائمة بشأن بعض السلع الاساسية ؛ والتوصية بالاجراءات التي سيكون بوسع المجلس ، في دورته الاستثنائية السابعة ، ان يصوغها في توصيات مفصلة تدعو الى اتخاذ تدابير مناسبة .

٨١ — ووافق المجلس كذلك ، حسبما اوصت اللجنة ، على ان يدعو المنظمات الدولية المختصة الى التعاون مع لجنة السلع الاساسية في الاضطلاع بأعمالها ، مع مراعاة الاقتراحات الواردة في الوثيقة TD/B/C.1/166 وملحقاتها ، ويطلب الى الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ان يجرى المشاورات اللازمة مع تلك المنظمات .

التجارة الدولية في المواد التعليمية والعلمية

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٨٢ — احاط المجلس علما ، في جلسته ٤٢٥ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، بالمذكرة التي قدمها المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن التجارة الدولية في المواد التعليمية والعلمية (TD/B/536) ، وخاصة فيما يتعلق بالحاجة الى تعبئة الموارد استهدافا لتيسير فرصة حصول البلدان النامية على الكتب وغيرها من المواد التعليمية ، وخفض حواجز التعريفة الجمركية على المواد ذات الاهمية التعليمية والعلمية ، وتوفر النقد الاجنبي اللازم لاستيراد المنشورات العلمية والفنية . واخذ المجلس بعين الاعتبار اهتمام اليونسكو بتشجيع المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير ترمي الى مساعدة البلدان النامية في التغلب على مشاكلها المتعلقة باستيراد المواد اللازمة للانماء العلمي والتعليمي والحصول عليها ، فأعرب عن امله في ان تواصل اليونسكو دراساتها في هذا المضمار ، وان تقدم دراسة اخرى عن هذه المسألة الى المجلس في دورته السادسة عشرة .

مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٨٣ — احاط مجلس التجارة والتنمية علما ، في جلسته ٤٢٥ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ،

بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص لمشاكل ديون البلدان النامية (TD/B/545) ، الذى تولى رئيس الفريق عرضه . كما احاط المجلس علما مع التقدير بتوصيات هذا الفريق ، التي سيقوم مجلس التجارة والتنمية بدراستها في دورته الخامسة عشرة . واحاط المجلس علما كذلك بأن دراسة الاثار المالية المبينة في الوثيقة TD/B/L.384 ستجرى في الدورة الخامسة عشرة للمجلس (١١) .

مشاريع القرارات التي قرر المجلس في الجزء الاول من دورته الرابعة عشرة احالتها الى دورته الاستثنائية السادسة لاجراء مزيد من الدراسة بشأنها (١٢)

(أ) ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي (مشروع القرار TD/B/L.360)

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٨٤ — اتخذ المجلس ، في جلسته ٤٢٥ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، مشروع مقرر (TD/B/L.394) قدمه الرئيس نتيجة لمشاورات غير رسمية . وقد تم سحب مشروع مقرر (TD/B/L.386) كانت نيجيريا قد قدمته في وقت سابق باسم مجموعة البلدان السبعة والسبعين .

٨٥ — وفيما يلي نص المقرر :

نظر مجلس التجارة والتنمية في مسألة ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي ، وفي اهمية دور مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا الصدد . وفي هذا الصدد ، نظر المجلس ، في اطار انشطته المتعلقة بالاستعراض والتقييم ، في مشروع القرار الذى قدمته كل من اثيوبيا واوغندا والجمهورية العربية الليبية ورواندا وزائير والسنغال والسودان وغابون وغانا وفولتا العليا وكينيا ومدغشقر وموريشيوس ونيجيريا في الجزء الاول من دورته الرابعة عشرة (TD/B/L.360) . وقرر المجلس ان يحيل مشروع القرار المذكور الى دورته الخامسة عشرة . وسعيا لتيسير تداولاته ، رجا المجلس من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان يقدم مقترحات في هذا الصدد .

(ب) التعاون فيما بين البلدان النامية (مشروع القرار TD/B/L.364)

٨٦ — وخلال نظر المجلس في مشروع القرار المذكور ، قدمت نيجيريا مشروع قرار بشأن الموضوع ذاته

---

(١١) المصدر نفسه .

(١٢) ترد نصوص مشاريع القرارات هذه في الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9615/Rev.1) ، المرفق الثاني .

(TD/B/L.387) باسم مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، ووزع بيان بالآثار المالية المترتبة على هذا القرار في الوثيقة TD/B/L.387/Add.1 . وفي جلسة المجلس ٤٢٥ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، عرض الرئيس مشروع قرار (TD/B/L.387) كان قد قدمه نتيجة لمشاورات رسمية ، وتم سحب مشروع القرار (TD/B/L.387).

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٨٧ — وفي الجلسة ذاتها ، اعتمد المجلس مشروع القرار TD/B/L.397 (١٣) ، بعد ان أحيط علما بالآثار المالية المبيّنة في الوثيقة TD/B/L.387/Add.1 (١٤).

(ج) مشاريع القرارات المتعلقة بحوافز التصدير والرسوم التعويضية (TD/B/C.2/L.60) ، وتدابير المساعدة على التكيف(TD/B/C.2/L.70) ، والضمانات وتجميد الوضع الراهن (TD/B/C.2/L.71) ، والتجارة الدولية في المنسوجات ، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بالتجارة الدولية في المنسوجات TD/B/C.2/L.72و/ (TD/B(XIV) SC.I/L.13

٨٨ — قرر المجلس ، في جلسته ٤٢٥ المنعقدة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٥ ، وفقا للمقرر الذي اتخذه في الجزء الاول من دورته الرابعة عشرة (١٥) ، ان يحيل مشاريع القرارات المتعلقة بحوافز التصدير والرسوم التعويضية (TD/B/C.2/L.60) وتدابير المساعدة على التكيف TD/B/C.2/L.70 و Corr.1) والضمانات وتجميد الوضع الراهن(TD/B/C.2/L.71) والتجارة الدولية في المنسوجات ، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بالتجارة الدولية في المنسوجات (TD/B/C.2/L.72و TD/B(XIV)/SC.I/ L.72) ، الى لجنة المصنوعات لاجراء مزيد من الدراسة بشأنها في دورتها السابعة .

(د) مشروع القرار المتعلق باستعراض نظام الافضليات المعممة (TD/B/C.5/L.20) الاجراء الذي اتخذه المجلس

٨٩ — قرر المجلس ، في جلسته ٤٢٥ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، طبقا للمقرر الذي اتخذه في الجزء الاول من دورته الرابعة عشرة (١٦) ، ان يحيل مشروع القرار المتعلق باستعراض

---

(١٣) للاطلاع على نص القرار ، انظر المرفق الاول ادناه ، القرار ١٢٨ (د-ا — ٦).

(١٤) انظر الحاشية ١٠ أعلاه .

(١٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ ، (A/9615/Rev.1) ، الفقرة ٢٩٥ .

(١٦) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٧١ .

نظم الافضليات المعممة (TD/B/C.5/L.20) الى اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات لاجراء مزيد من الدراسة بشأنه في دورتها السابعة .

(هـ) مشروع القرار المتعلق بأهداف التعاون المالي (TD/B/C.3/L.96/Rev.1) الاجراء الذي اتخذه المجلس

٩٠ — وقرر المجلس ، في جلسته ٤٢٥ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، ان يحيل مشروع القرار المتعلق بأهداف التعاون المالي(TD/B/C.3/L.96/Rev.1) ، والتعديلات المقترحة بشأنه في الجزء الاول من دورته الرابعة عشرة (TD/B(XIV)SC.I/L.8) ، الى لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة لاجراء مزيد من الدراسة بشأنها في دورتها السابعة .

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية والمسائل الاخرى

ألف — افتتاح الدورة

٩١ — نظرا لعدم حضور السيد أ . لوكانوف (بلغاريا) ، رئيس المجلس ، فقد افتتح السيد م . لالوفيتش (يوغوسلافيا) ، نائب الرئيس ، الدورة الاستثنائية السادسة .

باء — اقرار جدول الاعمال وتنظيم اعمال الدورة

(البند ١ من جدول الاعمال)

٩٢ — اقر المجلس دون مناقشة ، في جلسته ٤١٣ المنعقدة في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٥ ، جدول الاعمال المؤقت الذي قدمته امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (TD/B/529) . وفيما يلي جدول الاعمال ، بصيغته المعتمدة (TD/B/544) :

١ — اقرار جدول الاعمال وتنظيم اعمال الدورة .

٢ — اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض .

٣ — الاستعراض والتقييم النصفيان لسير تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ؛ وتنفيذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛ والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للانماء والتعاون الاقتصادي الدولي .

٤ — مسائل اخرى .

٥ — اعتماد تقرير المجلس بشأن دورته الاستثنائية السادسة .

٩٣ — وفي الجلسة ذاتها ، أيد المجلس اقتراحات الامانة بشأن تنظيم اعمال الدورة (TD/B/529/Add.1) ، بما في ذلك جدول الجلسات المقترح .

جيم — انتخاب نائب رئيس بديل

٩٤ — كان السيد أ . ليخناني (اوروغواي) ، وهو احد نواب الرئيس الذين انتخبهم المجلس في الجزء الاول من دورته الرابعة عشرة ، قد ابلغ الامانة بأنه لن يتمكن من حضور الدورة الاستثنائية

السادسة (١٧) . وانتخب المجلس بالاجماع ، في جلسته ٤١٦ المنعقدة في ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥ ، السيد ب . دوندو (اوروغواي) ليحل محل السيد ليخناني .

دال — معاملة غرينادا فيما يتعلق بالانتخابات

(البند ٤ من جدول الاعمال)

٩٥ — قرر المجلس ، في جلسته ٤١٣ المنعقدة في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٥ ، ريثما يتخذ المؤتمر اجراء في دورته الرابعة عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٤ ، ان غرينادا التي صارت عضوا في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، ينبغي ان تعامل ، لاغراض الانتخابات ، كما لو انها في مجموعة البلدان المحددة في الجزء ثيم من مرفق ذلك القرار ، حسبما عدله قرار الجمعية العامة ٢٩٠٤ باء (د — ٢٧) المؤرخ في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ (١٨) .

هاء — العضوية والحضور (١٩)

٩٦ — مثلت في الدورة الاستثنائية السادسة الدول الاعضاء في المجلس ، التالية اسماؤها : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، المانيا (جمهورية — الاتحادية) ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البرازيل ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، سري لانكا ، السودان ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، الصين ، العراق ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، كندا ، كولومبيا ، كينيا ، ماليزيا ، مدغشقر ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

٩٧ — واوفدت الدول التالية اسماؤها ، وهي دول اعضاء في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، لكنها ليست اعضاء في المجلس ، ممثلين عنها الى الدورة : اسرائيل ، بنغلاديش ، بنما ، بورما ،

---

(١٧) طبقا للاجراء الذي انشئ في دورة المجلس الثالثة ، فان اي اخطار يفيد بأن احد نواب الرئيس لن يتمكن من حضور دورة ما خلال فترة عضويته ، يعد بمثابة استقالة ، ويشغل منصب البديل الذي ينتخبه المجلس لما تبقى من فترة عضويته (انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العادية والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/6315/Rev.1) الجزء الثاني ، الفقرة ١٨٣) .

(١٨) انظر المرفق الاول ادناه ، " مقررات اخرى " .

(١٩) للاطلاع على قائمة المشتركين في الدورة ، انظر TD/B/IMF.54 و Corr.1.

ترينيداد وتوباغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية فيتنام* ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، ساحل العاج ، سنغافورة ، الكرسي الرسولي ، كوبا ، كوستاريكا ، الكويت ، مالطة ، مصر ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، نيكاراغوا .

٩٨ — ومثلت في الدورة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

٩٩ — ومثلت في الدورة ايضا الوكالات المتخصصة التالية اسماؤها : منظمة العمل الدولية ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، المصرف الدولي ، صندوق النقد الدولي ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية . ومثل في الدورة كذلك الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة .

١٠٠ — ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية اسماؤها : المجتمع الاقتصادي الأوروبي، المؤسسة الأوروبية للتجارة الحرة ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين .

١٠١ — ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية اسماؤها : فئة عامة : الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين ، والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، والاتحاد العالمي للعمل ، ورابطة القانون الدولي ، ورابطة المحامين الدولية ، والغرفة التجارية الدولية ، ولجنة الكنائس للشؤون الدولية ، والمجلس الدولي للوكالات التطوعية ، ومجلس السلام العالمي . فئة خاصة : رابطة امريكا اللاتينية لمؤسسات التمويل الانمائي ، ورابطة النقابات الدولية ، ومجلس الاتحادات التجارية لبلدان السوق الأوروبيين واليابانيين ، والمعهد الدولي لمصارف الادخار ، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس .

واو — الأعمال التحضيرية لدورة المؤتمر الرابعة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١٠٢ — كان معروضا على المجلس مذكرة من امانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (TD/B/L.361) تتضمن تقريرا عن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لدورة المؤتمر الرابع ، وجدولا زمنيا مقترحا للدورة الاستثنائية السابعة للمجلس والدورة الرابعة للمؤتمر . وقد تولى الأمين العام لمؤتمر التجارة والانماء تقديم تلك المذكرة في جلسة المجلس ٤٢٣ المنعقدة في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٥ .

١٠٣ — وابلغ ممثل كينيا المجلس بأن حكومته قد أنشأت بالفعل لجنة مشتركة بين الوزارات لمعالجة الترتيبات اللازمة للدورة الرابعة ، وقال ان بلده قد كوّن رصيدا كبيرا من الخبرة الفنية بوصفه مضيفا للمؤتمرات الدولية . واضاف انه يثق ، لهذا السبب ، في ان بلده يملك القدرة والمقومات الهيكلية اللازمة لضمان نجاح الدورة الرابعة للمؤتمر .

١٠٤ — وذكر ممثلو البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ان التغيرات الأخيرة في الاقتصاد العالمي

---

* في الآن جمهورية فيتنام الجنوبية .

لم تخلق امكانيات جديدة فحسب ، بل وتتطلب ذلك من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، بوصفه هيئة ذات طابع عالمي في منظومة الامم المتحدة ، ان يقوّى فعاليته وتأثيره لجعل جميع تدفقات التجارة الدولية تجرى على اساس سوى . وذكروا في هذا الصدد انه يخليق بالدورة الرابعة للمؤتمر ان تشكل معلما رئيسيا في العلاقات الدولية التجارية والاقتصادية ، وان تسهم في اقرار الأوضاع الطبيعية في التجارة الدولية بين جميع البلدان اقرارا تاما . وينبغي لجدول اعمال الدورة الرابعة ان يكفل دراسة المشاكل ذات الأهمية الحيوية لجميع فئات البلدان ، بما في ذلك البلدان النامية ، كما ينبغي ان يولي اهمية خاصة الى مسألة تنفيذ التوصيات التقدمية لمؤتمر التجارة والتنمية .

١٠٥ — وقال الرئيس ، مشيرا الى التأييد القيّم الذى قدمه عدد من المنظمات غير الحكومية الى مؤتمر التجارة والتنمية ، انه واثق من ان اية مساهمة يمكن ان تقدمها هذه المنظمات في الأعمال التحضيرية لدورة المؤتمر الرابعة وفي ضمان نجاحها ستكون موضع ترحيب .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٠٦ — احاط المجلس علما ، في جلسته ٤٢٥ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، بالمعلومات المتعلقة بالأعمال التحضيرية لدورة المؤتمر الرابعة والتي قدمتها امانة مؤتمر التجارة والتنمية في الوثيقة TD/B/L.360 ، وبالبيانات الشفوية التي ادلى بها الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية وممثل كينيا حول هذا الموضوع . ووافق المجلس كذلك على الموعد الذى اقترحه الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية لكل من الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس التجارة والتنمية (٨ — ١٩ آذار/مارس ١٩٧٦) والدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (٣ — ٢٨ ايار/مايو ١٩٧٦) ، بما في ذلك الاجتماع التمهيدى للمؤتمر (٣ — ٤ ايار/مايو) (٢٠) .

زاى — ترتيبات العمل في مجالي نقل التكنولوجيا والممارسات التجارية التقييدية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٠٧ — احاط المجلس علما ، في جلسته ٤٢٥ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، بما اقترحه الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية في الوثيقة TD/B/L.360 ، من ترتيبات العمل داخل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مجالي نقل التكنولوجيا والممارسات التجارية التقييدية .

١٠٨ — وقرر المجلس ما يلي :

(أ) ان تكون لجنة نقل التكنولوجيا مسؤولة عن الأعمال المتعلقة بالممارسات التقييدية والقيود التي تنطوى عليها الترتيبات التي تشمل اساسا استخدام التكنولوجيا المملوكة وغير المملوكة ؛

---

(٢٠) أنظر الحاشية ١٨ أعلاه .

(ب) وان تكون لجنة المصنوعات مسؤولة عن الاعمال المتعلقة بالممارسات التقييدية التي تنطوي اساسا على قيود تفرض على السياسة التجارية وتمس الاتجار بالسلع المصنعة وشبه المصنعة ، بما في ذلك ممارسات الكارتلات وترتيبات التسويق ، والممارسات الناشئة عن اساءة استعمال القوة السوقية للشركات عبر الوطنية ؛

(ج) وان تنظر لجنة المصنوعات في مسألة الأنشطة المقبلة لفريق الخبراء المخصص للممارسات التجارية التقييدية في دورتها السابعة ، وذلك في ضوء المقرر السالف الذكر .

جاء — السنة الدولية للمرأة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١٠٩ — قدمت نيجيريا باسم مجموعة البلدان السبعة والسبعين مشروع قرار بشأن السنة الدولية للمرأة (TD/B/L.385) . وفي جلسة المجلس ٤٢٥ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، عرض الرئيس مشروع قرار (TD/B/L.393) ، كان قد قدمه نتيجة لمشاورات غير رسمية ، وتم سحب مشروع القرار TD/B/L.385.

١١٠ — واقترح المتحدث باسم المجموعة " باء " اضافة الفقرة التالية الى المنطوق :

" يدعو الأمين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الى ان يعلم سلطات التوظيف المعنية في الامم المتحدة برغبة المجلس في ان يكون هناك توازن افضل بين الرجال والنساء في الوظائف الفنية لأمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " .

١١١ — وقال المتحدث باسم مجموعة البلدان السبعة والسبعين انه يفضل ان يبقى النص المتفق عليه في المشاورات غير الرسمية دون تغيير . واضاف ان هذا لا يعني ان مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، التي تقدمت بالقرار الاصلي الذي يدعو الى ادماج المرأة في عملية الانماء ادماجا كاملا ، لديها اية اعتراضات على مضمون التعديل المقترح .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١١٢ — اعتمد المجلس ، في جلسته ٤٢٥ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ مشروع القرار TD/B/L.393 (٢١) .

١١٣ — وعلق ممثل الصين على القرار ، فقال ان اهم القضايا المعنية تتمثل في تعزيز الوحدة بين نساء العالم ، وتدعيم الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية وسياسة الهيمنة ، وكذلك الكفاح في سبيل الاستقلال القومي والديمقراطية وحقوق المرأة .

---

(٢١) للاطلاع على نص هذا القرار ، انظر المرفق الأول أدناه ، القرار ١٢٧ (د-٤ — ٦) .

طاء — استعراض جدول اجتماعات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء لسنة ١٩٧٥

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١١٤ — وفي جلسة المجلس ٤٢٤ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ قدّم مدير شعبة شؤون المؤتمرات والعلاقات الخارجية مذكرة من الأمانة (TD/B/L.383) تتضمن جدولا منقحا لاجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة ١٩٧٥ ، واسترعى الانتباه الى البيانات المتعلقة بالآثار المالية والواردة في TD/B/L.383/Add.1 و TD/B/L.382 ، المرفق الثاني ، و TD/B/L.384 و TD/B/L.387/Add.1 . وذكّر المدير المجلس بأنه كان قد تم استرعاء انتباه المجلس ، في الجزء الأول من دورته الرابعة عشرة ، الى ما يمكن ان يخلقه هذا البرنامج المشحون بالاجتماعات من مصاعب للوفود والأمانة على حد سواء ، لاسيما فيما يتعلق بالوثائق . وقال ان هذه المصاعب تتفاقم بسبب زيادة انشطة مؤتمر التجارة والتنمية ، لاسيما في مجال السلع الأساسية ، باضافة اجتماعين آخرين للجنة السلع الأساسية الى جدول اجتماعات سنة ١٩٧٥ ، وبالحاجة الى عقد مؤتمر في سنة ١٩٧٥ للتفاوض من جديد حول الاتفاق الدولي للكاكاو ، الذي من المقرر ان ينقضي اجله في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ . واقترح ان ينظر المجلس في تأجيل عقد الدورة السابعة للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات الى سنة ١٩٧٦ ، واوضح الطريقة التي يمكن بها تعديل جدول الاجتماعات بالنسبة للجزء الأخير من سنة ١٩٧٥ اذا ما تقرر الأخذ بهذا التعديل .

١١٥ — واوضح كذلك ان الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية يرى انه اذا اريد انجاز مهمة اعداد الوثائق الصادرة قبل الانعقاد وتحضيرها وتوزيعها في عام مشحون بكل هذه الاجتماعات ، فانه ينبغي ان تكون هذه الوثائق اقل عددا واكثر ايجازا واشد تركيزا على احتياجات الوفود .

١١٦ — وأيد كل من المتحدث باسم المجموعة "باء" والمتحدث باسم مجموعة البلدان السبعة والسبعين الاقتراحات التي طرحتها الأمانة .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١١٧ — وفي الجلسة ذاتها ، قام المجلس ، بعد ان احاط علما بالآثار المالية (٢٢) ، باعتماد الاقتراحات الواردة في الوثيقة TD/B/L.383 ، وباقرار جدول منقح للاجتماعات في سنة ١٩٧٥ يتضمن اقتراحات الأمانة (٢٣) . وقرر المجلس الالتزام بالبساطة والفعالية في اعداد الوثائق الصادرة قبل انعقاد جميع الاجتماعات .

---

(٢٢) أنظر الحاشية ١٠ أعلاه .

(٢٣) للاطلاع على جدول الاجتماعات لسنة ١٩٧٥ ، حسبما أقر ، أنظر المرفق الاول أدناه "مقررات اخرى" .

باء — الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١١٨ — احاط المجلس علما ، في جلسته ٤٢٥ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، ببيان موجز عن الآثار المالية المترتبة على الاجراءات التي اتخذها في دورته الاستثنائية السادسة ، تولى تقديمه الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (TD/B/L.395) (٢٤) .

كاف — اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١١٩ — اعتمد المجلس ، في جلسته ٤٢٤ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، تقرير المكتب عن وثائق التفويض (TD/B/L.546) .

لام — اعتماد تقرير المجلس عن دورته الاستثنائية السادسة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١٢٠ — نظر المجلس في مشروع تقريره عن دورته الاستثنائية السادسة (TD/B/L.388 و Add.1) في جلستيه ٤٢٤ و ٤٢٥ المنعقدتين في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ . واعتمد المجلس ، في جلسته ٤٢٥ ، مشروع التقرير في مجمله ، بصيغته المعدلة ، واذن لمقرره ان يكمل التقرير على النحو المناسب ، وأن يجري ما يلزم من تغييرات في التحرير .

ميم — اختتام الدورة

١٢١ — وفي جلسة المجلس ٤٢٥ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، اعلن الرئيس اختتام الدورة الاستثنائية السادسة .

---

(٢٤) يرد في المرفق الثاني ادناه البيان الموجز عن الآثار المالية بصيغتها نقحت ، فيما بعد ، في ضوء المقررات التي اتخذها المجلس (TD/B/L.395/Rev.1) .

المرفـــق الأول

القرارات التي اتخذها مجلس التجارة والانماء في دورتـــه الاستثنائية السادسة ، والنتيجة المتفق عليها في تلك الدورة

القـــرارات

الصفحـــة

١٢٧ (د-ل — ٦) السنة الدولية للمرأة (البند ٤ من جدول الاعمال)
قرار مؤرخ في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ..... ٤٠

١٢٨ (د-ل — ٦) التعاون بين البلدان النامية (البند ٣ من جدول الاعمال)
قرار مؤرخ في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ..... ٤١

النتيجة المتفق عليها

١٢٩ (د-ل — ٦) الاستعراض والتقييم النصفيان للاستراتيجية الانمائية الدولية (البند ٣ من جدول الاعمال)

نتيجة متفق عليها ، مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ . ٤٣

المرفق ألف — وثيقة مقدمة من مجموعة الـ ٧٧ ورومانيا بشـــأن التدابير الاضافية للسياسة العامة ، المقترح ادراجها في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثـــاني ٤٦

تذييل للمرفق ألف — ملاحظات أدلى بها المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ في الجلسة ٤٢٥ لمجلس التجـــارة والتنمية بشأن الاحصاءات المشار اليها في الوثيقـــة المقدمة من بلدان المجموعة بـــاء والواردة في المرفق باء ٥٧

المرفق باء — وثيقة مقدمة من بلدان المجموعة باء بشـــأن الاستعراض والتقييم النصفيين للاستراتيجية الانمائيـــة الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ٦٠

المرفق جيم — وثيقة تتضمن اقتراحات تتصل بالاستراتيجيـــة الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثـــاني ، ومقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـــة ،

الصفحة

وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وهنغاريا ٦٨

مقررات أخرى اتخذها المجلس في دورته الاستثنائية السادسة

معاملة غرينادا فيما يتعلق بالانتخابات ٧٣

الجدول المنقح لاجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للفترة المتبقية من عام ١٩٧٥ ..... ٧٣

موعد انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة للمجلس وانعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر ٧٦

القرارات التي اتخذها مجلس التجارة والانماء في دورته الاستثنائية السادسة والنتيجة المتفق عليها في تلك الدورة

القـــرارات

١٢٧ (د إ — ٦) — السنة الدولية للمرأة

ان مجلس التجارة والانماء ،

اذ يشير الى ان قرار الجمعية العامة ٣٠١٠ (د — ٢٧) المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ اعلن سنة ١٩٧٥ سنة دولية للمرأة وقرر تكريس تلك السنة لمضاعفة العمل على :

(أ) تشجيع المساواة بين الرجل والمرأة ،

(ب) ضمان الادماج التام للمرأة في المجهود الانمائي الكلي ، وخاصة بتأكيد مسؤولية المرأة ودورها الهام في الانماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على الصعيد القومي والاقليمي والدولي ، ولاسيما اثناء عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ،

(ج) الاعتراف بأهمية اسهام المرأة المتزايد في تنمية العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفي تعزيز السلم العالمي ،

واذ يشير ايضا الى اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٢٦٣ (د — ٢٢) المؤرخ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ ،

واذ يشير كذلك الى ان قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، الذي يحدد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، يدعو الى الادماج التام للمرأة في المجهود الانمائي الكلي (١) ، والى ان السنة الدولية للمرأة تتزامن مع الاستعراض والتقييم النصفيين لسير تنفيذ الاستراتيجية ،

واقتناعا منه بأن استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا ومثمرا هو عامل رئيسي من عوامل النهوض بالتجارة والتنمية ،

١ — يؤيد بشدة الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة (٢) الى الحكومات ان تعمد ، ان لم تكن قد فعلت ذلك بعد ، الى تضمين برامجها القومية للانماء ما ورد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة من مفاهيم متصلة بادماج المرأة ادماجا كاملا في عملية التنمية ؛

---

(١) الفقرة الفرعية ١٨ (ن) ، من الاستراتيجية .

(٢) الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٣٢٤٢ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ .

٢ — ويدعو الحكومات التي لم تفعل ذلك بعد ، الى ان تتخذ مقررات مناسبة بغية تيسير زيادة مشاركة المرأة في جميع الانشطة المتعلقة بتوسيع التجارة الدولية وتنويعها وبالانماء الاقتصادي والاجتماعي ؛

٣ — ويدعو رئيس مجلس التجارة والتنمية الى ان يحيل هذا القرار الى المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة وأن يعرب للمؤتمر عن التمنيات بالنجاح التام في مداولاته .

الجلسة ٤٢٥
٢١ آذار/مارس ١٩٧٥

١٢٨ (د-١ — ٦) — التعاون فيما بين البلدان النامية

ان مجلس التجارة والانماء ،

اذ يرى ان اعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد (٤) يعطيان اولوية وأهمية خاصتين لتعزيز وتشجيع التعاون فيما بين البلدان النامية ،

واذ لا يغيب عن باله ان برنامج العمل المذكور ينص ، في الفقرة ١ من الفرع تاسعا ، على ان " تتعهد جميع الدول الاعضاء بالاستفادة التامة من منظومة الامم المتحدة في تنفيذ برنامج العمل هذا " ، وينص ، في الفقرة ٤ من ذلك الفرع ، على ان تكلف " جميع المنظمات والمؤسسات والهيئات الفرعية والمؤتمرات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ... بتنفيذ برنامج العمل " ،

واذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣١٧٧ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

واذ يشير كذلك الى القرار ٤٨ (د — ٣) الذي اتخذه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في ١٨ ايار/مايو ١٩٧٢ بشأن توسيع التبادل التجاري ، والتعاون الاقتصادي والتكامل الاقليمي بين البلدان النامية ،

واذ لا يغيب عن باله ما ورد في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (٥) من احكام متعلقة بالتعاون الاقتصادي والتجارة بين البلدان النامية ، ولاسيما احكام المادة ٢٣ منه ،

واذ يلاحظ القرار الذي اتخذته البلدان النامية التي حضرت مؤتمر البلدان النامية بشأن المواد الخام ، المنعقد بداكار في شباط/فبراير ١٩٧٥ ، والذي يستهدف زيادة تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية (٦) ،

---

(٤) قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-س ٦) ، و ٣٢٠٢ (د-ا ٦) المؤرخان في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ .

(٥) اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣٢٨١ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ .

(٦) للاطلاع على نص القرارات التي اعتمدها المؤتمر ، انظر E/AC.62/6 .

واذ يشير كذلك الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩١١ (د — ٥٧) ، المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٤ والذي يرجو المجلس فيه " جميع المنظمات والمؤسسات والهيئات الفرعية والمؤتمرات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ان تتخذ تدابير فورية لتنفيذ احكام الاعلان وبرنامج العمل ، كل في مجال اختصاصها ، وأن تعيد توجيه برامج اعمالها وتكيفها على نحو يكفل لها الاسهام في انجاز هذه المهمة مساهمة كاملة " ،

واذ يضع في الاعتبار مذكرة الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المعنونة " معلومات اساسية عن بعض مسائل السياسة العامة المعروضة على المجلس "(٧) ، والدور الذي ينبغي على مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان يؤديه في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، واذ لا تغيب عن باله كذلك الاقتراحات الواردة في تقرير الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المعنون " اتجاهات جديدة في السياسات المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية "(٨) ،

واذ يشير الى مقرره ١٢١ (د — ١٤) المؤرخ في ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ بشأن " توسيع التبادل التجاري ، والتعاون الاقتصادي ، والتكامل الاقليمي بين البلدان النامية " ،

واذ يأخذ بعين الاعتبار دور مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومسؤوليته في تنفيذ احكام الاعلان وبرنامج العمل ، ولاسيما ما يتعلق منها بتشجيع التعاون بين البلدان النامية(٩) ،

واذ يأخذ بعين الاعتبار كذلك انه ينبغي لهذا التعاون ان يستهدف تعزيز اعتماد البلدان النامية الجماعي على جهودها الذاتية بوصفه تدبيرا من التدابير الرامية الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وفقا للاهداف المتعلقة بالتعاون فيما بين البلدان النامية والمذكورة في الاعلان وبرنامج العمل ،

١ — يرجو الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان يتخذ التدابير المناسبة من اجل تعزيز دور المؤتمر في تشجيع التعاون فيما بين البلدان النامية ؛

٢ — ويرجو الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان يمضي قدما في تنفيذ المقرر ١٢١ (د — ١٤) الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية ، وأن يعقد في اقرب وقت ممكن اجتماعا لفريق من الخبراء ، يعملون بصفتهم الشخصية ، لمساعدته في صياغة اقتراحات وتوصيات محددة ، تشمل ، في جملة امور ، اتخاذ ترتيبات مؤسسية ملائمة داخل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة

---

(٧) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الرابعة عشرة (الجزء الاول) ، المرفقات ، البند ٤ (ب) من جدول الاعمال ، الوثيقة TD/B(XIV)/Misc.3 .

(٨) TD/B/530 (سيصدر بوصفه احد منشورات الامم المتحدة) .

(٩) قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د-٦) ، الفرع سابعا .

والتنمية ، بغية توثيق عرى التعاون بين البلدان النامية ، على ان يراعى في ذلك ، في جملة امور ، ما يتصل بالموضوع من احكام الاعلان وبرنامج العمل ؛

٣ — ويرجو الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان يحيل الى الحكومات الاقتراحات والتوصيات المحددة المشار اليها في الفقرة ٢ اعلاه ، في وقت مبكر يكفل دراستها في الاجتماع الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ الذي سيعقد في مانيلا في مطلع عام ١٩٧٦ ثم في الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ؛

٤ — ويرجو الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان يقدم الى المؤتمر في دورته الرابعة تقريرا عن الدعم الذي قدمته البلدان المتقدمة النمو والتدابير التي اتخذتها عملا بالفقرة ٢ من الفرع سابعا ، من برنامج العمل فيما يتعلق بتشجيع التعاون فيما بين البلدان النامية ، وكذلك عن التدابير الاخرى المتخذة من اجل تشجيع التعاون فيما بين البلدان النامية .

الجلسة ٤٢٥
٢١ آذار/مارس ١٩٧٥

النتيجة المتفق عليها

١٢٩ (د ـ ٦) — الاستعراض والتقييم النصفيان للاستراتيجية الانمائية الدولية

١ — قام مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية السادسة ، طبقا لما يتصل بالموضوع من قرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، والجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المشار اليها في مقدمة تقرير مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية السادسة (١٠) ، وطبقا لمقرر المجلس ١٠٢ (د ـ ١٢) ، وقراره ١٢٢ (د ـ ١٤) ، باجراء الاستعراض والتقييم النصفيين لسير تنفيذ تلك الجوانب من الاستراتيجية الانمائية الدولية (١١) التي تقع ضمن اختصاص مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، آخذا بعين الاعتبار الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد (١٢) والظروف الاقتصادية المتغيرة .

٢ — وكان امام المجلس في هذا الصدد تقريرا الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

---

(١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/10015/Rev.1) ، الجزء الاول .

(١١) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢٦ (د ـ ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ .

(١٢) انظر الحاشية ٤ اعلاه .

المعنونان " اتجاهات جديدة في السياسات المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية "(١٣) ، و " الاتجاهات والسياسات في السنوات الاربع الاولى من العقد الانمائي الثاني " . (١٤) وأعرب المجلس عن تقديره للامين العام على هذه الوثيقة ، التي اعتبرها مساهمة قيمة في عملية استعراض وتقييم الاستراتيجية . وقرر احالة هذه الوثيقة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والى الجمعية العامة للنظر فيها .

٣ — ورأى المجلس أن تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية خلال النصف الاول من عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني قد شابته اوجه قصور شديدة ، على الرغم من التقدم الذي احرز في بعض المجالات . اذ لم يطرأ تقدم ملموس على حالة اغلبية البلدان النامية ؛ بل واقع الامر ان حالة بعضها قد ساءت . وما زالت المشكلة الاساسية للانماء ماثلة على النحو الذي كانت عليه في بداية العقد .

٤ — وفضلا عن ذلك ، لاحظ المجلس ان الاستعراض والتقييم النصفيين للاستراتيجية يجريان في وقت يسوده عدم الاستقرار والازمات في المجال الاقتصادي — وهي حالة اثرت على العديد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وعلى امكانيات الانماء الاقتصادي عموما ، فضلا عن العواقب أشد الاذى بالبلدان النامية غير المحلولة . وقد رأى المجلس ان المصاعب الاقتصادية الحالية خليق بها ان توفر حافزا اضافيا لايجاد نظام للعلاقات الاقتصادية الدولية يتسم بالانصاف والاستقرار .

٥ — ونظر المجلس ، لدى اجرائه الاستعراض والتقييم النصفيين ، في المنجزات وأوجه القصور التي حدثت في تنفيذ الاستراتيجية ، وناقش الحاجة الى اتخاذ تدابير جديدة تكسبها مزيدا من الفعالية . ومن بين المواضيع التي نوقشت بصفة عامة في هذا الصدد التدابير التي ينبغي اتخاذها في ميادين التجارة الدولية ، بما فيها تجارة السلع الاساسية والمنتجات الصناعية ، ونقل التكنولوجيا ، والمعاملات غير المنظورة بما فيها النقل البحري ، والنظام النقدي الدولي ، والموارد المالية للانماء ، والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، وما الى ذلك . وقد اشار كثير من الوفود الى الاعلان وبرنامج العمل ، وكذلك الى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية(١٥) ، بوصفها الاساس الذي يكفل تكييف الاستراتيجية لتلائم متطلبات الحالة الجديدة .

٦ — وخلال مداولات المجلس ، قدمت مجموعات من البلدان عددا من الوثائق بغية تسهيل عملية الاستعراض والتقييم . وقرر المجلس ان يضمن تقريره الوثائق التي قدمتها :

(١) مجموعة الـ ٧٧ ورومانيا (١٦) ؛

---

(١٣) TD/B/530 (سيصدر بوصفه احد منشورات الامم المتحدة) .

(١٤) TD/B/530/Add.1 (الجزء الاول) ، و Add.1 (الجزء الثاني) ، و ADD.1 (الجزء الثاني)/ المرفق (سيصدر بوصفه احد منشورات الامم المتحدة) .

(١٥) انظر الحاشية ٥ اعلاه .

(١٦) انظر المرفق الذي ادناه .

(٢) بلدان المجموعة باء(١٧) ؛

(٣) اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهنغاريا (١٨) .

٧ — ورأى المجلس ان الوثائق والبيانات السالفة الذكر التي قدمت خلال الدورة الاستثنائية السادسة ، بالاضافة الى تقرير الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية(١٩) ، تشكل اساسا لاجراء مزيد من النظر على الصعيد الحكومي الدولي في هذه المسائل توطئة لانعقاد دورتي الجمعية العامة في نهاية عام ١٩٧٥ وضمن اطار الاعمال التحضيرية للدورة الرابعة للمؤتمر . ولذلك، فقد اوصى بأن يسترعى اليها انتباه الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية السابعة ودورتها العادية الثلاثين ، وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وطلب وضعها في متناول الدورات القادمة لكل من لجنة التخطيط الانمائي ، ولجنة الاستعراض والتقييم ، واللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة . كما طلب ان تراعيها الهيئات الفرعية للمجلس في اعمالها في الفترة السابقة لانعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر .

٨ — وفي الختام ، رأى المجلس انه ، برغم عدم استطاعته التوصل الى اتفاق بشأن القضايا العديدة والمعقدة التي ينطوي عليها الامر ، فقد تمكن من ذلك من المساهمة اسهاما نظريا ملموسا في عملية الاستعراض والتقييم النصفيين للاستراتيجية ، مع مراعاة التغيرات الرئيسية التي طرأت على العلاقات الاقتصادية الدولية وما ترتب على ذلك من حاجة لتجديد الالتزام بتحقيق هدف الانماء وايجاد اتجاهات جديدة في السياسات المتعلقة بالتجارة والتنمية .

الجلسة ٤٢٥
٢١ آذار/مارس ١٩٧٥

---

(١٧) انظر المرفق باء ادناه .

(١٨) انظر المرفق جيم ادناه .

(١٩) للمقارنة ، انظر الفقرة ٢ اعلاه .

المرفقـــات

المرفق الـــف

وثيقة مقدمة من مجموعة الـ ٧٧ ورومانيا بشأن التدابير الاضافية للسياسة العامة ، المقترن ادراجها في الاستراتيجية الانمائية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثانـي (أ)

مقدمـــة

١ — لم تتحقق اهداف الانماء العامة للاستراتيجية الانمائية الدولية (ب) في الوقت الذي بلـغ فيه عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني منتصف الفترة . ذلك ان الفقر والجوع والبطالة ما زالت تمثل نصيب معظم شعوب العالم الثالث . ولم يتحقق في معظم الحالات متوسط المعدل السنوي لنمـو الانتاج الاجمالي ودخل الفرد في البلدان النامية على النحو المستهدف في الاستراتيجية .

٢ — ولم يطبق المجتمع الدولي ، على وجه العموم ، تدابير السياسة العامة الواردة فـي الاستراتيجية ، حتى اثناء السنوات الاولى من العقد عندما كان الافتراض الاساسي باستمـرار المعدلات المرتفعة للنمو في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي لا يزال قائما . ويجب ان تكفل الاستراتيجية المنقحة قيام البلدان المتقدمة النمو باعطاء قدر اكبر كثيرا من الاولوية للسياسات الانمائية الدولية ، وضمان ان تكون الالتزامات المتعهد بها ملزمة لا طوعية ، وأن لا تعامل تلـك السياسات بوصفها عناصر ثانوية في السياسات الاقتصادية الشاملة لهذه البلدان . اذ من شـأن هذا ان يزيل ما كان يمثل حتى الآن ناحية من نواحي الضعف الرئيسية في الجهد الانمائي الدولي . وفضلا عن ذلك ، فان تدابير السياسة العامة الواردة في الاستراتيجية اصبحت الآن غير كافية في حد ذاتها لحل مشكلة الانماء ؛ وهي بحاجة لتكملتها بسلسلة من التدابير الجديدة ذات الطابـع الاساسي .

٣ — ويجرى القيام بالاستعراض والتقييم النصفيين للاستراتيجية في وقت يشهد فيه العالم ازمـة اقتصادية . وتتمثل هذه الازمة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في الانكماش الاقتصادي ، والتضخم ، ومشاكل المدفوعات الخارجية . ولم يعد بالامكان نهج سياسات الانماء على اساس افتراض ان هذه البلدان تشهد توسعا اقتصاديا سريعا . وما زالت معظم البلدان النامية تعاني من ازمة اساسية تتبدى في عدم مقدرتها على انماء اقتصاداتها على نحو يواكب تزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية . وبالاضافة الى هذه الازمة الاساسية ، تواجه البلدان النامية كذلك ارتفاع

(أ) عممت اصلا بوصفها الوثيقة TD/B/L.389 .

(ب) قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبـر ١٩٧٠ .

اسعار الواردات الاساسية وهبوط اسعار الصادرات من السلع الاساسية وهما العاملان اللذان يفرضان معا اعباء لم يسبق لها مثيل على اقتصادات ضعيفة اصلا .

٤ — ومع ذلك ، فالحالة الراهنة لا تخلو من عناصر دينامية ايجابية . ففي المقام الاول ، بدأت البلدان النامية تدرك قدرتها في الاعتماد على نفسها . كما ان هنالك وعيا متزايدا بأن من مصلحة المنتجين والمستهلكين على السواء ضمان انتظام سير اسواق السلع الاساسية . وهنالك ادراك اعمق لاهمية الاستفادة من الموارد الطبيعية على نحو اكثر فعالية وعدلا ، ولاسيما الموارد التي تشكل ميراثا مشتركا للانسانية .

٥ — ولذلك فان بوسع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ومن واجبها ، اثناء تلمسها لمخرج من الازمة الحالية ، أن تسهم في اقامة اطار اكثر انصافا واستقرارا للعلاقات الاقتصادية الدولية . ولابد ان يتسم مثل هذا الاطار الطويل الاجل بما يلي :

(أ) مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة وفعالة في الاقتصاد العالمي وفيما يؤثر فيه من مداولات ومقررات ؛

(ب) ادراك البلدان المتقدمة النمو انه لا يمكن حل مشاكلها الاقتصادية الا ضمن اطار عالمي ، وان انماء العالم الثالث يشكل عنصرا ضروريا من عناصر ازدهارها هي .

٦ — ولم تكن هذه الابعاد واضحة عند صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية ، التي كانت تشكل في جوهرها محاولة لحل مشكلة الانماء في اطار نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الذي كان قائما عندئذ . على ان الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، التي جاء انعقادها بمثابة متابعة وثيقة لقرار الجمعية العامة بعقد دورة استثنائية للنظر في السبل الجديدة التي ينبغي اتباعها في معالجة قضايا الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي (ج) ، ادركت طبيعة الحالة المتغيرة وافصحت عن الحاجة لنظام اقتصادي دولي جديد (د) . وقد تضمن الاعلان وبرنامج العمل الصادران عنها والمتعلقان باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، مع اقرارهما لاهداف الاستراتيجية كثيرا من العناصر الجديدة التي تهيئ الآن الاساس اللازم لتكييف الاستراتيجية مع متطلبات الحالة الجديدة . كما ينبغي ان يراعى في استعراض الاستراتيجية ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (هـ) .

٧ — ولتسهيل هذه المهمة ، وللاسهام في البحث عن ابعاد ومفاهيم جديدة للتعاون الاقتصادي والانمائي ، فان مجلس التجارة والتنمية يقترح المبادئ التوجيهية التالية :

(أ) هنالك حاجة في البلدان النامية لاتباع اساليب جديدة في معالجة التنمية تكون استجابة للحاجات الانسانية الاساسية . وتقع مسؤولية استنباط وتطبيق مثل هذه الاستراتيجيات

(ج) قرار الجمعية العامة ٣١٧٢ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ .

(د) قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ (دا — ٦) ، و ٣٢٠٢ (دا — ٦) المؤرخان في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ .

(هـ) المعتمد في قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ .

الجديدة على عاتق البلدان النامية ذاتها . غير ان هذه البلدان تحتاج الى تحسين اطار التعاون الدولي تحسينا كبيرا بحيث يصبح اكثر تكيفا مع حاجاتها الانمائية ، ويكفل اتخاذ تدابير خاصة لصالح اقل البلدان نموا والبلدان النامية المغرورة بسبب موقعها الجغرافي . كما ينبغي اتخاذ خطوات لتنفيذ تدابير الطوارئ الرامية الى التخفيف من حدة الصاعب التي تجابهها اشد البلدان النامية تأثرا بالازمة الاقتصادية الاخيرة .

(ب) ينبغي ان تكون التجارة هي الاداة الرئيسية للتعاون الاقتصادي الدولي . ولذلك، فلابد من الاقرار مجددا بأهمية التجارة في سياسات الانماء ، التي ينبغي اعادة توجيهها كي تسفر عن توزيع اكثر انصافا لفوائد التجارة الدولية .

(ج) تشكل صادرات السلع الاولية المصدر الرئيسي لحصيلة البلدان النامية من العملات الاجنبية . ومن الضروري القيام بمبادرات جديدة ترمي الى تحديث وتغيير اقتصاد السلع الاساسية، بما في ذلك الانماط التقليدية للتسويق ، والتوزيع ، والملكية ، والتحضير ، والى تحسين ايرادات المنتجين في البلدان النامية . وينبغي تحقيق الاستقرار في اسعار السلع الاساسية وتحسين اتجاهات الاسعار . كما ان من شأن اقامة اقتصاد سليم للسلع الاساسية ان يخدم مصالح البلدان المستوردة . ويوفر البرنامج المتكامل للسلع الاساسية ، الذي هو الآن قيد النظر في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (و) ، اساسا لمبادرات جديدة في هذا المجال .

(د) وهنالك حاجة لاتخاذ ترتيبات دولية مناسبة لضمان ان يجري استغلال الموارد التي اعتبرت ميراثا للانسانية على وجه يعود بالفائدة على جميع البلدان .

(هـ) كما ان هنالك حاجة لاتباع اتجاهات جديدة في السياسات وتدابير السياسة العامة ، بما في ذلك زيادة الجهود الرامية الى نقل التكنولوجيا ، وجعل اقتصادات البلدان النامية تنأى عن الاعتماد على السلع الاساسية وتتجه صوب التصنيع . وينبغي وضع اهداف جديدة لتصنيع البلدان النامية لا ترمي الى زيادة الايرادات من العملة الاجنبية فحسب ، بل كذلك الى تلبية الحاجات الاساسية للسكان المحليين من السلع المصنعة . ويستدعي تحقيق تلك الاهداف زيادة التجارة في المصنوعات بين البلدان النامية نفسها ، فضلا عن وضع سياسات مكملة لتحسين شروط وصول منتجاتها الصناعية الى اسواق البلدان المتقدمة النمو ، وازالة القيود ذات الطبيعة المالية والمؤسسية والتكنولوجية التي تحد من قدرتها على عرض تلك المنتجات وينبغي وضع التدابير الرامية الى تحقيق تلك الغايات ، بما في ذلك تنظيم عمليات الشركات عبر الوطنية وتدابير المساعدة على التكيف في البلدان المتقدمة النمو ، على نحو يكفل لها التكامل والدعم المتبادل .

(و) وسيلزم تطوير الترتيبات الخاصة التي حلت محل النظام النقدي القديم لتصبح في اقرب وقت ممكن ، نظاما ماليا جديدا يتماشى تماما مع الحاجات الانمائية للبلدان النامية . وينبغي ان يهدف النظام المصلح الى اكتساب طابع عالمي ، وأن يكفل كذلك مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة في اتخاذ القرارات .

(و) للمقارنة ، انظر القرار ١٥ (د — ٨) للجنة السلع الاساسية (الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة عشرة ، الملحق رقم ٢ (TD/B/543) ، الجزء الاول ، المرفق الاول) .

(ز) هنالك حاجة لوسائل لنقل الموارد الى البلدان النامية تكون اجدر بالثقة واكثر تحقيقا للآلية . ويجب ان يشمل النظام النقدي الدولي الجديد مثل تلك الوسائل ، ولا سيما اقامة الصلة مع حقوق السحب الخاصة . وبصورة اعم ، لا بد ان تخضع الزيادات في السيولة الدولية ، وحجم هذه الزيادات وتوزيعها ، لمعايير متفق عليها دوليا ، ويجب ان تأخذ في الحسبان الحاجات الانمائية للبلدان النامية .

(ح) ينبغي تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية وذلك للمساهمة في تحقيق نظام تجاري عالمي يعتمد على قدر اكبر من التوجيه ، وللاسراع بتصنيع البلدان النامية .

(ط) يجب ان يكون تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية احد الابعاد الرئيسية لجميع جوانب الاستراتيجية الانمائية العالمية . ويجب ان يهدف هذا التعاون الى تعزيز العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية وغيرها بين البلدان النامية من اجل زيادة مقدرتها الاقتصادية على اساس الاعتماد الجماعي على النفس ، وتحسين مقدرة تلك البلدان على الوقوف موقف الند في علاقاتها مع البلدان المتقدمة النمو وفي معاملاتها مع الشركات عبر الوطنية .

٨ — ويدعو المجلس جميع الحكومات الى الالتزام من جديد بأهداف الاستراتيجية وغاياتها والى بذل جهود جديدة ، على نحو يتسم بالتصميم ، للمساهمة في تحقيقها عن طريق تنفيذ تدابير السياسة العامة التي تضمنتها الاستراتيجية والتدابير الاضافية المتعلقة بالسياسة العامة والواردة في الفقرات التالية .

التبادل التجاري الدولي (ز)

(الفرع جيم ، ١ ، من الاستراتيجية)

٩ — ينبغي التوصل ، قبل انعقاد الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الى اتفاق حول صياغة وتنفيذ برنامج شامل متكامل للسلع الاساسية ، يتضمن العناصر التالية : (أ) اتخاذ ترتيبات دولية للتخزين والتدخل في الاسواق بقصد ضمان اسعار مستقرة ومجزية وعادلة للسلع الاساسية ذات الاهمية التصديرية للبلدان النامية ؛ (ب) وانشاء صندوق خاص لتمويل ترتيبات التخزين والتدخل في الاسواق ؛ (ج) والاخذ بالتزامات متعددة الاطراف فيما يتعلق بالواردات والصادرات ؛ (د) وادخال تحسين كبير في تسهيلات التمويل التعويضي عن التقلبات التي تتعرض لها الصادرات ؛ (هـ) وتشجيع تنويع صادرات البلدان النامية .

١٠ — على جميع الحكومات ان تتعاون في سبيل اقامة علاقة عادلة ومنصفة بين اسعار المواد الخام ، والمنتجات الاولية ، والبضائع المصنعة وشبه المصنعة التي تصدرها البلدان النامية ، واسعار وارداتها من البلدان الصناعية .

(ز) العناوين المذكورة هي عناوين الاستراتيجية الانمائية الدولية ، ما لم يبين خلاف ذلك .

١١ — وسعيا لزيادة سيطرة البلدان النامية على مواردها الطبيعية وتحسين حصيلة صادراتها من السلع الاولية ، ينبغي بذل جهود لترشيد انظمة تسويق السلع الاولية وتوزيعها ورفع مستوى مشاركة البلدان النامية في عملية التسويق والتوزيع .

١٢ — وهنالك حاجة لتحقيق نمو معجل وتنوع ملموس في تجارة صادرات البلدان النامية من السلع المصنعة وشبه المصنعة والمنتجات المحضرة وشبه المحضرة ، لا لتلبية الحاجات الانمائية لهذه البلدان فحسب ، بل ولتيسير زيادة نصيبها من الانتاج الصناعي العالمي والتجارة العالمية في هذه المنتجات . وينبغي ايلاء اهتمام خاص الى ما يلزم اتخاذه في ميدان التجارة الدولية من تدابير لتحقيق هذه الاهداف .

١٣ — وينبغي تحسين خطط نظام الافضليات المعمم وتوسيعها لتشمل جميع المنتجات الزراعية والصناعية ذات الاهمية التصديرية للبلدان النامية دون فرض اي رسوم جمركية او حصص او حدود قصوى . وينبغي تبسيط وتنسيق قواعد نظام الافضليات المعمم ، وانشاء نظام داخلي يضمن صلاحيتها لفترة طويلة كي تتمكن البلدان النامية من تخطيط صادراتها بقصد الحصول على اقصى قدر من الفائدة نتيجة لتطبيق تلك الخطط . ويجب ان يصبح نظام الافضليات المعمم جزءا دائما من النظام التجاري الدولي كما ينبغي تطبيقه دون تمييز .

١٤ — وينبغي على البلدان المتقدمة النمو تطبيق تدابير مالية وغيرها من التدابير التوقعية الرامية الى تعديل اقتصاداتها وتكييفها بحيث تيسر التوسع في صادرات البلدان النامية واقامة علاقات اقتصادية دولية اكثر رشادا وانصافا . وعلى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان يقوم ، بالتعاون مع هيئات اخرى مثل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، بوضع الترتيبات اللازمة لعقد مشاورات من اجل تسهيل تحقيق تلك الاهداف .

١٥ — وعلى البلدان المتقدمة النمو ان تبذل جهودا صادقة في الالتزام بمبدأ تجميد الوضع الراهن ، على ان تمنح حالات الخروج عن هذا المبدأ لمراقبة دولية . وعلى البلدان المتقدمة النمو ان تتخذ خطوات فورية لازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تمس صادرات السلع المصنعة وشبه المصنعة ، والمنتجات الاولية المحضرة وشبه المحضرة التي لا تشملها خطط الافضليات المعممة ، وكذلك المنتجات ذات الاهمية التصديرية للبلدان النامية ، على ان تتم ازالة تلك الحواجز على اساس تفضيلي وغير متبادل بالنسبة للبلدان النامية . وينبغي اعطاء اهتمام عاجل للقطاعات التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية .

١٦ — وينبغي ايلاء الاولوية في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف لازالة الحواجز التي تعترض صادرات البلدان النامية ، وادخال تحسينات على نظام الافضليات المعمم ، وتوفير معاملة خاصة ومواتية للمجالات التي تهم البلدان النامية ، كيما يتسنى تحسين عائداتها من المعاملات الاجنبية ومعدلات تبادلها التجاري تحسنا ملموسا . وعلى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان يقدم المزيد من المساعدة والمشورة للبلدان النامية خلال هذه المفاوضات ، وأن يستعرض ما تحرزه تلك المفاوضات من تقدم وما تسفر عنه من نتائج بصورة دورية وذلك في الدورة الرابعة للمؤتمر .

١٧ — وينبغي تعزيز الجهود المبذولة على الصعيدين القومي والدولي في ضوء العمل الجاري

بشأن تعيين الممارسات التجارية التقييدية ، بغية ازالة تلك الممارسات ووضع مبادئ توجيهية منصفة لصياغة برنامج من التدابير . كما ينبغي اجراء مشاورات لوضع مدونة لقواعد السلوك بغية مراقبة وتنظيم سلوك الشركات عبر الوطنية في تطبيقها لسياساتها المتعلقة بالانتاج والتسويق والتسعير ، وفي المجالات التي يحدث نشاطها او دورها المهيمن فيها اثارا ضارة على الجهود التصديرية للبلدان النامية .

١٨ — وعلى البلدان النامية ان تعزز جهودها الرامية الى اقامة صناعات موجهة نحو التصدير والاخذ بسياسات مناسبة لتصدير المصنوعات . وعلى البلدان المتقدمة النمو ان تدرك حاجة البلدان النامية لاستخدام حوافز التصدير كوسيلة لزيادة قدرة منتجاتها على المنافسة ، وذلك نظرا لحداثة مرحلة انمائها . ويجدر بالبلدان المتقدمة النمو ان تسهم عن طريق تقديم المساعدة المالية والتقنية في اقامة صناعات موجهة نحو التصدير ومناطق لتحضير الصادرات ، على ان تكمل تلك الجهود ايضا بترتيبات للتعاقد من الباطن تقوم بها البلدان المتقدمة النمو ، ووضع خطط مناسبة للتأمين على ائتمانات التصدير ، واتخاذ تدابير اخرى من شأنها زيادة قدرة البلدان النامية على التصدير .

توسيع التبادل التجاري ، والتعاون الاقتصادي ، والتكامل الاقليمي بين البلدان النامية

(الفرع جيم ، ٢ ، من الاستراتيجية)

١٩ — على البلدان النامية القيام بما يلي :

(أ) ان تعزز جهودها الحالية وتشرع في بذل جهود جديدة للتفاوض على التزامات طويلة الاجل فيما بينها ، ووضع هذه الالتزامات موضع التنفيذ بقصد توسيع التبادل التجاري فيما بينها ومد نطاق التعاون الاقتصادي الى مجالات أخرى ؛

(ب) ان تشجع الدعم والتعاون الماليين فيما بينها ، على الصعيدين الاقليمي والاقاليمي ، وذلك على اساس توفر ضمانات كافية وعوائد معقولة للاستثمارات الصناعية والزراعية في البلدان النامية ، من اجل التعجيل بعملية تصنيعها ، ولا سيما عن طريق التوسع في تحضير المواد الخام في اقاليمها لتمكينها من زيادة حصيلتها من الصلات الاجنبية ، ومن اجل تطبيق اساليب ترمي الى الحفاظ على مستويات مجزية لاسعار السلع الاساسية . وعلى البلدان النامية ان تعمد ، اخذة بعين الاعتبار ما خلفته تطورات الحالة الاقتصادية الدولية من اثر غير مواتٍ على اقتصاداتها ، ولا سيما اقتصادات اشد البلدان تأثرا من بينها ، وبمساعدة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الى وضع اقتراحات تهدف الى ازالة أثر تلك التطورات غير المواتية والمساهمة ، كل حسب امكانياتها ، فيما بدأ او قد يبدأ تنفيذه من مشاريع في هذا المجال ؛

(ج) ان تتعاون في تنفيذ التدابير الرامية لزيادة انتاج المدخلات الزراعية ، ولا سيما الاسمدة ومبيدات الافات بقصد توفيرها بأحكام وشروط مواتية ، ولا سيما للبلدان النامية الاشد تأثرا والتي تعاني من نقص في الموارد الغذائية ؛

(د) ان تبذل الجهود باصرار لزيادة تبادلها التجارى ، وأن تتخذ ، في هذا الصدد ، الخطوات التاليـــة :

'١' ان تنشئ اتفاقات للدفع على المستويات الاقليمية ، تفضي في نهاية المطاف الـى انشاء اتفاقات دولية للدفع تشمل اكبر عدد ممكن من البلدان النامية ؛

'٢' ان تتخذ مزيدا من الخطوات الرامية الى ازالة قيود التبادل التجارى وذلك ، على سبيل المثال ، بالالتزام في موعد بكر بالبروتوكول الذى رضعه الاتفاق العـــام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غـات) فيما يتصل بالمفاوضات التجاريـــة بين البلدان النامية (ن) .

'٣' ان تنفذ ، عن طريق السياسات الحكومية والوكالات التجارية الحكومية ، تدابيـر لزيادة تجارتها مع البلدان النامية الاخرى وضمان الا يقوم اى بلد من البلـــدان النامية بمنح واردات البلدان المتقدمة النمو شروطا افضل من تلك التي يمنحهـــا لواردات البلدان النامية . اذ ينبغي منح المعاملة التفضيلية للمشتريات مـــن البلدان النامية الاخرى وللصادرات الى تلك البلدان ؛

(هـ) ان تنشئ الوكالات المتعددة الجنسيات المناسبة لتشجيع انماء البحث والانتـــاج في مجال المنتجات الطبيعية ، وتصنيع المنتجات النباتية منهـا بغية تحسين قدرة هذه المنتجات على المنافسة . وعلى البلدان النامية ان تستقصي استقصاء كاملا مدى امكانية الحصول على التكنولوجيا من بلدان نامية اخرى ، وان تتخذ تدابير من اجل انشاء مراكز لاختيار التكنولوجيا وتكييفها واقامة تعاون تكنولوجي فيما بينها . وعليها ان تتعاون في استغلال مصادر الطاقة غير القابلة للاستنزاف في البلدان النامية ؛

(و) ان تشجع انشاء شركات للنقل البحرى على المستويات القومية والاقليمية والاقاليمية ؛

(ز) ان تتعاون لتحسين فرص وصول سلعها الاساسية الى اسواق البلدان المتقدمـــة النمو وضمان اسعار مجزية لها عن طريق الوسائل المناسبة .

٢٠ — وعلى البلدان المتقدمة النمو ان تتخذ خطوات لتشجيع التعاون بين البلدان الناميـــة ولاسيما عن طريق التدابير المحددة في الفقرتين ٥ و ٦ من القرار ٤٨ (د — ٣) الذى اعتمده مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

٢١ — وعملا على مواصلة وضع مشاريع محددة للتعاون بين البلدان النامية ، ينبغي القيام باستعراض دورى لمدى التقدم المحرز في هذا المضمار . وينبغي في هذا الصدد اتخاذ ترتيبات مؤسسيـــة مناسبـــة في اطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بغية الحفاظ على القوة الدافعة اللازمة .

(ن) الاتفاق الخاص بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، صك أساسية وقواعد مختارة ، البند الثاني عشر (رقم المبيع : GATT/1972-1) صفحة ١١ .

الموارد المالية للانماء

(الفرع الرابع ، من الاستراتيجية)

٢٢ — اذا أريد لعملية الانماء ان تسترد ما فقدته من قوة دافعة ، فان ذلك يقتضي ما يلي :

(أ) بلوغ البلدان المتقدمة النمو ، في اسرع وقت ممكن ، هدف المساعدة الانمائية الرسمية ، وهو ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، خاصة وان من شأن هذا ان يساعد هذه ايضا ، في ظل الحالة الراهنة ، على معالجة المشكلتين التوأمين ، وهما الانكماش الداخلي والبطالة ، بأسلوب غير تضخمي ؛

(ب) اتخاذ تدابير لتجنب وقوع أزمات تتعلق بالديون . غير انه ينبغي ، في حالة وقوع ازمة من ازمات الديون ، ان تخضع عملية اعادة التفاوض على الدين لمجموعة من المبادئ التوجيهية المتفق عليها دوليا . وينبغي ترسيخ الاطار المؤسسي اللازم لاعادة التفاوض على الدين كيما يتسنى الدفع في اعادة تنظيم الدين ضمن اطار الانماء ؛

(ج) التعجيل باصلاح النظام النقدي الدولي بغية العودة في وقت مبكر الى تطبيق نظام لاسعار الصرف يتسم بالاستقرار مع القابلية للتعديل ، واعمال ترتيب خاص فيه يكفل عملية التعديل في البلدان النامية . وينبغي تنفيذ هذه الاصلاحات في النظام النقدي والمالي الدولي على نحو يضمن مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة وفعالة في جميع المراحل التي تمر بها عملية اتخاذ المقررات ؛

(د) ونظرا لما تعانيه البلدان النامية من نقص حاد في السيولة ، ينبغي توفير مخصصات اضافية اكثر سخاء من حقوق السحب الخاصة ، وتعديل شروط المخصصات على نحو يوفر الافضلية للبلدان النامية ؛

(هـ) اتخاذ مقرر بشأن اقامة صلة فورية بين انشاء السيولة الدولية وتوفير التمويل الانمائي الاضافي . كما ينبغي وضع تدابير جديدة اخرى تكفل تدفق الموارد المالية الى البلدان النامية بصفة آلية .

٢٣ — وهنالك حاجة ماسة ولازمة لتحقيق ما يلي :

(أ) انجاز عملية الموارد التابعة للامم المتحدة انجازا ناجحا عن طريق تقديم دعم مالي اكثر سخاء مما تقدم حتى الان ، والاستجابة بصورة كافية لمتطلبات صندوق الامم المتحدة الخاص ؛

(ب) ترسيخ وتيسير التسهيلات التفاضلية التي يقدمها صندوق النقد الدولي(دل) لعام

(دل) للمقارنة ، أنظر : الدراسة الاستقصائية لصندوق النقد الدولي ، المجلد الرابع، رقم ٢ (٢٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥) .

١٩٧٥ ، ولا سيما لجميع البلدان النامية . خاصة منها اشد البلدان تأثرا بالازمة الاقتصادية الحالية ؛

(ج) المبادرة بانشاء " الشباك الثالث " للمصرف الدولي لتقديم القروض من موارد اضافية بخلاف الموارد المالية العادية لهذه المؤسسة ، وبسعر فائدة ادنى من سعر الفائدة العادية للمصرف الدولي ؛

(د) تعزيز أواصر التعاون ، بالاضافة الى التعاون القائم باشكاله الحالية ، ولا سيما عن طريق استثمار الموارد المالية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، التي هي في مركز يمكنها من ذلك ، في مشاريع انتاجية في البلدان النامية ، فضلا عن توفير التكنولوجيا والمعدات من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي هي في مركز يمكنها من ذلك ؛

(هـ) اتخاذ تدابير لتسهيل زيادة وصول البلدان النامية الى اسواق رأس المال العالمية بشروط اكثر رعاية .

المعاملات غير المنظورة ، بما فيها النقل البحري

(الفرع جيم ، ٤ ، من الاستراتيجية)

٢٤ — جميع البلدان مدعوة بالحاح الى التصديق على مدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحري (ى) وتنفيذها كأمر يحظى بالاولوية .

٢٥ — ينبغي على البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية الى انماء اساطيلها البحرية التجارية عن طريق تقديم اموال اضافية لها وتسهيل شروط الديون المقدمة اليها من اجل شراء السفن .

٢٦ — وعلى البلدان النامية انشاء مجالس للشاحنين ، ومراكز لحجز اماكن لشحن البضائع ، ووحدات لدراسة قضايا الشحن بغية تعزيز مركزها التفاوضي مع شركات النقل البحري التي تقوم بخدمة تجارتها الخارجية .

٢٧ — وعلى البلدان النامية مواصلة جهودها الرامية الى تشجيع اسواق التأمين القومي فيها ، واقامة مؤسسات تأمين قومية او اقليمية لهذا الغرض .

(ى) مؤتمر الامم المتحدة للمفوضين بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك لاتحادات النقل البحري ، المجلد الثاني ، الوثيقة النهائية (بما في ذلك الاتفاقية والقرارات) ومطالبات حمولة السفن (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.75.II.D.12) .

تدابير خاصة لصالح اقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية

(الفرعان جيم ٥ ، وجيم ٦ من الاستراتيجية) (ك)

٢٨ — ينبغي زيادة تدفقات المساعدة المالية ، اما على شكل منح او بأن تشكل المنح عنصرا كبيرا جدا من تلك المساعدة ، كما ينبغي زيادة تدفق المساعدة التقنية الى اقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية ، والبلدان الجزرية بين البلدان النامية . وينبغي اتخاذ تدابير محددة لصالح تلك البلدان في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف .

٢٩ — ينبغي بذل جهود مكثفة من اجل صياغة وتطوير واستعراض وتقييم السياسات والتدابير التي هي في صالح اقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية .

العلم والتكنولوجيا

(الفرع جيم ، ٧ ، من الاستراتيجية)

٣٠ — ينبغي وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية بشروط واحكام معقولة ، وذلك في اقرب وقت ممكن وينبغي موعد غايته نهاية عام ١٩٧٧ .

٣١ — ويلزم اتخاذ مزيد من تدابير السياسة العامة للقيام بما يلي :

(أ) مراجعة الانظمة القومية للبراءات والاتفاقيات الدولية بشأن البراءات بقصد حماية الحاجات الخاصة للبلدان النامية ؛

(ب) اتاحة فرصة الحصول ، بشروط افضل ، على التكنولوجيا الحديثة وتكييف تلك التكنولوجيا ، على النحو المناسب ، مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحددة ومع مراحل الانماء المختلفة في البلدان النامية ؛

(ج) ادخال زيادة كبيرة على المساعدة المقدمة من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية في برامج الابحاث والانماء وفي مجال خلق تكنولوجيا محلية مناسبة .

٣٢ — على البلدان المتقدمة النمو التعاون مع البلدان النامية في انشاء مقوماتها الهيكلية العلمية والتقنية وتعزيزها وانمائها .

٣٣ — وعلى البلدان النامية العمل على اعطاء الاولوية لترسيخ دعائم التعاون المتبادل فيما بينها في ميدان العلم والتكنولوجيا .

(ك) لم تدرج البلدان النامية الجزرية في عنواني الفرعين جيم ٥ ، وجيم ٦ من الاستراتيجية .

الانماء البشري

(الفرع جيم ، ٨ ، من الاستراتيجية)

٣٤ — ينبغي النظر الى مسألة توفير انتاج كاف من الاغذية على انها عنصر اساسي من عناصر أية استراتيجية انمائية ناجحة . وينبغي على البلدان النامية اتخاذ التدابير الرامية الى زيادة انتاجها الغذائي باستخدام كافة السبل الممكنة وتحقيق مشاركة الشعب مشاركة فعالة في زيادة الانتاج الغذائي . وتوخيا لهذه الغاية ، ينبغي على البلدان المتقدمة النمو اتخاذ التدابير اللازمة في مجال انتاج الاسمدة ومبيدات الافات ، وعلى البلدان النامية التعاون فيما بينها في هذا المجال بقصد توفير الاسمدة ومبيدات الافات بشروط مناسبة للبلدان النامية المنتجة للاغذية ، وذلك على النحو الذي يستهدفه صندوق الاسمدة العالمي .

موارد قاع البحار (ل)

٣٥ — ينبغي ادارة قاع البحار والمحيطات وباطن ارضها الموجودين خارج حدود الولاية والسيادة القوميتين ، بالاضافة الى موارد المنطقة ، بحكم كونها ميراثا مشتركا للانسانية ، في اطل نظام دولي ، يوفر له الجهاز الدولي المناسب ، يحقق صالح البشرية جمعاء ، بغض النظر عن الموقع الجغرافي للدول ، سواء كانت غير ساحلية او ساحلية ، ويأخذ بعين الاعتبار الخاص مصالح وحاجات البلدان النامية في الحاضر والمستقبل على السواء .

٣٦ — وينبغي ، بصفة خاصة ، استغلال الموارد المعدنية للمنطقة بمقتضى ترتيبات تشكل جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الشاملة للانماء ؛ وتهدف الى تخفيض التباين في مستويات المعيشة بين اجزاء العالم المتقدمة انمائيا وتكنولوجيا واجزائه النامية ؛ وتتسق مع اهداف سياسة دولية للسلع الاساسية ترمي الى الحفاظ على مستويات مجزية ومنصفة ومستقرة لاسعار السلع الاساسية ذات الاهمية التصديرية للبلدان النامية . وينبغي ان تكفل هذه الترتيبات استغلال الموارد المعدنية لقاع البحار في المستقبل دون ان يؤدي ذلك الى الحاق الضرر بمصالح البلدان النامية التي تنتج هذه المعادن .

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (م)

٣٧ — ينبغي اتخاذ ترتيبات ملائمة لتمكين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء من تأدية مسؤولياته

(ل) لايرد هذا العنوان في الاستراتيجية .

(م) انظر الحاشية السابقة .

في المساهمة بصورة أكثر فعالية في حل المشاكل المترابطة في ميادين التجارة والنقد والتمويل الانمائي على نحو منسق .

المساعدة التقنية للبلدان النامية (ن)

٣٨ — ينبغي زيادة المساعدة التقنية المقدمة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف للبلدان النامية ، سواء كانت منفردة او ضمن مجموعات اقليمية وشبه اقليمية ، وذلك لتلبية الاحتياجات اللازمة في مختلف القطاعات المتصلة بانمائها الاقتصادي .

٣٩ — وتحقيقا لهذه الغاية ، يرجى من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم ، بالتشاور مع الوكالات الدولية المناسبة ، بما فيها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، ومنظمة الاغذية والزراعة وغيرها ، وبالتعاون مع جميع الدول الاعضاء ، باستعراض وتقييم المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الاطراف للبلدان النامية ، واستطلاع جميع المصادر التي يمكن ان تقدم مثل هذه المساعدة بقصد التوصيل بنمط مساعدة تقنية افضل واتاحتها للبلدان النامية ، ضمن مجال اختصاص المؤتمر ووفقا لحاجاتها لمثل هذه المساعدة ، وذلك لمساعدتها على تحقيق اهداف الاستراتيجية وغاياتها على نحو اكثر فعالية . والمرجو من الامين العام أن يقدم الى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الرابعة تقريرا عن نتائج جهوده مشفوعا بتوصيات عملية .

تذييل للمرفق ألف

ملاحظات أدلى بها المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين في الجلسة ٤٢٥ لمجلس التجارة والانماء بشأن الاحصاءات الواردة في الوثيقة المقدمة من المجموعة باء والمعاد تضمينها المرفق باء (أ)

ان وثيقة المجموعة باء ، ولاسيما الفرع المعنون " اهداف وغايات " ، اذ تستشهد ببضعة ارقام ، دون ان تكون لها احيانا صلة بالسياق ، انما تقدم صورة بعيدة للحالة الحقيقية للاقتصاد الدولي . ذلك ان الدراسة الدقيقة للمعلومات المتصلة الواردة في التقارير ذات الصلة التي وضعها الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، (ب) والفحص المفصل لميزان مدفوعات كل بلد من البلدان النامية يالهران بشكل جلي عدم تحقق الاهداف العامة للاستراتيجية الانمائية الدولية .

(ن) انظر الحاشية السابقة .

(أ) انظر المرفق باء أدناه . وانظر كذلك : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/10015/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفقرة ٧١ .

(ب) TD/B/530 و Add.1 (الجزء الاول) ، و Add.1 (الجزء الثاني) ، و Add.1 (الجزء الثاني) / المرفق (سيصدر بوصفه احد منشورات الامم المتحدة) .

وترى مجموعة السبعة والسبعين انه ينبغي عدم المبالغة في تأكيد وتصوير مايسمى بالتقدم الذى قيل ان بعض البلدان النامية قد احرزته . اذ ربما تكون قد وقعت بعض التطورات الملحوظة التي كان لها اثر على الزيادة العامة في الاسعار العالمية لبعض السلع الاساسية للبلدان النامية ، بيد ان من قصر النظر المبالغة في تقدير الاثار المفيدة لهذه الزيادة المتواضعة نظرا للانخفاض العام في مستويات الاسعار العالمية لسلع هذه البلدان على مدى السنين وابان معظم الفترة قيد الاستعراض ، وكذلك نظرا لحالة الانماء الراهنة في البلدان النامية .

ولذلك فان اية محاولة ترمي الى تقييم استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية في فقرات قليلة والاستشهاد بارقام متوسطة للانجازات ، على غرار مافعلت مجموعة البلدان بشأء ، ستكون محاولة مضللة للغاية وهذا هو السبب الذى جعل مجموعة السبعة والسبعين تحجم عن القيام بمثل هذه المحاولة غير انه نظرا لان بلدان المجموعة باء رأت ان من المناسب الاشارة الى بعض الارقام ، وان كانت قد اخطأت في ذلك ، فانني اشعر بضرورة تصحيح الوقائع بتقديم تحليل اكثر دقة للحالة فيما يتصل بعدد قليل من المؤشرات الرئيسية . واود في هذا الصدد ان اركز على النقاط التالية :

١ — فشل ثلثا البلدان النامية في تحقيق الرقم المستهدف لمتوسط النمو في الناتج القومي الاجمالي ، وهو ٦ في المائة ، بينما حقق ثلث البلدان النامية معدل نمو يقل عن ٣ في المائة في السنة خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٣ ، وذلك بالمقارنة بالهدف المحدد في الاستراتيجية الانمائية الدولية بنسبة ٦ في المائة .

٢ — فشل نصف البلدان النامية ، بما في ذلك أغلبية البلدان النامية الأشد فقرا ، في تحقيق اية زيادة ملموسة على الاطلاق في الدخل الفردى . فقد بلغ متوسط معدل نمو الدخل الفردى في البلدان النامية كمجموعة ٣ر١ في المائة فقط في السنة خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٣ . ومن الواضح ان هذا يقل عن الرقم المستهدف في عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، وهو ٣ر٣ في المائة .

٣ — وخلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٣ ، بلغ معدل النمو السنوى في الانتاج الزراعي والغذائي في البلدان النامية ٥ر١ في المائة فقط ، بالمقارنة بالرقم المستهدف في الاستراتيجية ، وهو ٤ في المائة . واذا حسب ذلك على اساس نصيب الفرد ، تبين ان الانتاج الزراعي والغذائي قد هبط فعلا بمقدار ٩ر٠ في المائة في السنة ، وان مايزيد على نصف البلدان النامية (التي يشكل سكانها مايربو على ثلثي مجموع سكان تلك البلدان) قد عانى من انخفاض في الانتاج الفردى .

٤ — حقق نصف البلدان النامية زيادة في القوة الشرائية للصادرات بنسبة تقل عن ٣ في المائة في السنة في الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٣ ، بالمقارنة بالرقم المستهدف في الاستراتيجية ، وهو ٧ في المائة .

٥ — زادت قيمة واردات ثلث البلدان النامية (التي يبلغ عدد سكانها ٦٠ في المائة من مجموع سكان تلك البلدان وتشمل أفقرها) بنسبة تقل عن ٣ في المائة في السنة خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٣ ، بالمقارنة بالرقم المستهدف في الاستراتيجية وهو ٧ في المائة .

٦ — في حين ان الهدف المحدد للمساعدة الانمائية الدولية يبلغ ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، فان الاداء الفعلي للبلدان المتقدمة النمو في اطار ذلك الهدف قد اتسم بالتقهقر ، حيث هبطت تلك النسبة من ٥٣ر٠ في المائة في فترة الستينات الى ٣ر٠ في المائة في عام ١٩٧٣ ، وذلك على الرغم من الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في نمو الناتج القومي الاجمالي لتلك البلدان في الفترة ١٩٧٠—١٩٧٣ . وغني عن القول ان بيان المجموعة باء يثير الدهشة في عدم تعرضه لهذه الحقيقة ، كما لو انه قد تم التخلي عن هدف المساعدة الانمائية الرسمية المحدد بنسبة ٧ر٠ في المائة من الانتاج القومي الاجمالي .

٧ — هبط نصيب البلدان النامية من التجارة العالمية ، باستثناء البلدان الرئيسية المصدرة للبترول ، من ٢٤ في المائة في عام ١٩٥٠ الى ٦ر١٤ في المائة في عام ١٩٦٠ والى ٧ر١٠ في المائة في عام ١٩٧٣ .

وقد كانت الاسباب الكامنة وراء تدني الدور الذي تلعبه البلدان النامية في الاقتصاد الدولي موضوع نقاش وجدل دولي مستفيض ، ولاسيما منذ ان نشر الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ١٩٦٤ تقريره المعنون " نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية "(ج) . اما القوى التي تعمل ضد سوق السلع الاساسية على المدى القصير والطويل فهي معروفة تماما . وعلى الرغم من ان بيان المجموعة باء يشير بصورة غير مباشرة الى هذه الحالة المحزنة ، فان الامر لم يتعد التشدق بعبارات التأييد للحاجة الى نقل التكنولوجيا للبلدان النامية ، بغية التعجيل بزيادة انتاجيتها من الزراعة ، وتشجيع البلدان المتقدمة النمو ، في الوقت ذاته ، على زيادة وارداتها من السلع الاولية والمحضرة .

ويتضح من ذلك ان المجتمع الدولي فشل في توفير مزيد من الاسواق للبلدان النامية وفي نقل الموارد الحقيقية اليها ، وهما حقيقتان اعاقتا ، دون شك ، تقدم البلدان النامية ، وحاولت بلدان المجموعة باء تناسيهما او تجاهلهما في النهج الذي اتبعته حيال مجمل عملية استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية .

(ج) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : 64.II.B.4 .

المرفق باء

وثيقة مقدمة من بلدان المجموعة باء بشأن الاستعراض والتقييم النصفيين للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني (أ)

أولا — الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة (ب)

١ — تجرى عملية الاستعراض والتقييم النصفيين للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني (ج) في جو اقتصادي دولي يتسم بعدم الاستقرار الشديد بالنسبة للبلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء . اذ ان استمرار التضخم ، وعدم الاستقرار النقدي ، وهبوط معدلات النمو ، وارتفاع البطالة ، والتقلبات الشديدة في الاسعار ، وفقدان الثقة في الاسواق ، وعدم انتظام امدادات المواد قد اثرت كلها على العديد من البلدان . وقد تركت هذه الحالة أثرا على تنفيذ الاستراتيجية في النصف الاول من العقد وعلى امكانيات المستقبل القريب ، ولا سيما بالنسبة لتجارة البلدان النامية ، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بحالة الطلب في اسواق البلدان المتقدمة النمو . وذلك يوضح الحاجة للتوسع في تنفيذ الاستراتيجية في النصف الثاني من العقد .

٢ — وقد ادى تعاقب الظروف المناخية غير المواتية ، الذي نجم عنه نقص حاد في الاغذية ومجاعة شديدة ، الى تفاقم الاختلالات الهيكلية القائمة في الانتاج الزراعي ، مما جعل النمو في الامدادات الغذائية يتخلف كثيرا عن مجاراة النمو السكاني وأدى الى تحويل موارد كان بالامكان لولا ذلك ، اتاحتها للتنمية .

٣ — وقد اثرت الزيادات السريعة في اسعار النفط وبعض السلع الاساسية الاخرى والبضائع المصنعة في المركز النسبي لمختلف مجموعات البلدان . اذ تجد البلدان غير المصدرة للنفط ، على وجه العموم ، انها تجابه زيادة مفاجئة وكبيرة جدا في اسعار البترول تتفاعل من حدة ضغوط الاتجاهات التصاعدية في اسعار البضائع المصنعة المستوردة ، وتحدث جنبا الى جنب مع زيادات اخرى في الاسعار ، صعوبات في موازين مدفوعات العديد من البلدان النامية والمتقدمة النمو أو تزيد من هذه الصعوبات . فلاول مرة تجد مجموعة من البلدان النامية كميات ضخمة جدا من الاصول السائلة تحت تصرفها . غير انه ينبغي الاعتراف بأن البلدان النامية المصدرة للنفط تقدم الآن مساهمة رئيسية وكريمة في تدفقات المساعدة ، وان كانت هذه التدفقات لا تخفف الا جزءا من الصعوبات التي تجابهها بعض البلدان النامية في موازين مدفوعاتها .

(أ) قدمت هذه الوثيقة أصلا على شكل ثلاث وثائق منفصلة تحمل الرمز TD/B/L/390/Rev.1 ، TD/B/L/391 و TD/B/L/396 .

(ب) صدر الفرع أولا ، أصلا في وثيقة رمزها TD/B/L/390 .

(ج) قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ .

٤ — وقد أحدثت المصاعب الاقتصادية التي جوبهت خلال النصف الأول من العقد أثر سلبي خاص على أفقر بلدان المجتمع الدولي ، وعلى أفقر قطاعات السكان داخل البلدان .

٥ — ومن شأن الاتجاه التنازلي الحالي في أسعار كثير من السلع الأساسية ، مع الاتجاه التصاعدي في أسعار البضائع المصنعة ، أن يزيد ، في حالة استمراره ، من الصعاب التي تجابهها العديد من البلدان في موازين مدفوعاتها وان يؤثر في معدلات التبادل التجاري ، ولا سيما بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية .

٦ — وينبغي على المجتمع الدولي اذ يتزايد ادراكه للمخاطر التي تنطوي عليها الحالة الاقتصادية الحالية وللاعتماد المتبادل بين البلدان ، أن يجدد تصميمه على اتباع سياسات اقتصادية مناسبة وفعالة على الصعيدين القومي والدولي .

ثانيا — الأهداف والغايات (د)

٧ — ان دراسة الأداء خلال النصف الأول من عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني يكشف عن المجالات التي تم فيها احراز أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية وكذلك عن المجالات التي لم يحقق فيها الأداء أهداف الاستراتيجية ، ووفقا لآخر البيانات المتوفرة ، نورد فيما يلي بعض الانجازات وأوجه القصور الرئيسية :

(أ) حققت عدة بلدان نامية الهدف المنشود لمعدل النمو السنوي في الناتج القومي الاجمالي والمحدد بنسبة ٦ في المائة ، كما زادت أغلبية البلدان النامية ، في مجموعها ، الناتج القومي الاجمالي لها بمعدل سنوي بلغ ٧ر٥ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٣ . وقد حققت البلدان الرئيسية المصدرة للبترول والبلدان التي تتزايد صادراتها من المصنوعات تزايدا سريعا معدل نمو يزيد كثيرا عن الهدف المنشود ، في حين أن البلدان النامية التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي عن ٢٥٠ دولارا لم تحقق سوى ٥٠ في المائة من الهدف المنشود .

(ب) زادت أغلبية البلدان النامية ، في مجموعها ، نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بمعدل سنوي بلغ ١ر٣ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٣ ، وهو ما يقارب الهدف المنشود البالغ ٥ ر٣ في المائة . وقد تجاوزت الهدف المنشود جميع مجموعات البلدان النامية ، باستثناء تلك التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي عن ٢٥٠ دولارا .

(د) صدر الفرع ثانيا ، أصلا ، في وثيقة رمزها TD/B/L.391/Corr.1 .

(ج) وخلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٣ ، بلغ متوسط المعدل السنوي لنمو الانتاج الزراعي والغذائي في البلدان النامية ٥ ر١ في المائة ، أي بمعدل فردي قدره ٩٠ ر٠ في المائة بالمقارنة بالهدف المنشود البالغ ٤ في المائة . وعلى نقيض مشاكل الزراعة ، فقد تجاوز انتاج الصناعة التحويلية خلال هذه الفترة الهدف المنشود ، وهو ٨ في المائة .

(د) وبالنسبة لأغلبية البلدان النامية ، زاد معدل نمو القوة الشرائية للصادرات بأكثر من الضعف في السنوات الثلاث الأولى من السبعينات بالمقارنة الى الستينات ، متجاوزا بذلك الهدف المنشود بما يربو على ٥٠ في المائة . وقد حققت البلدان النامية غير المصدرة للنفط الهدف المنشود والبالغ ٧ في المائة ، في حين لم تحقق البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد في الناتج القومي الاجمالي عن ٢٥٠ دولارا سوى معدل قدره ٨ ر١ في المائة في السنة .

(هـ) يبدو من المحتمل أن يستمر نمو السكان في بعض البلدان النامية بمعدلات تفوق متوسط الزيادة السنوية البالغ ٥ ر٢ في المائة ، الذي حسب على أساسه الهدف المنشود في الاستراتيجية متوسط الدخل الفردي . ولعل هذا قد أثر على قدرة بعض البلدان على تحقيق الهدف المنشود لنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي .

ثالثا — مسائل واقتراحات سينظر فيها خلال الاستعراض النصفي (هـ)

٨ — يجري القيام بالاستعراض والتقييم النصفيين للاستراتيجية الانمائية الدولية في جو اقتصادي دولي يتسم بقدر كبير من عدم اليقين بالنسبة للبلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء . ولم تتحقق الأهداف الانمائية العامة للاستراتيجية بصورة كاملة ، في الوقت الذي بلغ فيه العقد منتصفه . وتشعر البلدان الأعضاء في المجموعة باء أن الأمر يقتضي من جميع الدول تجديد جهودها الرامية الى تنفيذ الاستراتيجية . وترى تلك الدول ان من الضروري أن تراعي في عملية استعراض وتقييم الاستراتيجية والمخاطر الاضافية التي تنطوي عليها الحالة الاقتصادية الحالية والتطورات الأخيرة ، بما في ذلك الأهمية التي تولى للاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد (و) . كما ترى بلدان المجموعة باء ضرورة التشديد في عملية استعراض وتقييم الاستراتيجية على تلك المجالات من الاستراتيجية التي ستفضي ، على أفضل نحو ممكن ، الى تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية ، وتوصي ، من أجل هذه الغاية ، بأن تؤخذ بعين الاعتبار ، عند صياغة الاستراتيجية تدابير السياسة العامة ، والقضايا والاقتراحات المبينة في الأفرع الجزئية التالية .

(هـ) صدر الفرع ثالثا ، أصلا ، في وثيقة رمزها TD/B/AC.39/L.1/Rev.1 .

(و) قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ـ ٦) ، و ٣٢٠٢ (د ـ ٦) المؤرخان في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ .

ألف — التبادل التجاري الدولي

١ — تجارة السلع الأساسية

٩ — ينبغي على الحكومات أن تولي الاهتمام ، على سبيل الأولوية ، الى تحسين أحوال التجارة الدولية بالسلع الأولية ، على أن تراعي في ذلك مراعاة كافية مصالح البلدان المصدرة والمستوردة على السواء ، ودون أن تغيب عن بالها حاجات البلدان النامية . وقد بذلت محاولات جديدة مستقلة ، عن الجهود التي تبذل لتحقيق نتائج في المفاوضات المتعلقة بسلع أساسية معينة ، أفضت الى بروز أفكار جديدة تستجيب للظروف المتغيرة ، وبالأخص منها الاقتراحات الداعية الى وضع برنامج متكامل للسلع الأساسية . وعلى الحكومات أن تبذل الجهود باصرار للتعاون في القيام بمزيد من العمل بشأن البرنامج المتكامل المقترح ، وذلك وفقا للقرار ١٥ (د — ٨) الذى اتخذته لجنة السلع الأساسية (ز) .

٢ — تدابير تحرير التجارة

(أ) تحسين نظام الأفضليات المعمم

١٠ — ينبغي مواصلة الجهود الرامية الى ادخال مزيد من التحسينات على الخطط القائمة المتعلقة بالأفضليات المعممة ، مع مراعاة التقدم الذى تم احرازه فعلا . وينبغي أن تأخذ هذه التحسينات في الحسبان مصالح أفقر البلدان النامية . كما ينبغي بذل جهود في سبيل زيادة الاستفادة من التسهيلات التفضيلية الحالية .

١١ — سيجرى استعراض شامل قبل نهاية فترة السنوات العشر الأولى لتقرير ما اذا كان ينبغي استمرار العمل بنظام الأفضليات بعد تلك الفترة ، مع وضع مختلف التطورات في الاعتبار ، بما في ذلك القرار الذى اتخذته بعض البلدان المتبرعة بمد أجل نظم أفضلياتها الى ما بعد عام ١٩٨٠ .

(ب) مواصلة تقديم المساعدة والمشورة للبلدان النامية أثناء المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

١٢ — تحقيقا لمشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، فانه ينبغي تشجيع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على مواصلة

(ز) أنظر الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة عشرة ، الملحق رقم ٢ (TD/B/543) ، الجزء الأول ، المرفق الأول .

الجهود التي يبذلها كيما يقدم ، بالتعاون مع المدير العام للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) ، المساعدة والمشورة لجميع البلدان النامية التي تشترك في هذه المفاوضات .

٣ — الترويج التجاري

(أ) تعزيز أنشطة الترويج التجاري

١٣ — ان المساعدة الدولية الفعالة للجهود التي تبذلها البلدان النامية لترويج الصادرات ينبغي أن تشمل تعزيز الأنشطة التي تضطلع بها البلدان المتقدمة النمو فعلا ، مع الاهتمام بشكل خاص بتوسيع برامج المساعدة التقنية للترويج التجاري في مجالات التطبيق على الصعيدين الجغرافي والقطاعي معا ، فضلا عن التركيز على النشاط الرامي الى ضمان نشر المعلومات الكافية حول ما يتصل بالموضوع من أنظمة البلدان المستوردة .

(ب) دعم مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة

١٤ — ترى البلدان المتقدمة النمو أنه ينبغي النظر الى التدابير الرامية الى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل ترويج الصادرات ، سواء اتخذت على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف ، في اطار أسلوب منسق لمعالجة مشاكلها . وتعرب البلدان المتقدمة النمو عن مواصلة تأييدها للأعمال التي يضطلع بها مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية و (غات) ، وترحب بزيادة استفادة البلدان النامية من التسهيلات المتاحة .

٤ — التنويع ، والتنمية الصناعية ، والتعاون

١٥ — يشكل تنويع الانتاج والصادرات جزءا فعالا لا يتجزأ من عملية التنمية . وتتصف التنمية الصناعية ، ولا سيما في عمليات التحضير الثانوي المتصلة بالمنتجات الزراعية والأولية ، بأهمية متزايدة في تنويع اقتصادات البلدان النامية . ولذلك فان التعاون الصناعي هو أداة هامة للانماء الاقتصادي وله آثار ايجابية على الانماء الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل على السواء ، وخاصة من وجهة نظر البلدان النامية . ولهذه الأسباب ، فانه ينبغي على جميع البلدان اتخاذ كافة التدابير الممكنة في سبيل تحقيق تعاون صناعي فعال ، واضعة نصب عينيها ضرورة زيادة النشاط الصناعي للبلدان التي هي في أمس الحاجة اليه .

باء — توسيع التبادل التجارى ، والتعاون الاقتصادى ، والتكامل الاقليمي بين البلدان النامية

١٦ — ينبغي على الحكومات والمنظمات الدولية ان تولي اهتماما ايجابيا الى توسيع نطاق التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية في مجالات معينة ، مثل التمويل ، والنقل ، والتعاون التقني والتجارة . وينبغي على البلدان المتقدمة النمو ان تواصل ايلاء اهتمام ايجابي الى مسألة اتخاذ تدابير ، خاصة في ميدان السياسة التجارية ، تكفل تيسير زيادة تجارة صادرات البلدان النامية على أساس اقليمي ودون اقليمي .

جيم — الموارد المالية للتنمية

١ — زيادة وتحسين فعالية تدفقات الموارد المالية ، ولا سيما المساعدة الانمائية الرسمية

١٧ — ان التشديد الذى تضعه الاستراتيجية على نقل الموارد المالية ، ولا سيما على نقل الموارد الرسمية ، مازال في محله . والبلدان المتقدمة النمو مصممة على تجديد جهودها لزيادة هذه التدفقات وتحسين نوعيتها . وعلى جميع البلدان الاخرى ، التي هي في مركز يمكنها من ذلك ، ان تشارك في تلك الجهود .

٢ — استحداث أشكال ثلاثية للتعاون

١٨ — من الممكن ان تهيئ التطورات الاخيرة امكانيات جديدة مثل اقامة اشكال ثلاثية للتعاون ، تسهم في اطارها البلدان ، التي هي في مركز يمكنها من ذلك ، بتمويل برامج أو مشاريع المساعدة في البلدان المستفيدة ، في حين تسهم بلدان أخرى بنقل التكنولوجيا .

دال — تدابير خاصة

١ — زيادة وتحسين فعالية المساعدة

١٩ — نظرا لتنوع حالات التنمية وحاجاتها نتيجة للاختلافات الشاسعة في الظروف الاقتصادية بين مختلف مجموعات البلدان النامية ، ينبغي الاستمرار في توجيه عناية خاصة للتدابير الرامية الى زيادة فعالية المساعدة المقدمة الى اقل البلدان نموا . وينبغي استنباط ادوات ملائمة لتحقيق التعاون الانمائي بغية مساعدة اقل البلدان نموا في بلوغ اهدافها .

٢٠ — وينبغي تكييف تلك التدابير في كل حالة مع حاجات البلدان المعنية . وتنبغي مواصلة دراسة الحاجات التي تنفرد بها البلدان النامية المضرورة بسبب موقعها الجغرافي ، بقصد تحديد المجالات التي يمكن ان تزاد فيها فعالية المساعدة ، بغية وضع تلك البلدان في مركز أفضل يمكنها من تحقيق أهدافها الانمائية .

٢ — خطوات لتنفيذ تدابير الطوارئ الرامية الى التخفيف من حدة الصعوبات التي تجابهها البلدان النامية الاشد تأثرا بالازمة الاقتصادية الاخيرة

٢١ — لقد أدرك المجتمع الدولي الصعاب التي تجابهها البلدان النامية الاشد تأثرا بالازمة الاقتصادية الاخيرة . وتدل عملية تحديد البلدان الاشد تأثرا ووضع تدابير لمساعدتها ، مثل عملية الطوارئ التابعة للامم المتحدة ، على وجود ادراك ملموس لمدى خطورة المشاكل التي تتعرض لها تلك البلدان . وعلى البلدان المتقدمة النمو والنامية مواصلة وضع وتعزيز التدابير والبرامج الرامية الى مساعدة أشد البلدان تأثرا في مواجهة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك .

هاء — العلم والتكنولوجيا

٢٢ — على البلدان المتقدمة النمو تعزيز التعاون مع البلدان النامية لتشجيع ما يلي :

(أ) زيادة فرصة الحصول على منجزات العلم والتكنولوجيا الحديثين والتوسع في استخدامهما عن طريق نقل التكنولوجيا ، على ان تراعى في ذلك كل المراعاة مصالح مستوردى ومصدرى التكنولوجيا على السواء ؛

(ب) خلق تكنولوجيا محلية وفقا للاجراءات والاشكال التي تلائم مختلف الاقتصادات ؛

(ج) برنامج عمل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا الميدان .

واو — الانماء البشرى (ح)

١ — زيادة دعم جهود البلدان النامية لتحسين الاحوال الاجتماعية ، ولاسيما لأفقر فئات السكان

٢٣ — على البلدان المتقدمة النمو تعزيز دعمها للبلدان النامية في جهودها من أجل تحسين الاحوال الاجتماعية . وقد تم التسليم بالحاجة الى القيام بحملة لمعالجة الفقر الجماعي في أول استعراض وتقييم شاملين للاستراتيجية الانمائية الدولية ، ومع ذلك تبقى هنالك مشكلة عملية تتمثل في ايجاد السبل الكفيلة بتعبئة الموارد اللازمة لهذا الغرض من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وينبغي وضع تشديد أكبر على مشاريع التنمية الريفية وعلى أشكال التنمية الصناعية التي تنطوى على استخدام كثيف لليد العاملة ، نظرا لان هذين النوعين من النشاط الانمائي كليهما يمكن ان يعودا بفوائد مباشرة على أفقر فئات السكان .

٢ — التقدم في سبيل قياس أفضل للتنمية الاجتماعية

٢٤ — تدرك البلدان النامية ادراكا عميقا الحاجة لتحسين أحوالها الاجتماعية والاقتصادية

(ح) في الحدود التي تقع فيها هذه المسألة في نطاق اختصاص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

لايجاد طرق أفضل لقياس التنمية الاجتماعية . ذلك ان معدلات النمو الاقتصادى لا يمكن أن توفر معلومات دقيقة عن توزيع الدخل أو الرعاية الاجتماعية . وينبغي مواصلة المحاولات الحالية لقياس الفقر واستخدام مفاهيم مثل " صافي الناتج المفيد " ، والتي تسعى الى توفير معلومات أفضل للحكومات . وينبغي في الوقت ذاته تعليق أهمية أكبر على المؤشرات الاجتماعية — الاقتصادية البسيطة كيما يتسنى تحقيق قياس أفضل للتقدم المحرز في سبيل الوصول للغرض النهائي من التنمية حسبما حدد في الفقرة ١٨ من الاستراتيجية . ويمكن للمجتمع الدولي بذلك أن يكون في مركز أفضل لجعل أثر جهوده المشتركة محسوسا على نطاق أوسع .

٣ — الجهود الرامية الى التغلب على الجوع وسوء التغذية

٢٥ — على الرغم من أن الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو والنامية للتغلب على الجوع وسوء التغذية في أجزاء كبيرة من العالم النامي تلاقي بعض النجاح ، فانها تجابه أيضا مشاكل جديدة وخطيرة بسبب نقص الأسمدة وغيرها من المدخلات الرئيسية اللازمة للتنمية الزراعية . وعلى البلدان النامية أن تعطي الأولوية في خططها الانمائية الي زيادة انتاج الأغذية . وعلى جميع البلدان المتبرعة والمؤسسات الدولية أن تكيف ما تقدمه من مساعدة مالية وتقنية شاملة لمراعاة هذه الحاجات الحيوية . وينبغي أن يكون الغرض من هذه الاعتمادات هو ضمان زيادة نصيب الفرد من الأغذية في البلدان التي تعاني من نقص مستمر فيها . وينبغي ، أيضا ، تقديم ما يطلب من مؤازرة عامة للبلدان النامية في جهودها من أجل تحقيق أهدافها الديموغرافية .

٤ — النظر في مسائل البيئة ذات الصلة

٢٦ — ينبغي أن تضع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في اعتبارها ، عند النظر في شؤون التجارة والتنمية ، الآثار الناجمة عن مسائل البيئة . وفيما يتعلق بالبيئة نفسها ، ينبغي على الحكومات تعزيز جهودها — على الصعيدين القومي والدولي — لايقاف تدهور البيئة البشرية ، واتخاذ تدابير في سبيل تحسينها وتشجيع الأنشطة التي تساعد في المحافظة على التوازن الايكولوجي الذى يتوقف عليه بقاء الجنس البشرى . وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تضع في الحسبان ، عند رسم سياساتها البيئية ، مصالح البلدان النامية ، على أن تدرس بشكل خاص ما قد تحدثه التدابير المعتزم اتخاذها بمقتضى تلك السياسة من آثار على التنمية الاقتصادية للبلدان النامية وعلى التجارة معها ، وذلك بقصد تخفيف الآثار السيئة الى أبعد حد ممكن .

زاى — تعبئة الرأى العام (ط)

٢٧ — ينبغي زيادة الجهود الرامية الى تعبئة الرأى العام في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ، لمساندة أهداف الاستراتيجية وغاياتها . ومن شأن تقديم البلدان النامية لمزيد من المعلومات عن جهودها وانجازاتها الانمائية أن يشجع الرأى العام في البلدان المتقدمة النمو على زيادة دعمه لها .

(ط) أنظر الحاشية السابقة .

المرفق جـــيم

وثيقة تتضمن اقتراحات تتصل بالاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني (أ) مقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـــــة ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهنغاريا (ب)

١ — ان البلدان الاشتراكية تتفهم تماما المشاكل والمصاعب التي تتصدى لها البلدان الناميـــة في آسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية لتأمين تقدمها الاقتصادي . وقد شاركت دائما في الاعتقاد الراسخ بأن الاحوال الاجتماعية والاقتصادية الصعبة مثل تلك التي ما زال يعيش ويكدح في ظلهـا مئات الملايين من الناس هي امر غير مقبول في الاوقات الحاضرة . وتؤيد البلدان الاشتراكية الخطوات التقدمية التي تتخذها الامم المتحدة والتي تسهم في القضاء على هذه الظاهرة .

٢ — وتؤيد البلدان الاشتراكية فكرة عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ومقاصده ، الامر الـــذي اوضحته في البيانات المشتركة الصادرة عنها في الدورتين الخامسة والعشرين والثامنة والعشريـــن للجمعية العامة للامم المتحدة (ج) وفي الدورة الاستثنائية الخامسة لمجلس التجارة والتنميـــة (د) . وتؤكد الاتجاهات التي برزت في السنوات الاخيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية اهمية المبادئ الواردة في تلك البيانات والحاجة الملحة لتطبيقها . وعمـــلا بتلك المبادئ ، فان البلدان الاشتراكية تسهم الآن في تحقيق اهداف وغايات العقد الانمائـــي .

٣ — وكما يتبين من تجارب السنوات الاخيرة ، فانه لا يمكن تحقيق الاهداف الانمائية ، بما فيها اهداف العقد الانمائي الثاني ، الا اذا انشئت حالة دولية سليمة ، وتم التوسع في تطبيق عمليـــة الانفراج الدولي ، وعزز السلم والامن ، وعكفت جميع الدول على العمل من اجل نزع السلاح ، ووسع نطاق التعاون الشامل بين البلدان على اساس مبادئ التعايش السلمي . وتبذل البلـــــدان الاشتراكية جهودا متواصلة ومتسقة في هذا الاتجاه ، حيث تتعاون بهمة من اجل تحقيق تقسيم دولي للعمل يتسم بالانصاف ، واقامة العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية على اساس سوي ، وازالـــة

(أ) قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبـــر ١٩٧٠ .

(ب) وزعت اصلا بوصفها الوثيقة TD/B/L.392 .

(ج) للاطلاع على البيان الصادر في الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة ، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤٢ من جـدول الاعمال ، الوثيقة A/8074 . وللاطلاع على البيان الصادر في الدورة الثامنة والعشرين انظر الوثيقة A/9389 .

(د) انظر قرار المجلس ٩٤ (د-١ — ٥) ، المرفق جيم .

المظالم القائمة في التجارة الدولية ، وهي امور كلها تساعد على تحقيق اهداف العقد الانمائي الثاني . وينبغي ان يكون من واجب جميع الدول ، بغض النظر عن النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي تنتمي اليه او مستوى التنمية الذي حققته ، ان تعمل على زيادة تعزيز السلام والامن ، وعلى حل المشاكل الدولية الملحة لصالح الشعوب ، وعلى توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية الجديدة .

٤ — وتخلق التغييرات الايجابية في الحالة السياسية ظروفا مواتية لتنمية علاقات بناءة على نطاق واسع في مجالات التجارة والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا وغيرها . ويكتسب هذا مزيدا من الاهمية نظرا لزيادة حدة عناصر الازمة في الاقتصاد الرأسمالي مؤخرا : فالانتاج آخذ في الهبوط، والتضخم يتفاقم بسرعة ، بينما تهتز العملات والانظمة المالية ، ويتزايد تطبيق سياسة الحماية بين البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو ، وتتسع ممارسة فرض القيود على التجارة والعملة ، وتمارس الشركات عبر الوطنية عملياتها دون اية رقابة . ولذلك كله اثر سيء على عملية التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وعلى حالة التجارة العالمية ، وعلى التعاون الاقتصادي بين الدول .

٥ — وتبدو مزايا نظام الادارة الاشتراكي واضحة بصفة خاصة في نمو ازمة الاقتصاد الرأسمالي التي لا تفتأ تتفاقم . ذلك ان النظام الاشتراكي لا يعرف الازمات وينمو بطريقة مخططة وبخطى مطردة وسريعة ، الامر الذي يساعد بدوره على التعجيل بالتقدم الاقتصادي في البلدان النامية .

٦ — وتسهم البلدان الاشتراكية اسهاما عمليا في التعجيل بالنمو الاقتصادي للبلدان النامية ، وفي تحقيق مقاصد العقد الانمائي الثاني عن طريق جهودها المتسقة المتواصلة في سبيل توسيع التعاون التجاري والاقتصادي مع البلدان النامية . ويرمي هذا التعاون في المقام الاول الى مساعدة البلدان النامية في حل مشكلتها الرئيسية ، الا وهي تحقيق استقلال اقتصادي حقيقي وتعزيز استقلالها السياسي . ولا تستند البلدان الاشتراكية في علاقاتها مع البلدان الاخرى الا الى المبادئ التقدمية التي تحكم الروابط التجارية والاقتصادية ، محولة تلك المبادئ الى حقيقة واقعة فيما تمارسه يوميا من انشطة اقتصادية خارجية .

٧ — وتقوم حاليا البلدان الاعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة بمساعدة ٦٤ بلدا في آسيا ، وافريقيا ، واميركا اللاتينية . وبفضل هذه المساعدة انشئت حوالي ٢٠٠ وحدة من وحدات الانتاج الاقتصادي في الدول النامية او هي في طريقها الى الانشاء . وبالاضافة الى التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني الذي يجري على اساس ثنائي ، تقوم البلدان الاشتراكية كذلك بمساندة البلدان النامية عن طريق المنظمات الدولية ، ولا سيما منظومة الامم المتحدة .

٨ — وقد عرضت البلدان الاشتراكية التدابير المحددة التي يتخذها كل منها لتنمية تجارتها وتعاونها الاقتصادي والعلمي والتقني مع البلدان النامية في ردود البلدان الاشتراكية (هـ) على المذكرة الشفوية للامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية التي قدمت توطئة للدورة الاستثنائية السادسة لمجلس التجارة والتنمية .

(هـ) انظر TD/B(S-VI)/Misc.2 ، الصفحة ٤٥ .

٩ — وستواصل البلدان الاشتراكية توسيع تعاونها التجاري والاقتصادي مع تلك البلدان النامية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية التي هي على استعداد ، من جانبها ، لقبول مثل هذا التعاون . وستعمد البلدان الاشتراكية ، لهذا الغرض ، الى استخدام اشكال التعاون التي تتفق مع نظامها الاجتماعي والتي اثبتت فعاليتها عمليا . ويؤدي تنفيذ " البرنامج الشامل لزيادة توسيع وتحسين التعاون وانماء التكامل الاقتصادي الاشتراكي " والجهود الناجحة في تطبيق الخطط الخمسية الحالية الى توفير مزيد من الفرص لزيادة التوسع في العلاقات الاقتصادية والعلمية والتقنية وغيرها بين اعضاء مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة والبلدان الاخرى ، بغض النظر عن نظامها الاجتماعي ، وذلك على اساس مبادىء المساواة ، والمزايا المتبادلة ، واحترام السيادة .

١٠ — وفي الوقت ذاته ، فان تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية لا يعتمد فقط على تعاظم الامكانيات الاقتصادية للبلدان الاشتراكية واستعدادها للتعاون ؛ بل يتوقف ايضا على الجهود التي تبذلها البلدان النامية نفسها من اجل التوسع في تجارتها بصورة بناءة مع البلدان الاشتراكية ووضع شروط ملائمة لتحقيق هذا الغرض لا تقل ميزاتها عن تلك الممنوحة للشركاء التجاريين بين البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو ؛ كما انه رهن باقرار الاوضاع الطبيعية ، بوجه عام ، في جميع التدفقات المتعلقة بالتجارة الدولية .

١١ — وتدل التجربة التي مرت بها البلدان الاشتراكية والعديد من البلدان النامية على أن الجهود التي تبذلها البلدان النامية نفسها لحشد مواردها وقدراتها الذاتية في جبهة عريضة تشكل عنصرا حاسما في عملية تعزيز وانماء اقتصاداتها القومية والتعجيل بمعدل انمائها الاقتصادي . ولا شك انه من الاهمية بمكان ان تقوم حكومات البلدان النامية باداء تغييرات اجتماعية واقتصادية جذرية تساعد على ازالة العقبات التي تعيق تنمية القوى المنتجة وتكفل تدعيم سيادتها القومية . ويمكن للتدابير المتخذة على هذا الاساس ان تشمل تعزيز قطاعي الاقتصاد الحكومي والتعاوني ، وفرض رقابة صارمة على رأس المال الاجنبي وانشطة الشركات عبر الوطنية ، واتخاذ تدابير تحول دون تدفق رأس المال الى الخارج ، وتوسيع قاعدة التخطيط الاقتصادي ، وتحسين التشريعات المتعلقة بالميزانية والضرائب . وتؤيد البلدان الاشتراكية التدابير التي يقوم عدد من البلدان النامية باتخاذها فيما يتعلق بتلك الامور . اذ من المؤكد ان الاخذ بتلك التدابير سيسهم اسهاما حاسما في حل مشكلة تمويل النمو الاقتصادي للبلدان النامية .

١٢ — تعتقد البلدان الاشتراكية اعتقادا جازما بأن التجارة الدولية هي العامل الاقتصادي الخارجي الرئيسي الذي يشجع التقدم الاقتصادي لجميع البلدان ، بما فيها البلدان النامية . ومن الاهمية بمكان ، في الحالة الراهنة ، اتباع جميع الوسائل الممكنة لتعبئة الجهود من اجل حل المشاكل الجارية المتصلة بالتجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية ومن اجل القيام ، فوق كل شيء ، بالقضاء على التمييز في التجارة الدولية ، وتحقيق الاستقرار في اسواق السلع الاساسية ، وحل مشاكل تجارة السلع الاساسية في ضوء مصالح منتجي ومستهلكي المواد الخام على السواء . وترى البلدان الاشتراكية ان اجراء مشاورات منتظمة على الصعيد الحكومي الدولي حول السلع الاساسية وعقد اتفاقات دولية بشأنها برعاية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية هو انجع سبيل لتحقيق الاستقرار في اسواق السلع وهو السبيل الذي يترتب على المؤتمر ان يسلكه في جهوده الرامية الى تحقيق اهداف عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني .

١٣ - ويمكن ان يشكل جزء من الاموال التي توفر نتيجة نزع السلاح وتخفيض الميزانيات العسكرية مصدرا اضافيا هاما للتمويل اللازم للتنمية الاقتصادية للدول ، ولا سيما البلدان النامية . ومن الاهمية بمكان تنفيذ الاقتراح الذي قدمه الاتحاد السوفياتي (و) ، والذي اعتمدته الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثامنة والعشرين (ز) ، الداعي الى قيام جميع الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن بتخفيض ميزانياتها العسكرية بنسبة ١٠ في المائة واستخدام جزء من الاموال الموفرة على هذا النحو في تقديم المساعدة للبلدان النامية .

١٤ - ان التغيرات التي وقعت في العالم لا تهيئ امكانيات جديدة فحسب بل وتقتضي ايضا من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، بوصفه اكثر الهيئات في منظومة الامم المتحدة اتساما بالطابع العالمي ، ان يزيد باستمرار من فعاليته واثره على عملية اقامة العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس سوي في كافة الميادين .

١٥ - وينبغي ان تصبح أهم وظيفة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، في مجال تحقيق اهداف العقد الانمائي الثاني ، هي المساهمة في تحقيق " المبادئ التي تحكم العلاقات التجارية الدولية والسياسات التجارية التي تساعد على التنمية "(ن) ، وقرارات الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة (ط) ، التي ترمي الى ازالة الظلم من العلاقات الاقتصادية الدولية ، والاحكام التقدمية الواردة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (ي) .

١٦ - ولقد نجحت البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ، بفضل جهودها القائمة على التعاون الوثيق الواسع النطاق ، في تضمين ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية عددا من الاحكام والمبادئ الاقتصادية الهامة ، وبالاخص منها تلك التي تتعلق بالتعايش السلمي وحق كل دولة في حرية اختيار انظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وفي ممارسة سيادتها الكاملة على ثرواتها ومواردها الطبيعية وانشطتها الاقتصادية ، وفي تأميم الممتلكات الاجنبية وممارسة سلطتها على رأس المال الاجنبي وأنشطة الشركات عبر الوطنية . وينادي الميثاق بضرورة ممارسة التجارة الدولية على اساس من المزايا المتبادلة ، وعدم التمييز ، وتبادل التعامل بشرط الدولة الاكثر رعاية .

١٧ - وترى البلدان الاشتراكية ان الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية يجب أن تسهم مساهمة هامة في تعزيز دور المؤتمر في حل المشاكل الراهنة في العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية وفي اقامة جميع تدفقات التجارة على اساس سوي . وتعارض البلدان الاشتراكية باصرار اية

(و) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، المرفقات ، البند ١٠٢ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/9191 .

(ز) قرار الجمعية العامة ٣٠٩٢ (د - ٢٨) المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣

(ن) المرفق الف - أولا - ١ من الوثيقة النهائية للدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

(ط) قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) ، و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخان في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ .

(ي) اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ .

مخططات ترمي الى الحيلولة دون قيام المؤتمر بحل المشاكل البالغة الاهمية المتصلة بالعلاقات التجارية والاقتصادية الدولية ، وترى ان الدورة الرابعة للمؤتمر ينبغي ان تشكل احد المعالم البارزة في العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية . وينبغي ان يكفل جدول اعمال هذه الدورة النظر في المشاكل الملحة ذات الاهمية الحيوية لمختلف مجموعات البلدان ، بما فيها البلدان النامية ؛ وينبغي افساح المكان اللائق لمسألة التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المؤتمر وقراراته التقدمية .

١٨ — وستواصل البلدان الاشتراكية بذل قصاراها لمساندة البلدان النامية في جهودها الرامية الى اقامة اقتصاد مستقل والى توسيع نطاق تعاونها الاقتصادي مع البلدان الاخرى . وهي مقتنعة بأن زيادة تنمية التعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية والبلدان الاخرى سوف يسهم في تحقيق اهداف عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، الذي من الممكن ، بل من الواجب ، ان يكون عقدا لتقدم اقتصادي واجتماعي كبير في العالم .

مقررات اخرى اتخذها المجلس

في دورته الاستثنائية السادسة

معاملة غرينادا فيما يتعلق بالانتخابات (٢٠)

قرر مجلس التجارة والانماء في جلسته ٤١٣ المنعقدة في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٥ ، ريثما يتخذ المؤتمر اجراء في دورته الرابعة عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) ، ان تعامل غرينادا ، لاغراض الانتخابات ، كما لو كانت في مجموعة البلدان المعددة في الفرع جيم من مرفق ذلك القرار ، حسبما عدله قرار الجمعية العامة ٢٩٠٤ باء (د — ٢٧)

الجدول المنقح لاجتماعات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية للفترة المتبقية من عام ١٩٧٥ (٢١)

اعتمد مجلس التجارة والانماء ، في جلسته العامة ٤٢٤ المنعقدة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٥ ، الجدول المنقح التالي لاجتماعات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية للفترة المتبقية من عام ١٩٧٥ :

الموعد	المدة	المكان
١٩٧٥		
الفرين العامن للدورة الرابعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية (٢٢)	٢١—٢٥ نيسان/ابريل	اسبوع واحد	جنيف

(يتبع)

---

(٢٠) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/10015/Rev.1) ، الجزء الاول ، الفقرة ٩٥ .

(٢١) المرجع نفسه ، الفقرة ١١٧ .

(٢٢) لاستعراض الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ والخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ .

الجدول المنقح (تابع)

١٩٧٥

	الموعد	المدة	المكان
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الرابعة عشرة ، الجزء الثاني (٢٢)	٢١ نيسان/ابريل	يوم واحد	جنيف
مؤتمر الامم المتحدة المعني بالقصدير ، ١٩٧٥	٢٠ أيار/مايو — ٢٠ حزيران/يونيه	٥ أسابيع	جنيف
لجنة المصنوعات ، الدورة السابعة ...	٢٣ حزيران/يونيه — ٤ تموز/يوليه	اسبوعان	جنيف
اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الاساسية ، الدورة العاشرة	تموز/يوليه	اسبوع — اسبوعان	جنيف
الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا بين البلدان النامية ..	٧—١٨ تموز/يوليه	اسبوعان	جنيف
لجنة السلع الاساسية ، الدورة الثامنة ، الجزء الثاني	٢١—٢٥ تموز/يوليه	اسبوع واحد	جنيف
لجنة التنغستين ، الدورة التاسعة ..	٢٨ تموز/يوليه — ١ آب/اغسطس	اسبوع واحد	جنيف
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة عشرة ، الجزء الاول	٥—١٥ آب/اغسطس	اسبوعان	جنيف
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة عشرة ، الجزء الثاني	ايلول/سبتمبر — تشرين الاول/اكتوبر اذا دعت الضرورة	٦ أيام	جنيف
مؤتمر الامم المتحدة للكاكاو ، ١٩٧٥ ..	١٥ ايلول/سبتمبر—١٧ تشرين الاول/اكتوبر	٥ اسابيع	جنيف
اللجنة المعنية بالمعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، الدورة السابعة	٢٧ تشرين الاول/اكتوبر — ٧ تشرين الثاني/نوفمبر	اسبوعان	جنيف
لجنة النقل البحري ، الدورة السابعة ..	١٠—٢١ تشرين الثاني/نوفمبر	اسبوعان	جنيف

(يتبع)

---

(٢٢) للنظر في تقرير الفريق العامل للدورة الرابعة عشرة للمجلس .

الجدول المنقح (تابـع)

١٩٧٥

	الموعـد	المدة	المكان
لجنة نقل التكنولوجيا ، الدورة الاولى . . .	٢٤ تشرين الثاني / نـوفمبر — ٥ كانـون الاول / ديسمبر	اسبوعـان	جنيف
لجنة السلع الاساسية ، الدورة الثامنـة ، الجزء الثالث	٨—١٩ كانون الاول / ديسمبر	اسبوعـان	جنيف
اللجنة الفرعية الدائمة المعنية بالسلـع الاساسية	اذا دعت الضرورة	اسبوع واحد	جنيف
المشاورات المعنية بالسلع الاساسية.	حسب الاقتضاء	لا يتجاوز ٥ أسابيع	جنيف
الافرقة العاملة ، والافرقة الدراسية ، وأفرقة الخبراء	حسب الاقتضاء	ما لا يتجاوز ١٣ اسبوعا	جنيف

ملاحظـــات

تأجلت الدورة الثالثة للفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بدراسة موضوع اتفاقيـــة للنقل الدولي المتعدد الوسائل ، التي كان من المقرر عقدها في الفترة الممتدة من ٢٥ آب/اغسطس الى ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، وتقرر بصورة مؤقتة عقدها خلال الفترة الممتدة من ١٦ شبـــاط/فبراير الى ٥ آذار/مارس ١٩٧٦ .

وتأجلت الدورة السابعة للجنة الخاصة المعنية بالافضليات ، التي كان من المقرر عقدها في الفترة الممتدة من ٢٠ الى ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ، وتقرر بصورة مؤقتة عقدها خلال الفترة الممتدة من ٥ الى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ .

وسيقوم مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة عشرة باستعراض جدول الاجتماعات الشامل لعام ١٩٧٦ .

موعد انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة للمجلس وانعقـــاد الدورة الرابعة للمؤتمر (٢٤)

قرر المجلس ، في جلسته ٤٢٥ المنعقدة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، ان تعقد الـــدورة الاستثنائية السابعة لمجلس التجارة والتنمية في الفترة الممتدة من ٨ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٧٦ ، وأن تعقد الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في الفترة الممتدة من ٣ الـــى ٢٨ ايار/مايو ١٩٧٦ ، بما في ذلك انعقاد الاجتماع التمهيدي للمؤتمر في الفترة من ٣ الى ٤ أيـــار/مايو ١٩٧٦ .

---

(٢٤) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقـــم ١٥ (A/10015/Rev.1)، الجزء الاول ، الفقرة ١٠٦ .

المرفق الثانـــي

الآثار المالية المترتبة على اجـــراءات المجلـــس

بيان موجز مقدم من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء
[TD/B/L.395/Rev.1]

١ — اتخذ مجلس التجارة والانماء في جلستيه ٤٢٤ و ٤٢٥ المنعقدتين في ٢١ اذار/مـــارس ١٩٧٥ مقررات تنطوي على آثار مالية ، بيانها كما يلي :

(أ) تأجيل الدورة الثالثة للفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بدراسة موضـــوع اتفاقية للنقل الدولي المتعدد الوسائل من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٧٦ ؛ وتأجيل الدورة السابعـــة للجنة الخاصة المعنية بالافضليات من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٧٦ ؛ وحذف الدورة العاشرة للفريـــق العامل المعني بالتنسيقين من جدول اجتماعـــات عـــام ١٩٧٥ ، وتخفيـــض المدة المخصصة فـــي عام ١٩٧٥ للمشاورات بشان السلع الاساسية من عشرة أسابيع الى خمسة ؛

(ب) عقد مؤتمر في الفترة الممتدة من ١٥ ايلول/سبتمبر الى ١٧ تشرين الاول/اكتوبـــر ١٩٧٥ لاعادة التفاوض حول الاتفاق الدولي للكاكاو ، وقد قدمت الآثار المالية المترتبة عليه ، والبالغة ٢٧٥ ٠٠٠ دولار ، الى المجلس في الوثيقة TD/B/L.383/Add.1 (أ) ؛

(ج) اعادة عقد لجنة السلع الاساسية في دورة ثامنة مستأنفة تنعقد في جزئين ، اولهمـــا خلال الفترة الممتدة من ٢١ الى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، على ان تقدم لها خدمات مؤتمرات مخفضة ودون تقديم محاضر موجزة ، وثانيهما في الفترة الممتدة من ٨ الى ١٩ كانون الاول/ديسمبـــر ١٩٧٥ ، وتترتب عليهما آثار مالية تنظر فيها المجلس ، وتبلغ ٠٠٠ ٥٨ دولار ، و ٠٠٠ ٢١٥ دولار على التوالي ، وورد بيانها في المرفق الثاني من الوثيقة TD/B/L.382 (أ) ؛

(د) عقد اجتماع ، في اقرب وقت ممكن ، لفريق خبراء من البلدان النامية ، يعمل كـــل منهم بصفته الشخصية ، من اجل مساعدة الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في صياغة اقتراحات وتوصيات محددة لتوثيق عرى التعاون بين البلدان النامية . وقد قدمت الآثار المالية ، التي تبلغ ٠٠٠ ٥٢ دولار ، الى المجلس في الوثيقة TD/B/L.387/Add.1 . (أ)

٢ — ستقدم تقديرات تكميلية لفترة السنتين ١٩٧٤ — ١٩٧٥ الى الحد الذي تتجاوز فيه تكلفـــة الاجتماعات الجديدة ، المطالب بعقدها تحت (ب) و (ج) و (د) من الفقرة ١ أعلاه ، الوفـــورات الناجمة عن التدابير الزاردة في (أ) من تلك الفقرة . وستقدم تقديرات منقحة لفترة السنتيـــــن ١٩٧٦ — ١٩٧٧ لتغطيـــة تأجيـــل الاجتماعـــين المذكورين تحت (أ) من الفقرة ١ حتى عـــام

(أ) توجد البيانات المفصلة بالآثار المالية في التذييل الوارد أدناه .

١٩٧٦ . هذا وسيتم اعلام المجلس بالمبالغ المترتبة على ذلك في كل فترة من فترتي السنتين في دورته الخامسة عشرة .

٣ — احاط المجلس علما ، في جلسته ٤٢٥ المنعقدة في ٢١ اذار/مارس ١٩٧٥ ، بتوصيات فريق الخبراء الحكوميين المخصص لشاكل بعض البلدان الناشئة واشار كذلك الى انه سيدارس في الاثار المالية الواردة في الوثيقة ID/B/131 (١) في الدورة الخامسة عشرة للمجلس .

تذييـــل

بيانات مفصلة قدمت الى المجلس في دورته الاستثنائية السادســة

استعراض جدول اجتماعات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في عام ١٩٧٥

(أ) عقد مؤتمر لاعادة التفاوض حـــول الاتفاق الدولي للكاكاو

بيان بالاثار المالية

[TD/B/L.383/Add.1]

١ — طلب مجلس الكاكاو من الامين العام للامم المتحدة عقد مؤتمر في عام ١٩٧٥ لاعادة التفاوض بشأن الاتفاق الدولي للكاكاو ، الذى سينقضي اجله في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ .

٢ — يتضمن جدول اجتماعات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المعتمد لعام ١٩٧٥ مؤتمرا ثانيا بشأن السلع الاساسية . ولما كانت التجربة قد اظهرت ان من النادر ان يعقد مؤتمـــــران سلعيان في سنة واحدة ، لم تدرج في الميزانية البرنامجية لسنة ١٩٧٥ سوى تكلفة مؤتمر سلعـــي واحد ، وذلك كما جاء في الفقرة ١٤ — ١٦٢ من الميزانية البرنامجية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (ب) . وعلى أية حال ، سيعقد مؤتمر الكاكاو بالاضافة الى مؤتمر القمح الذى تقـــرر بالفعل عقده في عام ١٩٧٥ .

٣ — يقدر مجموع التكاليف بمبلغ ٢٧٥ ٠٠٠ دولار ، وذلك على اساس الاحتياجات العاديـــة للمؤتمرات المتعلقة بالسلع الاساسية ، اى : فريقان من المترجمين الشفويين وفريق واحد مـــــن المترجمين الشفويين لخدمة المشاورات الخاصة ، وانتاج ١٠ صفحات يوميا من الوثائق الصادرة أثناء الانعقاد ، وثلاث غرف اجتماعات ، وانتاج ١٢٥ صفحة من الوثائق الصادرة قبل الانعقاد ، وطبـــع تقرير نهائي مكون من ١٠٠ صفحة ، وعدم توفير محاضر موجزة .

٤ — سيؤخذ هذا الاحتياج الاضافي في الحسبان عند وضع التقديرات التكميلية لفترة السنتيـــن ١٩٧٤ — ١٩٧٥ ، التي ستقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين .

(ب) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحـــق رقم ٦ ، (A/9006) .

(ب) اعادة عقد الدورة الثامنة للجنة السلع الاساسية في جزئين

بيان بالآثار المالية

[عمم اصلا بوصفه الوثيقة TD/B/C.1/L.52/Add.1 ، وأعيد اصداره بوصفه المرفق الثاني للوثيقة TD/B/L.382]

١ — ان الفقرة ٨ من القرار ١٥ (د — ٨) الذي اتخذته لجنة السلع الاساسية بشأن وضع برنامج متكامل للسلع الاساسية ، توصي مجلس التجارة والانماء بعقد دورة ثامنة مستأنفة للجنة السلع الاساسية في جزئين ، يعقد احدهما قبل الدورة الخامسة عشرة للمجلس ، بينما يعقد الثاني قبل نهاية عام ١٩٧٥ ، وذلك للنظر في الاعمال الاضافية ، واجراء مناقشات شاملة ، وصياغة اقتراحات بشأن وضع برنامج متكامل للسلع الاساسية . وتترتب على هذه التوصية آثار مالية ، نظرا لان جدول الاجتماعات لعام ١٩٧٥ لا يتضمن عقد دورة مستأنفة للجنة السلع الاساسية .

٢ — ومن المفترض انه سيكون بوسع اللجنة ان تؤدي اعمالها خلال الجزء الاول من الدورة المستأنفة بالاستعانة بخدمات مؤتمرات مخفضة ، اي : فريق من المترجمين الشفويين وفريق اخر من المترجمين الشفويين لخدمة المشاورات الخاصة ، واصدار وثائق اثناء انعقاد الدورة يتراوح عددها بين ٦ و ٩ صفحات في اليوم ، واربع غرف اجتماعات . ومن المنتظر ان يتطلب الامر اصدار حوالي ٦٠ صفحة من وثائق ماقبل الدورة ، وتقرير نهائي مكون من ٢٠ صفحة . وتقدر تكلفة الخدمات المحددة أعلاه ، لمدة اسبوع واحد ، بما في ذلك المحاضر الموجزة ، بمبلغ ٩٠ ٠٠٠ دولار ، واذا تقرر عدم توفير المحاضر الموجزة للدورة فانها تقدر بمبلغ ٥٨ ٠٠٠ دولار . اما اذا اقتضى الامر عقد اجتماع لمدة اسبوعين فستبلغ التكلفة عندئذ ١٥١ ٠٠٠ دولار ، و ٨٠ ٠٠٠ دولار على التوالي .

٣ — وفيما يتعلق بالجزء الثاني من الدورة المستأنفة ، فمن المفترض انه سيلزم توفير خدمات كاملة ، اي : فريقان من المترجمين الشفويين مع فريق من المترجمين الشفويين لخدمة المشاورات الخاصة ، وانتاج مالا يتجاوز ١٥ صفحة يوميا من الوثائق الصادرة اثناء الدورة ، واربع غرف اجتماعات ، وتوفير محاضر موجزة لجلستين في اليوم . وقد تقدر انه سيلزم اصدار ١٥٠ صفحة من وثائق ماقبل الدورة ، بالاضافة الى تقرير نهائي مكون من ٥٠ صفحة يتم طبعه . واستنادا الى تلك الافتراضات ، يقدر مجموع تكاليف الجزء الثاني من الدورة المستأنفة بمبلغ ٢١٥ ٠٠٠ دولار .

٤ — واما الاعمال الاضافية التي ستقع على عاتق الامانة والمشاورات المطلوب اجراؤها بمقتضى الفقرات ٤ و ٥ و ٦ من القرار المذكور فانها ستتطلب نفقات للسفر ، لم تدرج في الميزانية ، وتقدر بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار .

٥ — يسترعى انتباه اللجنة الى الفقرة ٣ من الفرع أولا من قرار الجمعية العامة ٣٣٥١ (د — ٢٩) المؤرخ في ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، التي تنص على انه " تقرر عدم عقد مؤتمرات أو اجتماعات غير تلك المدرجة في جدول المؤتمرات لعام ١٩٧٥ ، الا في ظروف استثنائية او غير

عادية " . ومن المفترض ان مجلس التجارة والتنمية سيقوم ، عند العمل بهذه التوصية الصادرة عن اللجنة ، بالنظر فيما اذا كانت تلك الظروف قائمة ، مثلما يبدو حاليا .

٦ — ونظرا الى ان جدول عام ١٩٧٥ مشحون بالاجتماعات ، يبدو انه لن يكون من الممكن عقد اجتماعين اضافيين بشأن السلع الاساسية دون ان يعاد ترتيب مواعيد الاجتماعات الاخرى . ولذلك سيكون من الضروري ان يقوم مجلس التجارة والتنمية بتنقيح جدول الاجتماعات ، كي يستوعب اجتماعين اضافيين بشأن السلع الاساسية في عام ١٩٧٥ دون تحمل اية تكاليف اضافية لم تدرج لها اعتمادات في الميزانية .

التعاون فيما بين البلدان النامية

بيان بالاثار المالية

[TD/B/L.367/Add.1]

١ — يطلب مشروع القرار الوارد في الوثيقة TD/B/L.367 الى الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان يقوم ، عملا بالمقرر ١٢١ (د — ١٤) المتعلق بتوسيع التبادل التجاري ، والتعاون الاقتصادي ، والتكامل الاقليمي بين البلدان النامية ، بعقد اجتماع ، في اقرب وقت ممكن ، لفريق من الخبراء من البلدان النامية يعمل كل منهم بصفته الشخصية ، لمساعدته في صياغة اقتراحات وتوصيات محددة لتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية .

٢ — وتقدر تكاليف خدمات المؤتمرات بمبلغ ٢٨ ٠٠٠ دولار ، على اساس الافتراض بان الفريق سيتكون من ١٢ خبيرا سيجتمعون لمدة ١٠ ايام تقويمية وتوفر لهم ترجمة شفوية بثلاث لغات ، وانتاج ٨٠ صفحة من الوثائق الصادرة قبل الانعقاد ، وتقرير نهائي مكون من ٢٠ صفحة . وقد قدرت نفقات السفر والاقامة المستحق صرفها للخبراء العاملين بصفتهم الشخصية ، بموجب احكام قرار الجمعية العامة ١٧٩٨ (د — ١٧) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٢ ، بصيغته المعدلة ، بمبلغ ٢٤ ٠٠٠ دولار . ولذلك يصبح مجموع التكاليف المقدرة ٥٢ ٠٠٠ دولار .

تقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص لمشاكل ديون البلدان النامية

بيان بالاثار المالية

[TD/B/L.368]

١ — اعرب فريق الخبراء الحكوميين المخصص لمشاكل ديون البلدان النامية ، في الفرع باء من الفصل الثالث من تقريره المقدم الى مجلس التجارة والتنمية ، عن رأى مفاده ان عملية اعادة التفاوض الفصلي على الديون يمكن ان يسبقها اجراء دراسة ، على الصعيد الدولي ، لحالة البلدان

المدينة ، ضمن اطار انمائي اوسع نطاقا ، مع الاستئناس بتجارب البلدان الدائنة والمدينة في عمليات اعادة التفاوض على الديون التي جرت في الماضي . ومن المقترح ، تسهيلا لاجراء هذه الدراسة ، ان يقوم البلد المدين ، عن طريق مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وبالاستعانة به او بأية مؤسسة دولية اخرى مناسبة ، بعقد اجتماع مخصص لهذا الموضوع يدعو اليه البلدان الدائنة الرئيسية المعنية وعددا من البلدان النامية ، وتشترك فيه امانات المؤسسات الدولية المناسبة بصفة مراقب .

٢ — وتقدر تكلفة خدمات المؤتمرات اللازمة لكل بلد مدين يود الاستفادة من الاجراء السالف الذكر بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار ، وذلك على أساس الافتراضات التالية :

المكان : جنيف

المدة : اجتماع تمهيدي لمدة خمسة أيام يعقبه في موعد لاحق اجتماع نهائي لمدة خمسة أيام .

العضوية : ممثلون حكوميون من البلدان المدينة ، والبلدان الدائنة ، وبلدان نامية اخرى ، من مستشاريهم ، وممثلون للمؤسسات المعنية ، يبلغ مجموعهم زهاء ٤٠ مشتركا .

الترجمة الشفوية : ثلاث لغات .

الوثائق : (أ) وثائق مقدمة من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية قبيل الانعقاد ، مكونة من ١٠٠ صفحة ، وتقرير نهائي مكون من ٢٥ صفحة بثلاث لغات ؛

(ب) وثائق مقدمة من المؤسسات المشاركة باللغة الاصلية فقط ؛

(ج) نظرا لان جميع الوثائق سرية ، فلن تصدر الا بوصفها أوراق غرفة الاجتماعات دون توزيعها على نطاق أوسع .

٣ — ان خبراء الفريق المخصص " يعتزمون الامل شخصيا في ان تقوم المؤسسة الدولية ، التي تتكفل بتقديم التسهيلات اللازمة لعقد تلك الاجتماعات ، بسداد تلك النفقات على سبيل المساعدة التقنية للبلد المدين ... غير ان الفريق يشير الى انه ليس من اختصاصه تقديم اقتراحات بهذا الصدد " . وليس بالامكان تحديد عدد الاجتماعات التي ستعقد ، أو عدد الاجتماعات التي ستعقد عن طريق مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وبمساعدته .

٤ — ولتمكين امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من الاستعداد ، من الناحية الموضوعية ، لتلك الاجتماعات الخاصة ، بما في ذلك المشاركة في اعادة التفاوض على الديون في الاجتماعات العادية ، فمن الضروري توفير ائتمان يسمح بالتعاقد على ما يعادل خدمات ٣٦ موظفا من الفئة الفنية و ٢٤ موظفا من فئة الخدمات العامة لمدة شهر واحد في اية سنة واحدة بتكلفة تقدر بمبلغ ١٤٠ ٠٠٠ دولار ، بما في ذلك نفقات السفر . وسيكون مقر الموظفين المتعاقد معهم

لهذا الغرض في مكتب مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في نيويورك ، وبالتالي سيلزم سفرهم الى البلدان التي تعقد الاجتماعات ، والى جنيف من اجل الاجتماعات نفسها .

٥ — واذا ايدت الدورة الاستثنائية للمجلس اقتراح الفريق المخصص ، فان الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية يرجع الرجوع الى الامين العام للامم المتحدة والى مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ، لتقرير انسب السبل لسد الاحتياجات المالية المحتملة .

Blank page

Page blanche

الجزء الثانـي

تقرير مجلس التجارة والانماء عن الجزء الثانـي
من دورته الرابعة عشـرة

المنعقدة بقصر الأمم في جنيف فـي ٢٩
نيسـان/ابريل ١٩٧٥

مقدمـــة

١ — انشأ مجلس التجارة والتنمية ، في الجزء الاول من دورته الرابعة عشرة ، فريقا عاملا كـــي يجتمع في الفترة من ٢١ الى ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، من اجل استعراض الميزانية البرنامجيـــة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ والخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ ، ورفع تقرير عن ذلك الى المجلس في الجزء الثاني من دورته الرابعة عشـرة (١) . ووفقا لمقرر المجلس ١٢٦ (د — ١٤) المتعلق بجدول اجتماعات المؤتمر لسنة ١٩٧٥ ، فقد عقـد الجزء الثاني من الدورة الرابعة عشرة بمقر الامم في جنيف في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٥ (٢) .

٢ — وفي الجلسة ٤٢٦ (الافتتاحية) المنعقدة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، التزم المجلس بالصمت دقيقة تكريما لذكرى السيد جان — بيير مارتن ، مدير شعبة شؤون المؤتمرات والعلاقـــات الخارجية في المؤتمر ، والسيد خوان — خوسيه فيرناندير لوبيز ، احد موظفي تلك الشعبة ، اللذين توفيا في حادث سيارة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٥ .

---

(١) للاطلاع على المقرر الذى اتخذه المجلس وعلى عضوية الفريق العامـــل انظـــر : TD/B/528 ، الفقرتـــان ٥٧٧ و ٥٧٨ .

(٢) للاطلاع على عرض كامل لاعمال المجلس خلال الجزء الثاني من الدورة الرابعـــة عشرة ، انظر المحضرين الموجزين للجلستين ٤٢٦ ، و ٤٢٧ (TD/B/SR.426 ، و 427) .

ألف — افتتاح الجزء الثاني من الدورة الرابعة عشرة

٣ — نظرا لغياب السيد أ . لوكانوف (بلغاريا) رئيس المجلس ، فقد افتتح السيد م. هوسليد (النرويج) ، نائب الرئيس ، الجزء الثاني من الدورة الرابعة عشرة وتولى رئاسته .

باء — استبدال المقرر

٤ — في الجلسة ٤٢٦ المنعقدة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، قام المجلس ، بعد ان احيط علما بأن المقرر، السيد ل . هيرمان (كندا) لم يتمكن من حضور الدورة ، بتسمية السيد ر. تيتو مقررا بدلا منه .

جيم — العضوية والحضور (٣)

٥ — مثلت في الجزء الثاني من الدورة الرابعة عشرة الدول الاعضاء في المجلس التالية اسماؤها : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، المانيا (جمهورية — الاتحادية) ، اندونيسيا ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البرازيل ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية العربية الليبية ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، سرى لانكا ، السودان ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، الصين ، العراق ، غابون ، غواتيمالا ، فرنسا ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، كندا ، كولومبيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

٦ — واوفدت الدول التالية اسماؤها ، وهي دول اعضاء في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، لكنها ليست اعضاء في المجلس ، ممثلين عنها الى الدورة : بنغلاديش ، ربنما ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية كوريا ، وكوبا ، والكويت ، ومصر .

٧ — ومثلث في الدورة الوكالة المتخصصة التالية : المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

٨ — ومثلت في الدورة المنظمة الدولية الحكومية التالية : المجتمع الاقتصادي الاوروبي .

٩ — ومثلت في الدورة المنظمة غير الحكومية التالية من الفئة العامة : الاتحاد العالمي للعمل .

---

(٣) للاطلاع على قائمة المشتركين ، انظر TD/B/INF.56 .

دال — الميزانية البرنامجية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء لفترة السنتين ١٩٧٦-١٩٧٧ والخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦-١٩٧٩ : تقرير الفريق العامل

١٠ — في جلسة المجلس ٤٢٧ المنعقدة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، قدم رئيس الفريق العامل المعني بالميزانية البرنامجية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ وبالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ تقريرا عن اعمال الفريق يرد نصه في المرفق الاول من هذا التقرير .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١١ — وفي الجلسة ذاتها ، احاط المجلس علما بالميزانية البرنامجية لمؤتمر التجارة والتنمية لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ وبالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ وبتقرير فريقه العامل . وطلب المجلس من الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية احالة ذلك التقرير الى الهيئات المعنية في الامم المتحدة للنظر فيه .

هاء — جهود الامم المتحدة لتعزيز الصادرات

(البند ١٣ من جدول الاعمال)

١٢ — في جلسة المجلس ٤٢٦ المنعقدة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، عرض ممثل الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية تقرير الامين العام للامم المتحدة المعنون " جهود الامم المتحدة لتعزيز الصادرات وتنميتها " (E/5619) (٤) ، فبين ان التقرير قد اعد على اساس المساهمات الواردة من مختلف الهيئات الداخلة في منظومة الامم المتحدة . واضاف يقول ان الجزء المتعلق بانشطة مؤتمر التجارة والتنمية في هذا المجال قدم ، لسوء الحظ ، في موعد متأخر جدا دون ادراجه في التقرير الرئيسي ، الا انه سيصدر في وقت لاحق كإضافة . كما اشار الى ان الدراسة التي قام بها الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة " غات " ، بناء على طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د — ٥٥) المؤرخ في ٩ آب/اغسطس ١٩٧٣ ، سترفق الى المجلس في دورته الخامسة عشرة وليس ، كما جاء في الفقرة ٤ من التقرير ، في دورته الرابعة عشرة .

---

(٤) عمم رفق مذكرة من امانة مؤتمر التجارة والتنمية (TD/B/542) .

١٣ — واعرب ممثل احد البلدان النامية عن اسفه لانه سيكون من المستحيل تقديم دراسة الفريق الاستشارى المشترك الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين ، ولان المجلس الاقتصادى والاجتماعي لن يتناولها بالبحث ، بعد ان ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة عشرة ، الا في دورته الحادية والستين في عام ١٩٧٦ ، اى بعد انقضاء سنتين على الموعد الذى كان متصورا في الاصل .

١٤ — وذكر المتحدث باسم المجموعة "باء" انه نظرا لأن الوثيقة الرئيسية لم ترد الا لتوها ولأن الجزء المتعلق بالمؤتمر لم يتوفر بعد ، فان مجموعته ليست في موقف يسمح لها بالتعليق على التقرير.

١٥ — وذكر الرئيس ان الملاحظات التي ابديت ستحال الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين عند نظره في تقرير الامين العام للامم المتحدة .

واو — التجارة الدولية والتمويل : النظر في التدابير الناشئة عن انشطة لجان المجلس الرئيسية ولجانه الفرعية الاخرى ، والمجموعات الحكومية الدولية وغيرها — النقل البحرى

(البند ٨ (ج) من جدول الاعمال)

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٦ — في الجلسة ٤٢٦ المنعقدة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، احاط المجلس علما بتقرير لجنة النقل البحرى عن دورتها السادسة (TD/B/521) .

زاى — انتخاب اعضاء اللجان الرئيسية بموجب الفقرة ٩ من قرار المؤتمر ٨٠ (د — ٣)

(البند ١٢ (د) من جدول الاعمال)

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٧ — في الجلسة ٤٢٦ المنعقدة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، انتخب المجلس لعضوية لجنة نقل التكنولوجيا الدول الاعضاء في المؤتمر ، المبينة اسماؤها في الوثيقة TD/B/L.101 ، وكذلك الدول الاعضاء في المؤتمر التي اعربت ايضا عن رغبتها في الاشتراك في لجنة نقل التكنولوجيا والتالية اسماؤها : بولندا ، وتايلند ، وتركيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجزائر ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، والعراق ، وغانا ، وفرنسا ، ونيوزيلندا ، واليونان .

١٨ — وفي الجلسة ذاتها ، اعلن المجلس ايضا انتخاب بنما عضوا في لجنة السلع الاساسيـــة ، فاصبح مجموع اعضائها ٨٨ دولة ؛ وعضوا في لجنة المصنوعات ، فاصبح مجموع اعضائها ٧٩ دولـة ؛ وعضوا في لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، فأصبح مجموع أعضائهـــا ٨٥ دولة (٥) .

جاء — تعيين اعضاء اللجنة الاستشارية للمجلـــس وللجنة السلع الاساسيـة

(البند ١٢ (و) من جدول الاعمال)

١٩ — كانت امام المجلس ، من اجل نظره في هذا البند ، مذكرة من الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية (TD/B/L.345) بشأن مسألة عضوية اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الاساسيـة .

٢٠ — وذكر المتحدث باسم المجموعة " باء " ان اعضاء مجموعته يوافقون على توصيات الامين العـام الواردة في الفقرة ٥ من الوثيقة (TD/B/L.345) ، غير ان المجموعة " باء " تعتقد انه اذا اريـدت دراسة اية اقتراحات يقدمها الامين العام لتغيير اختصاصات اللجنة الاستشارية دراسة كافية في الدورة الخامسة عشرة فانه ينبغي تعميمها في موعد مبكر قبل انعقاد تلك الدورة .

٢١ — وذكر ممثل الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية أن الامين العام ينوى ان يعمم ، قبـــل انعقاد الدورة الخامسة عشرة للمجلس بوقت كاف ، ورقة تتضمن اقتراحات بشأن اختصاصات اللجنـة الاستشارية ، مشفوعة باقتراحاته حول الترتيبات التي ينبغي اتخاذها داخل المؤتمر لتمكينها مـن تأدية دورها فيما يتصل بترابط مشاكل التجارة ، والتمويل الانمائي ، والنظام النقدى الدولـــي (انظر الجزء الاول ، الفصل الاول ، الفقرة ٨٥) . ولاحظ ان توصيات الامين العام الواردة فـي الوثيقة TD/B/L.345 تشير ضمنا الى ان اللجنة الاستشارية لن تجتمع قبل انعقاد الدورة الخامسـة عشرة للمجلس .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٢ — في الجلسة ٤٢٦ المنعقدة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٥ قرر المجلس ان ينظر ، فـــي دورته الخامسة عشرة ، في مسألة مدى كفاية اختصاصات اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلـــع الاساسية ، وذلك في اطار نظره من جديد في مسألة ترابط مشاكل التجارة ، والتمويل الانمائـي ، والنظام النقدى الدولي . كما قرر المجلس ،في الوقت ذاته ، ان يعلق مؤقتا تعيين اعضاء اللجنـة الاستشاريـــة .

---

(٥) للاطلاع على القائمة الكاملة للدول الاعضاء في اللجان الرئيسية ، انظر المرفـــق الثانـــي ادناه .

طاء — الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة : المنظمة العالمية للملكية الفكرية

(البند ١٣ من جدول الأعمال)

٢٣ — في الجلسة ٤٢٦ المنعقدة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، أشار المجلس الى أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، التي كانت سابقا منظمة حكومية دولية تشارك في أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بموجب المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس ، قد أصبحت احدى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، وذلك بناء على الاتفاق الذى تم بين الامم المتحدة والمنظمة ، والذى اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣٣٤٦ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ .

٢٤ — واسترعى المتحدث باسم المجموعة "باء" انتباه المجلس الى ما للمنظمة العالمية للملكية الفكرية من خبرة طويلة في ميدان البراءات والى عملها الحالي بشأن مراجعة اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (٦) ، فرحب بدخول المنظمة العالمية للملكية الفكرية في فئة الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة . وأعرب المتحدث باسم كل من مجموعة السبعة والسبعين والمجموعة "دال" عن موافقته على البيان الذى أدلى به المتحدث باسم المجموعة "باء" .

ياء — تصنيف المنظمات غير الحكومية في الفئة الخاصة باعتبار أن لها اهتماما خاصا بأعمال لجنة نقل التكنولوجيا ، واعادة تصنيف المنظمات غير الحكومية بنقلها من الفئة الخاصة الى الفئة العامة

(البند ١٣ من جدول الأعمال)

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٥ — في الجلسة ٤٢٧ المنعقدة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، صنف المجلس ، بناء على توصية المكتب ، منظمتين غير حكوميتين كانتا مدرجتين فعلا في الفئة الخاصة (رابطة امريكا اللاتينية لمؤسسات التمويل الانمائي ومجلس الاتحادات القومية لمالكي السفن الاوروبيين واليابانيين) ، وذلك باعتبار ان لديها اهتماما خاصا باعمال لجنة نقل التكنولوجيا .

---

(٦) اتفاقية باريس للاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية ، المبرمة في ٢٠ آذار/مارس ١٨٨٣ ، والمنقحة في بروكسل في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٠٠ ، وفي واشنطن — عاصمة الولايات المتحدة الامريكية في ٢ حزيران/يونيه ١٩١١ ، وفي لاهاى في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٥ ، وفي لندن في ٢ حزيران/يونيه ١٩٣٤ (عصبة الامم ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٩٢ ، الرقم ٤٤٥٩ ، الصفحات ١٧ — ٤٧) .

٢٦ — وفي الجلسة ذاتها ، اعاد المجلس بناء على توصية المكتب ، تصنيف معهد امريكا اللاتينية للحديد والصلب والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس فنقلهما من الفئة الخاصة الى الفئة العامة .

٢٧ — واشار المجلس ايضا الى ان الامانة تزمع ، وفقا لما خوله لها المقرر الذى اتخذه المجلس في الجزء الاول من دورته الثامنة (٧) ، استرعاء انتباه المجلس في دورته السادسة عشرة الى المعلومات المتعلقة بفعالية الترتيبات المتخذة بموجب مقرر المجلس ٤٣ (د — ٧) فيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في انشطة مؤتمر التجارة والتنمية .

كاف — اشتراك مجلس الامم المتحدة لناميبيا في اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء

(البند ١٤ من جدول الاعمال)

٢٨ — احيط المجلس علما ، في الجلسة ٤٢٧ المنعقدة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، بأن السيد لوكانوف ، رئيس المجلس ، تلقى رسالة من رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا يعرب فيها عن رغبة هذا المجلس في الاشتراك في اجتماعات مجلس التجارة والتنمية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وذلك وفقا للفقرة ١ من الفرع ' سادسا ' من قرار الجمعية العامة ٣٢٩٥ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ . وقال المتحدث باسم المجموعة الافريقية ان لدى مجموعته رغبة متقدة في ان تشترك ناميبيا في اعمال مؤتمر التجارة والتنمية ، وانها تؤيد لذلك تأييدا كاملا الطلب الذى تقدم به رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا . واعلن المتحدثون باسم المجموعة الاسيوية ، والمجموعة الامريكية اللاتينية ، والمجموعة " دال " ، بالاضافة الى ممثل الصين ، عن تأييدهم للبيان الذى ادلى به المتحدث باسم المجموعة الافريقية . واقترح المتحدث باسم المجموعة " باء " ان تدرج مسألة اشتراك مجلس ناميبيا في جدول اعمال الدورة الخامسة عشرة بوصفها بندا يحظى بالاولوية . وذكر المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين ان مجموعته على استعداد لقبول ذلك الاقتراح ، الذى سيمكن ناميبيا من الاشتراك في اعمال الدورة الخامسة عشرة للمجلس والمؤتمرات اللاحقة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٩ — وفي الجلسة ذاتها ، قرر المجلس ادراج مسألة اشتراك مجلس ناميبيا كبند يحظى بالاولوية في جدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة ، وطلب من الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية موافاة مجلس ناميبيا بكافة الوثائق المتعلقة بتلك الدورة .

---

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والعشرون ، الملحق رقم ١٦ (A/7616) ، الجزء الاول ، الفقرتان ١٩٣ ، و ١٩٤ .

لا م — اعتماد تقرير المجلس عن الجزء الثاني مـــــن دورته الرابعة عشـــرة

(البند ١٤ من جدول الاعمـــال)

٣٠ — في الجلسة ٤٢٧ المنعقدة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، فوض المجلس مقرره القيـــــام باعداد وانجاز تقرير المجلس عن الجزء الثاني من دورته الرابعة عشرة .

سيم — اختتام الـــدورة

٣١ — وفي الجلسة ذاتها ، اعلن الرئيس اختتام الجزء الثاني من الدورة الرابعة عشرة .

المرفـــق الاول

تقرير الفريق العامل للدورة الرابعة عشرة للمجلس

المحتويـات

	الفقـــرات
مقدمـة	١ — ٤
ألف — استعراض عام	٥ — ٣٨
باء — مسائل تتعلق ببرامج محددة	٣٩ — ١١٠
١ — بحوث التجارة الدولية	٣٩ — ٤٧
٢ — توسيع التبادل التجاري ، والتكامل الاقتصادي بين البلـــدان النامية	٤٨ — ٥٥
٣ — السلع الاساسية	٥٦ — ٧٠
٤ — المصنوعات	٧١ — ٧٧
٥ — التجارة مع البلدان الاشتراكية	٧٨ — ٨٢
٦ — التمويل المتصل بالتجارة	٨٣ — ٨٦
٧ — النقل البحري والموانـئ	٨٧ — ٩٠
٨ — التأميـن	٩١ — ٩٣
٩ — نقل التكنولوجيـا	٩٤ — ١٠٣
١٠ — تبسيط الاجراءات التجارية والوثائق	١٠٤ — ١١٠
جيم — التوجيه والتنظيم التنفيذيان	١١١ — ١٢٠
دال — مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنميـة ومجموعة "غات"	١٢١
هاء — البيانات الختامية	١٢٢ — ١٤٦
واو — اعتماد تقرير الفريق العامل	١٤٧
تذييل : المحاضرون في دورة الفريق العامل	

مقدمـــة

١ — انشأ مجلس التجارة والتنمية الفريق العامل للدورة الرابعة عشرة للمجلس في جلستـــه ٤٠٤ المنعقدة في ٥ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ من اجل استعراض الميزانية البرنامجية لمؤتمر الامم المتحـــدة للتجارة والتنمية لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ والخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩، ورفع تقرير عن ذلك الى المجلس في الجزء الثاني من دورته الرابعة عشرة . ووفقا لذلك المقـــرر، ولجدول الاجتماعات الذى اعتمده المجلس في مقرره ١٢٦ (د — ١٤) فقد اجتمع الفريق العامل في الفترة من ٢١ الى ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٥ (أ) .

٢ — وعقد الفريق العامل ثماني جلسات ، وانتخب في الجلسة الاولى السيد ت . اووى (اندونيسيا) رئيسا له ، والسيـد هـ . فيفنر (جمهورية المانيا الاتحادية) نائبا للرئيس ومقررا في آن واحد .

٣ — وتألفت الوثائق المعروضة على الفريق العامل مما يلي :

(أ) برنامج عمل مؤتمر التجارة والتنمية للفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٧ (TD/B/510 وAdd.1، وAdd.1/Corr.1، وCorr.2) ؛

(ب) الباب ١١ من الميزانية البرنامجية المقترحة للامم المتحدة لفترة السنتيـن ١٩٧٦— ١٩٧٧ (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) (ب) المصمم رفق الوثيقة TD/B/L.399 ؛

(ج) نسخة اولية من الخطة المتوسطة الاجل للامم المتحدة للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (ج) المصممة رفق الوثيقة TD/B/L.400 ؛

(د) مذكرة من الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية بشأن اعادة توجيه برنامج عمل المؤتمر وتكييفه في ضوء برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد الذى اعتمدته الجمعيـــة العامة في دورتها الاستثنائية السادسة (TD/B/530/Add.3) . وكانت هذه الوثيقة معروضة علـــى المجلس في دورته الاستثنائية السادسة فطلب من الفريق العامل ، بعد ان احاط علما بالمعلومـات الواردة فيها مواصلة النظر في المسألة وتقديم توصيات عن ذلك الى المجلس في الجزء الثاني مـــن دورته الرابعة عشرة (د) ؛

(أ) للاطلاع على قائمة الدول والهيئات الحكومية الدولية والهيئات الاخرى الممثلة فـي الفريق العامل ، انظر تذييل هذا التقرير .

(ب) للاطلاع على النص المطبوع انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الـــدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/10006) ، المجلد الرابع .

(ج) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ 'الف' (A/10006/Add.1) .

(د) الجزء الاول ، الفصل الاول ، الفقرة ٧٦ أعلاه .

(هـ) التقرير السنوى لمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر التجارة والتنمية ومجموعة "غات" (ITC/AG(VIII)/39) ، الذى قدم الى الفريق الاستشارى المشترك في دورته الثامنة ، وتقرير الفريق الاستشارى المشترك عن دورته الثامنة (ITC/AG(VIII)/44) الذى سيعرض ايضا على المجلس في دورته الخامسة عشرة .

٤ — وقرر الفريق العامل ان يجرى في البداية استعراضا عاما للميزانية البرنامجية وللخطة المتوسطة الاجل على ان ينظر عقب ذلك في كل برنامج على حدة .

ألف — استعراض عام

٥ — ذكر نائب الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية ، عندما افتتح النقاش ، ان من المنتظر ان تساعد عملية البرمجة والتخطيط في تحسين الادارة والتخطيط في الامانة العامة للامم المتحدة وان تسهل مهمة جهازى البرمجة والميزنة في الامم المتحدة . واضاف ان من السابق لاوانه القول بأن هذه الممارسة قد اثبتت فائدتها ، غير ان الفريق العامل قد يرغب في الاعراب عن ارائه بشأن التحسينات التي يمكن ادخالها على الاجراءات الحالية في هذا المضمار .

٦ — ومضى يقول ان الامانة العامة قد بدأت العمل في اعداد الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الاجل منذ عام تقريبا . واشار الى ان الامين العام للامم المتحدة قد ينقح اقتراحاته بشأن الميزانية البرنامجية في حزيران/يونيه ١٩٧٥ ، وذلك في ضوء الاراء التي اعربت عنها هيئات البرمجة ، وان الميزانية البرنامجية ستحال عندئذ الى هيئات الميزانية .

٧ — واضاف يقول ان مهمة اعداد خطة متوسطة الاجل وميزانية برنامجية اثبتت مرة اخرى انها مهمة ضخمة نجمت عنها تأخيرات اعرب عن اسفه لوقوعها . ذلك انه تبين ان من الصعب القيام في آن واحد بعمليتين هما في الواقع منفصلتان عن بعضهما البعض ، الامر الذى لم يتح لهيئات البرمجة تأدية دورها كاملا . وكان هذا هو السبب الذى حدا بالامين العام للامم المتحدة ان يقترح في الفقرات ٥٨ الى ٦٢ من النسخة الاولية من الخطة المتوسطة الاجل اعادة ترتيب الجدول الزمني بحيث تناقش الخطة المتوسطة الاجل وتعتمد قبل عام من اعتماد الميزانية البرنامجية ، الامر الذى يمكن الهيئات المسؤولة عن البت في الخطة من تأدية احدى وظائفها تأدية كاملة ، الا وهي توجيه الاعمال التمهيدية المتعلقة بالميزانية البرنامجية ، ولا سيما من حيث تحديد الاولويات .

٨ — وذكر انه اذا كانت مسألة تحديد الاولويات ستترك نتيجة لذلك للحكومات في اطار هيئات البرمجة التابعة للامم المتحدة ، فقد دلت التجربة على ان تلك العملية ليست سهلة وانها تثير على الفور مسألة المعايير التي ستوضع الاولويات على اساسها .

٩ — واستطرد يقول ان الخطة المتوسطة الاجل لم تتوفر الا بشكل اولي لا تظهر فيه الجداول المفصلة . واسترعى الانتباه الى الباب الاول من الخطة المتوسطة الاجل فذكر ان النقاش الذى تضمنه لمفاهيم ومشاكل التخطيط والبرمجة يمثل تحسنا ملموسا اذا قورن بالمناقشات السابقة . اذ ان احد انجازات الخطة يتمثل في كشفها بوضوح عن المصاعب التي تعترض سبيل التخطيط المتوسط

الاجل للانشطة التي تتأثر تأثرا شديدا بالتطورات الاقتصادية والسياسية . ولذلك فانه لا يمكن تخطيط جزء كبير من انشطة المؤتمر بصورة محتملة ومفصلة الا لفترات قصيرة نسبيا ، كالفترة الفاصلة بين دورتين من دورات احدى اللجان الرئيسية .

١٠ — وتابع كلامه قائلا ان ذلك لا يعني انه يستحيل على مؤتمر التجارة والتنمية أن يشارك في عملية التخطيط المتوسط الاجل ؛ وواقع الامر انه تم اعداد برامج المؤتمر ، كل على حدة ، وفقا للتحليل التحليلي المحدد مركزيا ، كما ان الامين العام للمؤتمر قد اعد بيانا تمهيديا عن اتجاه العمل مستقبلا في مجال التجارة والتنمية (د) .

١١ — وفيما يتعلق بالاتجاهات الرئيسية لبرنامج عمل مؤتمر التجارة والتنمية في السنتين او السنوات الثلاث المقبلة ، استرعي الانتباه الى مذكرة الامين العام للمؤتمر المتعلقة باعادة توجيه برنامج العمل وتكييفه في ضوء برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد (TD/B/550/Add.3) كما استرعي الانتباه الى بيانه الاستهلالي في الدورة الاستثنائية السادسة للمجلس (و) .

١٢ — واشار نائب الامين العام للمؤتمر الى الميزانية البرنامجية للمؤتمر ضمن الاطار العام للامم المتحدة ، فشدد على ان ثمة تسليما كاملا بالدور الذي يمكن للمؤتمر ان يؤديه في اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية . ذلك ان الامين العام للامم المتحدة قد ذكر في تقريره عن الاولويات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وفي مجال حقوق الانسان ، المرفوع الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته السابعة والخمسين ، ان التجارة والتنمية تمثلان احد المجالات الاربعة التي تحظى بالاولوية فيما يتعلق بزيادة الموارد . ويبدو من المعلومات المتوفرة حتى الآن ان المؤتمر قد نال في الواقع اولوية متقدمة نسبيا من حيث ان النمو الحقيقي في ميزانيته العادية يزيد الى حد ما على النمو في ميزانية الامم المتحدة في مجملها .

١٣ — واعرب ممثلون كثيرون عن تقديرهم للوثائق التي تعدها الامانة ، ولكنهم ابدوا اسفهم في الوقت ذاته لتقديمها في وقت متأخر جدا . ونتيجة لذلك ،لم يتوفر لدى الحكومات الوقت الكافي لدراسة الوثائق ، كما وجدت الوفود صعوبة في التعليق على الاقتراحات المفصلة الواردة في الوثيقة TD/B/510/Add.1 . واعلن وفد احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انه يحتفظ لنفسه بحق تقديم مزيد من التعليقات الكتابية بعد الدورة .

١٤ — وعلق ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي على الميزانية البرنامجية فاشار الى ان الوثائق التي تعدها امانة مؤتمر التجارة والتنمية تعكس على وجه العموم مقررات المجلس وهيئاته الفرعية . بصورة جيدة . غير انه تساءل عما اذا كان من الافضل ، في الظروف الراهنة ، اقتراح سبل بديلة من اجل تجنب اية زيادة في الميزانية بالقيمة الحقيقية . ويمكن ان يوضع احد الحلول البديلة ، على سبيل المثال ، على اساس اعادة توزيع الموارد داخل امانة المؤتمر بتحديد

(د) TD/B/550/Add.3 ، المرفق .

(و) TD/B(S-VI)/Misc.4 .

تعزيز مجالات الاولوية مع اجراء تخفيضات في مجالات اخرى . واعرب عن شكه ايضا في سلامة الطريقة المطبقة لوضع اسقاطات مسبقة للتضخم لفترة سنتين . وايد كلامه ممثلو بعض البلدان الاخرى المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الذين شددوا على انه يمكن بالفعل تحقيق مزيد من الانجازات عن طريق اعادة توزيع الموارد .

١٥ — وذكر ممثلو بلدان اخرى من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انهم لا يعارضون بالضرورة احداث زيادة بالقيمة الحقيقية او زيادة الميزانية البرنامجية لمؤتمر التجارة والتنمية بنسبة تفوق زيادة الميزانية البرنامجية للامم المتحدة في مجملها الا انهم لا يقبلون ذلك الا في حدود معينة ووفقا لشروط معينة . واعرب بعضهم عن عدم اقتناعه بأن هذه الشروط قد استوفيت وبانه تم تزويد المجلس بكافة المعلومات ذات الصلة التي يمكن الحكم بناء عليها . واضاف ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي قائلا انه يصعب عليه ان يفهم السبب في زيادة ميزانية المؤتمر بقدر اكبر كثيرا من الزيادة في ميزانية بعض الهيئات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، بما فيها الهيئات العاملة في الميدان الاقتصادى والاجتماعي .

١٦ — وذكر ممثل بلد آخر من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ان طريقة العرض الجديدة تثير مسائل تتعلق بالمبدأ لانها يمكن ، في حالة الاخذ بها ، ان تعنى ضمنا اعطاء صلاحية اكبر للامانة في تحديد البرامج وحجم الميزانيات المختلفة ، مع صلاحية اقل للحكومات . بيد انه ينبغي ترك هذه المسائل لهيئات الميزانية في الامم المتحدة ، ولا سيما اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة ، عند اضطلاعها بالنظر في الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الاجل في الدورة الثلاثين للجمعية العامة عام ١٩٧٥ .

١٧ — وقال ممثلو بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انهم في الوقت الذى يوافقون فيه على انه ينبغي للميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الاجل ان تعكسا المهام الجديدة او الموسعة التي القيت على عاتق الامانة نتيجة للتطورات الاخيرة ، فمن المهم ان توضح جميع البرامج والمشاريع استنادا الى صلاحيات محددة صادرة عن الهيئات التشريعية لمؤتمر التجارة والتنمية . واضاف بعض هؤلاء الممثلين يقول ان على الامانة ان تولي الاهتمام الواجب الى اظهار قدر عريض من اتفاق الرأى عند البت في المجالات التي تحظى بالاولوية بين مختلف المشاريع . واضاف ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي قائلا انه ينبغي على الامانة الا تعكس ببساطة مقررات الهيئات الاخرى او افتراضات بوجود احتياجات استنادا الى الظروف الاقتصادية العامة دون ان تتم مراجعتها من جانب الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمؤتمر التجارة والتنمية . ومن الواضح ان بوسع الامانة اتخاذ مبادرات جديدة بيد انه ينبغي دراستها اولا على الصعيد الحكومي الدولي قبل ايرادها في الميزانية البرنامجية .

١٨ — واعرب ممثلو البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، باستثناء واحد منهم ، عن الرأى القائل بأنه يمكن زيادة الجهود المبذولة لمعادلة الزيادات في نفقات بعض البرامج باجراء تخفيضات في برامج اخرى او بالغاء تلك البرامج ، وذلك في اطار اعادة توزيع الموارد والجهود بصفة عامة بقصد تحسين الكفاءة . واشار احد اولئك الممثلين الى ان الوثائق لا تتضمن اى دليل على

معادلة الزيادات بالوفورات . واضاف آخر يقول انه يبدو ان العمل مستمر في جميع البرامج على مستوى واحد ، ولا يبدو ان اي من تلك البرامج يوشك على الانتهاء . واشار الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦١٠ (د — ٥٧) المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٤ بشأن الاولويات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومجال حقوق الانسان ، الذي يدعو في الفقرة ٣ منه الى قيام الامين العام للامم المتحدة باجراء استعراض دقيق للانشطة في هذه المجالات بقصد اعادة توزيع الموارد توزيعا مناسبا على نحو يسمح باتاحة نصيب اكبر نسبيا للانشطة التي لها اولوية اعلى ، على النحو الوارد في الفقرة ٥ من القرار .

١٩ — وذكر ممثلو بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انه يمكن اتخاذ مزيد من الخطوات ، دون المساس بالبرامج الاساسية ، من اجل تحقيق وفورات في مجالات اخرى وذلك ، على سبيل المثال ، باتخاذ قرارات على الصعيد الحكومي الدولي لالغاء المحاضر الموجزة وقيام الامانة بانتاج وثائق مختصرة .

٢٠ — واسترعى ممثلو عدة بلدان متقدمة النمو ذات اقتصاد سوقي الانتباه الى الحاجة لضمان زيادة التنسيق مع اعمال الهيئات ، وذلك لتجنب ازدواجية الانشطة وتحقيق وفورات في الموارد . واستفسر احد ممثلي الممثلين عن الكيفية التي يمكن بها كفالة مثل هذا التنسيق . وقال آخر ان طريقة تنسيم العمل بشأن مواضيع معينة بين المؤتمر وامانات الهيئات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ليست واضحة ، وضرب مثلا على ذلك بالعمل الجاري بشأن الشركات عبر الوطنية واضاف ان العمل الجاري داخل المؤتمر نفسه بشأن هذا الموضوع ، وكذلك بشأن بعض المواضيع الاخرى ، مثل البيئة ، موزع على شعب مختلفة ويصعب تكوين فكرة عامة عن الكيفية التي يمكن بواسطتها تبين مدى اسهام المؤتمر في جهود الامم المتحدة الاوسع نطاقا . وطلب تقديم هذه المعلومات بصورة معددة في جميع الحالات التي تستدعي ذلك .

٢١ — واعترض ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وايده في ذلك ممثلو بعض البلدان الاخرى ، على التبرير المقدم لاقتراح رفع رتب بعض الوظائف ، ولا سيما في المستويات العليا ، فقال ان هذا من شأنه ان يؤدي الى احداث اختلال في هيكل الامانة وينطوي على امكانية الحاق الضرر بنظام الوظائف الدائمة . واضاف احد اولئك الممثلين انه برغم انه قد يكون لتلك الاقتراحات ما يبررها ، فانه ينبغي تقديم اسباب مقنعة الى المجلس ، وتساءل عن المبادئ التي وضعت على اساسها الاقتراحات . واشار كذلك الى ان هنالك اقتراحات في جميع اقسام الامانة ترمي الى تحويل وظائف زحمة العمل الى وظائف ثابتة ولكن دون ان يقدم اي تفسير لذلك في كل حالة من الحالات .

٢٢ — واعرب ممثلو عدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عن اعتقادهم بأن الميزانية البرنامجية لا تتضمن معلومات كافية عن استخدام الخبراء الاستشاريين وتبريرالاستعانة بهم . وقال احد ممثلي الممثلين انه يبدو ان استخدام الخبراء الاستشاريين يتم عوضا عن الموظفين الثابتين ، وطلب جدولا باسماء الخبراء الاستشاريين المستخدمين ، والبرامج التي يعملون فيها ، وفترات شغلهم لمناصبهم .

٢٣ — وذكر الممثل ذاته انه لم يوضح سوى تمييز دقيق جدا ، ان كان هناك تمييز على الاطلاق ، بين ما يسمى بالدعم الموضوعي للتعاون التقني او التقديم الفعلي للمساعدة من جانب امانة المؤتمر .

٢٤ — وذكر ممثلو البلدان النامية انه مع ادراكهم لضرورة الحد من نفقات الميزانية ولامكانية ادخال تحسينات على الكفاءة وتوزيع الموارد ، فانهم لا يرون ان حجم الميزانية البرنامجية زائد عن الحد . والحق انها تبدو غير كافية بصورة جلية نظرا للمهام العديدة التي تجابه مؤتمر التجارة والتنمية ، وفي ضوء اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي ، التي دعا اليها برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . واشار احد هؤلاء الممثلين الى ان مؤتمر التجارة والتنمية قد تحول في غضون العقد الماضي من مؤتمر عقد مرة واحدة الى هيئة من الهيئات الرئيسية في اسرة مؤسسات الامم المتحدة التي تعمل على تحقيق الاهداف المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة في الميدان الاقتصادي . ومع ذلك ، فان ميزانية مؤتمر التجارة والتنمية لا تشكل سوى ٦ في المائة من مجموع نفقات منظومة الامم المتحدة . وقال انه ينبغي ان ينظر من هذه الزاوية في الطلبات المحددة التي تقدمها الامانة من اجل زيادة الموظفين والموارد الاخرى ، وذلك لكي يكون هنالك تقدير كامل لكون طلبات المؤتمر فيما يتعلق بالميزانية هي طلبات متواضعة للغاية اذا قورنت بحجم مهامه واهميتها . واضاف يقول ان السرعة التي تتطور بها العلاقات الاقتصادية الدولية ، وما يترتب عليها من تحويل لانشطة زعمة العمل الى انشطة مستمرة تقريبا ، تبرر تماما التحويل المقترح لبعض وظائف زعمة العمل الى وظائف ثابتة . وذكر ممثل آخر لاحد البلدان النامية انه على الرغم من ان الزيادة المتعلقة بالمؤتمر تفوق نسبيا الزيادة المتعلقة بالامم المتحدة في مجملها ، فانها لا تزال متواضعة بالنسبة لزيادة الاهمية التي اولاها الامين العام للامم المتحدة الى التجارة والتنمية في الخطة المتوسطة الاجل . وقال ممثل آخر ان من الخطأ النظر الى مجموع النفقات فحسب ؛ اذ ينبغي ان ينسب مستوى النفقات الى مستوى المدخلات والى النتائج المحتمل تحقيقها . ولا يمكن انتقاد الميزانية البرنامجية من هذه الناحية . وفضلا عن ذلك ، فان الخطة المتوسطة الاجل هي ادارة هامة في هذا الصدد .

٢٥ — واعرب ممثلو البلدان النامية عن شعور بالرضا العام عن الميزانية البرنامجية وعن مجالات الاولوية التي اختارها الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية . ولاحظ احدهم ان اتفاقا في الرأي قد ظهر بشأن بعض مجالات العمل او هو في سبيل الظهور ، وذكر ان من الاهمية بمكان في مثل هذه الحالات المواءمة بين الموارد والمتطلبات . واشار ، على سبيل المثال ، الى النهج المتكامل ازاء السلع الاساسية والعمل في ميدان النقل البحري ، فضلا عن العمل المتعلق بصياغة مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا . واعرب عن اتفاقه في الرأي مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بأن هذا لا يستبعد امكانية تحسين الكفاءة في الميدانين الموضوعي وغير الموضوعي على السواء . وايد كذلك الرأي الذي اعرب عنه ممثل احد البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية (انظر الفقرة ٣٠ ادناه) بشأن ضرورة تحسين التمثيل الجغرافي لموظفي المؤتمر ، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية . وفرّق بين دور المؤتمر في وضع السياسة العامة ، وبين انشطته التنفيذية ، واعمال الدعم التي يضطلع بها في ميدان البحوث . وقال ان جميع تلك الانشطة الثلاثة تتطلب موارد مالية كافية . واضاف انه ربما قصد لمؤتمر التجارة والتنمية ان يكون اقل اتساما

بالطابع التنفيذى مثلا ، من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، بيد ان انشطته التنفيذية تحتاج للتعزيز ، ولاسيما في مجالات مثل النقل البحرى (والموانئ بالتحديد) ، والمصنوعات (وبصفة محددة ، نظام الافضليات المعمم) ، ونقل التكنولوجيا (وبصفة محددة ، المؤسسات القومية التي تتولى تنظيمه والاشراف عليه) . واذا لم يكن قد تحقق قدر اكبر من الانجازات ، فان ذلك يرجع فحسب الى كون الموارد اقل مما ينبغي .

٢٦ — واعرب ممثلو البلدان النامية عن ارتياحهم للتنسيق الذى تم تحقيقه فعلا مع امانات المنظمات الاخرى وعما اعلن من عزم الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية على تكثيف تلك المشاورات . وذكر احد هؤلاء الممثلين ان من الضرورى في منظمة كبيرة وديناميكية مثل مؤتمر التجارة والتنمية ، الذى يعالج عددا من المواضيع المتباينة ، وجود جهاز مناسب للتنسيق ضمن المنظمة كي يكفل عمل الافرع المختلفة في سبيل غاية مشتركة في اطار مجموعة محددة من الاولويات ، وذلك باشراف وتوجيه مركزيين من جانب الرئيس التنفيذى . ورحب في هذا الصدد بانشاء وحدة لتقييم السياسة الاقتصادية وتنسيقها في مكتب الامين العام لمساعدته في تخطيط السياسة وتقييم التطورات وتنسيق اعمال الشعب الموضوعية . واثنى بشكل خاص على عزم الامين العام استخدام هذه الوحدة لاستحداث نهج جديدة فيما يتعلق بالسياسة .

٢٧ — ذكر ممثل آخر لاحد البلدان النامية انه لا يستطيع الموافقة على الملاحظات التي ابدتها البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بشأن الاقتراح المتعلق برفع رتب وظائف معينة ، الذى تبرره تماما المسؤوليات الجديدة التي انيطت بالمؤتمر . وقال انه لا يستطيع ايضا الموافقة على ملاحظات تلك البلدان بشأن استخدام الخبراء الاستشاريين ؛ اذ كثيرا ما لا يتوفر الموظفون المناسبون ومن الاوفر استخدام خبراء استشاريين .

٢٨ — وشدد ممثل بلد آخر من البلدان النامية على اهمية الانشطة التنفيذية لمؤتمر التجارة والتنمية بما فيها تلك التي يجرى تنفيذها عن طريق مركز التجارة الدولية المشترك بين المؤتمر ومجموعة "غات" ، فقال انها تستحق الدعم المالي الكامل .

٢٩ — وذكر ممثل احد البلدان الاشتراكية النامية في آسيا ان مايجريه الفريق العامل من مناقشة وما يخلص اليه من نتائج ينبغي ان يتمشى مع البيان الاستهلالي الذى ادلى به الامين العام للمؤتمر بشأن الخطة المتوسطة الاجل (ز) .

٣٠ — وقال ممثل احد البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ان برنامج عمل مؤتمر التجارة والتنمية يجب ان ينصب على اذكاء الانشطة التقدمية للمؤتمر في سبيل زيادة اقرار الاوضاع الطبيعية في مضمار التجارة وتوسيعها في جميع المجالات وبين جميع البلدان ، بغض النظر عن الاختلافات القائمة في النظم الاجتماعية والاقتصادية وفي مستويات التنمية ، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) الذى حدد اختصاصات المؤتمر وقرر وظائفه الرئيسية . وينبغي ايضا ان يقوم برنامج

(ز) TD/B/530/Add.3 ، المرفق .

عمل المؤتمر على نهج متكامل ازاء جميع المسائل المتصلة بالتجارة . ومن الضروري اضفاء الاستقرار على مستوى الميزانية عن طريق اعادة توزيع الموارد وتحسين الكفاءة واستبعاد النفقات غير الضرورية او تخفيضها . واضاف ان وفده غير راض عن التوزيع الجغرافي الحالي لهيئة موظفي المؤتمر وعن اساليب التوظيف . اذ ان عدد رعايا البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ما زال اقل مما ينبغي ، وينبغي ان تعطى الاولوية الى توظيف الاخصائيين المؤهلين من تلك البلدان . وقال ان الاختلال الحالي ليس في صالح عملية تحقيق التوازن بين الافكار داخل الامانة وينبغي تصحيحه . وفي هذا الصدد ، استرعى الانتباه بشكل خاص الى قرار اتخذه المؤتمر العام لليونسكو ودعا فيه المدير العام الى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان وصول البلدان الممثلة بأقل مما ينبغي الى حدود منشود لمستوى التمثيل في الامانة قبل حلول تاريخ معدد ، والى الاحكام الاخرى الواردة في ذلك القرار بشأن التوزيع الجغرافي للموظفين .

٣١ — واشار ممثل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الى المؤتمر العام الثاني للمنظمة الذي عقد مؤخرا والذي انيطت به مهمة تحديد المبادئ الرئيسية للتصنيع واقتراح اشكال جديدة للتعاون الدولي . وقال ان امانتي مؤتمر التجارة والتنمية ومنظمة التنمية الصناعية قد قدمتا ورقة مشتركة الى مؤتمر المنظمة حاولتا فيها تعيين وتحديد مبادئ توجيهية واتجاهات جديدة فيما يتعلق بدور التصنيع والتجارة اللذين يدعمان ويكملان بعضهما بعضا . وقد قامت منظمة التنمية الصناعية ومؤتمر التجارة والتنمية ، مع مركز التجارة الدولية المشترك بين المؤتمر ومجموعة "غات" ودون انتظار صدور مقررات حكومية دولية كمتابعة لمؤتمر المنظمة ، بتعزيز التعاون فيما بينها على الصعيد العملي وبدأت العمل في عدد من المشاريع النموذجية للمساعدة التقنية . وعملا بتوصية الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التي اصدرها في دورته الثامنة ، فقد شرعت منظمة التنمية الصناعية فعلا بالعمل على وضع اتفاق يحدد مهام كل من منظمة التنمية الصناعية ومركز التجارة الدولية .

٣٢ — وعلق نائب الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية على الملاحظات التي ابديت اثناء المناقشة العامة ، فقال انه ليس بوسعه الموافقة على ان عملية البرمجة والميزنة الحالية في الامم المتحدة تشكل اى انتقال للسلطة من الحكومات الى الامانة ؛ وان من المؤكد ان ذلك لم يكن هو القصد . اذ ان على هيئات البرمجة استعراض مختلف البرامج وتقييمها وعلى هيئات الميزانية في الامم المتحدة اتخاذ القرارات المالية في ضوء النتائج التي يتم التوصل اليها . غير انه اعرب عن اعتقاده بانه لا توجد في الوقت الحاضر لدى هيئات البرمجة فرصة كافية لتأدية دورها على الوجه اللائق ، الامر الذي يعزى جزئيا الى المشاكل المتصلة بالجدول الزمني المحدد للنظر في الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الاجل والذي اشير اليه من قبل . وقال انه اذا امكن التغلب على هذه المشاكل — على سبيل المثال ، بتطبيق الاقتراحات التي قدمها الامين العام للامم المتحدة — فان هيئات البرمجة ستصبح في مركز اكثر تأثيرا .

٣٣ — ومضى يقول ان مشكلة الاولويات ظلت مطروحة بصفة مستمرة على الفريق العامل للمجلس ، ولم تحل حتى الآن بصورة مرضية . ولا ينبغي التقليل من شأن الصعوبات التي تعترض سبيل التوصل الى اتفاق مشترك بين الحكومات حول الاولويات . واعرب عن موافقته على الرأى القائل بأن الميزانية

البرنامجية المعروضة على الفريق العامل لا تمثل اعادة تشكيل وتوزيع الموارد بصورة اساسية ، ولكنها تعكس الاولويات فيما يتعلق بزيادة الموارد المخصصة لمختلف البرامج . واذا كان للامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية ان يمضي ابعد من ذلك فانه يحتاج الى تفويض واضح لا لبس فيه تمنحه ايـاه الحكومات ، واشار في هذا الصدد الى الفقرة ١٢ من الخطة المتوسطة الاجل الاولية التي ذكـر الامين العام للامم المتحدة فيها ان هيئات الامم المتحدة التشريعية فقط هي التي تملك سلطـة الغاء تفويض كان قد سبق اعطاؤه .

٣٤ — واستطرد يقول ان مشكلة التنسيق هي مشكلة دائمة ايضا ، وليس بوسع الامانة ان تخصص للتنسيق وقتا اكبر من ذاك الذى تخصصه للاعمال المتعلقة بالمضمون . ولذلك فان التنسيق علـى مستوى الامانة ينصب على المجالات الاساسية جدا ، التي يكون من المهم فيها ضمان تكامل الجهود وبالتالي تجنب الازدواجية . وفيما يتعلق بمسألة التنسيق داخل الامانة بشأن المواضيع التي تشترك في معالجتها عدة اقسام ، مثل الشركات عبر الوطنية ، فقد اعرب عن ادراكه الكامل للحاجة الى مثل هذا التنسيق واشار ايضا الى ان الجهود التي بدأت في صيف عام ١٩٧٤ ما زالت مستمرة كما سيجرى تعزيزهـا .

٣٥ — وعلق على الملاحظة التي مؤداها ان الازمة العالمية الحالية ليست هي الفرصة المناسبـة لزيادة الميزانية في الوقت الذى تقوم فيه الحكومات نفسها باتباع سياسات التقشف المالي ، فاشار الى ان تعزيز الانشطة المتصلة بالموضوع على الصعيد الدولي من اجل معالجة حالات الازمـات يمكن ان يكون امرا مماثلا في ضرورته لتعزيز الانشطة المشابهة على الصعيد القومي .

٣٦ — اما بشأن مسألة استخدام الخبراء الاستشاريين ، فقد اوضح ان الوثيقـة TD/B/510/Add.1 تقدم ارقاما تتعلق بكل برنامج من برامج الخبراء الاستشاريين التي اقترحت على اساس عدد اشهـر عمل الخبراء وان مجموع تكاليف السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ يقل عن مجموع تكاليف السنتيـن ١٩٧٤ — ١٩٧٥ .

٣٧ — واما بشأن اقتراح رفع رتب وظائف معينة ، ولا سيما في المستويات العليا ، فقد ذكر ان جميع الاقتراحات الرامية الى رفع الرتب تخضع اولا لتمحيص دقيق من جانب الامين العام لمؤتمر التجـارة والتنمية ثم يعاد النظر فيها في مقر الامم المتحدة ، بما في ذلك استعراضها من جانب دائـرة التنظيم الادارى . وقال ان هذه الاقتراحات لا تحظى بالموافقة الا اذا كان هناك مبرر واضح مـن ناحية المسؤوليات التي يندلوى عليها الامر ، والحاجة الى توسيع انشطة هيئات المؤتمر ذات الصلة .

٣٨ — واشار الى الزيادة في الموارد المالية لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ، فاوضح انهـا تعزى جزئيا الى ادراج نفقات الدورة الرابعة للمؤتمر في تكاليف عام ١٩٧٦ . وقال ان هـذه النفقات قد اوردت بشكل مستقل في الميزانية البرنامجية للامين العام للامم المتحدة بوصفها بنـدا غير متكرر ، وذلك لاغراض المقارنة .

باء ١٩ — مسائل تتعلق ببرامج محددة

١ — بحوث التجارة الدولية

٣٩ — ادلى مدير شعبة البحوث ببيان استهلالي اوجز فيه برنامج العمل تحت اربعة عناوين رئيسية : الاستعراض والتقييم ، وبحوث التجارة والتنمية ، واقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية ، وتحضير الاحصاءات والبيانات .

٤٠ — واشار ممثلو بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي مسألة الآثار المترتبة على نقل ثلاث وظائف من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة من شعبة البحث الى وحدة تقييم السياسة الاقتصادية وتنسيقها المقترح انشاؤها في مكتب الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية. واشار مدير شعبة البحث الى ان ذلك يمثل الى حد كبير نقلا لبعض المهام ، بما فيها التنسيق الموضوعي ، الى مكتب الامين العام ، وبالتالي فان ذلك لا ينطوي باى شكل من الاشكال على اضعاف للانشطة المعنية . وفضلا عن ذلك ، فمن المتوقع ان تكون علاقات العمل مع الوحدة الجديدة المقترحة وثيقة جدا .

٤١ — واشار ممثل احد البلدان النامية الى البيان الذى كان قد ادلى به في المناقشة العامة فايد بقوة تعزيز مهمة التقييم والتنسيق في اطار مكتب الامين العام .

٤٢ — وتساءل ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عن السبب في ان الجدول الاول من الوثيقة TD/B/540/Add.1 لم يظهر اية زيادة في عدد اشهر العمل لموظفي الفئة الفنية في الاعمال المتعلقة باقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية (النشاط ١ — ٤) ، خاصة وان جميع الحكومات اتفقت على ضرورة ان تعكف منظومة الامم المتحدة على القيام بانشطة مكثفة لصالح اقل البلدان نموا . واشار الى ان حكومته ستواصل جهودها لكي تكرس منظومة الامم المتحدة مزيدا من الموارد لهذا المجال من مجالات العمل .

٤٣ — ورد المدير على ذلك بقوله انه في حين ان عدد اشهر العمل لموظفي الفئة الفنية ، المخصصة لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ، تبلغ تقريبا نفس المستوى الذى كانت عليه في السنوات الثلاث السابقة ، فان البرنامج ينمو بسرعة فيما يتعلق بانشطة التعاون التقني . واشار الى ان الدعم من النفقات العامة للمساعدة التقنية ، على النحو المبين في الحاشية (ب) للجدول الاول ، قد يهيئ وظيفة اضافية من الفئة الفنية في هذا المجال المهام نظرا لان برنامج التعاون التقني لاقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية ينمو بدرجة كبيرة . كما اشار بشكل خاص الى ان فريقا من الخبراء الاقليميين قد شرع لتوه في القيام ، في كل بلد من اقل البلدان نموا ، باستطلاع احتياجات ذلك البلد من المساعدة التقنية في القطاع الخارجي ؛ والى ان زهاء ١٧ بلدا من اقل البلدان نموا ، البالغ عددها ٢٥ بلدا ، قد طلبت حتى الآن قيام اولئك الخبراء بزيارتها في وقت قريب . واعرب ايضا عن الامل في ان تتعاظم انشطة التعاون التقني فيما يتعلق ببلدان المرور العابر غير الساحلية كيما يتسنى العمل على تنفيذ مجموعة التوصيات الهامة التي اعتمدها فعلا مجلس التجارة والتنمية .

٤٤ — وتساءل ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عن طبيعة التنسيق مع مقر الامم المتحدة فيما يتعلق بالعمل مع لجنة التخطيط الانمائي في مجال المعايير المستخدمة لتعيين اقل البلدان نموا . فاجاب المدير قائلا ان قرار المؤتمر ٦٤ (د — ٣) المؤرخ في ١٩ ايار/مايو ١٩٧٢ وقرار الجمعية العامة ٢٧٦٨ (د — ٢٦) المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ يدعوان لجنة التخطيط الانمائي الى ان تعمد ، " بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية " الى اعادة النظر في المعايير المستخدمة لتعيين اقل البلدان نموا . وقد شمل هذا العمل اجراء مشاورات مع مقر الامم المتحدة حول تفسير الاحصاءات ذات الصلة فضلا عن المشاركة في المناقشات التي دارت حول هذه المسألة في لجنة التخطيط الانمائي . وكان هذا مثالا طيبا على التعاون المثمر وتكامل الجهود . وذكر المدير ان امانة مؤتمر التجارة والتنمية ستواصل عملها فيما يتعلق بالقضية الهامة المتمثلة في الكيفية التي تصنف بها البلدان النامية لاغراض مختلفة ، وذلك بسبب الاثار التي تتركها على المؤتمر في المجالات التي تهمه .

٤٥ — وتساءل ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عن سبب خلو النشاط ١ — ٥ (الخدمات الاحصائية وتحضير البيانات) الذى تضطلع به شعبة البحث ، من ذكر العمل الموسع بشأن تعزيز مقدرة المؤتمر في مجال احصاءات تجارة السلع الاساسية ، في ضوء قرار المجلس ١٢٣ (د — ١٤) ، وذكره بدلا من ذلك في برنامج عمل شعبة السلع الاساسية . وقال انه يعتقد ان الموضوع فني للغاية ويتطلب القيام بعمل دؤوب لجمع احصاءات جارية ودقيقة ، وتساءل عن الكيفية التي يمكن ان يكون بها عمل شعبة البحث مكملا لعمل شعبة السلع الاساسية .

٤٦ — واجاب المدير بقوله ان شعبته تتعاون بصورة وثيقة مع شعبة السلع الاساسية بشأن المسائل الاحصائية ذات الاهمية المشتركة . ووصف ، على سبيل المثال ، الكيفية التي تم بها اعداد نموذج معدلات التبادل التجارى الذى وضعه مؤتمر التجارة والتنمية ، والذى يستعمل الآن على نطاق واسع في التحليل القصير الاجل لاتجاهات التجارة الحالية ، والطريقة التي اشترك بها في وضعه اخصائيو السلع الاساسية في شعبة السلع الاساسية والاخصائيون في الاحصاء في شعبة البحث . وقال ان تعزيز عملية جمع البيانات في مجال المعادن والفلزات يستدعي مشاركة وثيقة من الاخصائيين في هذه المجالات ، الذين يوجدون عادة في شعبة السلع الاساسية .

٤٧ — وعارض ممثل احد البلدان الاشتراكية النامية في اسيا ادراج النشاط الفرعي ١ — ٢ — ٤ (نزع السلاح والتنمية) في برنامج العمل . وقال ان حكومته ترى ان الدول العظمى تتخذ من نزع السلاح ستارا لزيادة تسلحها واستعداداتها للحرب ، وان استخدام الوفورات الناجمة عن نزع السلاح في انماء البلدان النامية لا يعدو ان يكون كلاما اجوف . واشار المدير الى ان العمل في هذا المجال يتطلبه قرار المؤتمر ٤٤ (د — ٣) المؤرخ في ١٧ ايار/مايو ١٩٧٢ الذى طلب من مجلس التجارة والتنمية ان يبقي هذه المسألة " قيد النظر المستمر " .

٢ — توسيع التبادل التجارى ، والتكامـــل الاقتصادى بين البلدان الناميـــــة

٤٨ — استعرض ممثل الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ما اضطلعت به شعبـــة التوسع التجارى والتكامل الاقتصادى من انشطة سابقة وما ستضطلع به في فترة السنتيـن ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ، فلاحظ انه تم ، منذ ان انشئت داخل الامانة وحدة تتولى بشكل خاص معالجة التوســع التجارى والتكامل الاقليمي والتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية ، انجاز مايربو على ٦٠ دراسة وعقد ١١ اجتماعا (حلقات دراسية وافرقة للخبراء او افرقة عاملة) ، وتنفيذ او السير في تنفيذ نحو ٣٠ مشروعا من مشاريع المساعدة التقنية بشأن امور تتعلق بذلك الميدان . وذكر انه بالنظر الى عدد من القرارات الهامة المتخذة من قبل الجمعية العامة ومجلس التجارة والتنمية (ح) ، وبالنظر كذلـك الى الاهتمام المتزايد الذى تبديه البلدان النامية ضمن محافلها من اجل زيادة التعاون الاقتصادى المتبادل ، فان برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ قد اولى مزيدا من الاهتمام الـــى الانشطة المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

٤٩ — وطلب ممثلا بلدين من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي معلومات حول التفويض بالاضطلاع بانشطة تتعلق بترتيبات التسويق المشترك فيما بين البلدان المنتجة . وذكر ممثل الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية ، ردا على ذلك ، انه يمكن الاطلاع على التفويض بالاضطلاع بتلـــك الانشطة في قرارى الجمعية العامة ٣١٧٧ (د — ٢٨) ، ولاسيما في الفقرتين ١ (د) ، و٤ (أ) ؛ و ٣٢٠٢ (د إ — ٦) الفرع ' سابعا ' ، الفقرة ١ (أ) ؛ وفي قرارى مجلس التجارة والتنميـــة ١٢١ (د — ١٤) ، و ١٢٨ (د إ — ٦) .

٥٠ — ذكر ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ان من المرجح ان يؤيـــد بلده الانشطة المقترحة بشأن مساعدة نظم التسويق والتوزيع المشتركة للسلع الاولية ، على اســـاس الافتراض بأن هذه النظم ستنظم عند انشائها بالتعاون مع البلدان المنتجة والمستهلكة ، غيـــر ان بلده لا يستطيع دعم مثل هذه الأنشطة اذا ما اقتصرت على البلدان المنتجة وحدها . وايد ممثل آخر لاحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي هذه الملاحظات فاشار الى ان بلده يـرى ان تلك الترتيبات خليقة بأن تفيد المنتجين والمستهلكين على السواء . وذكر ممثل احد البلدان النامية انه ينبغي اعتبار هذه الترتيبات جانبا من جوانب جهود البلدان النامية الرامية الى تشجيع تعاونها الاقتصادى المتبادل ، ولا ينبغي النظر اليها باعتبارها تمثل اى تعارض بين مصالح المستهلكيـــن والمنتجين .

٥١ — وطلب ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وممثلا بلدين ناميـــن توضيحا بشأن الاعمال التي ستجرى مستقبلا بشأن دور الشركات عبر الوطنية في عملية التكامـــل ،

(ح) قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ — ٦) و ٣٢٠٢ (د إ — ٦) ، وقرارا مجلس التجارة والتنمية ١٢١ (د — ١٤) ، و ١٢٨ (د إ — ٦) .

وشددوا على الحاجة للتنسيق بين هذه الانشطة وتلك التي يضطلع بها حاضرا او مستقبلا ، داخل مؤتمر التجارة والتنمية او خارجه ، فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية . وذكر ممثل الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية ان العمل بشأن هذا الموضوع قد بدأ ، وانه يجرى جمع معلومات من تلك الشركات حول مواقفها ازاء تجمعات التكامل الاقتصادى الاقليمي للبلدان النامية . وذكر ايضا ان ثمة جهودا تبذل لتحقيق التنسيق المناسب بين شعب مؤتمر التجارة والتنمية التي يمس عملها الشركات عبر الوطنية .

٥٢ — واشار ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الى ان بلده يقدم مساعدة الى اتحاد المقاصة الاسيوى وطلب من امانة مؤتمر التجارة والتنمية زيادة مساهمتها في سبيل تعزيز انشطة ذلك الاتحاد . وشدد ممثل احد البلدان النامية في معرض تعبيره عن تقدير حكومته لهذه المساعدة ، على اهمية المساهمة التي بوسع مؤتمر التجارة والتنمية ان يقدمها في سبيل التعاون الاقليمي في آسيا في المجال النقدى وغيره من المجالات .

٥٣ — وذكر ممثل آخر لأحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ان الجدول الثاني من الوثيقة TD/B/510/Add.1 يبين وجود دعم بسيط جدا من الموارد الخارجة عن الميزانية لانشطة هذا البرنامج ، وذلك بالمقارنة بما سيتدم من مساعدة تقنية كبيرة . وطلب معلومات عن مصدر تمويل المستشارين الاقاليميين والاقليميين المحنيين بتوسيع التبادل التجارى والتكامل الاقتصادى والملحقين بالشعبة ، وكذلك معلومات عن المساعدة المباشرة التي يقدمها موظفو الشعبة . واجاب ممثل الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية قائلا ان برنامج الامم المتحدة للتنمية يقوم بتمويل مستشارين اقاليميين ومستشار اقليمي واحد ، في حين ان برنامج الامم المتحدة العادى للمساعدة التقنية يمول ستشارا اقاليميا واحدا . وفيما يتصل بمشاركة موظفي الشعبة في انشطة المساعدة المباشرة ، ذكر ان الموظفين يعملون في الدعم الموضوعي لبرامج المساعدة التقنية التي تمول من برنامج الامم المتحدة للتنمية او من صناديق استئمانية .

٥٤ — وذكر ممثلو ثلاثة بلدان نامية ان بلدانهم ترغب في ضمان توفير وظائف اضافية كافية للبرنامج بغية تمكينه من تلبية طلبات اللجان الاقليمية وتحقيق الغايات الواردة في القرارات الصادرة مؤخرا عن الجمعية العامة ومجلس التجارة والتنمية . وذكر احد هؤلاء الممثلين انه يرى ان من المستصوب بمكان ان يقوم الموظفي الاضافي الوحيد المشار اليه في الفرع ذى الصلة من الميزانية البرنامجية بمعالجة جميع المهام الجديدة المنبثقة عن تلك القرارات واعرب ممثل اخر عن رأى مفاده ان التغييرات التي ادخلت على برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ تعكس بشكل سليم روح قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د ا — ٦) واحكامه معا . واضاف يقول ان بلده يعطي اولوية قصوى للانشطة التي ستضطلع بها امانة المؤتمر في ميدان توسيع التبادل التجارى والتكامل الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

٥٥ — واقترح ممثل احد البلدان النامية ، بالنظر للاهمية المتزايدة لموارد البلدان النامية في التمويل المتصل بالتجارة ، ان تعتمد شعبة التوسع التجارى والتكامل الاقتصادى على الاعمال المضطلع بها بموجب النشاطين ٦ — ١ و ٦ — ٢ من برنامج التمويل المتصل بالتجارة .

٣ — السلع الأساسية

٥٦ — اشار مدير شعبة السلع الاساسية الى أن عددا من التطورات الهامة قد وقعت عقب اعداد برنامج العمل وبالتالي فانها لم تظهر فيه . وأشار بشكل خاص الى التقدم الذى أحرز ، منذ انعقاد الجزء الاول من الدورة الرابعة عشرة للمجلس ، بشأن وضع برنامج متكامل . وقال ان القرار ١٥ (د — ٨) المتعلق بهذا الموضوع والذى اتخذته لجنة السلع الاساسية في الجزء الاول من دورتها الثامنة ، ثم اعتمده المجلس في دورته الاستثنائية السادسة ، قد نص على وجوب أن يتركز العمل الجارى بصدد السلع الاساسية في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية على البرنامج المتكامل المقترح ، كما نص على أن تستأنف لجنة السلع الاساسية دورتها الثامنة في جزأين في عام ١٩٧٥ . واشار كذلك الى أن تعزيز العمل المتعلق ببرنامج متكامل ، الذى يدعو اليه ذلك القرار امر لا يتسنى تحقيقه في اطار الموارد المقررة أصلا ، والى أنه كان من الضرورى التماس موارد خارجة عن الميزانية . وأضاف يقول ان توزيع مجموع اشهر عمل موظفي الفئة الفنية بين مختلف انشطة البرنامج يشير الى وجود تركيز على نهج متكامل في معالجة مشاكل السلع الاساسية ، الا ان ذلك لا يعني اهمال المجالات الاخرى . وواقع الامر ان جزءا كبيرا من العمل الذى يدرج عادة تحت أنشطة أخرى قد تم ادراجه تحت العمل المتعلق ببرنامج متكامل (٣ — ٢) .

٥٧ — وأعرب مثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عن اعتقاده بأن وصف انشطة البرنامج غير واضح ويعطي الانطباع بازدواجية العمل المدرج تحت عناوين مختلفة ، وأشار بشكل خاص الى أنه سيجرى الاضطلاع بالاسقاطات وتحليل الاتجاهات والعمل المتعلق بتيسير الوصول الى الاسواق تحت عدة برامج فرعية . وقال انه لا يرى ضرورة لانشاء وظيفتين اضافيتين من الفئة الفنية من اجل الدراسات المتعلقة بمقايسة الاسعار ، ولانشاء وظيفتين اضافيتين من اجل تعزيز الانشطة في مجال المعادن والفلزات . وفيما يتعلق بالوظيفتين الاوليين ، قال ان من رأيه ان العمل المتعلق بمقايسة الاسعار سينتهي قريبا ولا يشكل مشروعا يتطلب اعتمادات دائمة من الموارد . أما فيما يتعلق بمسألة تعزيز الانشطة ، فقد تساءل عن سبب اقتصار ذلك على مجال المعادن والفلزات نظرا لانه كان يقصد من قرار المجلس ١٢٣ (د — ١٤) ان ينطبق على جميع مجالات تجارة السلع الاساسية . فقد نص ذلك القرار على زيادة الانشطة في حدود الموارد القائمة . ولاحظ ان قرار المجلس ١٢٤ (د — ١٤) ، الذى ينص ، في جملة امور ، على العمل المتعلق ببرنامج متكامل ، لم يشر الى الدراسات المتصلة بنظم التسويق والتوزيع . وتساءل في هذا الصدد ، عن الترتيبات التي اتخذت للتنسيق مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن قضايا التحضير وذلك لتجنب ازدواجية الجهود . واضاف يقول انه يرغب في ان يسجل في المحضر ان الفريق العامل يركز في مداولاته على برنامج العمل المفصل المنوه عنه في الوثيقة TD/B/540/Add.1 ، واسترعى الانتباه الى ان الخطة المتوسطة الاجل لا تتلاقى مع برنامج العمل في عدة نقاط وانها كثيرا ما تصف أنشطة مؤتمر التجارة والتنمية بلغة اكثر اثارة للجدل من تلك المستعملة في برنامج العمل .

٥٨ — وردا على ذلك ، ذكر مدير شعبة السلع الاساسية انه لا يوجد ازدواج في عمل مختلف البرامج الفرعية : فالتقسيم الى برامج فرعية يتعلق بموضوع العمل ، وفي حالات وجود بند مماثل في اكثر

من برنامج فرعي فان ذلك يشير الى ان الامر يتعلق بجوانب ومشاكل وقضايا مختلفة . وهكذا فانه سيجرى النظر في مسألة تيسير الوصول الى الاسواق ، تحت النشاط ٣ — ٢ — ٣ ، بوصفها مسألة اقتصادية عامة وستقيم فوائدها المحتملة والنظرية ، في حين انه سيجرى النظر فيها تحت النشاط ٣ — ٥ — ١ ، بالاقتران مع مشاكل ملموسة وسلع اساسية فردية . وفيما يتعلق بطلب انشاء وظيفتين اضافيتين من الفئة الفنية بشأن مقايسة الاسعار ، قال انه لا يتوقع الوصول الى قرار نهائي بشأن مسألة مقايسة الاسعار هذا العام ويتوقع استمرار العمل بشأنها . وفضلا عن ذلك ، فاذا ما اتخذ قرار ايجابي في نهاية الامر ، واذا ماتضمن البرنامج المتكامل ، كمبدأ من مبادئه ، اقامة صلة بين اسعار السلع الاساسية وغيرها من عوامل السوق مثل التضخم ، سيكون من الضرورى استمرار العمل المتعلق بجوانب معينة مثل تحسين الارقام القياسية وتعديلات الاسعار .

٥٩ — وقال مدير الشعبة ان الوظيفتين المطلوبتين في مجال المعادن والفلزات تمثلان اعترافا بما يتحمله مؤتمر التجارة والتنمية من مسؤوليات خاصة ازاء هذه المجموعة من السلع الاساسية ، نظرا لانه لاتوجد هيئة اخرى من هيئات الامم المتحدة تعالج المشاكل التجارية الخاصة للمعادن والفلزات بصورة دائمة . واضاف يقول انه مع ان قرار المجلس ١٢٣ (د — ١٤) دعا الى تعزيز انشطة معينة في حدود الموارد الموجودة ، فقد دعا كذلك الامين العام الى تقديم اقتراحات اخرى . وقد تبين للامانة ، عند تقييمها للحالة ، انه لا يمكن القيام بمزيد من العمل دون موارد جديدة ، ولاسيما بسبب الجوانب الخاصة التي يتصف بها العمل المتعلق بالمعادن والفلزات .

٦٠ — واما بشأن العمل المتعلق بتحضير السلع في اطار برنامج السلع الاساسية ، فقد لاحظ ان الامانة كلفت بالعمل بشأن بعض جوانب التنويع عملا بالمقرر ٥ (د — ٦) للجنة السلع الاساسية . ويشمل ذلك العمل بعض جوانب الموضوع مثل تحديد السلع الاساسية المتوفرة بكميات فائضة أو التي تجابه منافسة من جانب المواد التركيبية الاصطناعية ، وتصاعد التعريفات الجمركية على المنتجات المحضرة ، فضلا عن مسائل اخرى ، وهي الجوانب التي لاتعالجها بالضرورة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، كما ان ذلك لا ينطوى على ازدواجية في الجهود .

٦١ — واشار فيما يتعلق بالدراسات المتصلة بالتسويق والتوزيع الى مايتصل بالموضوع من احكام قرار المؤتمر ٧٨ (د — ٣) ، كما اشار الى الطلب الوارد ، في سياق البرنامج المتكامل من اجل هذا العمل ، في الفقرة ٦ (ج) من قرار المجلس ١٢٤ (د — ١٤) .

٦٢ — واعرب مثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عن قلقه ازاء التخفيض الواضح في الجهود المتعلقة بالتفاوض على اتفاقات دولية حول السلع الاساسية الزراعية ، الامر الذى يفهم ضمنيا من الانخفاض الذى يحدث من سنة الى اخرى في مجموع اشهر العمل المخصصة لهذا النشاط .

٦٣ — واشار المدير في رده على ذلك الى أن مجموع اشهر العمل المخصصة لهذا النشاط في عام ١٩٧٣ وفي الفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٥ يعكس الحالة الحقيقية ، في حين انه سيتم في فترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ادماج جزء من هذا العمل ، الذى يدرج عادة تحت البرامج الفرعية ذات الصلة ، في الاعمال المتعلقة بوضع برنامج متكامل للسلع الاساسية .

٦٤ — واعرب ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عن تأييده لبعض الاراء التي اعرب عنها الممثلون في وقت سابق من المناقشة ، وطلب تقديم بيان واضح عن المهام الجديدة التي سيضطلع بها والتي لم تدرج لها اعتمادات في الميزانية ، بما في ذلك التكاليف الاضافية المقدرة ، وامكانيات اعادة توزيع الموظفين ، واعادة ترتيب الاولويات .

٦٥ — واسترعى المدير الانتباه الى بيان الاثار المالية المترتبة على قرار المجلس ١٢٤ (د — ١٤) ، والوارد في المرفق السابع من تقرير المجلس عن الجزء الاول من دورته الرابعة عشرة (ط) واشار ايضا الى ان طلب موارد اضافية لسنة ١٩٧٥ لم يحظ بموافقة الجمعية العامة ، الا انه تم تلبية هذه الاحتياجات عن طريق اعادة توزيع الموظفين الى اقصى درجة ممكنة ، وتوفر بعض الموارد الخارجة عن الميزانية .

٦٦ — وقال ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انه مع ارتياحه للتفسير المقدم بشأن الحاجة لموظفين اضافيين فانه لا يرى ضرورة القيام بمزيد من العمل بشأن انتاج المعادن من قاع البحار بالنظر الى الانشطة التي تضطلع بها انشطة مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار. واضاف يقول انه على الرغم من ادراكه للدور الهام الذى يوسع المؤتمر ان يلعبه في مجال البحوث المتعلقة بالموارد المعدنية وموارد الفلزات ، فان من المهم ان تحرص امانة مؤتمر التجارة والتنمية حرصا كافيا على تجنب ازدواج عمل الهيئات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، ولا سيما عمل مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل الموجود في مقر الامم المتحدة .

٦٧ — وذكر المدير ان المطلوب من مؤتمر التجارة والتنمية ان يواصل تقييمه للاثار التي يمكن أن يحدثها الانتاج المحتمل من قاع البحار على استخراج المعادن من اليابسة ، وذلك عملا بقرار المؤتمر ٥١ (د — ٣) المؤرخ في ١٩ آيار/مايو ١٩٧٢ . وأضاف يقول ان الامانة تتابع عن كثب اعمال مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار وستأخذها في الحسبان فيما تقوم به من أعمال . واشار كذلك الى ان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية يعالج بعض جوانب العمل المتعلق بالمعادن والفلزات ، ولا سيما الجوانب التجارية ، وهي جوانب تختلف عن تلك التي يتولى المركز معالجتها .

٦٨ — وشدد ممثل احد البلدان النامية على أهمية مسألة مقايسة الاسعار ، واعرب عن تأييد حكومته الكامل لمواصلة العمل في هذا الموضوع وبالتالي للموارد الاضافية المطلوبة . وذكر ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انه رغم ادراكه لاهمية مسألة مقايسة الاسعار في هذا السياق ، فانه يتساءل عما اذا كان بالامكان الوفاء بالمتطلبات عن طريق اعادة توزيع الموظفين داخل مؤتمر التجارة والتنمية .

(ط) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9615/Rev.1).

٦٩ — واعرب ممثل آخر لاحد البلدان النامية عن اعتقاده بأن طلب موارد اضافية لبرنامج السلع الاساسية هو طلب معقول جدا نظرا لمركز الاولوية الذى يحظى به البرنامج وللتفسيرات المقدمة بشأن الطلب ، واعرب عن رأيه بأنه يجدر بالفريق العامل ان يوافق على الطلب المذكور. وشدد على الاهمية التي تعلقها حكومته ، والتي يعتقد أن حكومات البلدان النامية الاخرى تعلقها أيضا ، على مسألة مقايسة الاسعار — التي تستدعي مزيدا من العمل — وعلى مسألة وضع برنامج متكامل. ولاحظ في هذا الصدد انه ، بالنظر الى ماتقرر من جعل العمل المتعلق بوضع برنامج متكامل محورا لانشطة المؤتمر في هذا المجال ، فمن الاصوب عند وصف الانشطة في الوثيقة TD/B/Sec/Conf.1 أن يتم ايراد سياسة للتسعير تحت البرنامج المتكامل وليس عكس ذلك . وأشار الى أن برنامج العمل الموضوعي المنفصل لمؤتمر التجارة والتنمية للفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٧ (TD/B/Sec/Conf.1) كان قد اعد قبل انعقاد الدورة الثامنة للجنة السلع الاساسية ، فتساءل عما اذا كانت الاحتياجات من الموارد المبينة كافية في ضوء المقررات التي اتخذتها اللجنة في الجزء الاول من الدورة وما تلا ذلك من تعزيز للعمل المتعلق بوضع برنامج متكامل . وشدد على أن حكومته ستؤيد اى طلب لموارد اضافية في هذا السياق اذا تبينت ضرورة لذلك .

٧٠ — وذكر مدير شعبة السلع الاساسية انه يمكن الاضطلاع ببرنامج العمل الحالي على أساس المتطلبات المبينة ، بالاضافة الى الاموال المتاحة خارج الميزانية . وأضاف يقول انه اذا تبين أن هنالك ضرورة لموارد اضافية نتيجة لأية مقررات تتخذها لجنة السلع الاساسية في دورتها الثامنة المستأنفة او يتخذها المجلس في دورته الخامسة عشرة ، فلا بد أن ينعكس ذلك في برنامج العمل. وذكر ، في الختام ، ان سياسة التسعير تشكل بالفعل جزءا من البرنامج المتكامل واشار الى أن الخطة المتوسطة الاجل تعكس تلك الحقيقة .

٤ — المصنوعات

٧١ — عرض مدير شعبة المصنوعات برنامج العمل تحت هذا العنوان .

٧٢ — واشار ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عددا من النقاط . فتساءل اولا عما اذا كانت الدراسات بشأن الحواجز غير الجمركية وتدابير المساعدة على التكيف ، وهي المسائل التي تعنى بها اساسا المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، ستنهى تدريجيا في الوقت المناسب بعد استكمال المفاوضات . واشار ، ثانيا ، الى ان الدراسات المتعلقة بنظم الاستيراد المطبقة في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية واستعراض التجارة في المصنوعات بين البلدان النامية والاشتراكية الذى اعدته شعبة المصنوعات يمثلان تكرارا للعمل الذى تضطلع به شعبة التجارة مع البلدان الاشتراكية . وتساءل ،ثالثا ، عن مدى تنسيق العمل الذى تقوم به شعبة المصنوعات بشأن الممارسات التجارية التقييدية مع اعمال شعبة نقل التكنولوجيا والمنظمات الدولية الاخرى التي تعالج موضوع الشركات عبر الوطنية ، والطريقة التي تتبع لتجنب ازدواج العمل. واعرب ، رابعا ، عن رغبته في معرفة الكيفية التي يتعاون بها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في أنشطتها المتعلقة بالتعاقد من الباطن على الصعيد الدولي .

٧٣ — وردا على ذلك ، ذكر مدير شعبة المصنوعات ان برنامج العمل المتعلق بالحواجز غير الجمركية وبتدابير المساعدة على التكيف يشمل دراسة لعدد من المشاكل الطويلة الاجل ويسبق في تاريخه المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . ذلك ان تلك المفاوضات قد بدأت لتوها ، واذا نجحت في وضع حلول مرضية لمختلف المشاكل الصعبة والمعقدة الناشئة في ميدان الحواجز غير الجمركية فمن الممكن عندئذ ان ينتهي مؤتمر التجارة والتنمية تدريجيا من الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع . وعلاوة على ذلك ، فانه يصعب التنبؤ في المرحلة الحالية بنتيجة المفاوضات . ويشمل برنامج المؤتمر في هذا المجال عددا من العناصر الجديدة ، مثل السياسات البيئية والتعديلات الهيكلية ، التي يمكن للمرء أن يتوقع اكتسابها مزيدا من الاهمية في المستقبل . وفيما يتعلق بالنقطة الثانية ، علق بقوله ان الدراسات التي تقوم بها شعبة المصنوعات حول نظم الاستيراد التي تطبقها البلدان الاشتراكية تتناول جوانب فنية وادارية ولا تتداخل مع العمل الذى تقوم به شعبة التجارة مع البلدان الاشتراكية . كما ان استعراض تجارة المصنوعات فيما يتعلق بالتجارة مع البلدان الاشتراكية هو في جوهره تحليل احصائي وليس تكرارا للعمل الذى تضطلع به تلك الشعبة فيما يتعلق بجوانب السياسة العامة . وأضاف يقول ان ثمة تعاونا وتنسيقا وثيقين بين الشعبتين .

٧٤ — وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة المثارة ، ذكر ان مسألة الممارسات التجارية التقييدية هي أحد مجالات العمل الهامة التي ستزداد اتساعا فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة والمسائل التنفيذية . فقد اتخذ المجلس في دورته الاستثنائية السادسة مقررا (ى) يميز بوضوح بين مسؤوليات لجنة المصنوعات ولجنة نقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالممارسات التجارية التقييدية ، وسيعمل الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية على ضمان التنفيذ الفعال لهذا المقرر على مستوى الامانة من اجل تجنب ازدواجية العمل . وأضاف يقول ان العمل المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية في لجنة المصنوعات في دورتها القادمة سيكون هاما في ضوء القوة الدافعة التي اكتسبها هذا الموضوع منذ أن أنشأ المجلس الاقتصادى والاجتماعي اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية . وكانت أمانة المؤتمر ممثلة في الدورة الاخيرة لتلك اللجنة ، وقدمت معلومات مفصلة عن عملها في هذا الميدان . ويزمع الامين العام للمؤتمر اجراء مناقشات مع موظفي مركز الاعلام والبحث لشؤون الشركات عبر الوطنية بقصد تجنب ازدواج العمل .

٧٥ — واما بشأن النقطة الرابعة ، فقد ذكر ان اساس عمل مؤتمر التجارة والتنمية فيما يتعلق بالتعاقد من الباطن على الصعيد الدولي هو قرار المؤتمر ٧٤ (د — ٣) ، المؤرخ في ١٩ آيار/مايو ١٩٧٢ ، الذى يتعين على المؤتمر بموجبه ان يولي اهتماما خاصا الى الجوانب التجارية والانمائية في هذا الموضوع . وقد قدمت الامانة تقريرا الى لجنة المصنوعات ، كما اعدت دراسة عن التعاقد من الباطن على الصعيد الدولي في ميدان الصناعات الالكترونية ، في الوقت الذى تحافظ فيه على اقامة الاتصالات والتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

(ى) انظر اعلاه ، الجزء الاول ، الفصل الاول .

٧٦ — وذكر ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انه ينبغي على الامانة ايلاء اهتمام خاص لانشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بممارسات الشركات عبر الوطنية. كما ينبغي ان يكون هنالك تنسيق دقيق مع مجموعة "غات" يتفق مع سير المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف. وفي هذا الصدد، طلب الى الامانة ان تجعل الباب ١١ — ٣٧ (ب) من الميزانية البرنامجية اكثر توافقا مع القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس في الجزء الاول من دورته الرابعة عشرة.

٧٧ — ولاحظ ممثل احد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ان المهام التي ستضطلع بها لجنة المصنوعات ولجنة نقل التكنولوجيا، فيما يتعلق بالممارسات التجارية التقييدية، قد حددت في اقتراح الامين العام في هذا الشأن (TD/B/L.380)، الذي اعتمده المجلس في دورته الاستثنائية السادسة. واشار كذلك الى أن قرار مؤتمر التجارة والتنمية ٢٥ (د — ٢)، الذي اتخذ منذ سبع سنوات، مازالت له صلة كبيرة جدا بالموضوع. وقال ان قيام الشركات عبر الوطنية بممارسات تجارية تقييدية على نطاق واسع هو حقيقة واقعة، ومن الواضح ان هنالك عملا هاما ينبغي على لجنة المصنوعات تأديته في هذا المجال.

٥ — التجارة مع البلدان الاشتراكية

٧٨ — قال مدير شعبة التجارة مع البلدان الاشتراكية ان الميزانية وبرنامج العمل المقترحين يعكسان التطور الملموس في نظرة البلدان الاعضاء الى دور مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وغاياته في هذا المجال من النشاط. واشار الى المقررات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر ومجلس التجارة والتنمية، فشدد، بشكل خاص، على ماترتب على ذلك من توسع كمي في مهام المؤتمر في هذا المجال، وذلك بسبب طرح سلسلة من القضايا ذات الطابع الشامل وتزايد الجهود التي تبذلها البلدان الاعضاء للاستفادة من المؤتمر في حل المشاكل العملية ذات الطابع التنفيذي. وقال انه ينبغي تقييم الموارد المخصصة للبرنامج في ضوء هذه التطورات. كما اشار الى ان شعبته توالي العمل منذ انشائها دون اية زيادة في الموارد. ويفسر هذا، الى جانب اسباب اخرى، الاستخدام المتزايد للخبراء الاستشاريين في السنوات الاخيرة، كما يفسر عدم مقدرة الشعبة في الوقت ذاته على معالجة جميع المشاكل المختلفة الموكولة اليها. ولذلك فان توفير وظيفة اضافية من الفئة الفنية ووظيفة اضافية من فئة الخدمات العامة ينبغي أن يعتبر الحد الادنى من المتطلبات. وأضاف يقول ان التنسيق المناسب فيما يتعلق بالعمل المتصل بالتجارة مع البلدان الاشتراكية يتم مع اللجان الاقليمية ومركز التجارة الدولية المشترك بين المؤتمر ومجموعة "غات".

٧٩ — واقترح ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ان يتضمن وصف النشاط ٥ — ٣ (توسيع التبادل التجاري بين الشرق والغرب وآثاره على البلدان النامية)، الوارد في الوثيقة TD/B/540/Add.1، بيانا اكثر وضوحا وصراحة عن تقسيم العمل والتنسيق بين المؤتمر واللجنة الاقتصادية لاوروبا. وقال ممثل اخر لاحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انه مع ادراكه لاهمية مسألة التجارة مع البلدان الاشتراكية في انشطة المؤتمر، فانه لايرى ان ثمة حاجة للتعزيز النسبي المقترح لموارد الشعبة نظرا لوجود اولويات اخرى اهم من ذلك. واعرب

عن اعتقاده بأن مبررات طلب الموارد الاضافية يمكن ان تبدو بصورة اقوى لو اعيدت صياغة الباب ذى الصلة (١١ — ٣٩) من الميزانية البرنامجية على النحو المناسب .

٨٠ — واعرب مدير الشعبة ، في رده على ذلك ، عن قبوله بالاقتراح المتعلق بتنسيق أنشطة الشعبة مع انشطة اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، ووصف الغاية من الوظيفة الجديدة التي ادرجت في الميزانية .

٨١ — واشار ممثل احد البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ان احدى الوظائف الرئيسية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) ، هو تشجيع التبادل التجارى بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وقال انه تم التشديد على أهمية انشطة المؤتمر في هذا المجال في عدد من القرارات والمقررات . وقال انه يرى ان الموارد المتاحة لامانة المؤتمر من اجل مواجهة المتطلبات في هذا المجال تتسم بالتواضع الشديد . واشار الى الاراء التي اعرب عنها الامين العام للمؤتمر في الدورة الاستثنائية السادسة للمجلس بشأن اهمية عمل المؤتمر في هذا المجال ، وايد التعزيز المقترح لموارد الشعبة .

٨٢ — وشدد ممثلو عدد من البلدان النامية على اهمية انشطة مؤتمر التجارة والتنمية في مجال التبادل التجارى مع البلدان الاشتراكية . واعربوا عن تأييدهم للتعزيز المقترح لموارد الشعبة من اجل تقديم المساعدة التقنية في هذا المجال ، نظرا لانه لاغنى عن مثل هذه المساعدة للعديد من البلدان النامية . واشار ممثل احد البلدان النامية في هذا السياق الى التوسع الملحوظ في تجارة بلده مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، مما ترك اثارا ايجابية على هيكل اقتصاد بلاده وفتح اسواقا جديدة لمنتجاته غير التقليدية لا في البلدان الاشتراكية فحسب بل في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ايضا .

٦ — التمويل المتصل بالتجارة

٨٣ — استفسر ممثلو البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عن سبب ادراج الوظيفتين الاضافيتين من الفئة الفنية في فترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ في الجدول الثاني من الوثيقة TD/B/540/Add.1 بوصفها زيادة تساوى عمل ١٢ شخصا لمدة شهر واحد في الجدول الاول . وطلبوا معلومات عن طبيعة المساعدة المقدمة الى اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي والى مجموعة الاربعة والعشرين ، واشاروا الى انه قد يكون من الافضل اعتبار مجموع اشهر العمل اللازمة للدعم الموضوعي لانشطة المساعدة التقنية (النشاط ٦ — ٤) على انها اعتمادات مباشرة للمساعدة التقنية . واستفسروا كذلك عما اذا كانت تجرى عملية انهاء تدريجي لانشطة معينة ، مثل العمل المتعلق بمشاكل ديون البلدان النامية والعمل المتعلق ببرنامج الامم المتحدة الخاص وعملية الطوارئ ، ولاحظوا ان جميع هذه الانشطة ترد في برنامج العمل ، واستفسروا عن بعض المهام الجديدة التي من المقترح ان تضطلع بها الامانة .

٨٤ — وقال ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ان من وظائف الامانة تزويد

الحكومات بأوفى قدر ممكن من المعلومات . ولاحظ ان برنامج العمل المفصل الوارد في الوثيقة TD/B/540/Add.1 لا يتضمن جميع المعلومات اللازمة بشأن الزيادة المقترحة في الموارد ، على الرغم من ان تلك الوثيقة مؤرخة في ٣ اذار/مارس ١٩٧٥ . واعرب عن الامل في ان يصحح هذا الامر عند تقديم برنامج العمل الى هيئات الميزانية في الامم المتحدة ، ولاسيما اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة .

٨٥ — ورد مدير مكتب الاتصال التابع لمؤتمر التجارة والتنمية في نيويورك قائلا ان زيادة وظيفتين من الفئة الفنية يقابلها تخفيض يساوى عمل ١٢ خبيرا استشاريا لمدة شهر واحد ، وبالتالي فان الزيادة المقترحة للنشاط ٦ — ٢ (المسائل النقدية الدولية ، بما فيها التمويل التعويضي) لاتتعدى مجموع اشهر عمل ١٢ شخصا ، ولا توجد اية زيادة للنشاط ٦ — ٤ (الفرص التجارية للبلدان النامية وحاجاتها الرأسمالية) . وقد تم اقتراح التحول من استخدام الخبراء الاستشاريين الى انشاء وظائف ثابتة بعد دراسة دقيقة . ولا يوجد تكرار للعمل الذى يؤديه صندوق النقد الدولي ، نظرا لان مؤتمر التجارة والتنمية ينظر في المسائل النقدية الدولية في اطار ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي . كما اجريت مشاورات مع اللجنة الانمائية المشتركة بين المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي بغية تجنب ازدواج العمل المتعلق بالبحوث . ولا تقدم الامانة اية خدمات موضوعية الى مجموعة الاربعة والعشرين غير انها تشارك في اجتماعات المجموعة . وعلى الرغم من ان الامانة لا تقدم مساعدة تقنية بشأن تيسير الوصول الى الاسواق الرأسمالية والحصول على تدفقات رأس المال الخاص ، فانها تتلقى طلبات متزايدة بشأن الحصول على معلومات عن الفرص التجارية والحاجات الرأسمالية للبلدان النامية ، وقد خصص ثلث الاعتماد المدرج للنشاط ٦ — ٤ لهذه الغاية ، ووصف بأنه مساعدة تقنية في الوثيقة TD/B/540/Add.1 . ولا يمكن القول بأن العمل المتعلق بمشاكل ديون البلدان النامية قد انتهى . ولقد اسهم تقرير فريق الخبراء عن هذا الموضوع في توفير اطار متفق عليه يمكن للمجلس وللجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ان يجريا داخله الاستعراض العادى للديون الخارجية التي تتحملها البلدان النامية . وقد اقترح فريق الخبراء بعض الترتيبات المؤسسية للنظر في مشاكل الديون التي يجابهها البلد المدين ، وسينظر المجلس في الاثار المالية المترتبة عليها في دورته الخامسة عشرة . وبجانب ذلك ، فان الانهاء التدريجي لانشطة اخرى (مثل الاشتراك في اعمال عملية الطوارئ التابعة للامم المتحدة) سيسمح للموظفين (الذين لم يزد عددهم بسبب الطبيعة المؤقتة للعمل) بتكريس كل وقتهم لأداء مهامهم الثابتة . وفيما يتعلق بالانشطة الجديدة ، فقد اجريت مشاورات مع اللجنة الانمائية وسيجرى التماس التعاون من المؤتمر .

٨٦ — وذكر ممثل احد البلدان النامية ان برنامج العمل المقترح يلاقي القبول الكامل لدى وفده ، ولاسيما في ضوء الايضاحات التي قدمها المدير .

٧ — النقل البحرى والموانئ

٨٧ — اشار نائب مدير شعبة النقل البحرى ، في بيانه الاستهلالي ، الى المشاريع الرئيسية الجديدة في برنامج العمل ، مثل الدراسات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى في مجال النقل

البحرى التجارى ، وبالنقل الدولي المتعدد الوسائل ، وبالمقاييس الموحدة الدولية لأوعية الشحن من اجل النقل المتعدد الوسائل . ويمكن تنفيذ البرنامج في مجمله بالموارد الموجودة ، غير انه يلزم الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في حالات عدم توفر الخبرة الفنية اللازمة لدى الامانة . وشدد على انه لم تضف للشعبة منذ عام ١٩٧٣ سوى وظيفة واحدة من الفئة الفنية .

٨٨ — وشدد على الاهمية المتزايدة التي تكتسيها أنشطة التعاون التقني في أعمال الامانة ، حيث يجرى الاضطلاع بها استجابة للطلبات الواردة من البلدان النامية وعملا بمقررات لجنة النقل البحرى . وقال ان هذه الانشطة هي جزء لا يتجزأ من عمل الشعبة ويجرى الاضطلاع بها دون المساس بالعمل المتعلق بصياغة السياسة العامة وبالبحوث .

٨٩ — واثنى ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي على شعبة النقل البحرى للعمل الذى تقوم به ، وقال انه يتساءل ، نظرا لانجاز العمل المتعلق بوضع مدونة لقواعد السلوك لاتحادات النقل البحرى ، عما اذا كانت الموارد التي أذن مجلس التجارة والتنمية في دورته الثانية عشرة بتخصيصها لذلك العمل قد حولت الى شعب اخرى ام لا . وعلق ممثلو بعض البلدان الاخرى ايضا على وصف الانشطة الوارد في الوثيقة TD/B/540/Add.1 ، الذى كان من رأيهم انه لا يتسم بالوضوح الكافي ، وقالوا ان هنالك حاجة لتقديم مبرر اكثر تفصيلا ووضوحا لتخصيص الموارد .

٩٠ — وشدد نائب مدير شعبة النقل البحرى على ان من الضرورى القيام ببعض اعمال المتابعة على الرغم من ان العمل الرئيسي بشأن مدونة قواعد السلوك قد انجز ، واشار الى أن مسألة النظر في مركز الاتفاقية قد ادرجت في جدول الاعمال المؤقت للدورة السابعة للنقل البحرى . ويضاف الى ذلك ان الموظفين الذين كانوا يتولون في السابق العمل في وضع مدونة قواعد السلوك يعكفون الان على العمل بكل طاقتهم في الدراسة الجارية في الشعبة بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائل وبشأن المقاييس الموحدة لاوعية الشحن من اجل النقل الدولي المتعدد الوسائل ، فضلا عن تدارك الاعمال المتأخرة الاخرى ، مثل الدراسات المتعلقة باجور الشحن وبالسلع الاساسية ، وهو التأخير الذى نجم عن تركيز الجهود في السابق على مدونة قواعد السلوك .

٨ — التأميـــن

٩١ — اثيرت نقطتان فقط أثناء مناقشة هذا البرنامج . أولاهما تتعلق باقتراح انشاء وظيفة اضافية برتبة ف — ٤ ، الوارد في الفقرة ١١ — ٥٤ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ، وتتعلق الثانية بتبرير رفع رتبة وظيفة رئيس البرنامج الخاص المعني بالتأمين من ف — ٥ الى مد — ١ ، الوارد في الفقرة ١١ — ٥٣ من الميزانية البرنامجية . وفيما يتعلق بالاقتراح الأول ، أعرب ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عن القلق لأن القصد من الوظيفة الجديدة ، في ضوء توزيع مجموع أشهر عمل موظفي الفئة الفنية الوارد في الجدول الأول من الوثيقة TD/B/540/Add.1 ، هو تعزيز الدعم الموضوعي للتعاون التقني لا لوضع السياسة العامة واجراء البحوث .

٩٢ — وأوضحت الأمانة أن دعم أنشطة المساعدة التقنية في مجال التأمين يجرى حتى الآن من جانب أربعة موظفين من الفئة الفنية على أساس مؤقت ، وذلك الى جانب عملهم المتعلق بالبحوث . ومن شأن اضافة وظيفة واحدة أن يمكنهم من التركيز على البحوث ووضع السياسة العامة . وشدد ممثل أحد البلدان النامية ، في معرض تعليقه على هذا الرد ، على أن الموارد المخصصة لبرنامج التأمين قليلة ، وان من المنطقي تماما اعادة توزيع الموظفين لتحقيق توزيع أرشد للسهام بعد زيادة الموظفين .

٩٣ — وفيما يتعلق برفع رتبة وظيفة رئيس البرنامج الخاص ، أوضح ممثل الأمين العام لمؤتمر التجارة والتنمية أن فرع التأمين الشديد التخصص والذى كان يتبع سابقا شعبة المعاملات غير المنظورة أصبح الآن وحدة مستقلة . وقال ان رئيس الوحدة مسؤول مباشرة أمام الأمين العام للمؤتمر الذى يرى أن زيادة مسؤوليات ذلك الرئيس تبرر تماما رفع رتبة الوظيفة . وقال ممثلو البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والبلدان النامية معا انهم في الوقت الذى يوافقون فيه على أن رفع رتبة الوظيفة قد يكون له ما يبرره فعلا ، فسيكون من المفيد تقديم عرض أقوى لتلك المبررات في الميزانية البرنامجية .

٩ — نقل التكنولوجيـــا

٩٤ — وصف ممثل الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في بيان استهلالي ، التغييرات المؤسسية التي جرت مؤخرا في اطار المؤتمر في ميدان نقل التكنولوجيا . واسترعى الانتباه الى وصف تطور برنامج العمل في هذا الميدان ، والوارد في الفرع ٩ — ألف من الوثيقة TD/B/540/Add.1 .

٩٥ — وأعرب ممثلو البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الذين اشتركوا في المناقشة عن قلقهم العميق ازاء عدم انسجام الميزانية البرنامجية مع القرارات والمقررات الحكومية الدولية القائمة بشأن نقل التكنولوجيا . وقالوا انه لا يليق أن يغفل برنامج العمل اظهار الصلاحيات المحددة التي منحت للأمانة وكذلك ما اذا كان ينبغي أن يقوم على اسقاطات أو توقعات لما يمكن أن يتخذ من مقررات في المستقبل . وذكر هؤلاء الممثلون انهم يشعرون بالقلق بسبب الافتقار الواضح للتنظيم السليم في هذا الصدد .

٩٦ — وشدد أولئك المشاركون على أهمية التنسيق السليم بين أنشطة المؤتمر وأنشطة المنظمات الدولية الأخرى التي تضطلع بمسؤوليات في ميدان العلم والتكنولوجيا . وقالوا ان التنسيق ليس مجرد مسألة تتعلق بالعموميات ، وانما هو مسألة تتعلق باستخدام أساليب محددة راسخة القواعد . وأعربوا عن أسفهم لأن الميزانية البرنامجية لم تشر حتى مجرد الاشارة الى أنشطة المنظمات الأخرى العاملة في ميدان نقل التكنولوجيا ، الأمر الذي حال دون معرفة دورها ومساهمتها بصورة محددة ، مقابل دور المؤتمر ومساهمته . وطلب أحد أولئك الممثلين تكملة الميزانية البرنامجية بمعلومات توضح المهام التي تضطلع بها كل هيئة من الهيئات المختلفة المعنية والنتائج الملموسة للتنسيق من حيث تقسيم العمل بصورة رشيدة . ولاحظ عدد من الممثلين أن للتنسيق السليم أهمية خاصة اذا أريد تجنب ازدواج الأنشطة . اذ أن ذلك الازدواج قائم في بعض مجالات برنامج عمل المؤتمر ، مثل العمل المتعلق بالبراءات ، وهو ميدان يهم بشكل خاص المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

٩٧ — وأشار ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الى مشروع مشترك سيضطلع به مؤتمر التجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، فقال انه يرحب بالحصول على معلومات عن مدى مساهمة البرنامج في الأموال اللازمة للمشروع وعن الصلاحية التي سيكرس المؤتمر بموجبها موارده لذلك المشروع . وفيما يتعلق بالنشاط ٩ — ٣ (وضع تشريع دولي جديد ومراجعة نظام البراءات) ، قال انه يعتقد أن الصياغة المستعملة في برنامج العمل لا تعكس بشكل مناسب الأهداف التي حددت في المقررات ذات الصلة . وذكر أن حكومته تشعر أيضا بقلق بالغ ازاء العمل المدرج تحت النشاط ٩ — ٤ (المقومات الهيكلية التكنولوجية على الصعيد القومي ونقل التكنولوجيا في الاتجاه المعاكس) ، نظرا لأنها تعتبر أن مسؤولية المؤتمر في هذا المجال هي اكمال انشطة هيئات الأمم المتحدة الاخرى — الا أن تلك الأنشطة التي يجرى اكمالها لا تبدو واضحة على الاطلاق . وأوضح ممثل الأمين العام للمؤتمر انه مع أن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة يمول الخبراء والخبراء الاستشاريين وما يلزم من موظفي الخدمات العامة وتكاليف السفر ، فان المشروع المشترك بين البرنامج والمؤتمر يتطلب دعما وتنسيقا موضوعيين من جانب موظفي المؤتمر الثابتين وأن هذا العنصر الأخير هو الذي يشكل مساهمة المؤتمر في المشروع . وقال ان تعبير " تشريع دولي جديد " ورد في قرار المؤتمر ٣٩ (د — ٣) المؤرخ في ١٦ ايار/مايو ١٩٧٢ ، ولا يعني استمرار استعماله الحكم مسبقا على نتيجة المداولات المتعلقة بهذا الأمر .

٩٨ — وقال ممثل البلد المتقدم النمو ذي الاقتصاد السوقي نفسه ، وايده في ذلك آخرون ، ان العمل المدرج تحت النشاط ٩ — ٥ (دعم أنشطة التعاون التقني) يبدو زائدا عن الحد . وفي حين ان بلده على استعداد لدعم هذه الأنشطة ، فان البرنامج الحالي يتجاوز كافة الحدود المعقولة ، وخاصة عند مقارنة عمل شعبة نقل التكنولوجيا بعمل الشعب الأخرى .

٩٩ — وشدد ممثلو البلدان النامية الذين اشتركوا في المناقشة على أهمية نقل التكنولوجيا للبلدان النامية قائلين انها مسألة تقع بكاملها ضمن اختصاص مؤتمر التجارة والتنمية وينبغي ، في رأيهم ، أن تكون من المسائل التي تحظى بالأولوية في المؤتمر . وأعربوا لذلك عن ترحيبهم بادراج مسألة نقل التكنولوجيا بوصفها المجال الثاني من مجالات الأولوية الأربعة التي حددها الأمين العام للمؤتمر (TD/B/540 ، الفقرة ١٢) . وقالوا انهم يعتقدون لهذا السبب أن طلب زيادة الموارد في هذا

المجال يتفق والأهمية التي ينبغي تعليقها على مسألة نقل التكنولوجيا ، وانهم يعتقدون بأن برنامج العمل المقترح ينسجم مع الصلاحيات التشريعية الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية المعنية .

١٠٠ — ولاحظ هؤلاء الممثلون بارتياح أن الامانة قد سعت الى ترتيب الأولويات في البرنامج . ولذلك وضع برنامج العمل على أساس اعداد اثنين مقداره ٥٠ في المائة في خدمات الموظفين المخصصة للعمل في النشاط ٩ — ١ (تيسير الحصول على التكنولوجيا) . وأشاروا الى أن تخفيض الاعتماد المخصص لذلك النشاط هو نفسه انعكاس لحقيقة أن امكانيات تحسين شروط الحصول على التكنولوجيا ، ضمن الاطار الدولي القائم ، قد استنفذت الى حد بعيد . وقد حان الوقت للتركيز على الوسائل الكفيلة بتغيير ذلك الاطار ، ولهذا فان من الصواب أن تركز الأمانة جهودها على تدابير وضع تشريع دولي جديد وعلى الأنشطة المدرجة تحت ٩ — ٢ ، و ٩ — ٣ .

١٠١ — ورحب ممثلو البلدان النامية بالعمل الذى يؤديه مؤتمر التجارة والتنمية دعما لأنشطة المساعدة التقنية في ميدان نقل التكنولوجيا . ذلك أنه كان ينبغي على المؤتمر أن يشارك في هذا العمل منذ أجل طويل ، كما أن مواصلة البحوث وأنشطة المساعدة التقنية في آن واحد لا يمكن أن تفضي الا الى حدوث تزاوج مثمر بين الأفكار والاجراءات التنفيذية . ونظرا لصغر الموارد التي خصصت للتعاون التقني حتى الآن ، فان هنالك ما يبرر كل التبرير معدل النمو في خدمات الموظفين المتصلة بهذا النشاط ، ولاسيما في ضوء تخفيض خدمات الموظفين المخصصة للنشاط ٩ — ١ .

١٠٢ — وشدد ممثلو بعض البلدان النامية على أن متطلبات العمل فيما يتعلق بالدراسات التي تدور حول وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا وحول مراجعة نظام البراءات لا تعني الحكم مسبقا ، بأى شكل من الأشكال ، على المقررات النهائية التي قد تتخذ بشأن النشاطين المذكورين . وقالوا انهم يرون ان ثمة حاجة ، في حقيقة الامر ، لأن تقوم الامانة باعداد الوثائق الأساسية اللازمة للنظر في هذين البندين ، ولن يتوفر أساس سليم لاتخاذ المقررات الا بعد اعداد تلك الوثائق .

١٠٣ — وذكر ممثلو بعض البلدان النامية ان عمل مؤتمر التجارة والتنمية بصدد التدابير اللازمة لتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية على الصعيد القومي هو عمل بالغ القيمة ، لأنه يمكن أن يساعد في تخفيض حاجة البلدان النامية للحصول على التكنولوجيا من الخارج . ومن شأن هذا أن يحدث التوازن السليم بين تحسين الأحكام والشروط التي يمكن بموجبها الحصول على التكنولوجيا من الخارج وتقوية الأسس اللازمة لانتاج التكنولوجيا المناسبة محليا . وينبغي النظر الى خدمات الموظفين الاضافية المطلوبة لهذا النشاط في ضوء القاعدة الصغيرة الموجودة والأهمية المتزايدة لعمل المؤتمر في هذا المجال .

١٠ — تبسيط الاجراءات التجارية والوثائق

١٠٤ — أوجز ممثل الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأنشطة المدرجة تحت هذا البرنامج فلاحظ أنه قد وقعت ، وفقا للتقديرات التي تلقتها اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، خسارة تبلغ زهاء ١٠ في المائة من قيمة البضائع التجارية بسبب الشكليات والاجراءات والوثائق التي لا لزوم

لها ، وانه يمكن تخفيض هذه الخسارة بنسبة تصل الى ٧٥ في المائة اذا ادخلت تغييرات بسيطة قليلة فحسب على الاجراءات والوثائق . وهذا ان أكد "برنامج الخدمات الاستشارية لتيسير التجارة" بمؤتمر التجارة والتنمية في عام ١٩٧٠ وردت طلبات من زهاء ٥٠ بلدا ناميا ، فضلا عن ١٠ طلبات أخرى على وشك الوصول ، للحصول على مساعدة تقنية في هذا المجال ، الأمر الذي يشير الى الحاجة لتعزيز الموارد المتاحة لهذه الأغراض . وبالاضافة الى ذلك ، فقد وردت طلبات من مختلف الشعب داخل المؤتمر للحصول على خبرة متخصصة في أمور تبسيط الاجراءات . ولذلك رسم برنامج عمل "برنامج تبسيط الاجراءات التجارية والوثائق" بحيث يكفل تلبية الطلبات في هذين المجالين .

١٠٥ — وذكر ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انه في حين ان بلده يؤيد تأييدا كاملا العمل في مجال تيسير التجارة ، فانه يجد نفسه يواجه مشكلة مبدئية صعبة فيما يتعلق ببرنامج تبسيط الاجراءات التجارية والوثائق حيث أنه لا يستطيع أن يجد تفويضا تشريعيا صادرا بشأن البرنامج المقترح عن أية هيئة من هيئات المؤتمر أو عن أية هيئة عليا . وقال انه يرى أن المجلس ليس مختصا بالموافقة على مثل هذه البرامج ؛ اذ أن الأمر يتطلب اذنا تشريعيا سليما .

١٠٦ — وأبدى ممثل آخر لأحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ذلك الرأي ، وأضاف قائلا ان القلق يساوره ازاء احتمال أن يؤدي هذا البرنامج الى ازدواجية العمل الذي تؤديه المنظمات الأخرى المعنية بالتجارة ، مثل "غات" ومركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر التجارة والتنمية ومجموعة "غات" ، بل والعمل الذي يجري داخل المؤتمر نفسه . وقال ان من الواضح أن لمسألة التنسيق أهمية خاصة في هذا الصدد .

١٠٧ — ولاحظ ممثل أحد البلدان النامية أن العمل الذي يقوم به المؤتمر في ميدان تيسير التجارة قد نال موافقة ضمنية عندما أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي في آب/أغسطس ١٩٦٩ علما بقرار اتخذته اللجنة الاقتصادية لأوروبا حول هذا الموضوع ، وبالاتفاق الذي تم بين الامناء التنفيذيين للجان الاقتصادية الاقليمية بشأن الطابع الاقليمي لبرنامج الخدمات الاستشارية الاقليمية لتيسير التجارة بمؤتمر التجارة والتنمية . وقد نشأت بذلك ، بحكم الواقع ، وحدة عاملة في هذا المجال داخل المؤتمر منذ عام ١٩٧٠ . ولقد استعرض مجلس التجارة والتنمية عمل برنامج الخدمات الاستشارية في عدة مناسبات سابقة . ولذلك فان انشاء برنامج خاص لتيسير التجارة ينبغي أن يعتبر مجرد استمرار لوحدة قائمة ولكن بشكل جديد .

١٠٨ — ولاحظ نائب الأمين العام لمؤتمر التجارة والتنمية أن البرنامج يضم نشاطين محددين . وفيما يتعلق بالنشاط الأول ، النشاط ١٠ — ١ (تطوير تدابير تيسير التجارة) ، فان التفويض التشريعي لعمل برنامج تبسيط الاجراءات التجارية والوثائق مستمد من التفويض الممنوح لمختلف الشعاريع الجارية داخل المؤتمر والتي يشترك فيها البرنامج، وقد قدمت أمثلة على ذلك في وصف أنشطة البرنامج (TD/B/540/Add.1 ، الفرع ١٠ ألف) . وأما بشأن النشاط الثاني ، النشاط ١٠ — ٢ (الدعم الموضوعي للمساعدة التقنية) ، فالحقيقة أنه ورد من البلدان النامية عدد كبير من طلبات الحصول على المساعدة وأن برنامج الأمم المتحدة للتنمية قد وافق على تمويل وظيفة واحدة لمستشار أقاليمي وأربع وظائف لمستشارين اقليميين في شؤون تيسير التجارة وذلك على أساس الافتراض بأن المؤتمر

سيقدم الدعم المناسب ، وهو أمر يتفق مع مركز المؤتمر بوصفه وكالة تنفيذية . وسيمول جل هذا الدعم من الميزانية العادية .

١٠٩ — وأضاف ممثل الأمين العام للمؤتمر قائلا ان مسألة التنسيق داخل المؤتمر ومع الهيئات الأخرى تنال بالفعل الاهتمام الكافي نظرا لأن برنامج تبسيط الاجراءات التجارية والوثائق صمم كبرنامج أنفقي يتولى تقديم خدمات تقنية شاملة الى البلدان النامية ، والى هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المناسبة ، وذلك في ميدان يتسم بالتخصص الشديد ؛ والواقع ان البرنامج وضع بشكل واضح ليكون بؤرة لتنسيق أنشطة تيسير التجارة .

١١٠ — واقترح الممثلون الذين اشتركوا في المناقشة احالة الملاحظات التي أبديت بشأن التفويض التشريعي من جانب ممثل أحد البلدان النامية وممثل الأمين العام للمؤتمر ووكيل الأمين العام للمؤتمر الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن طريق تضمينها في الملحق للوثيقة TD/B/540/Add.1 . وأعربوا عن اعتقادهم بأن من شأن هذا أن يساعد على تسوية مسألة التفويض التشريعي اللازم لبرنامج يبدو أنه يحظى بتأييد الفريق العامل .

جيم — التوجيه والتنظيم التنفيذيان

١١١ — ذكر ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انه لا يستطيع القول بما اذا كانت حكومته ستوافق على الاقتراحات التي قدمتها الامانة في هذا الصدد ، نظرا لأنه لم يكن لديها وقت للنظر فيها . اذ على الرغم من أن الامانة شرعت في اعداد برنامج العمل المقترح منذ عام مضى ، فان الاقتراحات التي قدمت تحت هذا العنوان جاءت كمفاجأة للحكومات ، وأعرب عن الأمل في أن يتم التوصل في المستقبل ، بصورة رسمية أو غير رسمية ، الى طرق من شأنها احاطة الحكومات علما بمثل هذه النوايا . وأشار الى أن اقتراحات مماثلة في بعض الهيئات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة قد قدمت الى الحكومات مسبقا بوقت كاف وتمت بالتالي مناقشتها مناقشة مستفيضة في هيئات ادارتها .

١١٢ — وقال ممثل آخر لأحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انه لا يعارض انشاء وحدة لتقييم السياسة الاقتصادية وتنسيقها في مكتب الأمين العام للمؤتمر ، غير انه كان ينبغي ابلاغ الحكومات بهذا الاقتراح في وقت أبكر . وأشار في هذا الصدد الى الطريقة التي نفذ بها مؤخرا اقتراح مماثل في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وذلك بالتشاور مع ممثلي حكومات الدول الأعضاء . ووافق على الوصف الذي قدم للمهام الرئيسية لبرنامج التوجيه والتنظيم التنفيذيين في الفقرة ١١ — ١٨ من الميزانية البرنامجية (ك) . وقال انه يرى ان من المهم أن تولي الوحدة الجديدة المقترحة المراعاة الى تنسيق عمل الشعب الموضوعية فيما يتعلق بالآثار المترتبة على السياسة التجارية .

(ك) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/10006) ، المجلد الرابع .

١١٣ — وأعاد ممثل أحد البلدان النامية الى الأذهان البيانات السابقة التي كان وفده قد أدلى بها حول هذا الموضوع في المناقشة العامة والمناقشة التي دارت حول بحوث التجارة الدولية ، وأكد تأييده لانشاء الوحدة الجديدة ، وبشكل خاص ، لدورها في استحداث أساليب جديدة تتعلق بالسياسة العامة .

١١٤ — وأشار ممثل أحد البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية الى الاقتراح الرامي الى اعادة تصنيف وظيفة نائب الأمين العام للمؤتمر الى رتبة مساعد الامين العام ، فذكر ان أى اقتراح من هذا القبيل يستدعي دراسة متعددة الأطراف . اذ أن المسألة لا تتعلق ببساطة بالروتين والادارة بل تتعلق بجوهر الموضوع ، ولها أهمية سياسية كبيرة ضمن الاطار العام لعملية تنظيم الهيئة ، وتتصل في الواقع بصميم مسألة التنظيم برمتها . وهي هامة الى درجة تستدعي دراستها على مستوى عال وذلك ، على سبيل المثال ، في اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة . وفيما يتعلق باقتراح اعادة تصنيف وظيفتين من ف — ٥ الى مد — ١ ، قال انه لا يرى أن التبرير الذى قدم لذلك مقنع ، وأشار بشكل محدد الى النقاش الذى جرى قبل ذلك حول وظيفة رئيس البرنامج الخاص المعني بالتأمين. وقال انه يتحفظ بشأن موقف حكومته النهائي حيال هذه الاقتراحات .

١١٥ — وذكر نائب الامين العام للمؤتمر ، في معرض تعليقه على الملاحظات السابقة ، ان انشاء الوحدة الجديدة المقترحة في مكتب الأمين العام يعكس الحاجة لاتباع أساليب جديدة تتعلق بالسياسة العامة في المؤتمر كما يعكس تزايد عدد المسائل التي تدخل في نطاق اختصاص اقسام مختلفة وتستدعي اهتمام الأمانة والحكومات بها . وأكد أن الأمين العام للمؤتمر يهتم اهتماما شخصيا ، مباشرا وعميقا ، بمسألة وضع اقتراحات السياسة العامة التي ستقدم الى هيئات المؤتمر للنظر فيها ، كما أنه يشارك بنشاط في صياغتها .

١١٦ — وأشار الى التفسيرات الواردة في الفقرات ١١ — ١٩ الى ١١ — ٢٢ من الميزانية البرنامجية ، فشدّد على أن تنظيم الامانة أمر يقع ضمن صلاحيات الهيئة التنفيذية ، وان مشاورات جرت حول هذا الامر مع مقر الأمم المتحدة ، بما في ذلك دائرة التنظيم الادارى . ومن الطبيعي أن ينظر الى صلاحيات الهيئة التنفيذية في هذا المقام في ضوء مسؤولية الحكومات عن تقرير ميزانية الأمم المتحدة . وأكد في هذا الصدد على أن الوحدة الجديدة المقترحة تتضمن زيادة صافية لا تتجاوز وظيفة فنية واحدة .

١١٧ — وأشار بصورة محددة الى المهمتين اللتين ستضطلع بهما الوحدة الجديدة المقترحة ، على النحو المبين في الفقرة ١١ — ٢١ من الميزانية البرنامجية ، فأوضح انها ستقوم ، تحت العنوان الأول ، بمعالجة المسائل التي تهم أكثر من شعبة واحدة ، مثل الشركات عبر الوطنية ، والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وترابط المشاكل التجارية والنقدية والمالية . وستوكل الى تلك الوحدة أيضا مسؤولية اعداد التقارير المتعلقة بمسائل السياسة العامة الأوسع نطاقا والتي تمس مؤتمر التجارة والتنمية ككل ، مثل التقرير الأخير الذى قدمه الامين العام للمؤتمر الى الدورة الاستثنائية السادسة للمجلس بشأن استعراض الاستراتيجية الانمائية الدولية وتقييمها . وفيما يتعلق بالمهمة الثانية ، فستعنى الوحدة أساسا بتنسيق البحوث التي تهدف الى التوصل الى طرق جديدة لمعالجة مشاكل التجارة والتنمية .

١١٨ — وذكر نائب الأمين العام للمؤتمر ان الامانة كانت تتوقع أن تقدم مبررات لطلبات اعادة تصنيف الوظائف أمام اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وليس أمام الفريق العامل . وأعرب عن اتفاقه في الرأى مع ممثل أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية على أهمية مسألة اعطاء المستوى المناسب لوظيفة نائب الأمين العام للمؤتمر . وأعاد الى الأذهان في هذا الصدد أن اللجنة الاستشارية قد أولت اهتماما خاصا الى النظر في الطلبات المقدمة من أجل اعادة تصنيف تلك الوظيفة الى مستوى مساعد الامين العام ، وذلك في استعراضها للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٤ — ١٩٧٥ .

١١٩ — وفيما يتعلق باقتراح انشاء وظيفة برتبة مد — ١ في شعبة السلع الاساسية ، شدد على أنه ينبغي عدم اعتبار ذلك مجرد رفع لرتبة الوظيفة بل نتيجة منطقية لاعادة تنظيم الشعبة ولاعادة توزيع المهام لتمكين الشعبة من النهوض ببرنامجها الآخذ في الاتساع بصورة كبيرة نتيجة لمقررات المجلس ولجنة السلع الأساسية . وقال ان الأمين العام للمؤتمر قد بدأ فعلا في وضع عملية اعادة التنظيم موضع التنفيذ .

١٢٠ — وأشار الى الوظيفة المقترحة برتبة مد — ١ لرئيس البرنامج الخاص المعني بالتأمين ، فشدد على أن لهذا البرنامج طبيعة خاصة ولا توجد له صلات وثيقة بعمل بقية أقسام أمانة المؤتمر . وقال ان البرنامج يحتاج لذلك الى رئيس على مستوى عال كاف ويمكنه التصرف بصورة مستقلة ، ويكون مسؤولا مباشرة أمام الأمين العام للمؤتمر ويمثله في الاجتماعات الدولية المختلفة المتعلقة بمسائل التأمين .

دال — مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ومجموعة " غات "

١٢١ — لما كان مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر التجارة والتنمية ومجموعة " غات " هو هيئة فرعية مشتركة بين المؤتمر ومجموعة " غات " ، بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢٢٩٧ (د — ٢٢) ، ولما كان الفريق الاستشارى المشترك المعني بالمركز هو هيئة البرمجة الأساسية التي تمثل فيها مصالح الحكومات الأعضاء في كل من الأمم المتحدة ومجموعة " غات " فيما يتعلق بالمركز ، فقد قرر الفريق العامل احالة تقرير الفريق الاستشارى المشترك عن دورته الثامنة الى مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة عشرة .

هاء — البيانات الختامية

١٢٢ — في ختام المناقشة المتعلقة ببرنامج العمل الوثائق ذات الصلة المعروضة على الفريق العامل ، تكلم ممثل كل من الولايات المتحدة الامريكية (باسم المجموعة " باء ") ، والبرازيل والهند (باسم مجموعة السبعة والسبعين) ، والاتحاد السوفياتي (باسم البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية) فضلا عن وكيل الأمين العام للمؤتمر .

١٢٣ — وقال المتحدث باسم المجموعة "باء" ان أعضاء مجموعته الحاضرين يعتبرون عمل الفريق العامل بمثابة جهد يرمي الى مساعدة الأمانة في أداء مهمة واضحة الصعوبة ، وذلك بسبب الضغوط الكبيرة التي تمارسها عليها الحكومات نفسها وكذلك بسبب المصاعب المتكررة الحدوث الناجمة عن علاقات العمل مع الأقسام الأخرى في أمانة الأمم المتحدة . الا أنه أعرب عن اعتقاده بامكان تحسين جميع اجراءات اعداد واستعراض الميزانية البرنامجية وبرنامج العمل اذا ما سبق تلك العملية مستقبلا اجراء مشاورات ، رسمية كانت أو غير رسمية ، مع الحكومات . وفضلا عن ذلك ، فانه يمكن تحسين طريقة عرض برنامج العمل لو أن الأمانة استهلت وثيقتها ببيان شامل تستعرض فيه آخر النتائج والمقررات التي توصلت اليها الهيئات الحكومية بعد عملية الاعداد والاستعراض السابقة ، ولو أنها استعلمت النتائج المتعلقة بالآثار المترتبة على برنامج العمل وعلى زيادة الموارد واعادة توزيعها وتبريرها في اطار الاتجاه العام الذى سيتبعه المؤتمر . وأضاف يقول انه لا يمكن ، لسوء الحظ ، اعتبار الآراء التي أعربت عنها مجموعته الآن سوى رد فعل أولي وذلك بسبب التوزيع المتأخر للوثائق ، وأن أحد أعضاء المجموعة "باء" مازال يحتفظ بحق تقديم تعليقات أخرى في موعد لاحق .

١٢٤ — وترى المجموعة "باء" ان الفريق العامل ليس هو المحفل المناسب لمناقشة المبادئ الأساسية للميزنة مثل عوامل التضخم أو عوامل تغيير الموافقين ، كما أنها لا تعتقد بأنه ينبغي على الفريق العامل أن يعمل على أساس وضع ميزانية كاملة ، أى الموافقة المسبقة على ميزانية تتضمن معدلات مسقطة للتضخم . وفضلا عن ذلك ، فان المجموعة "باء" تعتقد انه ليس من مهمة الفريق العامل الاضطلاع بمراجعة لبرامج معينة من حيث المضمون ، أو التقدم في أنشطة المؤتمر عن طريق عملية الميزنة .

١٢٥ — وقال المتحدث باسم المجموعة "باء" أن أعضاء مجموعته يرحبون بتحديد الأولويات ولكنهم يلاحظون أن ذلك ينبغي أن يقترن بمبدأ اعادة توزيع الموارد أو اعادة تخصيصها . وكان من الممكن ، على هذا الأساس ، تحقيق وفورات في بعض المجالات ، واعادة توزيع الموارد وانهاء البرامج التي أنجزت المهمة الموكولة اليها . كما أنهم يشعرون بالقلق ازاء مسألة ازدواج العمل وتداخله بين المؤتمر وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ، ذلك أنه لا يمكن اهدار الموارد في وقت تفرض فيه القيود على الميزانية . ولاحظوا أن الوثائق المعروضة على الفريق العامل لا تصف علاقة أنشطة المؤتمر بالعمل المتصل بها في هيئات أخرى ، وهي مسألة هامة ينبغي على الأمانة أن تتخذ بشأنها تدابير محددة وملموسة لضمان تقسيم العمل في بعض المجالات بين مختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة . وقال ان أحد أعضاء المجموعة "باء" يود أن يكرر طلبه بشأن تنقيح الوثائق المعروضة على الفريق العامل على نحو يكفل وصف تلك العلاقات .

١٢٦ — وفيما يتعلق بمسألة التفويض التشريعي ، ذكر أن المجموعة "باء" ترى أنه ينبغي وضع برامج العمل استنادا الى مقررات مسبقة للهيئات الحكومية الدولية المناسبة ، وان الفريق العامل ليس هو المحفل المناسب الذى تلتمس فيه الموافقة على المفاهيم أو البرامج الجديدة . وأما فيما يتعلق بمسائل الموظفين ، أعرب عن اعتقاد المجموعة "باء" بأن التبريرات المقدمة في برنامج العمل لانشاء وظائف جديدة أو لرفع رتب وظائف حالية هي تبريرات ضعيفة . وأشار الى اعتقاده أيضا بأنه بالرغم من الفائدة الكبيرة التي ينطوى عليها العديد من مشاريع المساعدة التقنية التي يشترك فيها المؤتمر ،

فان الموظفين الذين تمول وظائفهم من الميزانية العادية في بعض المجالات ينفقون على أنشطة دعم المساعدة التقنية وقتا لا يتناسب مع ذلك الذي يخصصونه لمجالات النشاط الأخرى للمؤتمر . كذلك تشعر المجموعة " باء " بالقلق ازاء امكان استخدام الخبراء الاستشاريين بدلا من الموظفين العاملين لأجل طويل ، وتنوه بأن أحد الأعضاء طلب قائمة بالخبراء الاستشاريين المستخدمين مع بيان اسم كل منهم ، والبرنامج الذي يرتبط به ، ومدة شغله لوظيفته ، من أجل استخدامها من جانب الفريق العامل .

١٢٧ — وفيما يتعلق بالتقييم ، قال ان المجموعة " باء " ترى انه ينبغي أن يحصل الفريق العامل على بيان بشأن تنفيذ برنامج العمل الحالي عند اجتماعه للنظر في الميزانية البرنامجية المقترحة التالية ، كي يتمكن من تقييم تنفيذ الميزانية البرنامجية الحالية وعلاقتها بفترة الميزانية البرنامجية التالية . وينبغي على الأمانة أن تقدم للفريق العامل في دوراته القادمة آخر المعلومات وأدقها فيما يتعلق ببرنامج العمل وآثاره على الميزانية . وينبغي تحديد العوائق التي نشأت أثناء عملية اعداد برنامج العمل ، كما ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لازالتها .

١٢٨ — وذكر المتحدث باسم المجموعة " باء " ، في ختام بيانه ، أن المجموعة " باء " ترغب في اعادة تأكيد الأهمية التي تعلقها على عمل المؤتمر في مجال حل المسائل الدولية الهامة المتعلقة بالتجارة والتنمية . وقال ان المجموعة " باء " تلاحظ الأهمية المتزايدة التي يكتسبها المؤتمر في ميزانية الأمم المتحدة في مجملها ، وتشعر أن هذه الزيادة تتفق مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع الدولي .

١٢٩ — وقال ممثل البرازيل ان الفريق العامل اجرى دراسة شاملة لمختلف جوانب برنامج العمل المقترح . وأضاف يقول ان تلك العملية كانت مفيدة ، وانه يتطلع الى اجراء تحسينات عليها ، وذلك عن طريق اتاحة الموارد الكافية . وأضاف أنه برغم ادراكه لامكان ادخال تحسينات على طريقة عرض الوثائق ، فينبغي الا تحول هذه المسائل المتعلقة بالشكل دون موافقة الفريق العامل على ما تضمنه باب الميزانية البرنامجية المتعلق بالمؤتمر . فقد أوضح المجلس في القرار ١٢٣ (د — ١٤) ضرورة تعزيز أنشطة المؤتمر ، كما أن هنالك شعورا واسع النطاق بأن المسؤوليات الخاصة التي يضطلع المؤتمر بها في مختلف مجالات اختصاصه تستدعي اعادة تشكيل جهازه المؤسسي بصورة ملموسة . وقال انه من الطبيعي تماما أن يؤيد وفده ، آخذا بعين الاعتبار التفويضات التشريعية للبرامج المقترحة ، برنامج العمل المقدم من جانب الأمانة ولاسيما في المجالات الجديدة التي للمؤتمر دور هام فيها ، مثل نقل التكنولوجيا ووضع برنامج متكامل للسلع الأساسية .

١٣٠ — وقال المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين انه سيرد بنفس الروح التي اتسمت بها الملاحظات الختامية التي أدلت بها المجموعة " باء " . وذكر أن مجموعته توافق على الرأي القائل بأن من شأن تحسين الاجراءات وأوراق عرض الوثائق أن يفضي الى زيادة فهم جميع المعنيين لعملية التخطيط بوصفها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحددها أجهزة تقرير السياسة العامة في المؤتمر . ولذلك فان مجموعة السبعة والسبعين توافق على ضرورة تزويد المجلس بمعلومات كاملة ومطابقة للحالة الراهنة بشأن التفويضات التشريعية للاضطلاع بأنشطة محددة ، وعلى ضرورة توفير الوثائق في الوقت المناسب .

١٣١ — وأضاف يقول ان مجموعة السبعة والسبعين تؤيد كذلك الاقتراح الرامي الى عقد مشاورات غير رسمية سبقة مع ممثلي الدول الأعضاء ، شريطة الا يمس ذلك بحق الأمين العام للمؤتمر ، بل بواجبه ، في تقديم مقترحاته بشأن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والموارد الاضافية التي يحتاجها .

١٣٢ — واستطرد قائلا ان الفريق العامل ليس المكان المناسب لاجراء مناقشات موضوعية بشأن أمور السياسة العامة أو التعليق على مزايا البرامج المقررة ، واذا كان المتحدث باسم المجموعة " باء " قد قصد الايحاء بأنه بذلت محاولات من هذا النوع ، فانه لا يوجد لدى مجموعته دليل على ذلك . اذ أوضحت المناقشات بأن التفويضات قد منحت بالفعل لكل نشاط من الأنشطة المقترحة .

١٣٣ — وقال ان مجموعته ترى ان الوثائق التي أعدتها الأمانة تتسم فعلا بالعرض الفضفاض الذي تعتقد المجموعة " باء " بفائدته . ذلك أن أي عرض آخر أكثر تفصيلا كان سيتسم بالتكرار والصعوبة ، كما أن من الممكن أن يتوقع من أعضاء الفريق العامل أن يكونوا ملمين بقرارات الأجهزة الدائمة للمؤتمر . وكذلك فان من واجب الهيئات التشريعية ، وليس الأمانة ، منع ازدواج الأنشطة في منظومة الأمم المتحدة . اذ أن أمانة المؤتمر تنفذ قرارات حكومية ، وقد نجحت ، في رأي مجموعته ، في تتمة العمل المنجز في هيئات أخرى وفي تجنب ازدواجية الجهود .

١٣٤ — وفيما يتعلق باستخدام الموظفين الثابتين لدعم برامج المساعدة التقنية ، قال ان مجموعته تعتقد ان من الطبيعي ان يتبع ذلك في بعض مجالات العمل على نحو أكبر منه في مجالات أخرى . ومالم يوفر موظفون اضافيون للاضطلاع بصورة محددة ببرامج المساعدة التقنية فقط ، فلابد من استخدام الموظفين الثابتين لهذه الغاية ، شريطة توفرهم في الشعبة المعنية ومراعاة لطلبات الحصول على مساعدة تقنية . وعلى أي حال ، فلا ريب في أنه ينبغي تشجيع التزاوج بين الأنشطة التنفيذية وأنشطة البحوث الموضوعية .

١٣٥ — وفيما يتعلق بمسائل الأولويات ، والموظفين الاضافيين ، ورفع رتب الوظائف ، والاستفادة من الخبراء الاستشاريين ، وهي مسائل مرتبطة ببعضها بعضا ، قال ان مجموعة السبعة والسبعين ترى نفسها مضطرة الى رفض الرأي القائل بأن تحديد الأولويات ينطوي بالضرورة على تقليص أنشطة أخرى ، خاصة وأن ٦ في المائة فقط من ميزانية الأمم المتحدة قد خصصت لمؤتمر التجارة والتنمية ، الذي هو الأداة الرئيسية للتعاون الدولي من أجل التنمية ، والذي تقع على عاتقه مسؤولية رئيسية لتنفيذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ويضاف الى ذلك أن التنمية عملية متكاملة تشمل نطاقا واسعا من النشاط ؛ ولابد من احراز تقدم على كافة الجبهات في آن واحد . ولا يمكن لتحديد الأولويات أن يعني التركيز على بعض الأنشطة وتخفيض البعض الآخر ، ولكنه يعني التعجيل ببعض الأنشطة مع الابقاء على معدل تنفيذ الأنشطة الأخرى . ولذلك فانه ينبغي النظر الى الأولويات في ميدان التجارة والتنمية ، الذي له أهمية حيوية جدا لملايين البشر المحرومين ، من زاوية زيادة الموارد ، وليس على أساس مجرد اعادة توزيع الموارد الحالية . ويقتضي تعزيز المؤتمر تعزيز قاعدة موارده وهذا هو المبرر الأساسي للطلبات المقدمة لزيادة الموظفين ، وتعزيز بعض وظائف خدمة العمل ، والترقيات التي يبررها انشاء شعب جديدة أو الاضطلاع بأنشطة جديدة ، واستخدام الخبراء الاستشاريين في حالات عدم تمكن الموظفين الثابتين المحدود العدد للغاية من النهوض بكافة المتطلبات التي تلقيها على كاهلهم الهيئات التشريعية .

١٣٦ — وفي الختام ، قال ان مجموعة السبعة والسبعين تود أن تعلن أنها لاحظت مع الارتياح الشديد تأكيد المجموعة " باء " من جديد للأهمية التي تعلقها تلك المجموعة على عمل المؤتمر في حل المسائل الدولية الهامة المتعلقة بالتجارة والتنمية ، ورأيها بأن نمو ميزانية المؤتمر يتفق مع الحاجات الحقيقية للمجتمع الدولي . وذكر أن مجموعته تأمل في أن يترجم هذا الموقف المبدئي في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وفي اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة على شكل اعتماد لبرنامج عمل المؤتمر وموافقة على متطلباته من الميزانية .

١٣٧ — وذكر المتحدث باسم البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية أن تلك البلدان ، التي حثت على انشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تؤيد تعزيز وزيادة كفاءة العمل التقدمي الذي يضطلع به المؤتمر على نطاق عالمي بقصد زيادة اقرار الأوضاع الطبيعية في مضمار العلاقات التجارية والاقتصادية وتطويرها بصورة منصفة بين جميع الدول ، بغض النظر عن الاختلافات في نظمها الاجتماعية والاقتصادية ومستوياتها الانمائية ، وذلك بقصد تعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلدان النامية .

١٣٨ — ومضى يقول ان البلدان الاشتراكية تتوقع أن تتجه أنشطة المؤتمر ، ولاسيما برنامج عمله للفترة ١٩٧٣ — ١٩٧٧ ، اتجاها متزايدا صوب التعجيل بعملية اقرار الأوضاع الطبيعية في العلاقات التجارية الدولية وتوسيعها ، وتنمية التجارة بين جميع البلدان ولاسيما بين البلدان ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، والبلدان التي تتباين مستوياتها الانمائية ، وازالة التمييز ومذهب الحماية ، والحواجز غير الجمركية ، ومنع اقامة حواجز جديدة . وتؤيد البلدان الاشتراكية الاقتراحات الرامية الى زيادة فعالية عمل المؤتمر والاقتصاد في نفقاته ، والغاء النفقات التي لا مبرر لهـا أو تخفيضها واضفاء الاستقرار على النفقات المدرجة في ميزانية المؤتمر بصفة عامة .

١٣٩ — وذكر أنه اتضح أثناء اجتماعات الفريق العامل أن توصيات الأمين العام للمؤتمر واقتراحاته من أجل زيادة المخصصات في الميزانية تعود ، بشكل خاص ، الى التضخم ، وعدم استقرار العملات ، والتغيرات في أسعار صرف عملات البلدان الرأسمالية . وأضاف يقول ان البلدان الاشتراكية ليست مسؤولة بأى شكل من الأشكال عن عدم استقرار العملات والتضخم ، ومن ثم ينبغي الا تتحمل التكاليف الاضافية التي تقع على كاهل الأمم المتحدة نتيجة لذلك .

١٤٠ — وأعلن أن البلدان الاشتراكية في أوروبا الاشتراكية للأسباب الآنفة الذكر ، تتحفظ بشأن موقفها النهائي من الباب المتعلق باعتمادات ميزانية المؤتمر للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٧ .

١٤١ — وذكر نائب الأمين العام للمؤتمر انه برغم سهولة تحديد المسائل الرئيسية المعروضة على الفريق العامل ، فان اجراء مناقشة أكثر تفصيلا لمهمته سيكشف عن وجود مسألتين معقدتين على الأقل .

١٤٢ — وأضاف أن المسألة الأولى تتصل بالعلاقات بين هيئات البرمجة وهيئات الميزنة . ويمكن النظر الى الميزانية البرنامجية كحساب واحد ، أو كسلسلة حسابات ، تدرج فيها البرامج على الطرف الأيسر من الحساب ، بينما تدرج التكاليف على الطرف الأيمن . وينبغي الا تتجاهل هيئة البرمجة الجانب الأيمن ؛ كما ينبغي على هيئة الميزنة الا تتجاهل الجانب الأيسر . وتبقى مع ذلك لكل منهما وظيفة محددة ، وينبغي تحديد المسؤولية الأساسية لأى منهما بالنسبة لعدد من القضايا التي تبرز أثناء عملية البرمجة والميزنة .

١٤٣ — واستطرد قائلا ان المسألة الثانية تتعلق باجمالي الانشطة التي ستنظر فيها هيئات البرمجة، مثل المجلس . ومن المرغوب فيه وجود مستوى مرتفع نسبيا للتجميع بسبب عاملين على الأقل ، هما امكانية الوصول الى اتفاق في الرأى ، وضغط الوقت . ونظرا لأن المؤتمر يهتم في المقام الأول بقضايا السياسة الدولية ، فمن الصعب ، وربما كان من المستحيل ، التوصل الى اتفاق في الرأى ، غير أن من المحتمل أن يكون من الأسهل تحقيقه في حالة وجود مستوى تجميع مرتفع نسبيا أكثر منه في حالة وجود مستوى منخفض . وأما بشأن عامل الوقت ، فاذا كان المراد هو دراسة برنامج العمل بتفصيل واسع فمن المحتمل الا يتوفر للمجلس وقت كاف كي يقوم باجراء تقييم عام . على أن مسألة التجميع تثير بدورها مسائل تتعلق بدور الهيئات الفرعية للمجلس في عملية البرمجة .

١٤٤ — وواصل كلامه قائلا ان الأمانة تدرك ، في أسى ، أنه حدث تأخير في اعداد الوثائق اللازمة للفريق العامل ، وتعترف بأنه من الصعب استيعابها حتى عند تعميمها في الوقت المناسب . ويرجع ذلك الى عدة أسباب من بينها أن المعلومات المقدمة لم تجمّع دائما في نفس الوقت ، كما أن أنواعا مختلفة من المعلومات ترد في وثائق مختلفة . ولذلك فان المشاكل التي ستعالج في مؤتمر التجارة والتنمية ، في ضوء التطورات الاقتصادية الحالية ، نوقشت في الخطة المتوسطة الأجل التي تتضمن أيضا بابا عن التنسيق ؛ وقد عرضت بوضوح أهداف برنامج العمل في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ وفي الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧، في حين أن الغاية الرئيسية من الوثائق التي أعدتها أمانة المؤتمر لتقديمها (TD/B/510، Add.1، Add.1/Corr.1، و Add.1/Corr.2) هي تكملة الباب المتعلق بالمؤتمر في الميزانية البرنامجية . ولقد كان بالامكان وضع كافة المعلومات ذات الصلة في وثيقة واحدة . غير أنه كانت هنالك أيضا حاجة لبعض الوثائق المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في مجملها ، والتي كان لابد من اعدادها مركزيا في مقر الأمم المتحدة . ولم ترغب أمانة المؤتمر ، سواء كانت على صواب أم خطأ ، في تكرار تلك الوثائق . ومن ناحية أخرى ، كانت ثمة حاجة لتحقيق الاتساق بين الوثائق المعدة مركزيا والوثائق التكميلية المعدة من جانب أمانة المؤتمر .

١٤٥ — وقال انه لا يرغب في الحديث باسهاب عن عدد من المشاكل الأخرى ، كتلك الناجمة عن أنشطة يمكن اعتبارها كجزء من برامج مستقلة أو كبرنامج في حد ذاتها على السواء . غير أنه استرعى الانتباه الى ضرورة أن تتفادى المعلومات والامانة معا الاضطلاع بالبرمجة الى حد لا يحقق فوائد ايجابية للعمل الموضوعي الهام الذى يقوم به المؤتمر .

١٤٦ — وذكر ، في الختام ، أنه ينبغي على الفريق العامل أن يقوم ، بمساعدة الأمانة ، لا بتقديم التوجيه اللازم للبرامج لفائدة هيئات الميزنة فحسب ، بل والاسهام كذلك في زيادة فعالية المؤتمر . وأشار الى أنه يبدو أن هنالك اتفاقا في الرأى على أن هذا الاسهام مازال دون مستوى الفعالية الواجبة ، وبالتالي فانه ينبغي اجراء مزيد من الدراسة لطرق ووسائل تحسين هذه العملية ، وللاقتراح المتعلق باجراء مشاورات غير رسمية حول هذا الامر .

واو — اعتماد تقرير الفريق العامل

١٤٧ — اعتمد الفريق العامل ، في جلسته الختامية المنعقدة في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، مشروع التقرير [TD/B/(XXX)/WG/L.1 و Add.1] ، مع عدد من التعديلات ، واذن للمقرر باكمال التقرير على النحو المناسب .

تذييـــل

الحاضرون في دورة الفريـق العامل (أ)

١ — حضرت الدورة الدول الاعضاء في الفريق العامل التالية اسماؤها :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
استراليا
المانيا (جمهورية — الاتحادية)
اندونيسيا
البرازيل
بلغاريا
بولندا
بيرو
الصين
العراق
فرنسا
فنزويلا
فنلندا
نيجيريا
الهند
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان

٢ — واشتركت في الدورة ايضا الدول الاعضاء في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنميـــة التاليـــة اسماؤها :

اثيوبيا
ايطاليا
تايلند
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية الليبية
جمهورية كوريا
سويسرا
غواتيمالا
كوبـا
منغوليا

٣ — ومثلت في الدورة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

٤ — ومثلت في الدورة ايضا الوكالات المتخصصة التالية اسماؤها :

منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة
صندوق النقد الدولي
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

٥ — ومثلت في الدورة المنظمة غير الحكومية التالية من الفئة العامة :

الاتحاد العالمي للعمل .

(أ) للاطلاع على قائمة المشتركين انظر الوثيقة TD/B(XIV)/WP/INF.1 ، و Corr.1 .

المرفق الثانـــي

اعضاء لجان المجلس الرئيسية (أ)

لجنة السلع الاساسية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
اندونيسيا
اوروغواي
اوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندي
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
جمهورية افريقيا الوسطى
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية الليبية
جمهورية فيتنـام *
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رواندا
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سري لانكا
السلفادور
السنغال

---

* تعرف الان باسم جمهورية فيتنام الجنوبية .

(أ) انظر الفقرتين ١٧ و ١٨ أعلاه .

السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا

ماليزيا
مدغشقر
مصر
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا ، جمهورية — الاتحادية ،
اندونيسيا
اوروغواى
ايران
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديس
بنما
برلندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
جمهورية افريقيا الوسطى
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية الليبية
جمهورية فيتنام *
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المكسيك
المملكة العربية السعودية

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
النيجر
نيوزيلندا
الهند

هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا ، جمهورية — الاتحادية
اندونيسيا
اوغندا
ايران
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
جمهورية افريقيا الوسطى
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية الليبية
جمهورية فيتنام
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا

لبنان
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية
النروبج
النمسا

نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا ، جمهورية — الاتحادية ،
اندونيسيا
اوغندا
ايران
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوبوغو
تشيكوسلوفاكيا
جامايكا
الجزائر
جمهورية افريقيا الوسطى
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية الليبية
جمهورية فيتنام
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السويد
شيلي
الصين
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

موريشيوس
النروج
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
الارجنتين
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا ، جمهورية ـ الاتحادية ،
اندونيسيا
ايران
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
جامايكا
الجزائر
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية الليبية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
رومانيا
زائير
سري لانكا

السويد
سويسرا
سيراليون
شيلي
العراق
غانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
كندا
كوبا
كولومبيا
الكويت
كينيا
ماليزيا
مصر
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية
موريشيوس
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

الجزء الثالث

تقرير مجلس التجارة والانماء عن القسم الأول من
دورته الخامسة عشرة

المعقودة بمقر الأمم ، في جنيف ، في الفترة من ٥ الى ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥

مقدمـــة

١ — عقد مجلس التجارة والتنمية الجزء الأول من دورته الخامسة عشرة بقصر الأمم ، في جنيف ، في المدة من ٥ الى ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، ويتضمن التقرير الحالي موجزا لأعمالها (١) .

٢ — وافتتح الدورة السيد اندريه لوكانوف (بلغاريا) ، رئيس المجلس اثناء دورتـــه الرابعـــة عشرة (٢) .

٣ — وفي الجلسة ٤٢٨ (الافتتاحية) ، انتخب السيد كينيث دادزي (غانا) رئيسا للمجلـــس بالتزكية (٣) .

٤ — وفي الجلسة نفسها ، التزم المجلس الصمت دقيقة تأبينا للسيد و . مالينوفسكي ، المديـــر السابق لشعبة المعاملات غير المنظورة التابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الذى توفي في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٥ .

٥ — وفي الجلسة ٤٣٧ المنعقدة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، التزم المجلس الصمت دقيقة تأبينا للسيد أ . ن . موانيا ، عضو الوفد النيجيري في الدورة العالية للمجلس ، الذى توفي فـــي ١١ آب/اغسطس ١٩٧٥ .

---

(١) للاطلاع على عرض كامل لأعمال المجلس اثناء الجزء الاول من الدورة الخامسة عشرة ، انظر المحاضر الموجزة للجلسات من ٤٢٨ الى ٤٤١ (TD/B/SR.428-441) .

(٢) للاطلاع على عرض للبيان الذى أدلى به الرئيس السابق ، انظر الفقرات ٦ — ٨ أدناه .

(٣) للاطلاع على عرض للبيان الذى ادلى به رئيس المجلس ، انظر الفقرات ٩ — ١٤ أدناه .

الفصل الأول

البيانات التي ألقيت في افتتاح الـــدورة

ألف ـ البيان الذي ادلى به الرئيس السابق

٦ ـ في جلسة المجلس ٤٢٧ ، المنعقدة في ٥ آب/أغسطس ١٩٧٥ ، أشار السيد انستاسيه لوكانوف (بلغاريا) ، رئيس المجلس اثناء دورته الرابعة عشرة ، لدى افتتاحه الدورة الخامسة عشرة ، الى الصعاب التي لم يسبق لها مثيل والناجمة عن الأزمة الاقتصادية التي تؤثر على البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وكثير من البلدان النامية ، وقال انه لن يتسنى التغلب على هذه الصعاب الا عن طريق مزيد من التعاون الدولي القائم على المساواة والاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة. واضاف انه من الضروري التسليم بأن التفاهم الدولي هو البديل السليم الوحيد للمواجهة المدمرة . ولقد تكشف السبيل الى تحقيق المزيد من هذا التعاون والتفاهم بفضل الانجاز التاريخي المتمثل في توقيع الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا ، في هلسنكي ، الامر الذي يمكن ان يكون له اثر عميق وايجابي على التعاون الدولي بوجه عام .

٧ ـ وقال رئيس المجلس السابق ان السؤال يظل قائما حول نوع الجهاز المؤسسي الذي يستطيع أن يزيد من ذلك التعاون على افضل وجه بقصد التماس حلول للمشاكل المشتركة في ميدان التجارة والتنمية تلقى القبول من الجميع . واضاف ان هناك ، في هذا الصدد ، اتجاهين متعارضين : ينحو احدهما الى توزيع الجهود الدولية واشاعة المسؤوليات فيما بين العديد من الهيئات ؛ وينحو الآخر الى المغالاة بغير مبرر في تركيز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في نطاق منظومة الامم المتحدة .

٨ ـ واشار السيد لوكانوف الى ان هذين الاتجاهين يغفلان انه يوجد بالفعل جهاز دولي للتعاون التجاري والانمائي يكفل تمثيلا دوليا واسع النطاق ، ويتجسد في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . واعرب عن اقتناعه الشديد بأن الطريقة الوحيدة لتقوية وتطوير مؤتمر التجارة والتنمية كما ينبغي، لكي يلعب دورا متزايد الاهمية، ينبغي أن يسعى المؤتمر الى اكتساب طابع أكثر عالمية، لا من حيث العضوية فحسب ، وانما ايضا من حيث الخدمات التي يتوقعها منه جميع اعضائه ، بصرف النظر عن مستويات انمائهم او اتجاهاتهم الاقتصادية والاجتماعية . فذلك هو السبيل الوحيد الذي يتيح لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان يحظى من الدعم السياسي ما يكفي لتمكينه من الاضطلاع بنجاح بالمهام الضخمة الموكولة اليه .

باء ـ البيان الذي أدلى به رئيس المجلس

٩ ـ ادلى الرئيس ، في بيانه الافتتاحي الذي ادلى به في الجلسة ٤٢٨ ، المنعقدة في ٥ آب/ اغسطس ١٩٧٥ ، ان الاقتصاد العالمي يجتاز مرحلة من التباطؤ ، الذي يزداد حدة بسبب استمرار التضخم ، وتدهور فرص العمالة ، وتزايد مشاكل المدفوعات وحدوث تغييرات بعيدة الأثر في العلاقات

السعرية . وقد ادى الانكماش الاقتصادى في البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي ، الذى زاد من حدته التدابير التي اتخذتها تلك البلدان للتحكم فيما تعانيه من نواحي العجز في البترول ، الى خفض اسعار المنتجات الاولية والحد من امكانيات التصدير المتاحة للبلدان النامية . وتتعارض الزيادة التي نتجت من ذلك في متطلبات البلدان النامية من الموارد الخارجية تعارضا حادا مع عدم كفاية التدفقات المالية التعاملية من البلدان المتقدمة النمو ، حتى بالقياس الى الأهداف السابق قبولها . وتعكس هذه الظواهر اختلالا كامنا في الاقتصاد الدولي وافتقارا الى الاستعداد للتكيف مع عمليات التغيير ، الديموغرافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادى . ووقع العالم بين براثن ازمة انماء ، وازمة علاقات اقتصادية دولية ، وازمة تكيف مؤسسي .

١٠ — واضاف يقول ان التقدم في انهاء تلك الأزمة المضاعفة يتوقف على تصميم الحكومات على التوصل الى اتفاق بشأن السياسات العامة وطرائق العمل في جو من الاحترام والثقة المتبادلين . وذكر ان هناك ، لحسن الحظ ، دلائل كافية على ان ذلك الاعتبار لم يغب عن البال ؛ وان سلسلة الحادثات المكثفة المتعددة الأطراف التي اجريت خلال ١٩٧٥ تنهض دليلا على اهتمام الحكومات باحراز تقدم في هذا الصدد .

١١ — ومضى يقول ان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ذاته يضطلع بدور كبير في الجهود المبذولة حاليا التماسا للتكيف الهيكلي . ذلك ان المؤتمر ، بعد ان حقق اعترافا اكبر بالمجال المتاح لنقل الموارد عن طريق التجارة ، يعكف على استحداث نهج جديدة على شكل برنامج شامل متكامل للسلع الأساسية . وفي هذا الصدد ، احرز قدر من النجاح في وضع اساس لاجراء مزيد من المناقشات بشأن السياسة العامة وللتفاوض على خطط محددة . كذلك تم احراز تقدم في استحداث اتجاهات جديدة في ميداني الاتجار بالسلع المصنعة ونقل التكنولوجيا ، وفي تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في اطار من الاعتماد الجماعي على النفس ، وفي مجال النقد والتمويل . يضاف الى ذلك انه من المحتمل ان تدخل الاتفاقية المعاصرة بمدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحرى حيز النفاذ قريبا ، كما تم التفاوض على اتفاق جديد بشأن القصدير ، وسيعاد وشيكا فتح باب التفاوض بشأن اتفاق الكاكاو لعام ١٩٧٢ .

١٢ — واستطرد الرئيس قائلا ان الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة الوشيكة الانعقاد هي فرصة فريدة للتأليف بين هذه العمليات وتطويرها على اعلى مستويات تقرير السياسة العامة ، وانه ليس هناك شك في اهمية المساهمة التي يتوقع ان يقدمها مؤتمر التجارة والتنمية في تلك الدورة . فالمؤتمر هو الذى بادر ، في نطاق منظومة الامم المتحدة ، بتقديم مفاهيم ومقترحات بعيدة الأثر بشأن السياسة العامة ، اصبحت ، برغم ما بدا عليها من جرأة اول الامر ، تشكل جزءا من مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية او تجتذب الآن اهتمام المجتمع الدولي . والواقع ان الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد قد عمدا ، في مواضيع كثيرة منهما ، الى مجرد تكرار الموضوعات والأهداف التي استحدثت اصلا داخل مؤتمر التجارة والتنمية . واضحى على المؤتمر الآن ان يوسع الدور الذى يقوم به بحيث يتجاوز توليد المفاهيم المستحدثة والمبادرات المتعلقة بالسياسة العامة الى التفاوض بشأن اتفاقات ملزمة محددة تتعلق بمسائل السياسة العامة ذات الصلة . ونظرا لما يتوفر لمؤتمر التجارة والتنمية من معرفة فنية خاصة وخبرة فريدة بآليات التفاوض ، فمن الممكن

ان يصبح أداة هامة لاضفاء طابع عملي على الاعلان وبرنامج العمل . ومن المأمول ، لذلك ، ان ينظر الى دورة المجلس العالية لا بوصفها تحضيرا فقط للدورة الرابعة للمؤتمر ، وانما كجزء من عملية تأمين التزام متجدد بهدف الانماء ، وتحديد الاتجاهات الجديدة التي ينبغي متابعتها ، وتوفير ما يلزم لحل المسائل المعلقة من قوة دافعة سياسية .

١٣ — واردف يقول ان الاهتمام باحياء التعاون الانمائي واعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، مبعثه القبول العام بالحاجة الى اتباع نهج شامل ومتكامل في الانماء ، والرغبة في الحد من الميل الى اتخاذ مقررات اقتصادية حيوية في محافل متعددة الاطراف خارج نطاق منظومة الامم المتحدة واقل منها تمثيلا . واشار الى ان احراز تقدم معجل في بلوغ الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة يتطلب جهازا بالغ القوة ينفذ الترابط والتنسيق الفعال في سياسات وبرامج البعثات على نطاق المنظومة . وعليه فان اهمية خاصة تنصب على تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنسيق السياسة العامة وعلى قدرة الهيكل المركزي للأمم المتحدة على مساعدة المجلس في انجاز مهامه . ولا يتعارض ذلك مع القيام ، في الوقت ذاته ، بتقوية دور مؤتمر التجارة والتنمية بوصفه مولدا للأفكار الجديدة ووكالة للتفاوض بشأن اتفاقات وتوصيات ملزمة . وعلى العكس من ذلك ، فان اى تخطيط مؤسسي سليم لتحسين ترابط منظومة الامم المتحدة ، بغض النظر عما قد يلزم اجراؤه من اعادة تنظيم وتكييف ، يجب ان ينطوي على تحسين فعالية مختلف عناصرها وقدرتها على العمل معا لبلوغ اهداف مشتركة .

١٤ — وذكر الرئيس ان من المأمول ان يتم تطوير ما قد ينبثق عن الدورة العالية للمجلس من مواقف مشتركة حيال هذه المسائل المؤسسية ، في اطار الفهم الكامل لما لها من آثار على المنظومة في مجموعها . وعلى اية حال ، فان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة سوف تشكل بداية عملية الاصلاح الهيكلي وليس مرحلتها النهائية المتعلقة باتخاذ القرارات .

جيم — البيان الذى ادلى به الامين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء (٤)

١٥ — ادلى الأمين العام لمؤتمر التجارة والانماء ، في الجلسة ٤٢٩ ، المنعقدة في ٥ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، ببيان افتتاحي اشار فيه الى الحالة الاقتصادية العالمية الخاتمة التي اعاد لها الى الأذهان رئيس المجلس في الجلسة السابقة . وقال الأمين العام انه ينبغي على المجلس ان يضع نصب عينيه الحاجة الماسّة الى اتخاذ تدابير للشروع في اجراء انعاش معجّل للاقتصاد العالمي وزيادة تدفق الموارد التي تحتاجها البلدان النامية في معظمها الساحق . واضاف ان الوثائق المعروضة على المجلس تسترعي الاهتمام الى الحاجة الى وضع سياسة عالمية لتعاشي

---

(٤) تم فيما بعد نشر البيان الذى ادلى به الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية في وثيقة رمزها [illegible] ، عملا بمقرر اتخذه المجلس في جلسته ٤٢٩ ، المنعقدة في ٥ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، بعد ان احاط المجلس علما بالآثار المالية المترتبة على مقرره .

الاختلالات الدورية تتضمن تدابير لمساعدة تلك البلدان ؛ ومن شأن ما يقوم به مجلس التجـــارة والتنمية حاليا من اعمال في مجالات مثل السلع الأساسية ان يساهم في رسم تلك السياسة .

١٦ — واوضح ان العالم يواجه ازمة ثلاثية — أزمة الانماء ، والعلاقات الاقتصادية الدوليـــة ، والتكيّف المؤسسي — تمثل المحاور الأساسية التي تشوب النظام الاقتصادي الدولي . وعليـــه فليس من المستغرب ان يمثل فيه الاجتماعات الدولية المنعقدة حاليا ، والتي ستتوج بانعقـــاد الدورة الرابعة للمؤتمر في نيروبي — باعادة تشكيل ذلك النظام من اساسه . وثمة رابطة وثيقة بين الدورة الرابعة للمؤتمر والدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة التي تنعقد عليها الآمال فـــي ابراز المسائل وتوليد الارادة السياسية اللازمة لاحداث تغيير . كما يمكن ان تتيح الدورة الرابعة للمؤتمر فرصة لاعداد برامج العمل بصدد تلك المسائل وبذلك يستطيع المجلس ان يقدم مساعـــدة للجمعية العامة بأن يوضح لها المسائل التي قد تناقش في المؤتمر .

١٧ — وقال ان المذكرة المقدمة من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجـــارة والتنميـــة (TD/B/IntOff) تورد عددا من تلك المسائل مع ايضاح نوع العمل الذي يبدو ممكنا في المرحلـــة الراهنة . وتتراوح المسائل المذكورة بين مسائل اتضحت معالجتها بصورة كافية تتيح اتخاذ مقـــررات تنفيذية محددة ، وتتطلب اتخاذ اجراء شبه فوري من جانب المجتمع الدولي ، واخرى تتميز بطابـــع نظري ويمكن ان تتخذ بشأنها مبادرات رئيسية لها آثار بعيدة الأثر بالنسبة المستقبل . وتعكـــس هذه المسائل بصورة عامة الدور المرجو من لمؤتمر التجارة والتنمية بوصفه محفلا لاجراء مفاوضات محددة وموردا للمفاهيم والأفكار الجديدة .

١٨ — وقال ان دراسة موضوع السلع الأساسية قد بلغت مرحلة متقدمة نسبيا . واعلن ان لجنـــة السلع الأساسية قد فوضته الاتصال بالحكومات والهيئات الاخرى فيما يتعلق بزيادة تطوير البرنامج المتكامل . واضاف ان ما يتطلبه الامر في ذلك المجال ليس الدراسات التقنية فحسب وانما اتخـــاذ مقررات سياسية ، والتركيز بدرجة اكبر على تقرير السياسة العامة .

١٩ — وفيما يتعلق بالمجال العريض للنقد والتمويل ، قال ان هناك ثلاث مسائل يستطيع المؤتمر ان يساهم بشأنها اسهاما هاما هي : مشكلة الديون الخارجية التي تؤثر على عدد كبير من البلدان النامية وتقتضي المبادرة الى اتخاذ اجراء عاجل بشأنها ، وتدفق موارد رأس المال الخارجي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، واصلاح النظام النقدي الدولي .

٢٠ — وذكر ان المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي قد وضع اهدافا بعيدة المدى لتصنيع البلدان النامية ستكون لها آثار هامة على تجارة تلك البلدان في البضائع المصنعـــة وشبه المصنعة . وقال ان الأمر يتطلب من مؤتمر التجارة والتنمية ان يستجيب لتلك الأهداف باتباع نهج شامل جديد يتجاوز اتجاهه السابق الى الترتيز على امكانية الوصول الى الأسواق وتحريـــر التجارة وعدم حمايتها .

٢١ — اما في مجال نقل التكنولوجيا ، فقد قال ان المؤتمر يستطيع اتخاذ مقررات رئيسية فيمـــا يتعلق بمدونة قواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، الجاري العمل بشأنها ، وبنواح معينة ممـــا قـــد يمكن اجراؤه من تنقيح لنظام البراءات الدولي . كذلك يستطيع المؤتمر ان يمضي الى حيز الوجـــود برنامج عمل واسع المجال يهدف الى تقوية القاعدة التكنولوجية للبلدان النامية .

٢٢ — واضاف ان موضوع الاعتماد الجماعي على النفس قد احتل مكانا بارزا في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ويستطيع المؤتمر ان يتيح فرصة لوضع استراتيجية شاملة للتعاون فيما بين البلدان النامية تعكس مبدأ الاعتماد الجماعي على النفس بوصفه بعدا من ابعاد استراتيجية عالمية للانماء ذات مدى أعرض .

٢٣ — وذكر ان موضوع تبادل التجارة فيما بين البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة هو مجال آخر قد يرغب المؤتمر ان يتخذ بشأنه مقررات تتعلق باتجاهات جديدة قد تتطلب القيام بعمل متعدد الأطراف .

٢٤ — وقال ان هناك ، اخيرا ، مسألة الدور المقبل لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . واشار الى ان المؤتمر سوف يتيح فرصة لتقييم انجازات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من بين نواحيها ، وكذلك لتقديم توصيات لزيادة فاعليته . واضاف انه ينبغي بحث هذه المسألة في اطار الأوسع للمناقشة الجارية بشأن الحاجة الى احداث تغييرات هيكلية في منظومة الامم المتحدة في مجموعها . ولقد بذلت محاولة في تقرير الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية (TD/B/573) للتمييز بين نوعين من الأنشطة التي تهتم بها الامم المتحدة اهتماما عميقا . فهناك ، اولا ، أنشطة تتصل باستراتيجيات انمائية تأخذ بها الدول الأعضاء وتتطلب اتخاذ تدابير على المستوى القومي ؛ وهذه الانشطة تحتاج الى الدعم الفكري والتحليلي والتقني والمالي من جانب الامم المتحدة والتي لا تستدعي ابرام مفاوضات اساسية بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية . وهناك ، ثانيا ، انشطة تتعلق بالاطار الدولي للانماء ، تمس العلاقات القائمة بين الدول وتستدعي ابرام مفاوضات والتوصل الى اتفاقات بينها . وينبغي تقوية مؤتمر التجارة والتنمية وتحويله الى اداة لتحسين الاطار الانمائي على المستوى الدولي ولابرام مفاوضات حول مواضيع محددة . ومتى قررت الحكومات ذلك ، سيستطيع مؤتمر التجارة والتنمية العثور على هذا الدور ان يتطور فيصبح مؤسسة اوسع ويتخذ شكل منظمة تجارية شاملة ، شأنها اقتى وقت انشائه .

٢٥ — وقال ان من المحتمل ان يرغب المؤتمر ، بالاضافة الى النظر في المسائل المحددة الواردة أعلاه ، في استعراض الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة ولا سيما في اطار الترابط بين مشاكل النقد والتجارة والتمويل . ولقد يرغب المجلس ايضا في البت فيما اذا كان ينبغي ادراج المسائل البالغة الأهمية المتعلقة بأثر البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية لبنود مستقلة في جدول اعمال المؤتمر ، او انه ينبغي معالجتها حسب علاقتها بكل بند من البنود الموضوعية الاخرى . ولما كانت الأمينة المكلفة لمؤتمر التجارة والتنمية ستواصل الاهتمام بنشاط بمسائل هامة مثل النقل البحري والتأمين ، فانها لم تدرج في الوثيقة TD/B/580 بنودا بشأن مسائل تتطلب اهتمام المؤتمر ذاته .

٢٦ — وقال الأمين العام للمؤتمر انه متى تحددت مجالات المواضيع التي ستكون للدراسة في المؤتمر ، اصبح من المهم الاستفادة من الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر في اجراء اكبر تقدم ممكن في دراسة مختلف المسائل . واعرب عن الأمل في ان يقوم المجلس باصدار التعليمات لهيئاته الفرعية التي ستجتمع قبل المؤتمر بأن تقوم بدور الدورات التحضيرية فيما يتعلق بالمسائل التي يقع عليها الاختيار ، فيما يتسنى للحكومات ان تعكف على اعداد وجهات نظرها . وقال ان الشيء ذاته ينطبق على اجتماعات

المجموعات الاقليمية . واشار الى ان عملية الاعداد للمؤتمر يجب ان تبلغ ذروتها لا في المؤتمر ذاته وانما في وقت مناسب قبل انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة للمجلس ، والتي يقصد منها ان تكون دورة للتفاوض قبل انعقاد المؤتمر بحيث ان يتم فيها تبادل مبدئي لوجهات النظر بشأن القرارات الواجب تقديمها في المؤتمر .

٢٧ — واشار الى من الاهمية بمكان ان تشغل المسائل التي سيحالجها المؤتمر اهتمام الرأى العام في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد السوقي والبلدان الاشتراكية . وقال ان مؤتمر التجارة والانماء يعنى الى تهيئة المناخات غير الحكومية وحشد الجهود المساعدة في تلك العملية .

٢٨ — وقال ان المؤتمر المنعقد في نيروبي سيكون بمثابة فرصة سياسية لاحراز تقدم هام في العلاقات الاقتصادية الدولية وانهاء النوع الجامد الذى يبدو قائما بالنسبة لموضوع الانماء والتعاون من اجل الانماء . ويعتقد ان المؤتمر ان يكون تتويجا ناجحا لما جرى في الشهور الأخيرة من جدل ومناقشات ويبرهن انه مناسبة تاريخية حقا .

الفصل الثاني

الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء : اهدافها ، وجدول اعمالها المؤقت ، والتحضير لها ، وتنظيمها (٥)

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٩ — عرضت على المجلس مذكرة امينها العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء بشأن اهداف الدورة الرابعة للمؤتمر ، وجدول اعمالها المؤقت ، والتحضير لها ، وتنظيمها (TD/B/[illegible]) ، استقبلت بالترحيب بوصفها مساهمة عملية في دراسة المجلس لهذا البند .

٣٠ — واحاط ممثل فينيا المجلس علما بالتقدم المحرز في الاعمال التحضيرية المادية للدورة الرابعة للمؤتمر ، واشار الى ان حكومته ستبذل قصارى جهدها لتوفير جو يكفل النجاح للمداولات التي ستجرى في المؤتمر بشأن المسائل الهامة المعروضة عليه . وقال ان لجنة التنسيق المشتركة بين الوزارات التي انشئت في وقت سابق من هذا العام قد اجرت بالفعل مشاورات مع قوة عمل مخصصة من امانة مؤتمر التجارة والتنمية ، كما انشأت عددا من اللجان الفرعية لمعالجة امور محددة مثل (تدبير اماكن الاقامة) ، والمواصلات ، ومرافق المؤتمر ، والامن وغير ذلك من الخدمات اللازمة . واضاف ان استبيانا بشأن الاقامة بالفنادق سيرسل في التريث العاجل الى جميع المشتركين عن طريق الأمانة العامة لمؤتمر التجارة والتنمية .

٣١ — واعرب عدد من ممثلي البلدان النامية عن موافقتهم على الاجراءات المذكورة بايجاز في الفقرات من ٣ الى ٥ من مذكرة الأمين العام (TD/B/[illegible]) . وقال احد ممثلي المجلس انه ينبغي على المجلس ان يركز ، لدى وضعه جدول الاعمال المؤقت للدورة الرابعة للمؤتمر ، على المسائل التي يتوفر لها احتمال معقول للاتفاق ، وعلى تلك التي تتطلب معالجة عاجلة . وذكر انه من اللازم ايلاء اهتمام خاص لصيانة بنود جدول الأعمال ، ملاحظا ان مسألة البضائع المصنعة وشبه المصنعة ، على النحو الذي صيغت به في مذكرة الامين العام ، تستبعد النظر في مواضيع مثل تحسين نظام الافضليات المعمم وتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية . واعرب عن اعتقاده بضرورة ادراج مسألة التدابير الخاصة لصالح اقل البلدان النامية نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية كبند مستقل في جدول الاعمال الذي ينبغي ان يشمل ايضا مجال النقل البحري . وقال ان حكومته تود ادراج بند اضافي هام يتصل بالعلاقة بين التجارة وسياسات الانماء وسياسات العمالة في البلدان النامية .

٣٢ — وقال احد ممثلي المجلس ان الدورة الرابعة سوف تشكل مرحلة في الدورة في اتجاه ، لا رجعة فيه ، نحو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وعليق بها ان تدون نقطة تحول في مجهود البحث عن

---

(٥) نظر المجلس في هذا البند في جلستيه ٤٣٠ و ٤٣٢ ، المنعقدتين في ٦ و ٧ آب/اغسطس ، وفي جلسته ٤٤١ المنعقدة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ . وقد وردت ايضا اشارات عديدة الى هذا البند على لسان الممثلين الذين تكلموا في البند ٣ من جدول الأعمال .

حلول للمشاكل الملحة للتجارة والتنمية . وقال انه ينبغي على المجلس ان يعتمد ، في وضعه جدول الأعمال المؤقت للدورة ، بالاضافة الى اختيار المسائل الاساسية دون غيرها . وينبغي ان تتصف وثائق المؤتمر بالوضوح والايجاز والاتجاه العملي ، وان يتم توفيرها بحلول نهاية ١٩٧٥ . وقال ان حكومته ترى انه يمكن اعتبار ان دورة المجلس الاستثنائية السابعة تشكل الجزء الأول من المؤتمر ومن ثم ينبغي السعي فيها الى الاتفاق على اكبر عدد ممكن من المقترحات ، بحيث لا يترك للتفاوض في المؤتمر ذاته الا المسائل التي لم يتوصل بعد الى اتفاق بشأنها . اما بالنسبة لادراج بند مستقل يتعلق بالتدابير الخاصة لصالح اقل البلدان النامية نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، فقد قال انه يعتقد بأنه ينبغي مراعاة رغبات البلدان المعنية في ان مقرر يتخذه المجلس في هذا الصدد .

٣٣ — وقال ممثل احدى البلدان النامية الاخرى انه يجدر بالمؤتمر ان ينظر في الموضوع الهام المتعلق بدور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه محفلا للتفاوض بين اعضاء المجتمع الدولي على اساس من التساوي في الحقوق والندية . وينبغي ادراج مسألة التدابير الخاصة لصالح اقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية كبند مستقل ، وذلك لأسباب يعرفها المجتمع الدولي جيدا . وفكر ان مجالات الاهتمام الرئيسية الاخرى التي ينبغي ان يضطلع بها جدول الأعمال تتضمن ما يلي : تعبئة بلدان العالم الثالث لتمكينها من الانتفاع من مجال نظام الافضليات المعمم ؛ ومشاكل ديون البلدان النامية ؛ ومسألة تدفق رأس المال والموارد المالية الى العالم النامي . وقال ان الدورة الرابعة للمؤتمر ينبغي ان تتيح للمجتمع الدولي فرصة تحسين مظاهر اعرابه عن حسن النية وتوجيها الى تدابير تعود بالخير على العالم الثالث .

٣٤ — واوضح ممثل بلد آخر من البلدان النامية فائدة ابرام مفاوضات قبل انعقاد المؤتمر لتمكينه من اتخاذ تدابير عاجلة . وقال انه من المهم ، بالاضافة الى ذلك ، ان تولي الهيئات الفرعية التي ستنعقد اجتماعات في هذا الصدد اثناء اوائل السنة القادمة على دراسة وتوخي التدابير المتوقع التفاوض بشأنها في نيروبي وعلى ابرام مفاوضات بدئية بشأنها ، وان من المرغوب فيه تماما ان يقدم المجلس توصياته في هذا الصدد في دورته العادية او المستأنفة .

٣٥ — وقال ممثل احدى البلدان الاشتراكية النامية في آسيا ان المؤتمر في دورته الرابعة التي ستنعقد في وقت تتعرض فيه العلاقات الاقتصادية الدولية لتغييرات عميقة ، ينبغي ان يهدف أولا وقبل كل شيء الى مقاومة الاستثمار والسيطرة والنهب والاستغلال وما تقوم به قوى الامبريالية والاستعمار والعنصرية من نقل آثار ازماتها الاقتصادية للخارج ، والى تنفيذ الرزم الايجابية المعلنة وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . واضاف ان جدول اعمال الدورة الرابعة يجب ، لذلك ، ان يتضمن بنودا مثل : حق جميع الدول في ممارسة السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية وعلى جميع انشطتها الاقتصادية الداخلية ، بما في ذلك الرقابة على انشطة الشركات عبر الوطنية ؛ وقيام البلدان النامية باقامة اتحادات لمنتجي المواد الخام والمنتجات الأولية ؛ وحق جميع الدول في الاشتراك على قدم المساواة في حل المشاكل الاقتصادية والمالية والنقدية ؛ واقامة رابطة بين اسعار صادرات وواردات البلدان النامية ؛ ووضع برنامج متكامل للسلع الدولية . وقال ان مسألة التدابير الخاصة لصالح اقل البلدان نموا بين البلدان النامية هي مسألة هامة ايضا وينبغي ان ينظر فيها المؤتمر . وذكر ان وفده لا يرى ان من الضروري ، في ذلك ، ادراج موضوع التجارة فيما بين البلدان

ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة لبند مستقل في جدول الأعمال . وقال انه سيتعين تعديل جدول الاعمال المؤقت للمؤتمر على ضوء المبادئ التي ستقررها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة .

٣٦ — وقال المتحدث باسم المجموعة 'باء' ان مجموعته تؤيد تأييدا تاما فكرة اتباع نهج انتقائي ، سواء فيما يتعلق بجدول جدول اعمال الدورة الرابعة والمسائل التي يشملها او بتعميم الوثائق . وبينما تعتقد المجموعة 'باء' بامكان التوصل في الدورة الحالية للمجلس الى قدر اكبر من الاتفاق العام بشأن المواضيع الأساسية التي ستناقش — والحق انه سيكون من المفيد للجمعية العامة ان تكون على دراية بهذه المواضيع في دورتها الاستثنائية القادمة — فانها ترى ان من السابق لأوانه اتخاذ اى قرار نهائي بشأن اختيار وصياغة تلك المواضيع ، اذ سيتعين تأجيل ذلك انتظارا لما ستسفر عنه الدورة الاستثنائية السابعة . ولذلك يجب ان تبقى رؤوس الموضوعات التي اقترحها الامين العام في مذكرته ذات طابع مؤقت ، رغم انها تشمل معظم المسائل الهامة . وقال انه ينبغي على المجلس ، لدى النظر في هذا الأمر في دورته الحالية ، ان يفضل صياغة البنود المقترحة على نحو لا يستبعد ما يمكن ان يتخذ من مقررات او تدابير في المؤتمر ذاته .

٣٧ — وقال المتحدث باسم المجموعة 'دال' ، متكلما نيابة عن عدد من البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، ان تلك البلدان تؤيد ، بصورة اجمالية ، تحليل وترتيب المجالات ذات الأولوية التي اقترحها الامين العام في مذكرته (E/B/L.404) . وبالاضافة الى ذلك فانها ترى انه يتعين على المؤتمر ان يعالج مسألة التجارة فيما بين البلدان ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بوصفها مسألة هامة ، وذلك بوجه عالمية الطابع ، وعلى قدر ما تتمتع به هذه التجارة من اهمية نسبية في التجارة العالمية . ولقد نص قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) على تشجيع هذه التجارة بوصفه جزءا من المهام الأساسية لمؤتمر التجارة والتنمية ، كما ان اقرار الانواع الطبيعية في هذه التجارة ، وفقا لما نصت عليه الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا ، سوف يفتح امكانيات جديدة تعود بالخير على الجميع . وقال ان معالجة تلك المسألة معالجة مستقلة بوصفها تمثل مشكلة خاصة لن يحتمي مرورها من اطار المعالجة الشامل ، بل مجرد التسليم بأن تلك التجارة تتطلب ، لما لها من اثر على التجارة العالمية في مجموعها ، اهتماما خاصا مراعاة لمطالب اغلبية البلدان ، ولا سيما البلدان النامية . واضاف ان ادخال اى تغيير اساسي على بقية اقتراح الامين العام سيكون له ، بالطبع ، اثر مباشر على سرعة تلك البلدان ازاء جدول الأعمال ذاته .

٣٨ — وفي الجلسة ٤٣٢ ، المنعقدة في ٧ آب/اغسطس ، قرر المجلس احالة البند ٢ من جدول الأعمال الى فريق الاتصالات التابع للرئيس (انظر الفقرة ٢٧٢ أدناه) للتصرف بنظره في الأمر .

٣٩ — وفي الجلسة ٤٤٠ ، المنعقدة في ١٦ آب/اغسطس ، عرض الرئيس مشروع اتفاق رأى للمجلس بشأن قائمة من المجالات المنتقاة المتعلقة بالسياسة العامة ، مع ايضاح المساهمات المحددة التي ستحالن في الدورة الرابعة للمؤتمر (TD/B/L.425) في كل مجال من مجالات السياسة العامة ، كما عرض مشروع مقرر بشأن هذا البند (TD/B/L.426) ، قدمه نتيجة للمشاورات غير الرسمية التي اجراها .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤٠ — وفي الجلسة نفسها ، اعتمد المجلس مشروع اتفاق الرأي الذي قدمه الرئيس (٦) . كما اعتمد مشروع مقرر ، قرر بموجبه ان يسترعي انتباه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة الى اتفاق الرأي الذي توصل اليه بشأن البند ٢ من جدول الاعمال مشفوعا بتقريره عن ذلك البند . واعرب المجلس عن ثقته في ان ملاحظتين الوثيقتين ستساعدان الجمعية العامة في مداولاتها ، وان المقررات والتوصيات التي ستنبثق عن الجمعية العامة ستفيد الأعمال التحضيرية للدورة الرابعة للمؤتمر . وقرر مجلس التجارة والتنمية ان يعيد ، في ضوء ما تسفر عنه الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة من نتائج ، الى القيام اثناء الجزء الثاني من دورته الخامسة عشرة بوضع الصورة النهائية لجدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للمؤتمر .

٤١ — وفي الجلسة ذاتها ، أيد المجلس المقترحات التي قدمها الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية في الفقرة ١٤ من مذكرته (TD/B/C.4/) فيما يتعلق بوثائق الدورة الرابعة للمؤتمر ، واعرب عن الامل في ان يتم الالتزام بالمواعيد المقررة بصفة مؤقتة . وأيد المجلس ايضا المقترحات المتعلقة بتنظيم المؤتمر الواردة في الفقرة ١٦ ، الا انه لاحظ ان الاعتماد النهائي للترتيبات التنظيمي سوف يتوقف على نوع جدول الأعمال الذي سيتم اقراره للمؤتمر بصفة نهائية . وفيما يتعلق بأهداف المؤتمر ، اعادل المجلس علما مع الارتياح بأنواع النتائج التي يتوقعها الأمين العام في الفقرات ٦ و ٧ و ٨ من مذكرته .

٤٢ — وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية انه كان من دواعي سروره وفده ان يشترك في اتفاق الرأي الذي توصل اليه المجلس بشأن قائمة المجالات المنتقاة المتعلقة بالسياسة العامة . واضاف ان تلك القائمة سوف تكون الأساس لاجراء مزيد من المناقشات بقصد الانتهاء ، في الجزء الثاني من الدورة الخامسة عشرة ، من اعداد جدول الأعمال المؤقت . ونظرا لأنه لا يزال باقيا ثمانية اشهر على انعقاد المؤتمر في نيروبي ، فليس هناك ما يدعو الى الدهشة ازاء عدم تمكن جميع الوفود من الاتفاق بصورة كاملة على المسائل المحددة الموضوعة ، بل ازاء الاتفاق ، بصورة اكثر ، على صياغة تلك المسائل . وقال ان وفده يرحب ، مع ذلك ، بالجو البناء للتعاون الايجابي الذي ساد الدورة الحالية ، ويثق في ان تقدما ملموسا سيتحقق في حل المشاكل الصعبة القائمة في ميادين التجارة والتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي اذا ما سادت الروح نفسها الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، والدورات القادمة للمجلس ، والدورة الرابعة للمؤتمر .

٤٣ — واعرب المتحدث باسم مجموعة البلدان السبعة والسبعين عن تقديره للاتجاه التعاوني الذي اظهرته الوفود الاخرى بالتوصل الى اتفاق الرأي الذي اقره المجلس . واضاف ان طبيعة اتفاق الرأي في حد ذاتها تجعل من المستحيل ان لا يرضى بلد او مجموعة من البلدان رضاء تاما عن النتائج ، وان البلدان الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين قد قدمت عددا من التنازلات تعد روح التعاون ذاتها . وذكر انه بينما ينبغي احراز مزيد من التقدم في الجزء الثاني من الدورة الخامسة عشرة ، وفي ضوء ما ستسفر عنه الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة من نتائج ، فان من رأيه ان اتفاق الرأي الذي اقره المجلس المتوسع يظل حجر الزاوية بالنسبة لأي اتفاق في المستقبل .

---

(٦) للاطلاع على نص اتفاق الرأي الذي اقره المجلس ، انظر المرفق الثاني أدناه .

الفصل الثالث

استعراض تنفيذ توصيات المؤتمر ؛ تنفيذ اعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ؛ الاستعراض والتقييم النهائيان للاستراتيجية الانمائية الدولية ؛ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المدرسة للانماء والتعاون الاقتصادى الدولى (٧)

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٤٤ — اعرب ممثلو البلدان النامية عن خيبة املهم العميقة ازاء التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لتنفيذ توصيات المؤتمر واعلان الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ذلك ان الاستعراض والتقييم النهائيين للاستراتيجية الانمائية الدولية ، سواء في الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس التجارة والتنمية أو في الدورة التاسعة والخمسين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، قد ابرزا النتائج المخيبة للآمال التي تحققت حتى الآن . وقالوا ان الدورة الخامسة عشرة للمجلس تنعقد ازاء خلفية قاتمة في فترة تتميز بأزمات متعددة هي انهيار النظام النقدى الدولي ، وتضخم متواصل على نطاق العالم يصاحبه انكماش في البلدان المتقدمة النمو وتباطؤ النشاط الاقتصادي السوقي ، واتجاه الى الجمود المستمر في معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية ، وفجوة آخذة في الاتساع بين البلدان الغنية والفقيرة في العالم .

٤٥ — وذكر ممثلو المجموعة ان مختلف الهيئات في منظومة الامم المتحدة بما فيها اجهزتها قد بحثت ، خلال السنتين الماضيتين ، مسألة الانماء من جميع وجوهها وعلى اعلى المستويات ، وان اعضاء المجتمع الدولي اتفقوا على خطة المعالجة والعلاجة الملحة التي تطلبها . وفي هذا الصدد ، استرعى ممثلو البلدان النامية الانتباه بوجه خاص الى الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، والى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والنظام المقرر ٣٢٥١ (د — ٢٩) الذى اتخذه الاجتماع الوزارى للجنة الاقتصادية لافريقيا ، وتوصيات مؤتمر الاغذية العالمي ، ومؤتمر البلدان النامية في دالار بشأن المواد الخام ، والمؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي . وقالوا ان هذه الوثائق بالاضافة الى التوصيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مجال التمويل ، والنظام النقدى الدولي ، والنقل البحرى ، ونقل التكنولوجيا ، ينبغي ان تتخذ اساسا لوضع استراتيجية انمائية دولية منقحة توفر الأساس الذى يقوم عليه نظام اقتصادى دولي جديد يمكن ان يؤدى الى تقدم البشرية بسرعة .

٤٦ — وذكر ممثلو المجموعة ان العالم يجتاز ، في منتصف عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، فترة

---

(٧) نظر المجلس في هذا البند في جلساته من ٤٢٩ الى ٤٣٤ المنعقدة في المدة من ٥ الى ٨ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، وفي جلسته ٤٤١ المنعقدة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ .

من الأزمات التي تعيق التعاون والانماء الدوليين . وعلى الرغم من ان بعض البلدان النامية قد استفادت ابعار الوقت من حالة الانتعاش في السلع الأساسية ، فان معظم البلدان النامية لم تستفد من ذلك . فقد عادلت الزيادة المستمرة في اسعار البضائع المصنعة اية مكاسب امكن تحقيقها ، واصبحت القوة الشرائية لصادرات البلدان النامية الآن اقل من مستواها في ١٩٧٠ . وكان التدهور الطويل الأجل في معدلات التبادل التجاري اسرع منه في اي وقت مضى ، وترتب عليه تعطيل انماء عدد كبير من البلدان النامية التي تواجه مصاعب مزمنة في موازين المدفوعات ومشاكل خطيرة في الديون . ولا يمكن الاعتماد بمتوسطات الأرقام في تقييم نتائج السياسات المتبعة في المساعدة الدولية ، وينبغي اتخاذ اجراء مباشر وعاجل لتقديم المعونة لأشد البلدان تأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية . وفي هذا الصدد ، شكر ممثلو عديد من البلدان النامية الدارون الخطيرة القائمة في بلدانهم واوضحوا ان مجرد تنمية لجنة التخطيط الانمائي بضع اربعة بلدان اخرى الى فئة اقل البلدان نموا بين البلدان النامية انما يظهر بجلاء تام مدى تفاقم وضع البلدان النامية .

٤٧ — وقال ممثلو عدد من البلدان النامية ان استعراض التطورات التي وقعت منذ الدورة الأولى للمؤتمر يظهر بجلاء تام ان الافتقار الى الارادة السياسية هو المسؤول عن التقدر الهزيل من التقدم الذي تم احرازه . وشددوا على ضرورة التوصل الى حلول شاملة من اجل اقامة علاقات اقتصادية منصفة ومستقرة وعادلة ، على اساس من الحوار واتفاق الرأي بدلا من المواجهة الحقيقية ، واعربوا عن الأمل في ان تكون الارادة السياسية سندا للقرارات التي تتخذ مستقبلا في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء .

٤٨ — ولاحظ ممثلو عديد من البلدان النامية ان احدى السمات المشجعة التي تتصف بها المعالجة الراهنة تتمثل في الاعتراف المتزايد بحقيقة الاعتماد المتبادل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . ولم يعد الاعتماد المتبادل مفهوما نظريا ، وانما هو السبيل الوحيد الى التقدم في المستقبل . ولعل ذلك الاعتراف يؤدي الى النجاح في تنفيذ مقررات الدورة الرابعة لمؤتمر التجارة والتنمية بقدر اكبر مما تحقق لمقررات الدورات السابقة .

٤٩ — وقال احد ممثلي المتكلمين ان المشكلة الأساسية تكمن في ايجاد حل لمسألة العلاقات التجارية غير المتكافئة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . واوضح انه لم يحرز سوى تقدم قليل جدا في تحقيق الأهداف التي رسمت منذ عام ١٩٦٤ ، وان الشروط التفضيلية المختلفة التي استحدثتها البلدان المتقدمة النمو قد ابطلت العديد من البنود التي بذلت . وقال انه يبدو ان البلدان المتقدمة النمو لا تستطيع ان تدرك ان الرخاء ، مثله في ذلك مثل السلم ، هو كل لا يتجزأ وانها ، باتباعها سياسات لا توائم الزمن ، انما تعترض طريق التقدم . وذكر ان من صالح جميع البلدان أن يتم الحصول على نتائج سريعة .

٥٠ — واوضح ممثل آخر من هؤلاء الممثلين ان العالم الثالث يدرك الآن جيدا ان معضلته العالمية ليست امرا محتميا ، وانه من الممكن تصحيح الحالة وان الوسائل الفعيلة بذلك متاحة . اما المطلوب فهو توفر الارادة اللازمة لوضع هذه التدابير موضع التنفيذ . وعلى الرغم من شعور البلدان النامية بالارتياح لضخامة البنود المدرجة في المحافل الدولية لتصحيح وتحسين حالتها ، فانها لا تشعر بالرضا عن النتائج التي تحققت حتى الآن . وبوسع الدورة العالية للمجلس ، رغم انعقادها في فترة تتميز بالأزمات ، ان تكون نقطة انطلاق نافعة ، وان تشكل تحديا ، وتهيئ فرصة لمعالجة المشاكل التي تعترض طريق التعاون والانماء الاقتصاديين بطريقة اكثر فعالية .

٥١ — واسترعى ممثلو البلدان النامية الانتباه بشكل خاص الى عدد من المشاكل التي تتطلب اتخاذ اجراءات عاجلة . واكد احد الممثلين ان ما يتطلبه الامر ، في مجال السلع الاساسية وفي ضوء الاتفاق العريض على الحاجة الى اتخاذ تدابير ، هو التوصل الى اتفاق عاجل بشأن نمط الاجراءات اللازمة لاستقرار وتحسين أكبر على معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ولاعادة قوتها الشرائية وحمايتها وتعزيزها . وقال ان التقنيات اللازمة لذلك قد حددت بوضوح في البرنامج المتكامل المقترح للسلع الاساسية . واشار الى ضرورة اجراء دراسة دقيقة لأثر هذا البرنامج على واردات البلدان النامية ، وان يتضمن البرنامج تدابير مناسبة لتحييد اية آثار ضارة ، بوصفها عنصرا اساسيا من عناصره . وفي حين ان نظام الافضليات المعمم هو احد النجاحات الباهرة التي احرزها مؤتمر التجارة والتنمية ، فهناك مجال كبير لتحسين هذا النظام . وثمة حاجة ايضا الى وضع مفهوم جديد بشأن قواعد شرط الدولة الأكثر رعاية للوفاء بمتطلبات البلدان النامية . وينبغي ان تستجيب البلدان المصنعة استجابة جريئة وخلاقة لنواحي التغير في المزايا النسبية الدولية ، وان تأخذ بسياسات مسايرة للتقدم بشأن المساعدة على التكيف ، وذلك لتعزيز واردات البضائع المصنعة وشبه المصنعة من البلدان النامية . وقال انه يجدر بمؤتمر التجارة والتنمية ان يدرس الآثار التجارية المترتبة على اعلان وخطة عمل ليما بشأن الانماء والتعاون في الميدان الصناعي (A/10112 ، الفصل الرابع) . وقال انه نظرا لمشاكل موازين المدفوعات التي يواجهها عدد كبير من البلدان النامية فهناك حاجة ماسة لتحقيق اهداف المساعدة الانمائية الرسمية ، التي يشوبه قصور شديد . وطالب بأن تتم في موعد مبكر ، داخل اطار النظام النقدي الدولي ، ربط قوي بين انشاء وحدات جديدة من حقوق السحب الخاصة وبين الحاجة الى التمويل الانمائي . ونظرا للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية نتيجة لتعويم اسعار الصرف ، فقد اعرب عن الامل في ان يبذل مجهود ترمي الى العودة الى نظام لأسعار الصرف يكون مستقرا وقابلا للتعديل في الوقت ذاته .

٥٢ — واشار ممثل احد البلدان النامية الى ما تبذله حكومته من مجهود للتخفيف من حدة المشاكل العديدة التي تواجه العالم ، بتقديم مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي — يتراوح مجموعها بين ٢ و ٤ آلاف مليون دولار في ١٩٧٤/١٩٧٥ ، وتمثل ٨ر٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لبلده — لمواجهة مشاكل موازين المدفوعات التي تعاني منها البلدان النامية الاخرى ، وذلك في صورة قروض للبلدان المتقدمة النمو والاستثمار الأجنبي . اما في مجال التجارة الخارجية ، فقد حررت الواردات تحريرا كاملا ، بما في ذلك الواردات من جميع انواع المنسوجات ، كما تم تخفيض او الغاء الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات .

٥٣ — واوضح ممثل بلد نام آخر انه فيما يتعلق بأثر التجمعات الاقتصادية الاقليمية للبلدان المتقدمة النمو على تجارة واقتصادات البلدان النامية فان الوضع لم يتحسن برغم التوصيات الواردة في الحدث العام التاسع الذي اقرته الدورة الأولى للمؤتمر ، وفي الفقرة ٣ ، من الفرع جاء ، من الجزء الثاني من ميثاق الجزائر (٨) . بيد ان اتفاقية لومي قد استحدثت عنصرا جديدا من العلاقات بين البلدان

---

(٨) اعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الأولى ، المجلد الأول ، الوثيقة النهائية والتقرير (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.72.II.B.11) الصفحة الف ، اولا ، ٣ .

المتقدمة النمو والبلدان النامية ، يشكل مثالا مفيدا على نوع المعاملة التي يجب ان تمنح لجميع البلدان النامية ، بشرط ان تشكل هذه المعاملة خطوة حاسمة نحو تحرير التجارة الدولية والا تتعارض مع مصالح بقية البلدان النامية . كما علق اهمية كبيرة على مؤتمر العمالة الدولي القادم (الذي سيعقد في المدة من ٤ الى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٧٦) ، اذ ان الموضوع الذي سيتناوله له علاقة هامة بتجارة وانماء البلدان النامية . وقال انه يجدر بمؤتمر التجارة والتنمية ان يولي اهتماما خاصا للصلات القائمة بين العمالة والتجارة والتنمية ، وان يساهم في مؤتمر العمالة الدولية مساهمة هامة .

٥٤ — وأعرب ممثلو عدد من البلدان النامية عن الامل في ان تقدم الدورة الحالية للمجلس ، التي تنعقد قبيل الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، مساهمة قيمة من تلك الدورة الاستثنائية باعطاء قوة دافعة لاجراء مزيد من الدراسة لجميع جوانب مسألة الانماء والتعاون الاقتصاديين التي يتعين على مؤتمر التجارة والتنمية ان يضطلع بدور حيوي فيها . واشار الى ان الدورة الاستثنائية السابعة ستتناول ايضا مشكلة اعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة برمتها ، ومن ثم فمن الضروري ان يعمل المجلس على ان تؤدي تلك العملية الى الحفاظ على الدور الذي يقوم به مؤتمر التجارة والتنمية في ميدان التجارة والتنمية والتمويل والى تقوية ذلك الدور . واوضح ممثل احد تلك البلدان انه من الضروري ان يأتي الاصلاح المؤسسي في اعقاب تحديد التغييرات الهيكلية اللازمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، لا ان يسبقه .

٥٥ — وقال ممثل بلد آخر من تلك البلدان ان الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ينبغي ألا تكون مجرد تكرار للدورة الاستثنائية السادسة فتؤكد على المبادئ من جديد ؛ وانما ينبغي ان تحدد المشاكل وتضع المبادئ التوجيهية بل لعلها تقر جدولا زمنيا . ومن شأن هذا الاجراء ، بدوره ، ان يساعد المجلس فيما يقوم به من اعمال تحضيرية للدورة الرابعة للمؤتمر . ويمكن للدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ان تساهم ، عن طريق الاستعراض النصفي ، في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية وذلك بتضمينها الاحكام الواردة في الاعلان وبرنامج العمل وفي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٥٦ — وقال ممثل بلد نام آخر انه يخلق بالبلدان النامية ألا تتوقع ، في ضوء ما تحقق من نتائج واوجه فشل مخيبة للامال منذ الدورة الاولى للمؤتمر ، ان تحرز الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة نجاحا كبيرا ولسوف يكون من الافضل ان تأخذ بنهج اكثر اتساما بالطابع العملي ، وان تسعى الى تحقيق نتائج يتسنى تحقيقها ، وان تكن اقل طموحا .

٥٧ — وقال ممثل احد البلدان الاشتراكية النامية في آسيا ، مشيرا الى ما طرأ على الحالة الدولية من تغييرات منذ الدورة الرابعة عشرة للمجلس ، ان سمة بارزة من سمات الحالة الجديدة تتمثل في القوة الدافعة الجارفة التي نمت داخل بلدان العالم الثالث لاحداث تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية القديمة واقامة نظام اقتصادي دولي جديد . فلقد اتخذت تلك البلدان تدابير ترمي الى صون سيادتها وحماية مواردها الطبيعية وانماء اقتصاداتها القومية . وقد اوحت القوة التي اكتسبتها البلدان المصدرة للبترول ، نتيجة اتحادها في العمل ، الى عدد من البلدان النامية الاخرى بأن تحذو حذوها بتشكيل اتحادات لمنتجي المواد الخام ومحاولة كسر ما تمارسه الامبريالية من سيطرة احتكارية على بعض السلع الاولية . كذلك ساهمت التوصيات الايجابية الصادرة عن مؤتمر البلدان النامية

بشأن المواد الخام ، الذى عقد بداكار في شباط/فبراير ١٩٧٥ ، في تحقيق وحدة وتعاون بلدان العالم الثالث . وذكر المتكلم ايضا ان بعض بلدان العالم الثاني تتجه تدريجيا الى اقامة حوار مع البلدان النامية على اساس من المساواة في العلاقات التجارية .

٥٨ — ومضى يقول انه برغم هذه العلامات المواتية ، لا تزال هناك عقبات كبيرة تعترض السبيل الى احداث تحول في النمط القديم للعلاقات الاقتصادية الدولية . ويرجع ذلك اساسا الى انشطة الدولتين العظميين اللتين تواصلان عرقلة اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وذلك بتمسكهما بحماية النظام القديم للعلاقات الاقتصادية الذى يقوم على نهب البلدان النامية واستغلالها وفرض السيطرة عليها . واضاف ان تصرفات احدى الدولتين العظميين تزيد من فضح ملامحها الامبريالية الاشتراكية القبيحة . ففي ميدان العلاقات التجارية الدولية ، تتشرف هذه الدولة العظمى ، رافعة لافتة " الاشتراكية " ، بالاهتمام بالمركز التجارى للبلدان النامية في الوقت الذى تجبر فيه تلك البلدان علانية على منحها شروطا تجارية لا تقل عن الشروط الممنوحة للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . ولا يعدو ذلك ان يكون ، في نهاية الامر ، صورة طبق الاصل من سياسة " الباب المفتوح والفرصة المتكافئة " التي هلل لها يوما الاستعماريون التقليديون . وتسعى تلك الدولة ايضا الى تحقيق مصالح انانية تحت ستار " عدم التمييز " .

٥٩ — وفيما يتعلق بالسلع الاساسية ، قال ان قوى الامبريالية والاستعمار والهيمنة قد واصلت في السنوات الاخيرة محاولة القاء عواقب ازمتها الاقتصادية على كاهل البلدان النامية وسببت ، عن طريق التحكم في السلع الاساسية باتباع سياسات احتكارية في السوق الدولية ، مزيدا من التدهور في معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية ، مما ادى الى زيادة مشكلة الديون الحادة التي تعاني منها تلك البلدان بالفعل ، والى الحاق الضرر باقتصاداتها القومية . ولقد فشلت المشاورات الحكومية الدولية المكثفة التي اجريت بشأن ١٤ سلعة اساسية ، والتي نظمها مجلس التجارة والتنمية ، في ان تحقق النتائج المرجوة . واعلن تأييده للتوصيات الصادرة عن مؤتمر داكار ولتنفيذ البرنامج الشامل المتكامل للسلع الاساسية ، عملا على حماية سيادة الدول ، وتعزيز تصدير السلع الاولية من البلدان النامية ، وتحقيق اسعار عادلة ومجزية للمنتجين .

٦٠ — واعرب عن تأييد حكومته للانماء الصناعي في البلدان النامية وتوسيع صادراتها من البضائع المصنعة وشبه المصنعة . وشدد على الحاجة الى الغاء وتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية والممارسات التجارية التقييدية ، والى تحسين امكانية وصول منتجات البلدان النامية الى الاسواق . وقال ان المبادئ الواردة في برنامج العمل فيما يتعلق بالنقل البحرى الدولي ، واصلاح النظام النقدى ، ونقل التكنولوجيا ، ينبغي ان تنفذ بفعالية ، كما ينبغي تأمين حق البلدان النامية في الاشتراك ، على قدم المساواة ، في عملية تقرير السياسة العامة بشأن جميع هذه المسائل . وذكر ان حكومته تؤيد ايضا ضرورة اتخاذ تدابير خاصة لصالح اقل البلدان نموا لمساعدتها في الدفاع عن استقلالها وسيادتها وانماء اقتصاداتها القومية .

٦١ — واعرب الممثل نفسه عن تأييد لاقتراح البلدان النامية ضرورة اتخاذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية نقطة انطلاق

في التحضير للدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . وقال ان هدف الدورة الاستثنائية السابعة ينبغي ان يكون تنفيذ المبادئ المعلنة في تلك الوثائق ، والتي ينبغي الالتزام بها ايضا لدى دراسة اهداف الدورة الرابعة لمؤتمر التجارة والتنمية وجدول اعمالها المؤقت والاعمال التحضيرية لها . وعلى الرغم من انه اشار الى ان الطريق الى تغيير النظام الاقتصادي الدولي القديم سيكون محفوفا بكثير من المصاعب والعقبات ، فقد اعرب عن اقتناعه بأن من الممكن تحقيق تلك الاهداف ، طالما استمرت بلدان العالم الثالث في تعزيز وحدتها والتزمت بمبادئ الاستقلال والاعتماد على الذات وانضمت الى جميع البلدان التي تريد اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على المساواة والعدالة .

٦٢ — وقال احد ممثلي البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ان الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، بالاضافة الى الاستراتيجية الانمائية الدولية ، لها جميعا اهمية كبرى في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية . واضاف ان حكومته ترى ان هذه النصوص ، التي تعترف بالاهمية الحاسمة للاعتماد المتبادل بوصفه اساسا تقوم عليه العلاقات بين الدول ذات السيادة ، ينبغي ان تكون الاعمدة الثلاثة التي يقام عليها التعاون الاقتصادي على نطاق العالم مستقبلا . وقال ان الارادة السياسية متى وجدت اصبح من الممكن التوفيق بين المصالح السياسية المتعارضة وبلوغ الاهداف المشتركة . واضاف ان هذا ، في رأيه ، قد تجلى بوضوح في توقيع الوثيقة النهائية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، في هلسنكي . وهذا الاتفاق ، كما لاحظ الرئيس السابق للمجلس في بيانه الافتتاحي ، يمكن ان يكون له اثر عميق وايجابي لا على قارة واحدة فحسب وانما على التعاون الدولي في مجموعه . وينبغي ان يكون ذلك الاثر محسوسا عند التماس حلول متعددة الاطراف . واستشهد بالبيان الافتتاحي الذي ادلى به رئيس جمهورية فنلندا في المرحلة الاخيرة من مؤتمر هلسنكي ، والذي قال فيه ، فيما قال ان تعزيز الامن في اوروبا على اساس الانفراج الدولي ليس موجها ضد اية دولة او بلد ، بل ينبغي ان يسهم في السلم والامن العالميين اسهاما هاما .

٦٣ — وفيما يتعلق بالدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، لاحظ الممثل نفسه ان احراز تقدم في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد سوف يكون المسألة الرئيسية في تلك الدورة ، التي قال انه يأمل ان يتم فيها التوصل الى اتفاق بشأن الاجراءات اللازمة لتنفيذ الاهداف المشتركة الواردة في برنامج العمل تنفيذا مبكرا . وقال انه لما كان كثير من العمل في هذا الميدان يقع في نطاق اختصاص مؤتمر التجارة والتنمية ، فان ذلك ، بالاضافة الى المشاكل الاقتصادية الحالية التي تحيق بالمجتمع الدولي ، يضفي طابعا من الالحاح الشديد على المداولات الجارية في الدورة الحالية .

٦٤ — وقال ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، مشيرا الى مشكلة السلع الاساسية ، ان هناك ، كما ذكر الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، اتفاق واسع النطاق بشأن الحاجة الى اتخاذ تدابير في هذا الميدان . وبرغم التقارب الشديد في الاراء المتعلقة بالاهداف المحددة في البرنامج المتكامل ، فلسوف يتعين دراسة التدابير اللازمة لتنفيذ ذلك البرنامج بقدر اكبر كثيرا من التفصيل قبل ان يتسنى اتخاذ اية مقررات . كذلك فان تجارة المصنوعات وشبه المصنعة هي مسألة هامة ايضا ، وكما اوضح الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية ، فان

تحقيق الاهداف المرسومة للانماء الصناعي المعجل التي اقرت في المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي سوف تترتب عليه آثار ونتائج بعيدة المدى بالنسبة للنمط العالمي للانتاج والتجارة . وقال انه ينبغي على مؤتمر التجارة والتنمية ان يقوم في دورته الرابعة بدور العامل الحفاز الرئيسي في التوصل الى اتفاق بشأن عناصر سياسة عامة شاملة لتعزيز وتنويع صادرات البلدان النامية من البضائع المصنعة وشبه المصنعة .

٦٥ — واشار الممثل نفسه الى مسألة اعادة تشكيل الامم المتحدة والاصلاح المؤسسي وتقرير الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية (TD/B/573) ، فقال انه لا ينبغي النظر الى مثل هذه التغييرات على انها علاج ناجع للمشاكل الاساسية التي لن يتسنى حلها الا اذا وجدت الارادة السياسية اللازمة. واعرب عن امله في ان توضع تحت تصرف الفريق الحكومي الدولي ، المزمع انشاؤه في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، وثائق تتضمن تحليلا كاملا لما هو قائم من عمليات واجهزة اتخاذ القرارات اذ ان ذلك سوف يمكن الفريق من تحديد مدى قدرة تلك العمليات والاجهزة على حل مشاكل التجارة الدولية والمشاكل المتصلة بها التي تواجه الان المجتمع العالمي . وطالب بالنظر على سبيل الاولوية في اية اقتراحات ترمي الى تعزيز وتحسين الوسائل القائمة . واكد من جديد على ان النهج الذي يتبعه بلده ازاء المسائل المختلفة سيوضع في اطار الهدف الشامل المتمثل في تحسين الحالة الاقتصادية النسبية للبلدان النامية وفي زيادة مشاركتها في التجارة الدولية .

٦٦ — واشار ممثلو البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية الى الافاق الجديدة التي فتحها امام العلاقات الدولية توقيع الوثيقة النهائية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، وهي صك يمكن ان يوفر اساسا جيدا للاتفاق بين جميع البلدان على اساس من المساواة والمنفعة المتبادلة والسلم . وشددوا على ان جو السلم والامن هو وحده الذي يمكن بلدان العالم من التركيز الكامل على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وعلى الاستفادة ، لهذه الغاية ، من مزايا تقسيم دولي للعمل ، يقوم على مبادئ الحقوق المتساوية والتعاون المثمر المتبادل بين جميع الدول ، بصرف النظر عن انظمتها الاجتماعية ومستويات انمائها . وقالوا ان النهاية الناجحة لذلك المؤتمر واستمرار الانفراج الدولي يوفران جوا سياسيا مواتيا للاقدام على محاولة جادة لحل المشاكل الاقتصادية في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة والدورة الرابعة للمؤتمر ، اذ ان ذلك لن يتسنى الا اذا توفرت روح من الثقة المتبادلة والتعاون القائم على السلم والامن الدوليين . ولذلك فلابد لجميع البلدان ، بصرف النظر عن انظمتها الاجتماعية والاقتصادية ، ان تنشر روح الانفراج الدولي في جميع القارات وتدخلها الى عملية لا رجعة فيها . وتعليق بالانفراج الدولي السياسي ان يؤدي ايضا الى الانفراج الدولي العسكري . ومن الضروري وقف سباق التسلح وتخفيض الميزانيات العسكرية — اذ ان ذلك سوف يساعد على تعزيز السلم ويوفر اموالا تستخدم في اغراض التقدم الاقتصادي والاجتماعي في مساعدة البلدان النامية ايضا .

٦٧ — واكد ممثلو البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية تأكيدا شديدا على اهمية اتخاذ اجراءات لتنفيذ التوصيات التقدمية لمؤتمر التجارة والتنمية ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، واعلان داكار . كما اكدوا على اهمية قيام المجتمع الدولي بتنفيذ المبادئ التي اقرت في الدورة الاولى للمؤتمر ، والتي ينبغي

ان تتخذ اساسا للعلاقات الدولية بين البلدان . وقال ممثل احد تلك البلدان انه لو كانت البلدان الاخرى نفذت تلك المبادئ لما نشأ كثير من المصاعب القائمة الان في العلاقات الاقتصادية الدولية .

٦٨ — واسترعى عدد من ممثلي البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية الانتباه الى الدور الهام الذى يستطيع مؤتمر التجارة والتنمية القيام به في جعل العلاقات التجارية بين البلدان ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة تأخذ وضعها الطبيعي . واشاروا في هذا الصدد الى التقدم الذى احرز مؤخرا في ميدان التجارة بين الشرق والغرب ، وهو تقدم يمثل خطوة هامة في اتجاه اقرار الاوضاع الطبيعية في التجارة العالمية . كذلك قدموا معلومات عما اتخذته بلدانهم من خطوات لتوسيع تجارتها وتعاونها الاقتصادى مع المجموعات الاخرى من البلدان ، وعما تقدمه من مساعدة الى البلدان النامية في ميدان التجارة والتنمية ، مشيرين بوجه خاص الى زيادة وارداتها من البضائع المصنعة وشبه المصنعة من البلدان النامية والى التعاون الاقتصادى والعلمي والتكنولوجي الذى تكفله بموجب اتفاقات ثنائية . بيد انهم ذكروا ان البلدان الاشتراكية ليست وحدها التي تحدد امكانيات تعزيز انماء تلك التجارة وانما يحددها ايضا ما تبذله البلدان النامية من جهود مقابلة ، بحيث ينعكس ذلك في تطبيقها المستمر للحكم الوارد في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية القائل بوجوب منح البلدان الاشتراكية معاملة لا تقل رعاية عن المعاملة الممنوحة للبلدان الغربية .

٦٩ — وقال الممثل نفسه ان الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وغير ذلك من الصكوك الهامة التي اعتمدتها الجمعية العامة يجب ان تؤخذ جميعا في الاعتبار في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة التي ينبغي ان يقوم فيها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بدور هام نظرا لاهتمامه بعدد كبير من البنود المدرجة في جدول اعمال تلك الدورة .

٧٠ — واشار هؤلاء الممثلون الى سلبيات الحالة الاقتصادية العالمية ، فذكروا بوجه خاص عدم الاستقرار في النظام الرأسمالي ، والتضخم المتفاقم ، والاثار السلبية لانشطة الشركات عبر الوطنية ، وانهيار النظام النقدى الدولي . وقالوا ان تخفيض عملات الاحتياطي الرئيسية قد سببت للبلدان النامية خسائر خطيرة ، اجبرتها على خفض وارداتها الحيوية ، مما ادى الى تعطيل تنفيذ برامجها الانمائية التنموية . كذلك كان لتفاقم الازمة اثر ضار على التعاون الدولي . فالتجارة الدولية ، التي ينبغي ان تعزز الانماء ، قد استخدمت ، لسوء الحظ ، اداة للتمييز من جانب بعض البلدان .

٧١ — وقال ممثلو عدد من البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ان مسؤولية الجهود الرئيسية للتعجيل بالانماء تقع على عاتق البلدان النامية انفسها ، التي ينبغي ان تتخذ جميع الخطوات لحشد مواردها الخاصة . اما مصادر التمويل الخارجية فيجب ان تعتبر مكملة لجهود البلدان النامية انفسها . واضافوا ان تدابير مثل تعزيز قطاعات الاقتصاد الحكومية والتعاونية ، وفرض الرقابة على انشطة رأس المال الاجنبي ، بما في ذلك انشطة الشركات عبر الوطنية ، وتنظيم تدفق رأس المال ، وتوسيع القطاع المخطط من الاقتصاد ، وتحسين التشريعات الخاصة بالميزانية والضرائب ، يمكن ان تؤدى جميعا الى احراز تقدم اقتصادى واجتماعي كما يمكن ان تساعد في ازالة العقبات التي تعترض الانماء . وفيما يتعلق بمسألة تجارة السلع الاساسية ، لاحظ هؤلاء الممثلون ان بلدانهم

تحبذ الحلول التي تأخذ بعين الاعتبار مصالح المستهلكين والمنتجين على السواء . وقالوا ان المخزونات الدولية للسلع الاساسية لا يمكن ان تستخدم الا كعنصر مساعد في مجموعة كاملة من التدابير الرامية الى تحقيق استقرار السوق ، وان أكثر هذه التدابير فاعلية هي الاتفاقات الدولية للسلع الاساسية ، القائمة على الاحكام الواردة في التوصية ' ألف ، ثانيا ، ١ ' التي اعتمدت في الدورة الاولى للمؤتمر . وقالوا انه ينبغي على مؤتمر التجارة والتنمية ، بوصفه أكثر الهيئات التي تعالج مثل هذه المسائل اتساما بالصبغة العالمية وتمتعا بالخبرة ، ان يكون مسؤولا عن ابرام تلك الاتفاقات .

٧٢ — وأشار ممثل أحد تلك البلدان ، مع الارتياح ، الى المشروع الاقليمي المشترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، الخاص بانماء التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية ، كما أشار الى الجولة الاستطلاعية التي اضطلع بها كبار المسؤولين في حكومة الفلبين كجزء من مشروع يهدف الى انماء وتنويع تجارة صادرات الفلبين مع البلدان الاشتراكية .

٧٣ — وقال ممثل أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية انه يرى ان ما صدر عن وفد معين من تلميحات ومحاولات للطعن لا مبرر لها (انظر الفقرة ٥٨ أعلاه) يعرض للخطر قيام المجلس بمهامه بشكل طبيعي .

٧٤ — وذكر ممثل بلد اشتراكي في أوروبا الشرقية ان بلده ، بوصفه بلدا ناميا ، يؤيد البلدان النامية الاخرى في كفاحها ضد عدم المساواة كما يؤيد ما تبذله من جهود للسيطرة على مصائرها . وقال ان الدورة الحالية للمجلس هي حلقة من سلسلة من اللقاءات الدولية التي تتناول مشاكل الانماء على أساس جديد . وأكد من جديد تأييد بلده للموقف الذي اتخذته مجموعة السبعة والسبعين فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، وأبدى قلقه ازاء عدم احراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل ، مما ادى الى نشوء حالة بالغة الخطورة وأحاط بالشكوك الارادة السياسية للبلدان المتقدمة النمو . وأعرب عن الامل في أن تخير تلك البلدان من موقفها . فالمشاكل التي تم تعيينها بوصفها مشاكل تتطلب اتخاذ اجراء عاجل — وهي البرنامج المتكامل للسلع الاساسية ، ومشكلة المصنوعات والوصول الى الاسواق ، ونقل التكنولوجيا ، ونقل الموارد المالية واصلاح النظام النقدي الدولي — كلها مسائل هامة يتعين ايجاد حلول لها اذا أريد اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٧٥ — وشدد الممثل نفسه على ان توقيع الوثيقة النهائية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا قد فتح مرحلة جديدة ومماسة ، هي مرحلة تنفيذ الالتزامات التي تم الاضطلاع بها ، عن طريق اتخاذ تدابير محددة . وشدد كذلك على ان التعاون عليق بأن يرسي أساسا جديدا تقوم عليه العلاقات بين جميع الشعوب ، سواء كانت غربية أو شرقية أو شمالية أو جنوبية . وقال انه ينبغي على البلدان الاوروبية ، من أجل هذه الغاية ، ان توسع نطاق تعاونها مع البلدان النامية عملا على وضع النظام الاقتصادي الدولي الجديد موضع التنفيذ .

٧٦ — وقال ممثل المجتمع الاقتصادي الاوروبي ان المجلس سيناقش في دورته الحالية مسائل هامة ، سوف يتم تناول الكثير منها في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . وأضاف ان الحالة

الاقتصادية الدولية الراهنة قد أبرزت حاجة المجتمع الدولي الى اتخاذ تدابير لاقامة علاقة أكثر انصافا بين البلدان المصنعة والبلدان النامية ، تأخذ بعين الاعتبار الحاجات الخاصة لاكثر البلدان فقرا . وقال ان المجتمع الاقتصادى الاوروبي ، الذى تربطه بالبلدان النامية علاقات تاريخية ، يسلم بمدى الاعتماد المتبادل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

٧٧ — ووصف الممثل نفسه التدابير التي اتخذها المجتمع الاقتصادى الاوروبي فيما يتعلق بنظام الافضليات المعمم ، واشتراكه في المفاوضات بشأن السلع الاساسية ، وبرنامجه الموسع للمعونة الغذائية ، ومساهمته في صندوق الامم المتحدة الخاص لاشد البلدان تأثرا ، وموافقته على تقديم مساعدة مالية وتقنية للبلدان التي تشطبها مختلف الترتيبات الاقليمية بين المجتمع الاقتصادى الاوروبي ومجموعات من البلدان النامية . وأشار بوجه خاص الى التوقيع على اتفاقية لومي المبرمة بين تسع من الدول الاعضاء في المجتمع الاقتصادى الاوروبي و ٤٦ دولة في افريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادى (انظر A/AC.176/7) ، التي قال ان التفاوض بشأنها يقدم مثالا على الطريقة التي يمكن بها معالجة المشاكل المشتركة . وأضاف ان اتفاقية لومي هي اتفاق شامل للتعاون ينص على القيام بأعمال تعاونية في مجالات التجارة ، وتثبيت حصيلة صادرات المواد الخام ، والتعاون الصناعي والمالي والتقني .

٧٨ — وذكر ان المجتمع الاقتصادى الاوروبي يقوم بدور نشط في عملية الاستعراض والتقييم وفي التحضير للدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، وذلك بهدف احراز تقدم حقيقي في اقامة هيكل للعلاقات الاقتصادية الدولية يكون أكثر توازنا وانصافا ويرمي الى تعزيز وضع البلدان النامية . وقال ان المجتمع الاقتصادى الاوروبي يعترف ، في هذا الصدد ، بما للمواد الخام من أهمية أساسية لعدد كبير من البلدان النامية ، ويعتقد بأنه ينبغي النظر الى تثبيت حصيلة الصادرات وزيادة الايرادات من النقد الاجنبي داخل اطار نهج شامل . وينبغي اتخاذ تدابير ترمي الى الحد من التقلبات في أسعار المواد الخام والى تثبيت حصيلة الصادرات ، بما في ذلك اتخاذ تدابير خاصة لمنفعة أشد البلدان النامية فقرا . وفيما يتعلق بوضع برنامج متكامل للسلع الاساسية ، ينبغي ان يكون الهدف هو التوصل الى اتفاق من حيث المبدأ في الدورة الرابعة للمؤتمر .

٧٩ — وفيما يتعلق بالمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، أشار الى ان اعلان طوكيو قد سلم بضرورة مراعاة مصالح البلدان النامية ، ولاسيما بالنسبة للمنتجات الاستوائية . وأعلن ان المجتمع الاقتصادى الاوروبي يزمع اتخاذ اجراءات لادخال تحسين كبير على الفرص المتاحة للمنتجات الاولية والمحضرة ذات الاهمية للبلدان النامية في الوصول الى الاسواق . أما فيما يتعلق بنقل الموارد المالية ، فان المجتمع الاقتصادى الاوروبي يعتبر ذلك جزءا من نهج متوازن للتعاون الانمائي ، وخاصة لصالح أكثر البلدان النامية فقرا التي هي ليست منتجة للمواد الخام . ويرى المجتمع الاقتصادى الاوروبي انه ينبغي التعجيل بالمناقشات الجارية الآن بشأن اصلاح النظام النقدى الدولي . ويجب تحسين الطريقة التي يسير بها هذا النظام ، ووضع مصالح البلدان النامية في الحسبان . وفيما يتصل بنقل التكنولوجيا ، قال ان المجتمع الاقتصادى الاوروبي قد اشترك ، في نطاق مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في المناقشات المتعلقة بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، آخذا بعين الاعتبار حاجات البلدان النامية. كذلك فان المجتمع الاوروبي مستعد لمناقشة الوسائل والمشاريع الكفيلة بتيسير نشر المعلومات التقنية ، وتحسين الفهم العام لسوق الملكية الصناعية ، وزيادة وتسهيل الخيارات التكنولوجية المتاحة للبلدان النامية .

٨٠ — وقال ممثل الغرفة التجارية الدولية ان الغرفة قد اعترفت بما تنطوى عليه التوصيات الواردة في برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد من تحد للبلدان المتقدمة النمو اذ تدعوها الى السماح للبلدان النامية بالمشاركة في النمو العالمي بشروط أكثر مساواة . وأضاف ان تحقيق الاهداف الواردة في برنامج العمل يقتضي تنظيم نقل الخبرة الفنية والمعرفة والمعونة المالية على نحو يتيح التوصل الى نتائج محددة ، كما يقتضي من البلدان المصنعة في العالم ان تفتح أسواقها لمنتجات البلدان النامية دون ان تعرّض هيكلها الاجتماعي واستقرارها الاقتصادى للخطر . ولن يتسنى ذلك الا اذا توفرت العزيمة السياسية على تعزيز النظام الاقتصادى الجديد ، الذى يعتمد بدوره على الاستقرار الاقتصادى للبلدان المتقدمة النمو . ونظرا لان البلدان ذات الاقتصاد السوقي والمؤسسات الخاصة تضطلع بأكثر من ثلثي التجارة العالمية فينبغي اشراك المجتمع التجارى اشراكا وثيقا في جميع مايدور داخل منظومة الامم المتحدة من مناقشات بشأن تلك المسائل .

٨١ — وفيما يتعلق بمسألة التقلبات في أسعار السلع الاساسية ، قال انه لم يتحقق سوى النزر اليسير برغم الجهود المبذولة ، وانه ينبغي لاى اجراء يتخذ في هذا المجال ان يكفل حماية مصالح المنتجين والمستهلكين على السواء . وذكر انه فيما عدا المنتجات الاستوائية ، فان البلدان النامية ليست المنتج الوحيد للسلع الاساسية ولا المصدر الوحيد لها ؛ ولذا فليس من صالح تلك البلدان ان تنظر الى التجارة الدولية في السلع الاساسية من زاوية المنتجين فحسب . وفيما يتعلق بمقايسة الاسعار ، قال انه يعتقد ان هذه المسألة تثير مشاكل لا حل لها ، وانه من المستحيل عمليا ان يوضع رقم قياسي على أساس علمي ، أو ان تحدد بطريقة موضوعية أسعار الاسناد التي تتخذ أساسا لمقايسة الاسعار . وقال ان الغرفة التجارية الدولية مقتنعة بانه من صالح جميع الدول ان توحد جهودها وان تتجنب المصاعب والالام التي يمكن ان تنجم مستقبلا عن الانتاج غير الكافي من المواد الغذائية والمواد الخام والطاقة بالقياس الى الحاجات البشرية المتزايدة . وأعرب عن اعتقاده بأن من الانسب الاخذ بنهج يعالج كل سلعة على حدة بدلا من الاخذ ببرنامج متكامل ، كما شدد على وجوب الحفاظ على دور أصحاب المشاريع الخاصة . كما أشار الى الحاجة الى زيادة التعاون بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والغرفة التجارية الدولية . وأشار في هذا الصدد الى العمل الجارى في نطاق لجنة الاتصال التابعة للغرفة من أجل انماء التجارة بين الشمال والجنوب عن طريق عقد اتفاقات ثلاثية للتعاون الصناعي بين البلدان ذات الاقتصاد السوقي والبلدان الاشتراكية والبلدان النامية . وقال ان التعاون في ميدان النقل البحرى الدولي هو مسألة هامة كذلك .

٨٢ — وقال ممثل منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي انه برغم التقدم البطيء والمخيب للآمال الذى تم احرازه حتى اليوم فلا يزال التصنيع يمثل أداة رئيسية من أدوات النمو . واذا كان للتصنيع ان يترك أثرا واسع النطاق على ظروف المعيشة ، فينبغي ان يمتزج امتزاجا وثيقا بانماء جميع فروع الاقتصاد الاخرى . وذكر ان من وجوه الانماء الصناعي المخيبة للآمال ان نصيب البلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي قد ثبت فعليا على معدل ٧ في المائة طوال العشرين سنة الأخيرة . وقال ان خطة عمل ليما بشأن الانماء والتعاون في الميدان الصناعي ، التي اعتمدت في المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، قد وضعت هدفا يتعلق بنصيب البلدان

النامية من النشاط الصناعي العالمي كما أوردت عددا من التوصيات للمساعدة على بلوغ هذا الهدف، منها التعاون فيما بين البلدان النامية وكذلك التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ونسوف يتطلب ذلك اعادة توزيع طاقات انتاجية معينة في البلدان المتقدمة النمو وانشاء مرافق صناعية جديدة في البلدان النامية لتلك الصناعات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية كامنة . وتستطيع البلدان المتقدمة النمو ان تساعد البلدان النامية في التغلب على العقبات التي تعترض انشاء هذه الصناعات كما تستطيع ان تسدى المساعدة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ، والخبرة الفنية ، وتصميم المنتجات وتحسين امكانية الوصول الى الاسواق . وسوف يتعين على البلدان المتقدمة النمو أيضا أن تضع سياسات للتكيف من أجل اعادة تشكيل اقتصاداتها بصورة عاجلة وسهلة .

٨٣ — ومثال ان تصنيع البلدان النامية يرتبط ارتباطا وثيقا بما يطرأ على نمط التجارة الدولية من تغييرات تشمل زيادة نسبة السلع التامة الصنع والسلع المصنعة وشبه المصنعة في مجموع صادرات البلدان النامية ، وزيادة نسبة التجارة الاقليمية فيما بين مختلف البلدان والاقاليم النامية ، وزيادة مجموع قيمة الصادرات الى البلدان المتقدمة النمو . ولن يتسنى لهذه التغييرات ان تتم بدون القيام بعمل واع من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ، وينبغي على كل من مؤتمر التجارة والتنمية ومنظمة الانماء الصناعي القيام بدور هام في هذا المجال . ومن الضروري ان تعمد البلدان المتقدمة النمو الى تحرير التجارة اذا أريد تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وسيكون من الضروري ان يعتمد النشاط الصناعي ، في ظل العالمية الراهنة ، على امكانية التصدير بطريقة اقتصادية ، ولن يتسنى لعدد كبير من البلدان تحقيق أي توسع صناعي دون التوسع في التجارة . وفي حين كان التوسع التجاري أداة النمو منذ قرن مضى ، أضحى من اللازم الآن ان ينبثق النمو الاقتصادي عن الانماء الصناعي المخطط له بعناية ، وان تعكس سياسات وبرامج التجارة الاهداف الصناعية بصورة بالغة الدقة . وقد ورد في خطة عمل ليما ذكر عدد كبير من الادوات اللازمة لوضع النظام الاقتصادي الدولي الجديد موضع التنفيذ فيما يتعلق بالصناعة : وهي تحديد القطاعات الصناعية ذات الاولوية ، ووضع برامج للمساعدة التقنية ، وتنسيق ما تتبعه البلدان النامية من سياسات عامة في ميدان تقنيات الاستثمار الاجنبي والتحضير الصناعي . وأشار الى أن التخطيط الصناعي المشترك ، على غرار ما تضطلع به مجموعة بلدان الاندين ، والمشاريع التجارية والمقاولات الفرعية الدولية المشتركة أدوات مساعدة أيضا . ولقد شرعت منظمة الانماء الصناعي بالفعل في العمل على تطوير بعض هذه البدائل ، وسوف تعتمد في ذلك اعتمادا كبيرا على دعم ومساهمة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

٨٤ — وفي جلسة المجلس ٤٣٨ ، المنعقدة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٧٥ عرض المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين مشروع مقرر (TD/B/L.418) (٩) ، قدمته الارجنتين نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين ، عنوانه " ما لتدابير السياسة العامة الدولية في ميدان التجارة والتنمية من أثر على العمالة " . وفي الجلسة نفسها ، عرض ممثل الباكستان مشروع قرار (TD/B/L.417) قدمته اندونيسيا نيابة عن المجموعة الآسيوية (١٠) عنوانه " تدابير خاصة لصالح أشد البلدان تأثرا " .

---

(٩) انضمت رومانيا فيما بعد الى المشتركين في تقديم مشروع المقرر TD/B/L.418.

(١٠) انضمت رومانيا فيما بعد الى المشتركين في تقديم مشروع المقرر TD/B/L.417.

٨٥ — وفي الجلسة ٤٤١ ، المنعقدة في ١٦ آب/أغسطس ، عرض رئيس المجلس مشروع قرار يتعلق باتخاذ تدابير خاصة لصالح أشد البلدان تأثرا (TD/B/L.423)، ومشروع مقرر يتعلق بما تتدابير السياسة العامة الدولية في ميدان التجارة والتنمية من أثر على العمالة (TD/B/L.422) كان قد قدمهما نتيجة مشاورات غير رسمية . وتم سحب مشروع القرار (TD/B/L.417) ومشروع المقرر (TD/B/L.418).

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٨٦ — وفي الجلسة نفسها ، اعتمد المجلس مشروع القرار TD/B/L.423 [انظر المرفق الاول أدناه، القرار ١٣٣ (د — ١٥)] ومشروع المقرر TD/B/L.422 [انظر المرفق الاول أدناه ، المقرر ١٣٤ (د — ١٥)] .

٨٧ — وقرر المجلس كذلك ارجاء النظر في مشروع القرار المتعلق بأثر التجمعات الاقتصادية الاقليمية للبلدان المتقدمة النمو على التجارة الدولية ، بما في ذلك تجارة البلدان النامية (TD/L.66 و Corr.1-3) الى دورته العادية السادسة عشرة (انظر المرفق الثالث أدناه) .

٨٨ — وذكر ممثل العراق ان وفده على استعداد لتأييد المفهوم الذى ينطوى عليه القرار الذى اعتمده المجلس للتو بشأن التدابير الخاصة لصالح أشد البلدان تأثرا ، على أساس ان تفسر التوصية الواردة في منطوق القرار على انها متعلقة بالبلدان المتقدمة النمو دون غيرها . وقال ان البلدان النامية المنتجة للبترول قدمت بالفعل معونة سخية لاشد البلدان تأثرا ، وانه أصبح على البلدان المتقدمة النمو ان تعالج الآن عواقب الاستغلال الاستعمارى الماضي عن طريق زيادة تدفقات معونتها المالية الى البلدان النامية .

٨٩ — وأعرب ممثلو فنزويلا والجمهورية العربية الليبية والاردن عن تأييدهم لكلمة مندوب العراق .

٩٠ — وقال المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين ان المجموعة ككل تود ان تؤيد القرار ، على أساس أن التدابير المشار اليها ذات طابع وقتي وتستهدف على وجه التحديد الوفاء بالحاجات القصيرة الاجل للبلدان المعنية . وقال ان مجموعة السبعة والسبعين تفهم أيضا انه لن تنشأ فئة دائمة من أشد البلدان تأثرا ، على أساس ان تلك البلدان انما هي شديدة التأثر بمشاكل اقتصادية دولية تتميز بطابع تصير الاجل .

٩١ — وأوضح ممثل الهند ان أشد البلدان تأثرا هي في مسيس الحاجة الى مساعدات الطوارئ والمساعدات الانمائية اللازمة لاعانتها على التغلب على مصاعبها وعلى تحقيق انماء اقتصادى مطرد ذاتيا ، وفقا لما جاء في البرنامج الخاص الذى اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة . ومن الواضح ان تدفق تلك المساعدات يجب ان يكون على درجة من الكبر تتناسب وحاجات تلك البلدان ، وان يظل مستمرا طالما لم يتم الوفاء بتلك الحاجات بصورة كاملة .

الفصل الرابع

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي ، وزيادة تطوير الترتيبات المؤسسية في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء

(البندان ٤ و ١٣ من جدول الاعمال)

ألف — ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (١١)

(البند ٤ من جدول الاعمال)

٩٢ — كان معروضا على المجلس ، من اجل النظر في هذا البند ، تقرير اعده الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن هذه المسألة (TD/B/571 و Add.1) ؛ وتقرير مؤقت بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف (TD/B/572) ؛ وتقرير يتضمن مقترحات الامين العام بشأن دور مؤتمر التجارة والتنمية في هيكل جديد للامم المتحدة من اجل التعاون الاقتصادي الشامل (TD/B/573 و Add.1) ؛ وتقرير بشأن تأثير العمليات التضخمية على التجارة والعلاقات الاقتصادية في العالم (TD/B/574 و Corr.1) بالانكليزية والفرنسية فقط) .

٩٣ — وقال ممثل الامين العام في معرض تقديمه لهذا البند ، انه برغم ان فكرة الترابط قد حازت قبولا عاما ، فانها لم تجد بعد طريقها الى المفاوضات الاقتصادية الدولية . واوضح ان ما اصيبت به الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو من انكماش وتضخم لا سابقة لهما ، والمحنة التي تتعرض لها الاقتصادات النامية نتيجة لذلك ، تظهر الحاجة الى القيام باعمال متضافرة في مجالات التجارة والنقد والتمويل . وقدم بعد ذلك عرضا عاما لعدد من تدابير السياسة العامة الرامية الى التخفيف من المشكلة المزدوجة المتعلقة بما تواجهه موازين المدفوعات من عجز مرتبط بالانكماش العالمي واحتواء العمليات التضخمية في الاقتصاد العالمي .

٩٤ — واشار ممثلو البلدان النامية الذين تكلموا في هذا الموضوع الى ما تواجهه الاقتصادات النامية من احتمالات اقتصادية كئيبة باعثة على التشاؤم ، نتيجة للانكماش والتضخم في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو . وذكر بعض هؤلاء الممثلين ان معدلات التبادل التجاري تتعرض لتدهور مطرد نتيجة للتقلبات الدورية في البلدان الصناعية وان ذلك قد اوقع اثارا ضارة بنمو البلدان النامية وبامكانات نموها .

---

(١١) ناقش المجلس هذه البنود في جلساته ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٧ المنعقدة في ٨ و ١١ و ١٢ اب / اغسطس ، وفي جلسته ٤٤١ المنعقدة في ١٦ اب / اغسطس ١٩٧٥ .

٩٥ — واشار ممثلو عدد من البلدان النامية الى بعض نواحي الضعف الاساسية في الاساليب الحالية التي تحكم النظامين النقدي والتجاري الدوليين ، وما لنواحي الضعف هذه من أثر على الاقتصادات النامية ، وشددوا على الحاجة الى اتخاذ خطوات منسقة ومترابطة في مجال التجارة والنقد والتمويل ترمي الى انتشال الاقتصاد العالمي من الانكماش واعطاء قوة دافعة جديدة للجهود الانمائية .

٩٦ — واشار ممثل احد البلدان النامية الى ان التدابير الدولية التي تتخذ لمقاومة الاثار الضارة التي تعاني منها البلدان النامية ينبغي الا تقتصر على اشد البلدان تأثرا فحسب ، وانما ينبغي ان تشمل ايضا الاقتصادات النامية كلها . وذكر كذلك ان تدفقات المساعدة ينبغي ألا تكون مقيدة ، كما ينبغي تيسير وصول صادرات البلدان النامية الى الاسواق .

٩٧ — وشدد ممثلو عدد من البلدان النامية على اهمية مسألة الترابط ، وذكروا انه لا جدوى من محاولة ايجاد حلول جذرية لمشاكل التجارة والنمو التي تعاني منها البلدان النامية بدون القيام في الوقت ذاته باصلاح النظام النقدي .

٩٨ — واوضح ممثل احد البلدان النامية ان الوقت قد حان لكي يهيء النظام النقدي الدولي نفسه لمعالجة مسألة الانماء ، واقترح ايلاء معاملة منصفة للشركاء غير المتكافئين في المجتمع الدولي ، ملاحظا ان القضاء على التفاوت في الدخل ينبغي ان يكون هدفا من اهداف اي اصلاح للنظام النقدي الدولي . وعلق على تدابير السياسة العامة التي يتطلبها اصلاح النظام النقدي الدولي ، فقال ان اي اصلاح من ذلك النوع ينبغي ان يعالج مشكلة السيولة ، وان البلدان النامية ينبغي الا تتحمل عبء التغيرات التي تطرأ على اسعار الصرف . ولاحظ ان التوزيع الحالي لحقوق السحب الخاصة يتميز بالظلم والتعسف ، وشدد على انه لا ينبغي فحسب تخصيص مزيد من حقوق السحب الخاصة للبلدان النامية وانما ينبغي ايضا ان تكون الموارد المقدمة بموجب هذه الوسيلة من وسائل الربط بمثابة اضافة الى التدفقات الحالية للمساعدة . واضاف قائلا ان تخصيص حقوق سحب خاصة اضافية على هذا النحو من شأنه ان يساعد على زيادة الطلب على صادرات البلدان الصناعية . واشار ايضا الى اهمية اشتراك البلدان النامية في وضع تدابير نقدية دولية ، مثل احداث تغييرات في اسعار الصرف .

٩٩ — وشدد ممثل بلد آخر من البلدان النامية على ان مفهوم الترابط هو الاساس الوحيد الذي يقوم عليه وجود مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . وقال ان هذه الحقيقة قد انكرت زمنا طويلا مما ترتب عليه فشل التدابير التي اتخذت في عدة مجالات ، بصورة مستقلة عن بعضها بعضا ، حيث ادت التدابير المتخذة في مجال التمويل ، على سبيل المثال ، الى ابطال مفعول التدابير المتخذة في مجال التجارة . وقد ادى انهيار النظام النقدي الدولي في ١٩٧١ والحالات المتأزمة التي آلت اليها موازين مدفوعات البلدان الصناعية في السنين الاخيرة ، الى تسليم هذه البلدان الان بأهمية الترابط . وكان من نتيجة ذلك ان تمكن مختلف مجموعات البلدان الصناعية من استنباط نهج متناسقة ومتكاملة لحل مشاكلها . وشدد على ضرورة قيام البلدان الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين بالاخذ بنهج متناسق مماثل ، واضاف ان على مختلف مجموعات البلدان التي يضمها المجتمع الدولي ان تسعى الى التفاوض وان تحل مشاكلها داخل اطار عالمي .

١٠٠ — ولاحظ الممثل ذاته ان القاعدة التي اتبعت زمنا طويلا كانت تقضي بانه ينبغي على البلد الذي يواجه عجزا ان يتكيف ؛ غير ان البلدان الصناعية ، في الازمات التي لرأت مؤخرا على موازين المدفوعات ، جعلت تأخذ ، كقاعدة ، بالتمويل بدلا من التكيف . وقال ان القاعدة ذاتها ينبغي أن تطبق على البلدان النامية . وأشار في ختام كلمته الى ان الاعمال التي يضطلع بها مؤتمر التجارة والتنمية بشأن التراجع ينبغي ان تتواصل بنشاط خاص .

١٠١ — وذكر ممثل بلد آخر من البلدان النامية ان ثمة افتقارا ملحوظا الى وسيلة من شأنها ان تساعد على التخفيف مما تحدثه التقلبات في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو من أثر على البلدان النامية . واقترح اتخاذ تدبيرين خاصين لمساعدة اشد البلدان تأثرا . اولهما ، الغاء الرسوم الجمركية على صادرات تلك البلدان ؛ وثانيهما ، قيام صندوق النقد الدولي ببيع ذهبه لمدة معينة واستخدام الارباح في توفير المساعدات بشروط ميسرة . وذكر ايضا ان اية محاولة تقوم بها البلدان النامية لاعادة تشكيل اقتصاداتها سوف تكون عقيمة ما لم يتم الغاء الحواجز التجارية وتأمين الحصول على معدلات ملائمة من الايرادات .

١٠٢ — واوضح ممثل بلد آخر من البلدان النامية ان الاعمال التي يقوم بها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ولا سيما في ميدان المصنوعات ، يجب ان تأخذ بعين الاعتبار ما يقع في جهات اخرى من تطورات ترتبط ارتباطا مباشرا بالتجارة العالمية في تلك المنتجات . وفي هذا الصدد ، توفر المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف فرصة جديدة لتحرير التجارة ، ومن الضروري لمؤتمر التجارة والتنمية ان يضع ما يحرز من تقدم في هذه المفاوضات موضع الاستعراض المستمر . واضاف ان البلدان النامية لاحظت في اجتماع عقدته مؤخرا لجنة المفاوضات التجارية ان التقدم المحرز في هذه المفاوضات حتى الان مخيب للامال . وقال ان من الضروري اتخاذ مبادرات عاجلة في مختلف المجالات التي تتناولها المفاوضات اذا اريد بلوغ الهدف الوارد في اعلان طوكيو والمتمثل في توفير مزايا اضافية للبلدان النامية . واعرب عن الامل في الا تحل الدورة الرابعة للمؤتمر الا وقد وقعت تحركات فعالة من اجل زيادة نصيب البلدان النامية من التجارة العالمية ، واحداث تغييرات هيكلية في نظام التجارة ترمي الى تعزيز تلك الزيادة . وقال ان اجراء هذه التغييرات امر لازم لتحقيق عدة امور من بينها الاهداف الواردة في اعلان ليما . وأشار الى انه سيكون من المستصوب ، تحقيقا لهذا الغرض ، التنسيق بين الاعمال التي يضطلع بها الممثلون في مجموعة "غات" وفي منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

١٠٣ — وشدد ممثل احد البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية على ان تفاقم الحالة الاقتصادية للبلدان النامية انما هو نتيجة للازمات المستفحلة في اقتصادات البلدان الغربية وللاثار السلبية لانشطة الشركات عبر الوطنية . وقال ان المنظمات الاقتصادية الدولية لم تسهم حتى الان اسهاما كبيرا في القضاء على الاثار السلبية لانشطة تلك الشركات ، وهي انشطة تحدث تأثيرا مدمرا على نظام العلاقات الاقتصادية الدولية . واقترح في هذا الصدد ان يقوم الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية باعداد دراسة بشأن الممارسات التجارية التقييدية التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية لتمكين المجلس من وضع تدابير مناسبة .

١٠٤ — وقدم ممثل صندوق النقد الدولي عرضا موجزا للخطوات التي اتخذها الصندوق لمساعدة البلدان النامية في مواجهة المشاكل التي تعانيها في موازين المدفوعات .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٠٥ — وافق المجلس ، في جلسته ٤٤١ ، المنعقدة في ١٦ آب / اغسطس ، على ان يبقي مسألة الترابط بين المسائل والسياسات العامة في مجالات التجارة والنقد والتمويل قيد النظر المستمر . كما وافق على اصدار توجيهاته للجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة بان تقوم في دورتها السابعة بدراسة المسائل الواردة في الوثيقتين TD/B/550 Corr.1 و TD/B/579 وتقديم تقرير عن مداولاتها الى المجلس في دورته الاستثنائية السابعة .

١٠٦ — وقرر المجلس ان ينظر في دورته الاستثنائية السابعة في مشروع القرار المتعلق بالترابط بين مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (TD/B/L.360) على اساس ان المؤتمر سينظر ايضا في هذه المسألة في الدورة الرابعة تحت البنود المناسبة المتعلقة بالمسائل المؤسسية .

باء — زيادة تطوير الترتيبات المؤسسية في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء : قرار المؤتمر ٨٠ (د — ٣) (١٢)

(البند ١٣ من جدول الاعمال)

١٠٧ — كان معروضا على المجلس ، فيما يتعلق بهذا البند ، تقرير اعده الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عنوانه " دور مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في هيكل جديد للامم المتحدة من اجل التعاون الاقتصادي الشامل" (TD/B/573) . وكان معروضا على المجلس ايضا ، وفقا للمقرر الذي اتخذه في دورته الاستثنائية السابعة (الجزء ١ ، الفصل الاول ، الفقرة ٨٥ أعلاه) ، مشروع القرار الوارد في الوثيقة TD/B/L.360 .

١٠٨ — ودعا ممثلا بلدين من البلدان النامية الى اقامة منظمة تجارية دولية شاملة باعتبار ان ذلك هدف من الاهداف المؤسسية في ميدان التجارة والتنمية . واعربا عن رأي مفاده بان من الممكن احراز تقدم في تحقيق هذا الهدف عن طريق تكييف وتعزيز مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بحيث يصبح اداة فعالة للتفاوض من اجل وضع النظام الاقتصادي الدولي الجديد موضع التنفيذ .

---

(١٢) نظر المجلس في هذا البند في الجلسات ٤٣٣ و ٤٣٥ و ٤٣٧ و ٤٤١ المنعقدة في ٨ و ١١ و ١٢ و ١٦ آب / اغسطس ١٩٧٥ . وقد اشار الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ايضا الى هذا الموضوع في بيانه الافتتاحي ، كما اشار اليه الممثلون الذين تكلموا في بنود اخرى من جدول الاعمال .

واقرا بأنه ينبغي الاعتراف بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه المحفل الرئيسي للامم المتحدة لاجراء المداولات والمفاوضات بشأن السياسات العامة التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية الدولية . وقالا ان من رأيهما ان الدورة الرابعة للمؤتمر سوف توفر للحكومات فرصة لاتخاذ اجراءات على هذا الاساس .

١٠٩ — واسترعى احد هذين الممثلين الانتباه الى ضرورة تخفيض الازدواج القائم بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة "غات" ، لتلافي احتمال اتخاذ مقررات متعارضة في المنظمتين . كما اعرب عن تأييده للمقترح الوارد في مشروع القرار TD/B/L.360 بانشاء لجنة دائمة على مستوى عال ، للمجلس .

١١٠ — وقال ممثل بلد آخر من البلدان النامية ان تقرير فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الامم المتحدة (١٢) يشوبه ضعف اساسي يتمثل في انه قد اورد بعض المقترحات للاصلاح الهيكلي دون وجود اتفاق مسبق بشأن الاهداف التي ينبغي ان يحققها النظام بعد اصلاحه . واقترح ان يوصي المجلس الجمعية العامة بعدم مناقشة مسألة الاصلاح المؤسسي ريثما يتم التوصل الى اتفاق بشأن التغييرات الهيكلية اللازمة في العلاقات الاقتصادية الدولية . وشدد على ان الاهتمام بالاصلاح المؤسسي ينبغي الا يضعف الجهود الرامية الى تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية في نطاق الاطار المؤسسي القائم .

١١١ — وكان من رأي ممثل بلد آخر من البلدان النامية ان الحاجة المؤسسية العاجلة لمؤتمر التجارة والتنمية تتمثل في ايجاد نظام لمراقبة تنفيذ القرارات والمقررات السابقة من اجل ضمان ترجمتها الى حقيقة واقعة . واعرب عن رأيه بوجوب انهاء اسلوب تكديس القرارات التي لا تحدث أثرا على الطريقة الفعلية التي تجري بها العلاقات الاقتصادية .

١١٢ — وقال المتحدث باسم المجموعة باء انه يرى ان من السابق لأوانه الدخول في مناقشة مستفيضة حول المسائل المؤسسية في الدورة الحالية للمجلس . واضاف انه برغم اهتمام اعضاء مجموعته بالاستماع الى آراء حول هذه المسائل ، فانهم يشعرون بانه لن يتسنى حل المسائل ذاتها في الدورة الحالية وانما سوف يتعين النظر فيها في ضوء تقرير فريق الخبراء والنتائج التي تسفر عنها الدورة التاسعة والخمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وذكر ان بعض الاراء التي قدمها الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره ستطرح مشاكل بالغة الصعوبة امام اعضاء مجموعته ومنها ، على سبيل المثال ، الاراء التي تتناول العلاقة التي يمكن ان تقوم مستقبلا بين دور مؤتمر التجارة والتنمية وبين دور غيره من الهيئات ذات الصلة .

١١٣ — وكرر ممثل احد البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية تأييد حكومته لزيادة فعالية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ودوره في اقامة جميع تدفقات التعاون التجاري والاقتصادي على اساس سوي وفي توسيع نطاقها ، وذلك وفقا لما جاء في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) .

---

(١٢) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.75.II.A.7 .

واعرب عن الرأي القائل بأن تعزيز مؤتمر التجارة والتنمية وزيادة فعاليته سوف يمهد السبيل لانشاء منظمة تجارية دولية شاملة داخل نطاق الامم المتحدة ، تؤول اليها جميع المقررات والانشطة التقنية لمؤتمر التجارة والتنمية ، وتقوم بمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالتجارة . وقال انه سوف يتعين ان تكون هذه المنظمة عالمية الطابع وان تشجع قيام علاقات عادلة ومنصفة فيما بين جميع البلدان ، بصرف النظر عن تفاوت مستويات التنمية واختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية . وقال ان بلده قد أيد دائما هذا الهدف ويرى ان الانفراج الحالي في العلاقات الدولية يغلين بأن ييسر تحقيقه . واضاف ان بلده يحبذ ايضا ادماج مؤتمر التجارة والتنمية ومجموعة "غات" ، واعاد الى الاذهان أن وفده استرعى الانتباه ، في الدورة الثالثة عشرة للمجلس (١٤) ، الى الحاجة الى دراسة السبل الكفيلة بادماج المنظمتين بوصفه نهجا يمكن ان يتبع ، في نهاية الامر ، لانشاء منظمة تجارية دولية شاملة ، ذات طابع عالمي من حيث العضوية والاختصاصات .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١١٤ — في الجلسة ٤٤١ ، المنعقدة في ١٦ آب / اغسطس ١٩٧٥ ، أحاط المجلس علما مع التقدير بتقرير الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المعنون "دور مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في هيكل جديد للامم المتحدة من اجل التعاون الاقتصادي الشامل" (TD/B/573) . ونظرا للتأخير في تعميم تلك الوثيقة ، لم يتمكن المجلس من مناقشتها باستفاضة . بيد أنه رأى أن الاراء التي اوجزها الامين العام فيها تتصل اتصالا وثيقا بما اتخذ من مقررات بشأن دور مؤتمر التجارة والتنمية في المستقبل ، كما انها تسهم اسهاما مفيدا في المناقشة الدائرة حول ضرورة اجراء اصلاح هيكلي في منظومة الامم المتحدة . ولذلك قرر المجلس ان يحيل هذا التقرير ، مشفوعا بالاراء التي تم الاعراب عنها بشأنه اثناء دورة المجلس ، الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة ودورتها العادية الثلاثين ، بمناسبة قيام الجمعية العامة بالنظر في مسألة الاصلاح الهيكلي .

---

(١٤) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9015/Rev.1) ، الجزء الثالث ، الفقرة ٤٩٥ .

الفصل الخامس

المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقاريـــر هيئاته الفرعية او المتصلة بتلك التقاريـــر (١٥)

(البند ٥ من جدول الاعمـــال)

ألف ــ تجـارة السـلع الاسـاسية

١١٥ ــ كان معروضا على المجلس ، بالاضافة الى تقرير لجنة السلع الاساسية بشأن الجزء الاول من دورتها الثامنة (١٦) ، مـا يلي :

ــ مذكرة من الامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن المسائل الناشـئة عن الجزء الثاني من الدورة الثامنة والتي تتطلب اتخاذ المجلس اجراء حيالهـا أو اهتمامه بها (TD/B/L.409) (١٧) ؛

ــ تقرير من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عن المفاوضات والمشاورات بشأن كل سلعة من السلع الاساسية (TD/B/565) ، يكمل استعراض الانشطة الجاريـة في المجالس الدولية للسلع الاساسية وغير ذلك من الهيئات المتخصصة في السـلع الاساسية ، الوارد في الوثيقة TD/B/C.1/185 ، كما يتضمن التقرير استعراضا موجـزا لاعمال متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن عدد من المشاورات المخصصة المكثفـة على الصعيد الحكومي الدولي التي عقدت عملا بقرار المجلس ٨٣ (د ــ ٣) والقـرار ٧ (د ــ ٧) الصادر عن لجنة السلع الاساسية ، كما يتضمن بيانا عن المسـاعدة المقدمة من مؤتمر التجارة والتنمية للبلدان النامية في اطار المفاوضات التجاريـة المتعددة الاطراف ؛

ــ مذكرة من الامانـة العـامة لمؤتمـر الامـم المتحـدة للتجـارة والتنميـة بشـأن التنويـع (TD/B/574) ؛

---

(١٥) نوقش هذا البند في لجنة الدورة (انظر الفقرة ٢٧٢) .

(١٦) TD/B/543 (عمم بصفة مؤقتة في وثيقة رمزها TD/B/C.1 (VIII)/Misc.4) . وللاطلاع على النص المطبوع انظر الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة عشـرة ، الملحق رقم ٢ .

(١٧) عممت هذه المذكرة ريثما يصدر تقرير اللجنة بشأن الجزء الثاني من دورتهـا الثامنـة (TD/B/C.1(VIII)/Misc.5) .

— مذكرة من الامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عن المناقشات التي دارت في مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار بشأن التقارير التي اعدتها أمانة مؤتمر التجارة والتنمية (١٨) ووضعت تحت تصرف المؤتمر عملا بالنتيجة المتفق عليها ١٠ (د — ٨) للجنة السلع الاساسية (TD/B/564) ؛

— مذكرة من الامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (TD/B/562) عممت عملا بالنتيجة المتفق عليها ١١ (د — ٨) للجنة السلع الاساسية ، بشأن التقدم المحرز في الدراسات المتعلقة بالمنتجات الطبيعية التي تواجه منافسة من المواد التركيبية الاصطناعية وفي تنفيذ قرار المؤتمر ٥٠ (د — ٣) بشأن تلك المنتجات ؛

— تقرير من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن مقايسة الاسعار (TD/B/563) اعد عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣٠٨ (د — ٢٩) ؛

— تقرير من الامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن تحسين وزيادة جمع المعلومات المتعلقة بالسلع الاساسية وتحليلها ونشرها (TD/B/566) ، وذلك عملا بقرار المجلس ١٢٣ (د — ١٤) ؛

— مذكرة من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (TD/B/572) ارفق بها تقريره المؤقت بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف المقدم الى اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة .

١١٦ — وعرض رئيس لجنة السلع الاساسية تقارير اللجنة عن الجزئين الاول والثاني من دورتها الثامنة ، وأعاد الى الاذهان ان اللجنة قد اختارت في الجزء الاول من الدورة مسألة وضع برنامج متكامل للسلع الاساسية لاتخاذ اجراءات بشأنها على سبيل الاولوية ، كما وافقت على ان تتركز أعمال مؤتمر التجارة والتنمية في مجال السلع الاساسية على احراز التقدم بشأن البرنامج المقترح . وقال ان المناقشة المتعمقة التي دارت في الجزء الثاني من الدورة حول مختلف عناصر البرنامج المتكامل المقترح انما تدل على الرغبة المشتركة لدى الحكومات في التقدم صوب الهدف المشترك المتمثل في اتخاذ اجراءات ملموسة ومجدية في ميدان السلع الاساسية .

١١٧ — وعرض ممثل الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الوثائق المتصلة بالموضوع ، فذكر ان لجنة السلع الاساسية ، مع قيامها في الجزئين الاول والثاني لدورتها الثامنة بالنظر على سبيل الاولوية في البرنامج المتكامل ، قد عالجت ايضا مسائل اخرى . واشار الى تقرير الامين العام للمؤتمر عن المشاورات والمفاوضات حول كل سلعة من السلع الاساسية (TD/B/565) ، وذكر ان الجزء الاول من التقرير يتضمن العرض المعتاد للانشطة المضطلع بها في مضمار السلع الاساسية في مؤتمر التجارة والتنمية وغيره من المحافل الدولية ، ولكنه عرض موجزا نسبيا ، نظرا لتقديم تقرير مفصل الى

---

(١٨) [illegible] C.1/172, Corr.2 و [illegible] C.1/170 .

لجنة السلع الاساسية في الجزء الثاني من دورتها الثامنة . اما الجزء الثاني من التقرير فيتعلق بتدابير متابعة المشاورات المخصصة المكثفة على الصعيد الحكومي الدولي ، المطلوبة في الفقرتين ٢ و ٥ من القرار ١٤ (د — ٨) الذي اتخذته اللجنة ، كما يتعلق بالنتيجة المتفق عليها ١٣ (د — ٨) بشأن التنفستين الصادرة عن اللجنة . ومنذ اعتماد تلك النتيجة المتفق عليها ، عقدت اللجنة المعنية بالتنفستين دورتها التاسعة ووافقت على دعوة فريق عامل الى الاجتماع في اوائل عام ١٩٧٦ للنظر في الترتيبات اللازمة لتحقيق استقرار الاسواق ورفع تقرير عن ذلك الى اللجنة المعنية بالتنفستين ، التي ينبغي ان تنعقد في ابكر وقت ممكن من عام ١٩٧٦ . وقال ان الجزء الثالث من تقرير الامانة العامة يتعلق بالقرار ١٢ (د — ٨) للجنة السلع الاساسية ، الذي يرجو الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية ان يتشاور مع الحكومات المهتمة بالامر بشأن افضل السبل التي يتسنى بها لامانة المؤتمر ان تساعدها في اشتراكها في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف. واضاف ان التقرير المؤقت المقدم من الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية الى اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، والمعمم رفق الوثيقة TD/B/572 ، يوجز الحالة في هذا المجال .

١١٨ — وفيما يتعلق بالتنويع ، قال انه لم يتسنّ ، لاسباب مشروحة في الوثيقة TD/B/574 ، اعداد التقرير الذي طلبته اللجنة في النتيجة المتفق عليها ٩ (د — ٨) .

١١٩ — وفيما يتعلق بالمنتجات الطبيعية التي تواجه منافسة من المواد التركيبية الاصطناعية ، قال ان الوثيقة TD/B/562 تتضمن موجزا للاعمال الجارية في هذا الشأن ، وشدد على ان النتائج ستدرج ، بالقدر المستطاع والمناسب ، في التوصيات التي ستصدر في اطار البرنامج المتكامل .

١٢٠ — وقدم عرضا عاما لخلفية مسألة تعزيز انشطة مؤتمر التجارة والتنمية ، فأشار الى التحسينات التي ادخلت ، منذ اتخاذ قرار المجلس ١٢٣ (د — ١٤) ، على النشرة الشهرية لاسعار السلع الاساسية ، والى ان استئناف اصدار دراسة احوال السلع الاساسية بشكل منتظم سوف يتعرض لمزيد من التأخير لا يمكن اجتنابه . بيد انه اعرب عن أمله في امكان استئناف اصدار الدراسة في ١٩٧٦ . وأومأ الى الاجراءات الاضافية التي سيتم اتخاذها لتعزيز انشطة مؤتمر التجارة والتنمية ، والمقترحة في التقرير الذي اعدته الامانة العامة للمؤتمر بشأن هذا الموضوع (TD/B/566) ، فأوضح انه برغم ان الاهتمام يولى الان لايجاد وسائل اخرى لتنفيذ قرار المجلس ١٢٢ (د — ١٤) ، فان الكثير سوف يعتمد على النتيجة النهائية التي ستسفر عنها الجهود الحالية بشأن وضع البرنامج المتكامل وتنفيذه . وقال ان اية مقترحات اضافية يضعها الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية سوف تعرض في الوقت المناسب على المجلس او على لجنة السلع الاساسية ، حسبما يقتضي الحال .

١٢١ — وفيما يتعلق بمسألة مقايسة الاسعار ، قال ان الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية قد أخذ بعين الاعتبار ، لدى اعداده تقريره (TD/B/563) ، الاراء التي اعربت عنها الحكومات بشأن هذا الموضوع في الاجتماعات السابقة ، وكذلك الاراء التي اعرب عنها اعضاء فريق الخبراء المعني بمقايسة الاسعار ، الذي أرفقت النتائج الرئيسية التي توصل اليها بالتقرير . واضاف ان الموقف الذي ينطلق منه التقرير هو ان مسألة مقايسة الاسعار لها وجهان : احدهما

هو ما اذا كانت هناك مشكلة تتعلق بتدهور معدلات التبادل التجارى للسلع الاساسية التي تصدرها البلدان النامية ، والاخر هو ما اذا كان يمكن ان تكون مقايسة الاسعار حلا فعالا لتلك المشكله ، اذا افترض وجودها ، وما هو مدى فعاليتها . وذكر ان الدراسات الاحصائية التي أجرتها الامانة العامة تظهر ان تلك المشكله ظلت قائمه ، منذ الحرب العالمية الثانيه ، بالنسبة لعدد كبير من السلع الاساسيه التي تصدرها البلدان النامية . وقد سلم فريق الخبراء ، علاوة على ذلك ، بأن معدلات التبادل التجارى المشار اليها تتعرض لتقلبات شديده قصيرة الاجل .

١٢٢ — وقال انه ينبغي ، عند النظر في مقايسة الاسعار بوصفها حلا ممكنا لهذه المشاكل ، التمييز بين المقايسة المباشرة والمقايسه غير المباشرة للاسعار ، حيث ينبغي النظر فيهما كل على حده . واضاف ان المقايسه غير المباشرة للاسعار يمكن ، من حيث المبدأ ، ان توفر حلا شاملا وفعالا ، الا انها سوف تتطلب اتخاذ ترتيبات مؤسسيه دوليه جديده ومفصله وستكون عرضه لخطر يتمثل في أن تؤدى تحويلات الدخل التي تتم بموجب هذه الترتيبات الى تغيير اتجاه تدفقات المعونة القائمه ، وفي انها لن تمثل اضافات صافية الى المعونة الحالية . اما المقايسه المباشره للاسعار فانها لا يمكن ان توفر حلا شاملا ، ولكن يمكن تجربتها بالنسبه لايه سلعه يوجد بشأنها ترتيب دولي . وقد خلص الامين العام لمؤتمر التجاره والتنمية ، في هذا الصدد ، الى انه سيكون من الملائم ، في أى ترتيب سلعي ينشأ لغرض المحافظه على سعر او مستوى سعر مستهدف ، ولا سيما في الظروف التي ينتظر فيها حدوث تضخم سريع ، ان يتم تحديد السعر او مستوى السعر المستهدف من حيث القيمة الحقيقية لا من حيث القيمة النقديه الاسميه ، حتى وان اقتضى الامر تعديل الهدف في ضوء التجربة .

١٢٣ — وذكر ممثل احد البلدان النامية ان الاجتماعات غير الرسمية لممثلي الحكومات التي دعت لجنة السلع الاساسيه ، في الجزء الثاني من دورتها الثامنة ، الامين العام لمؤتمر التجاره والتنميه ان يدعو الى انعقادها فيما يتعلق بالبرنامج المتكامل للسلع الاساسية ، ينبغي ان تكون مفتوحه امام جميع الحكومات المهتمه بالموضوع ، كما ينبغي ان توضع النتائج التي يتم التوصل اليها تحت تصرف جميع الحكومات . وعلق ممثل الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية على هذا الاقتراح ، فاوضح انه لن يكون من الممكن اعداد وتوزيع اية محاضر لهذه المشاورات ، حيث انها ستكون ذات طابع غير رسمي بحت ومقصود منها تسهيل تبادل وجهات النظر بطريقة حره وصريحة ، ومن ثم فان أيه محاوله لاصدار محاضر للمناقشات سوف تحبط الغرض المقصود منها .

١٢٤ — وذكر ممثل بلد آخر من البلدان النامية ، اذ لاحظ مع القلق الانخفاض المستمر في اسعار السلع الاساسيه ، ان الوقت قد حان لابرام اتفاقات لتنفيذ بعض الاقتراحات الواردة في البرنامج المتكامل المقترح . وقال انه من الممكن ابرام اتفاق من حيث المبدأ لاقامة شبكة من المخزونات الاحتياطية للسلع الاساسيه من شأنها ان تحقق استقرار اسعار السلع الاساسيه لصالح الجميع . وقال ان ذلك لم يتيسر حتى الان لعدم توفر الارادة السياسية في البلدان الناميه .

١٢٥ — وذكر ممثلو عدد من البلدان النامية ان تحقيق الاستقرار في اسعار السلع الاساسيه عن طريق اقامه شبكه من المخزونات الاحتياطية سوف يفيد البلدان المنتجه والبلدان المستهلكه على السواء . واضاف انه من المناسب ، لذلك ، ان تساهم هاتان المجموعتان من البلدان معا في

تمويل المخزونات الاحتياطية من السلع الاساسية . وفيما يتعلق بالاتفاق الدولي الخامس للقصدير الذى ابرم مؤخرا ، اعرب ممثل احد البلدان الناميه عن الامل في ان تقوم البلدان الناميه الاعضاء في الاتفاق بالمساهمة ايضا في تمويل المخزون الاحتياطي من القصدير .

١٢٦ — وذكر ممثلو عدد من البلدان الناميه انه ينبغي على الامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجاره والتنميه ، في اعمالها المقبلة بشأن البرنامج المتكامل ، ان تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط امكانيه اقامه مخزونات احتياطيه ، وانما ايضا جميع التدابير الاخرى التي يمكن اتخاذها لحل مشكلة السلع الاساسية ، بما في ذلك بصفه خاصة امكانيه الوصول الى اسواق البلدان المتقدمه النمو ، على أساس تفضيلي كلما امكن ذلك ، وامكانية الاضطلاع باشكال اخرى من اشكال التدخل في الاسواق كلما تعذر اقامه المخزونات الاحتياطيه ، والتمويل التعويضي . وينبغي ايضا ايجاد وسائل مناسبه لتمويل مثل هذه العمليات . وينبغي كذلك ان يكون نطاق السلع التي يشملها البرنامج المتكامل واسعا قدر الامكان . وقالوا انه ينبغي ، تحقيقا لهذا الغرض ، ان يتم النظر في السلع الاساسية ذات الاهمية للبلدان الناميه والتي تصدرها البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء ، ووضع التدابير الملائمة . وشدد احد هؤلاء الممثلين على انه ينبغي على امانة مؤتمر التجارة والتنميه ان تأخذ في الاعتبار ايضا ، لدى تقييم تكاليف وفوائد اقامه المخزونات الاحتياطيه ، الفوائد التي لا يمكن قياسها كميا .

١٢٧ — وذكر ممثل احد البلدان النامية ان الدراسات المتعلقة بانظمة تسويق وتوزيع السلع الاساسية هي دراسات هامة ومفيدة لبلده ، وان ما تقوم به الامانة العامة لمؤتمر التجاره والتنميه من اعمال في هذا المجال جدير بان يعطى نفس الاولوية المعطاة للبرنامج المتكامل . وطلب الى الامانه العامه للمؤتمر بان توسع من نطاق مساعدتها المقدمة للبلدان الناميه في حقل السلع الاساسيه وذلك بوضع مقترحات عملية يمكن ان تكون موضوعا للتفاوض داخل اطار المفاوضات التجاريه المتعددة الاطراف. وشدد كذلك على ضروره ان تواصل امانة المؤتمر ما تقوم به من اعمال في ميدان المنافسه بين المنتجات الطبيعيه والبدائل التركيبية الاصطناعية . وشدد لفيف آخر من ممثلي البلدان الناميه على ضروره ان تواصل امانة المؤتمر ما تقوم به من دراسات بشأن التسويق والتوزيع .

١٢٨ — واعرب ممثل احد البلدان الناميه عن رأى مؤداه انه يمكن حل المشاكل التي تواجهها بعض السلع الاساسية عن طريق القيام بجهود لزيادة استهلاك تلك السلع ، ولا سيما من جانب البلدان الناميه . واقترح استنباط طرائق تكفل الحفاظ على مستوى واردات البلدان النامية من هذه السلع الاساسيه ، ولا سيما من السلع الاساسيه التي تفي بحاجاتها الضرورية . وقال انه ينبغي وضع اقتراحات محددة في المستقبل فيما يتعلق بالتدابير الدولية اللازمه لهذه السلع الاساسيه . كما شدد على ضرورة التبكير بتوفير الوثائق التي تعدها الامانة العامه لمؤتمر التجارة والتنميه للجزء الثالث من الدوره الثامنه للجنه السلع الاساسيه .

١٢٩ — وذكر ممثل احد البلدان الناميه ان اقامه اتحادات المنتجين بين البلدان الناميه من شأنها ان تساهم في الاعتماد الجماعي على النفس بين هذه البلدان .

١٣٠ — واعلن ممثل احد البلدان الاشتراكية الناميه في آسيا تأييده لهذا الرأى .

١٣١ — وشدد ممثل احد البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية على اهمية المناقشات غير الرسمية المقبله التي سيجريها الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية مع الحكومات والهيئات الدوليه الاخرى للتعجيل بوضع البرنامج المتكامل المقترح للسلع الاساسية ، الذى قال انه ينبغي ان يقوم على المبادئ التقدمية الوارده في برنامج العمل المتعلق باقامه نظام اقتصادى دولي جديد [قرار الجمعيه العامه ٣٢٠٢ (د ـ ٦)] ، وفي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصاديه [قرار الجمعيه العامه ٣٢٨١ (د ـ ٢٩)] . واضاف ان البرنامج المتكامل المقترح ينبغي ان يأخذ في الاعتبار ايضا العدد الكبير من الاشكال والمناهج المطبقة في تجارة السلع الاساسيه ، ولا سيما في مجال تحقيق الاستقرار في اسواق تلك السلع . واشار في هذا الصدد الى الاتفاقات والعقود الطويله الاجل بين المنتجين والمستهلكين كوسيله لتحقيق الاستقرار في التجاره ولتوسيع نطاقها . واكد على ان الاتفاقات الدوليه بشأن السلع الاساسيه ينبغي ان تكون ، مثلما نصت توصيه المؤتمر 'ألف' ـ 'ثانيا' ـ '١' ، عنصرا اساسيا من عناصر البرنامج المتكامل المقترح ، واعلن تأييده للاقتراح القائل بان امكانية الوصول الى الاسواق ينبغي ان تكون ايضا جزءا لا يتجزأ من البرنامج .

١٣٢ — وقال ممثل احد البلدان الاشتراكية النامية في آسيا ان حكومته تؤيد المطلب المعقول للبلدان الناميه واقتراحها العادل فيما يتعلق بالبرنامج المتكامل للسلع الاساسية . وذهب الى انه من الضرورى وضع برنامج متكامل واتخاذ تدابير فعّاله على اساس من مبادئ احترام السيادة والمساواه بين الدول ، بصرف النظر عن حجمها ، وذلك لتمكين البلدان الناميه من الحصول على اسعار مجزيه لصادراتها من السلع الاساسيه . واعرب عن الامل في ان يواصل مؤتمر التجاره والتنميه جهوده في هذا المجال وان يحرز تقدما عمليا .

١٣٣ — وشدد ممثل منظمه الاغذيه والزراعه ، مشيرا الى انتهاء الرواج الطارئ في السلع الاساسيه الذى ساد في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، على الحاجه الى قيام المجتمع الدولي بجهود متضافره في ميدان السلع الاساسيه . واعلن عن ترحيبه بالبرنامج المتكامل للسلع الاساسيه الذى اقترحه الامين العام لمؤتمر التجاوة والتنمية ، وشرح ما تقوم به منظمة الاغذية والزراعه من انشطه متصله بالموضوع . وذكر بوجه خاص ان المدير العام لمنظمه الاغذيه والزراعه يقوم بتقديم مقترحات لمدوره القادمة لمؤتمر منظمه الاغذيه والزراعه ، عن طريق لجنه مشكلات السلع ، بشأن استراتيجية شامله للسلع الزراعيه الاساسيه من شأنها ان تكمل الاعمال المضطلع بها في مؤتمر التجاره والتنميه بصدد وضع برنامج متكامل .

١٣٤ — وقال ممثل احد البلدان الناميه ، مشيرا الى مذكره الامانه العامه لمؤتمر التجاره والتنميه بشأن المنتجات الطبيعيه التي تواجه منافسة من المواد التركيبية الاصطناعيه (TD/B/562) ، انه ينبغي ألا تتخلى أمانة مؤتمر التجارة والتنمية عن ما لها من اختصاص وتفويض في هذا الميدان . وأضاف انه ينبغي عليها ان تقدم مقترحات محددة لتحسين قدرة المنتجات الطبيعية على المنافسة في مواجهة بدائلها التركيبية الاصطناعية ، بما في ذلك مقترحات بشأن المساعدة التقنية والمالية معا . وأعلن ان وفده يترقب باهتمام الدراسات الاكثر تفصيلا المزمع اعدادها بشأن البرنامج المتكامل .

١٣٥ — وأعرب ممثل احد البلدان النامية عن اسفه ازاء عدم اتخاذ اجراءات بشأن تيسير الوصول

الى الاسواق والتسعير استجابة للتوصيات الصادرة عن مختلف المشاورات المخصصة المكثفة على الصعيد الحكومي الدولي بشأن السلع الاساسية ، وقال ان الوقت قد حان للانتقال من مرحلة اجراء مزيد من الدراسات الى اجراء المفاوضات . واضاف انه برغم ان بعض نواحي تلك المشاكل يمكن ان تعالج في محافل اخرى ، كالمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، فانه ينبغي التفاوض بشأنها برعايه مؤتمر التجارة والتنميه ، نظرا لاتساع نطاق المسائل المعنيه .

١٣٦ — واعرب ممثل احد البلدان النامية عن رأى حكومته القائل بان تحقيق فعالية مقايسة الاسعار يقتضي النظر فيها داخل اطار البرنامج المتكامل المقترن للسلع الاساسية ، ولا سيما داخل اطار ترتيبات التمويل التعويضي ، وترتيبات المخزونات الاحتياطيه ، والعقود المتعددة الاطراف . وأعرب عن تأييد حكومته لما تبذله الامانه العامة من جهود لتحسين احصاءات اسعار البضائع المصنعه الداخله في التجارة العالميه ، والتي تشكل جزءا من برنامج عملها بشأن مقايسة الاسعار .

١٣٧ — وقال ممثل بلد آخر من البلدان النامية ان حكومته ترى ان التقرير الذى اعده الامين العام لمؤتمر الامم المتحده للتجارة والتنميه بشأن مقايسه الاسعار (TD/B/AC.7/16) يظهر ان مقايسه الاسعار امر ممكن ، واعرب عن أمله في أن يتم ادراج العناصر المناسبة من تلك المقايسه في البرنامج المتكامل المقترن للسلع الاساسية . وطلب الى الامانة العامة لمؤتمر التجاره والتنميه تقديم تقرير عن جميع عناصر البرنامج المتكامل المقترن ، آخذة بعين الاعتبار المراحل التي بلغتها العمل في كل مجال ، لكي يتسنى للجنة السلع الاساسية ان تضع ، في الجزء الثالث من دورتها الثامنة ، مقترحات محددة بشأن البرنامج في مجموعه ، للنظر فيها من قبل المجلس واعتمادها من قبل المؤتمر في دورته الرابعه . واعلن ان حكومته تسلم باهميه التنويع بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية وبأهمية اقرار المجتمع الدولي له كجزء لا يتجزأ من السياسة العامه للسلع الاساسية . وقال ان حكومته ترى لذلك انه ينبغي ان يوضع تحت تصرف لجنة السلع الاساسيه ، في الجزء الثالث من دورتها الثامنة ، تقرير مرحلي بشأن الاعمال الجاريه فيما يتعلق بالدراسات المفصله المتعلقة بمشاكل تنويع السلع الاساسية لعدد من البلدان النامية .

١٣٨ — وذكر ممثل احد البلدان الاشتراكية النامية في آسيا ان حكومته تؤيد تأييدا كاملا المطلب المعقول للبلدان النامية واقتراحها العادل بشأن ايجاد نظام لمقايسة الاسعار يحمي مصالحها الاقتصادية . وقال ان حكومته ترى ان مقايسة الاسعار سوف تكون عنصرا هاما في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وفقا لما يتطلبه الاعلان وبرنامج العمل اللذان اعتمدتهما الجمعيه العامة ، اللذي اقرت بجلاء مبدأ مقايسة الاسعار . وقال ان من رأيه ان مؤتمر التجارة والانماء هو الهيئة المسؤوله عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د إ — ٦) في هذا الشأن ، ولذا ينبغي على مجلس التجاره والانماء ان يساهم من ناحيته في اقامة نظام لمقايسة الاسعار . وقال ان حكومته تعترف بان تنفيذ مقايسة الاسعار سوف تكتنفه مشاكل تقنيه معينة منها ، على سبيل المثال ، ما يتعلق بنطاق السلع الاساسية الواجب النظر فيها او بالمستوى المبدئي الذى ينبغي اختياره لسعر الاسناد . بيد ان حكومته ترى انه يمكن التغلب على هذه المشاكل اذا ابدت جميع البلدان المعنيه حسن النيه المطلوب ولم تتذرع بهذه المشاكل للتهرب من اتخاذ اجراءات .

١٣٩ — وذكر ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ان حكومته درست مسألة مقايسة الاسعار دراسة دقيقة وخلصت الى انها تثير مصاعب اقتصادية وتقنية بالغة الشدة . وشدد على ضرورة تركيز الجهود على حصيلة صادرات البلدان النامية عموما ، بدلا من مجرد تركيزها على اسعار صادراتها من السلع الاساسية . كما اشار الى انه اذا اريد للترتيبات المقترحة للسلع الاساسية ان تعمل بشكل فعّال ، فسيلزم اجراء استعراضات متكررة للمستويات المحددة للاسعار ، لضمان ايجاد توازن مناسب بين مجموع الطلب على السلع الاساسية المصنعة ومجموع المعروض منها . وقال انه من الواضح انه سوف يتعين ان تأخذ هذه الاستعراضات بعين الاعتبار عدة امور من بينها تكاليف الانتاج المتغيرة والاسعار التي يمكن ان يقبلها المنتجون ، نتيجة لذلك ، لبيع انتاجهم .

١٤٠ — واشار ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الى اهتمام بلده من الناحية التصديرية بطائفة كبيرة من السلع الاساسية الزراعية والمواد الخام ، فتساءل عما اذا كان يمكن تقسيم بلدان العالم اساسا ، فيما يتعلق بالتماس الحلول لمشاكل السلع الاساسية ، الى بلدان نامية منتجة من ناحية ، وبلدان متقدمة النمو مستهلكة من الناحية الاخرى . واعرب عن الرأي القائل بانه لكي تجتذب الحلول تأييدا واسع الانتشار يجعل منها حلولا عملية ، ينبغي على اي نهج يتبع ان يأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع المنتجين والمستهلكين ، سواء كانوا من البلدان المتقدمة النمو او البلدان النامية .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٤١ — في الجلسة ٤٤٠ ، المنعقدة في ١٥ اب / اغسطس ١٩٧٥ ، احاط المجلس علما بالمذكرة المقدمة من الامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن المسائل الناشئة عن الجزء الثاني من الدورة الثامنة للجنة السلع الاساسية والتي تتطلب اتخاذ المجلس اجراء بشأنها أو اهتمامه بها (TD/B/L.409) .

باء — تجارة السلع المصنعة وشبه المصنعة

١٤٢ — عرض رئيس لجنة المصنوعات تقرير اللجنة بشأن دورتها السابعة (١٩) .

١٤٣ — وادلى ممثل الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء بتقرير عن المشاورات التي اجراها الامين العام مع المدير التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، عملا بمقرر اللجنة ٨ (د — ٧) ، بشأن الاجراءات والترتيبات اللازمة لتوثيق التعاون بين المنظمتين فيما يتعلق بالتدابير المتخذة في نطاق مجال اختصاص كل منهما ، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل ليما . وأفاد بان هذه المشاورات ، التي شملت ايضا التعاون والتنسيق بين المنظمتين في ميدان اعادة تشكيل هيكل الصناعة ، واشترك فيها كبار موظفي الامانتين العامتين للمنظمتين ، سوف تتبعها في

---

(١٩) TD/B/576 (عمم مؤقتا في وثيقة رمزها TD/B/C.2(VII)Misc.3) .

المستقبل القريب مناقشات اكثر تفصيلا بشأن هذه الامور ، وستبلغ نتائجها الى الحكومات في الوقت المناسب . وذكر ان الامانة العامة للمؤتمر ستمضي في اجراء دراساتها بشأن امكانيات اعادة تشكيل هيكل الصناعة ، بما في ذلك دراسة صلاحية وضع ترتيبات للتعاون الصناعي الدولي والاثار المترتبة على ذلك . وقال ان هذه الدراسات ستجرى بالتعاون والتنسيق الوثيق مع منظمة الانماء الصناعي .

١٤٤ — وشدد ممثلو عدد من البلدان النامية على اهمية توسيع وتنويع الصادرات من المصنوعات كوسيلة لتعزيز الانماء الاقتصادي والتصنيع في البلدان النامية ، واكدوا على ضرورة اتباع نهج شامل في هذا الشأن . وشدد احد هؤلاء الممثلين على ان التاريخ الاقتصادي لاوروبا يظهر ان البلدان المتقدمة النمو حاليا قد استفادت فائدة كبرى من اقاليم ما وراء البحار التابعة لها كمصدر للمواد الخام الرخيصة ، وكسوق لصادراتها من البضائع المصنعة من تلك المواد . واضاف ان تصنيع البلدان النامية هو امر ضروري للارتقاء بمستويات المعيشة فيها ، وانه خليق بالبلدان المتقدمة النمو ان تقدم لها المساعدة في عملية التصنيع . وشدد ممثل آخر من هؤلاء الممثلين على ان الهبوط في اسعار المنتجات الاولية بالقياس الى اسعار البضائع المصنعة يقوض الحافز على التصنيع وعلى تصدير المصنوعات . وقال انه ينبغي على مؤتمر التجارة والانماء ان يقوم باستقصاء مشاكل العرض التي ينطوي عليها التصنيع ، وبدراسة العقبات التي تعترض زيادة صادرات البلدان النامية من المصنوعات .

١٤٥ — ورحب ممثل بلد اخر من البلدان النامية باتخاذ لجنة المصنوعات القرار ١١ (د — ٧) المتعلق بالتجارة الدولية في المنسوجات . واعرب عن الامل في ان تهدف التدابير التي تتخذ في هذا الميدان مستقبلا الى تحرير واردات المنسوجات من البلدان النامية تحريرا كاملا ومبكرا ، والى شمول المنسوجات بخطط الافضليات المعممة دون فرض حدود قصوى ، والى تطبيق نظام الحصص الكاملة دون فرض رسوم جمركية ، حيثما تواجدت الاتفاقات الثنائية ، والى الاعتراف بضرورة انسحاب البلدان المتقدمة النمو من الانتاج في المناطق التي تكون الميزة النسبية قد انتقلت فيها الى البلدان النامية .

١٤٦ — واشار ممثل احد البلدان النامية الى ما قرره اعلان ليما من ان يكون الرقم المستهدف لحصة البلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي هو ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ ، فقال انه لما كانت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية قد ادرجت التجارة ضمن اهدافها ، فان من اللازم تماما بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان ينظر في الانتاج الصناعي من حيث علاقته بالاهداف التي حددتها منظمة التنمية الصناعية فيما يتعلق بالتجارة . وخليق بمؤتمر التجارة والتنمية ان يقوم باجراء استقصاء شامل للعقبات التي تعترض بلوغ الهدف المرسوم للتجارة في اعلان ليما .

١٤٧ — واعرب ممثل احد البلدان النامية عن اسفه ازاء عدم توصل لجنة المصنوعات بعد الى اتفاق بشأن حوافز التصدير والرسوم التعويضية واجراء خفض او الغاء ، على اساس تفضيلي ، للحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على صادرات البلدان النامية . واعرب ممثل اخر من هؤلاء الممثلين عن الامل في ان يعطي مجلس التعاون الجمركي اولوية عليا لعملية اعادة تصنيف الحواجز

الجمركية ، وفي ان تتخذ البلدان المتقدمة النمو ما يلزم من تدابير فيما يتعلق باعادة تصنيف الحواجز الجمركية لتحسين امكانية الوصول الى الاسواق على اساس عدم فرض رسوم جمركية .

١٤٨ — واعرب ممثل اخر من ممثلي البلدان النامية عن الامل في ان يولى ، في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، اهتمام خاص لما تواجهه البلدان النامية من مشاكل فيما يتعلق بالحواجز الجمركية وغير الجمركية ، بغية تحقيق اهداف تلك المفاوضات . كما اعرب عن الامل في وضع مدونة لقواعد السلوك فيما يتعلق بالرسوم التعويضية واعانات التصدير يكون من شأنها ان تمنح البلدان النامية اعفاءات خاصة .

١٤٩ — وشدد ممثل بلد اخر من البلدان النامية على اهمية تدابير الضمان الجارية مناقشتها في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، واضاف انه اذا تم الاتفاق على التدابير المقترحة فسيوفر ذلك تعريفا لـ "الضرر المحلي" . واقترح انشاء هيئة رقابة دولية للاشراف على تطبيق اية تدابير يتفق عليها . واعرب عن الرأي القائل بانه ينبغي على البلدان المتقدمة النمو ، لدى النظر في وضع تدابير المساعدة على التكيف ، ان تأخذ في الاعتبار الحاجة الى اتخاذ تدابير تتعلق بواردات البضائع المصنعة وشبه المصنعة من البلدان النامية ، ولا سيما بالنسبة للمنتجات التي تتمتع البلدان النامية فيها بميزة نسبية . واوضح ان هناك علاقة وثيقة بين اتباع نهج متكامل حيال مشاكل السلع الاساسية وبين النهج الشامل الذي اقترح الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية اتباعه ازاء التجارة في البضائع المصنعة ، نظرا لان المواد الخام هي مدخلات هامة في العملية الصناعية .

١٥٠ — واشار ممثل احد البلدان النامية الى المناقشة الدائرة في لجنة المصنوعات بشأن اعادة تشكيل هيكل الصناعة وتدابير المساعدة على التكيف التي ينبغي على البلدان المتقدمة النمو اتخاذها ، فشدد على انه ينبغي انشاء صندوق دولي للمساعدة على التكيف بهدف تيسير عملية تحرير التجارة . واشار ممثل بلد اخر من البلدان النامية الى مشروع القرار المحال الى المجلس والمتعلق بالتعاون الدولي من اجل اعادة تشكيل هيكل الصناعة (٢٠) ، فأكد اهتمام بلده بالتوصيات الواردة في مشروع القرار ، واعرب عن الامل في ان يعتمد المجلس مشروع القرار في دورته الحالية . كما حث على اقرار برنامج زمني للمساعدة على التكيف كبند تنظر فيه الدورة الرابعة للمؤتمر على سبيل الاولوية .

١٥١ — واكد ممثلو بعض البلدان النامية ، وكذلك ممثلو بعض البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، على اهمية القرار ٩ (د — ٧) الذي اتخذته لجنة المصنوعات ، والذي يطلب دعوة فريق اخر من الخبراء الى الاجتماع للنظر في الممارسات التجارية التقييدية . واعلن ممثلو البلدان النامية انهم يتطلعون الى ما سيصدره الفريق من توصيات ، ولا سيما فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها التفاوض على مبادئ تقبلها جميع الاطراف بشأن الممارسات التجارية التقييدية واقرار تلك

---

(٢٠) TD/B/C.2/L.79 . انظر المرفق الثالث ، 'الف' من تقرير لجنة المصنوعات بشأن دورتها السابعة .

المبادىء من جانب المجتمع الدولي . وشدد احدهم على ان انشطة الشركات عبر الوطنية غالبا ما تكون لها آثار ضارة على المصالح التصديرية للبلدان النامية ، وقال انه ينبغي التنبه مستقبلا على مثل هذه الانشطة الضارة .

١٥٢ — وذكر ممثل احد البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ان بلده لا يفرض عقبات ، جمركية كانت او غير جمركية ، على تجارته مع البلدان النامية ، وان الجهود التي يبذلها بلده لتوسيع التبادل التجاري مع البلدان النامية تقوم على اساس التخطيط . وقال ان زيادة هذا التبادل التجاري مستقبلا سوف يشمل ايضا امكانية شراء المنتجات التصديرية للبلدان النامية المصنوعة في مصانع وبمعدات قدمتها البلدان الاشتراكية . واضاف ان حسن النية المتبادل ، والجهود المشتركة التي يبذلها الشركاء التجاريون المحنيون ، وزيادة اقرار الاوضاع الطبيعية في جميع تدفقات التجارة العالمية ، من شأنها جميعا ان تعزز تجارة البلدان النامية مع البلدان الاشتراكية بصورة كبيرة . واشار ، في هذا الصدد ، الى ضرورة التنفيذ المناسب لاحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، ولا سيما المادة ٢٠ .

١٥٣ — وعلّق ممثل الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية على ما دار من مناقشات ، فاشار الى وجود علاقة وثيقة بين الاستراتيجية الشاملة لصادرات البلدان النامية من المصنوعات وبين البرنامج المتكامل المقترح للسلع الاولية . واشار ايضا الى الصلة القائمة بين الانتاج والتجارة والافتراض الداعي الى ان يولي مؤتمر التجارة والتنمية مزيدا من الاهتمام للانتاج الصناعي من حيث علاقته بالتجارة . وقال ان الاقتراحات المختلفة التي قدمت في هذا الصدد بشأن انشاء برامج وصندوق للمساعدة على التكيف ، وبشأن المسائل الاخرى المتصلة بما تقوم به الامانة العامة من اعمال في مجال المصنوعات ، قد سجلت بدقة وانها ستؤخذ بعين الاعتبار الكامل .

١٥٤ — ونتيجة للمشاورات غير الرسمية التي اجريت بشأن مشروع القرار TD/B/C.2/L.79 ، قدم رئيس لجنة الدورة مشروع قرار منقح بشأن التعاون الدولي من اجل اعادة تشكيل هيكل الصناعة (TD/B(XV)/SC/L.4) وتم سحب مشروع القرار TD/B/C.2/L.79 .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٥٥ — في الجلسة ٤٠ ، المنعقدة في ١٥ آب / اغسطس ١٩٧٥ ، اعتمد المجلس مشروع القرار TD/B(XV)/SC/L.4 (انظر المرفق الاول ، القرار ١٣١ (د — ١٥)) .

١٥٦ — واعرب ممثل الولايات المتحدة عن سرور وفده لانضمامه الى اتفاق الرأي بشأن القرار ، ولكنه قال انه ينبغي ان يكون مفهوما بوضوح انه لم يطرأ اي تغيير على موقف حكومته فيما يتعلق بالقرارات المشار اليها في فقرات الديباجة . وفيما يتعلق بفقرات منطوق القرار ، قال ان الولايات المتحدة لا تستطيع ، نظرا لان صناعتها تتصف بطابع المشروع الخاص ، ان تدخل في مفاوضات التصد منها ان تقام في البلدان النامية صناعات تعتقد هذه البلدان انها تتمتع فيها بمزايا نسبية . وفيما يتعلق بالدراسة المطلوبة في الفقرة ٢ من القرار ، قال انه يعتقد ان على أمانة مؤتمر التجارة والتنمية ان تهتم ، على سبيل الاولوية ، بالمشاورات الرامية الى تبادل المعلومات بغية تيسير الانماء الصناعي للبلدان النامية ، وهو هدف يوافق عليه الجميع .

١٥٧ — وقام المجلس ، بعد ان احاط علما بتقرير لجنة المصنوعات ، باتخاذ الاجراء التالي فيما يتعلق بمشاريع القرارات الاخرى التي احالتها اليه اللجنة :

مشاريع القرارات المتعلقة باعانات التصدير والرسوم التعويضية (٢١) ، وبتدابير المساعدة على التكييف (٢٢) ، وبالضمانات وتجميد الوضع الراهن (٢٣)

(أ) قرر المجلس احالة مشاريع القرارات المذكورة الى دورته الاستثنائية السابعة للنظر فيها على النحو المناسب (انظر المرفق الثالث ادناه) .

مشروع القرار المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية (٢٤)

(ب) قرر المجلس ان يسترعي انتباه فريق الخبراء المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، الذي سيدعى الى الاجتماع عملا بقرار لجنة المصنوعات ٩ (د — ٧) ، الى الاجزاء المتصلة بالموضوع من تقرير لجنة المصنوعات بشأن دورتها السابعة . وقرر كذلك ان تقوم الامانة العامة الدائمة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء بالنظر في مشروع القرار ، على ان تأخذ في الاعتبار ما احرزه فريق الخبراء من تقدم .

جيم — التمويل المتصل بالتجارة

١٥٨ — كان معروضا على المجلس ، من اجل النظر في هذا البند ، ما يلي :

— تقرير من الامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عنوانه " التدفقات المالية للبلدان النامية " (TD/B/550) ، تكمله معلومات اكثر تفصيلا واردة في تقرير آخر عنوانه "التدفقات المالية الى ومن البلدان النامية" (TD/B(IV)/Misc.3) ؛

— تقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص لمشاكل ديون البلدان النامية ، بشأن دورته الثالثة (TD/B/545) ؛

— تقرير فريق الخبراء المعني باعتمادات التصدير بوصفها وسيلة لتعزيز الصادرات من البلدان النامية (TD/B/552 و Corr.1) ؛

---

(٢١) TD/B/C.2(VII)/SC/L.2 .

(٢٢) TD/B/C.2/L.70 .

(٢٣) TD/B/C.2/L.71 .

(٢٤) TD/B/C.2/L.80/Rev.1 .

— مذكرة من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء بشأن اثر تقلبات اسعار الصرف على البلدان النامية (TD/B/555) ودراسة عن الموضوع نفسه اعدها البروفيسور فريد هيرش ، جامعة واريك ، المملكة المتحدة (TD/B/555/Add.1) .

١٥٩ — وعلاوة على ذلك ، كان معروضا على المجلس مشروع قرار بشأن التعويض عن الخسائر الناشئة عن اعادة تقييم العملات الرئيسية ، كان قد ارجأ دراسته في دورته الثالثة عشرة ثم في دورته الرابعة عشرة (٢٥) .

١٦٠ — وادلى ممثل الامين العام لمؤتمر التجارة والانماء ببيان افتتاحي .

١ — التدفقات المالية الى البلدان النامية

١٦١ — اعرب ممثلو عدد من البلدان النامية عن اسفهم لان المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي قد هبطت بنسبة ٧ في المائة من حيث القيمة الحقيقية في ١٩٧٤ ، في وقت يواجه عدد كبير من البلدان النامية مشاكل حادة في موازين المدفوعات نتيجة للاحوال الاقتصادية العالمية ؛ فقد تعطلت خططها الانمائية وعدلت احتياطياتها وازداد اقتراضها ، مما ضاعف من حدة المشاكل الخطيرة للديون الخارجية التي تعاني منها بالفعل . واستشهد احد هؤلاء الممثلين بدراسة أجراها مؤخرا المصرف الدولي قدّرت فيها الزيادة في الاحتياجات الاضافية للبلدان النامية من رأس المال الخارجي في الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ بأكثر من ثلاثين بليون دولار سنويا .

١٦٢ — وطالب هؤلاء الممثلون بان تبادر البلدان المتقدمة النمو ببلوغ هدف المساعدة الانمائية الرسمية المحدد بـ ٧ر٠ في المائة في اسرع وقت ممكن ؛ واثنى احدهم على حكومة السويد لبلوغها ذلك الهدف ، واشار الى انه ينبغي على جميع البلدان الاخرى بلوغ ذلك الهدف في سنة ١٩٧٦ . ودعا بعض الممثلين الى النظر من جديد في مدى كفاية الهدف في ضوء المشاكل التي تجابهها البلدان النامية الان .

١٦٣ — واسترعى ممثلو عدد من البلدان النامية الانتباه الى اضطرار بلدانهم الى اللجوء بشكل متزايد الى مصادر التمويل الخاصة ، مما ضاعف كثيرا من مشاكل الديون الخارجية التي تعاني منها . كما اوضحوا ان رصيد تدفقات رأس المال الخاص قد ازداد زيادة كبيرة بل يحتمل وجود تحويلات صافية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو .

١٦٤ — وعلق ممثلو عدد من البلدان النامية على المفهوم الحالي للارقام المستهدفة للمعونة

---

(٢٥) TD/B/L.308 . للاطلاع على النص ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/7715/Rev.1 و Rev.1/Corr.1) ، الجزء الاول ، المرفق الخامس . وانظر ايضا المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9015/Rev.1) ، الفقرة ٢٨٢ .

والتدفقات المالية ، فذكروا انه لا ينبغي اعتبار الهدف المحدد بنسبة ١ في المائة هدفا للمعونة بل " رقما قياسيا" للتعاون المالي . واقترحوا ان يقوم الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بابقاء هذه المسألة قيد النظر ، وان يقدم الوثائق اللازمة الى الدورات القادمة للجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، والدورات القادمة لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمفاهيم الاعداد المالية للمعونة والتدفقات المالية ، بغية اتخاذ اجراء بشأن هذا الموضوع ، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة جعل التدفقات المالية تجرى بصورة آلية وموثوق بها . واقترح احد هؤلاء الممثلين ان تقوم الامانة العامة لمؤتمر التجارة والتنمية باعداد البيانات على اساس صافي الموارد المتاحة (أو بعد خصم جميع التدفقات الخارجية) ، على ان توضع توصيات فريق الخبراء الحكوميين في الاعتبار عند تقديم جميع البيانات المتعلقة بالتدفقات المالية .

١٦٥ — وذكر ممثل احد البلدان النامية ان اقل البلدان نموا لم تحصل على نصيب كاف من المساعدة الانمائية الرسمية ، واقترح تخصيص نسبة مئوية ثابتة من هذه المساعدة لتلك البلدان .

١٦٦ — وادلى عدة ممثلين باقتراحات محددة لتحسين وتوسيع التسهيلات المتاحة حاليا للبلدان النامية لتمويل الفجوة الموجودة في مدفوعاتها الخارجية ؛ واعربوا عن تأييدهم بوجه خاص لصندوق الامم المتحدة الخاص ؛ وتوسيع نطاق التسهيلات النفطية التي يقدمها صندوق النقد الدولي وتمديد اجلها الى ما بعد عام ١٩٧٥ ؛ وانشاء صندوق اعانات ذات فوائد ؛ وقيام المصرف الدولي بانشاء "شباك ثالث" ؛ واقامة صندوق استئماني .

١٦٧ — وشدد ممثلو بعض البلدان النامية على اهمية اصلاح النظام النقدي الدولي بتوفير موارد مالية للانماء . واكد احد هؤلاء الممثلين على انه ينبغي عدم اسباغ المشروعية على تعويم اسعار الصرف ، حيث ان هذا التعويم يزيد من الحاجة الى الاحتياطيات . وذكر ايضا انه ينبغي عدم اتخاذ اي ترتيب يتعلق بالذهب ما لم تنتج عنه زيادة في تدفق الموارد الى البلدان النامية . واعرب عن تأييده لانشاء صلة بين حقوق السحب الخاصة والتمويل الانمائي الاضافي ، وكذلك تأييده لجميع المقترحات الاخرى المقدمة من مجموعة الاربعة والعشرين التي تؤكد على اهمية تحويل الاموال القصيرة الاجل الى استثمارات طويلة الاجل .

١٦٨ — واثنى عدة ممثلين على الدول المصدرة للبترول لسخاء المعونة المقدمة منها الى البلدان النامية للتخفيف من المشاكل العادة التي تعاني منها فيما يتعلق بموازين المدفوعات والانماء الاقتصادي .

١٦٩ — وتكلم في هذا الموضوع ممثل احد البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي ، فاختص بالحديث بعض الحقائق الواردة في تقرير الامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (TD/B(XV)/Misc.3) ، التي قال انها تؤكد بوضوح ان المعلومات المقدمة بشأن الاهداف المالية للمعونة والتدفقات المالية هي معلومات خادعة . وشدد بوجه خاص على ان الفوائد المدفوعة والارباح المحولة اذا اخذت في الاعتبار ، وهو ما لا يحدث الان ، فان صافي الموارد المنقولة في ١٩٧٣ لا يتعدى حوالي ٨ بلايين من الدولارات ، في حين يبلغ هذا الرقم ، وفقا للتعريف المستخدم حاليا لصافي الموارد ، ٢٣ بليون دولار . وذكر ايضا انه الى جانب الرقم الذي تحقق

في اطار هدف المساعدة الانمائية الرسمية ، بعد خصم صافي مدفوعات استهلاك القروض والفوائد ، وهو حالي ٨ بلايين من الدولارات ، فان الفرق بين التدفق العكسي للارباح المحولة وبين تدفقات الاستثمار الخاص المباشر لا تكاد تعوضه التحويلات الصافية من الموارد الخاصة والرسمية الاخرى ، مما يشكل اداء لا يعدو ان يكون صفرا . وشدد على ان الهدف المحدد بنسبة ١ في المائة ، بصورته الحالية ، لا يمثل هدفا للمعونة ، اذ انه يشمل التدفقات الخاصة وهي ذات طابع تجاري ، وبالاضافة الى ذلك ، فان التدفقات الخاصة لا تدخل في مجال الاشراف الحكومي . وقال ان الهدف المحدد بنسبة ١ في المائة لا يمكن ايضا ان يبين ، ولو جزئيا ، مدى توزيع العبء على البلدان المتقدمة النمو .

١٧٠ — واشار الممثل ذاته الى ان الهدف المحدد بـ ٧ر٠ في المائة هو الهدف الوحيد المقبول . وقال ان بلوغه سوف يتطلب مضاعفة التدفقات الحالية للمعونة وسوف يخفف كثيرا من عبء ديون البلدان النامية . بيد انه اعرب عن قلقه ازاء اتجاه مجموع تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية الى الهبوط ، وشدد على انه من المهم في الحالة الراهنة توجيه جميع الجهود الى بلوغ الهدف بدلا من تحديد هدف جديد . وذكر ايضا ان المساعدة الانمائية الرسمية ينبغي ان تقاس بعد خصم مدفوعات استهلاك القروض والفوائد ، كما ينبغي ان تيسر شروطها ، وان تكون القروض بغير قيود ، وان تزاد نسبة المنح الى القروض زيادة كبيرة ، وان تقدم المساعدة على اساس طويل الاجل ومستمر ، وان يتم تنسيق الشروط والاحكام بالنسبة لمختلف البلدان المستفيدة . وعلاوة على ذلك ، ينبغي ان تتلقى اقل البلدان النامية نموا المساعدة الانمائية الرسمية على هيئة منح فقط .

٢ — مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية

١٧١ — استرعى ممثلو عدد من البلدان النامية الانتباه الى تزايد مشاكل الديون التي تجابهها البلدان النامية والتي اكتسبت ابعادا حرجة في كثير من الحالات . واشاروا الى ما يتوفر حاليا من تأييد عام لحل هذه المشاكل ضمن اطار انمائي اوسع وفي نطاق المناقشات الدولية بشأن مسائل التجارة والمعونة . وقالوا ان هذه المناقشات قد ابرزت بوجه خاص الحاجة الى زيادة تدفق الموارد الى البلدان النامية بشروط ميسرة . واعرب ممثلو عديد من البلدان النامية عن تقديرهم وتأييدهم للتوصيات المقدمة من فريق الخبراء الحكوميين المخصص لمشاكل ديون البلدان النامية ، سواء فيما يتعلق بالمعايير التي تنظم حلول مشكلة الديون او بالتوصيات المقدمة من الفريق بشأن الترتيبات المؤسسية . واعرب ممثل احد البلدان النامية عن الامل في ان توفر تلك الترتيبات المؤسسية للبلدان النامية قوة تفاوضية ملائمة في المفاوضات حول تخفيف عبء الديون . وفي هذا الصدد ، اكد ممثل آخر من ممثلي البلدان النامية على اهمية التدابير المؤسسية الجديدة ، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي لا تتلقى خدمات المؤسسات المالية .

١٧٢ — ونظرا لان نسبة الديون الى عبء خدمتها قد بلغت حدا حرجا في عدد كبير من البلدان النامية ، شدد ممثلو عدد من البلدان النامية على الحاجة الى اتخاذ اجراء عاجل ، وعلى المساهمة التي يمكن ان يقدمها التخفيف الواسع للديون في سبيل تخفيف حدة المشاكل التي

يعاني منها حاليا عدد كبير من البلدان النامية . واقترح احد هؤلاء الممثلين اجراء دراسة دقيقة لامكانية ادراج شرط تيسيري في جميع الاتفاقات الناشئة عن المفاوضات حول الديون . وقال ممثل آخر انه ينبغي تحويل جميع الديون المستحقة على اقل البلدان النامية نموا الى منح . واقترح ممثل بلد آخر من البلدان النامية استخدام جزء من ارباح صندوق النقد الدولي من مبيعات الذهب في تخفيف عبء خدمة الديون الواقع على البلدان النامية .

١٧٣ — واعرب ممثل احد البلدان الاشتراكية النامية في آسيا عن تأييده لما ابداه عدد كبير من البلدان النامية من آراء معقولة بشأن توفير مزيد من المعونة المالية وتخفيض عبء الديون الذي تتحمله . بيد انه شدد على وجوب ان تكون المساعدة المقدمة للبلدان النامية مساعدة واقعية وفعالة . وقال ان العون المقدم للبلدان النامية ينبغي ايضا ان يكون متحررا من جميع القيود ، كما ينبغي ان تكون القروض اما معفاة من الفوائد او ذات سعر فائدة منخفض ؛ واذا اقتضى الامر ، ينبغي ان يسمح بالتأخير في سداد الديون ، بل ينبغي تخفيض الدين ذاته او الغاؤه . واكد على ان ذلك سوف يكون متفقا واحكام برنامج العمل الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة .

١٧٤ — وشدد ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي على ان بلوغ الهدف المحدد للمساعدة الانمائية الرسمية ، بالاضافة الى اقرار سياسة عامة للسلع الاساسية متفق عليها دوليا ، من شأنه ان يخفف كثيرا من عبء الديون الواقع على البلدان النامية . واشار الى مشاكل خدمة الديون البالغة الحدة التي تعاني منها افقر البلدان النامية — مثل اقل البلدان نموا واشد البلدان تأثرا — في مواجهة الهبوط الحالي في اسعار السلع الاساسية وما يترتب على ذلك من زيادة تفاقم المشاكل التي تعانيها في موازين المدفوعات . ولذلك فقد اثار احتمال اعفاء افقر البلدان النامية — مثل اقل البلدان نموا واشد البلدان تأثرا — من خدمة الديون المستحقة على قروض المساعدة الانمائية الرسمية وذلك عن طريق تسوية يتم التفاوض عليها دوليا . وقال ان من التدابير الممكنة التي تفي بهذا الغرض ، الابراء الكامل من الدين او تأجيل وفائه ، بما في ذلك ارجاء مدفوعات الفوائد واستهلاك القرض لمدة عشر سنوات مثلا .

١٧٥ — وشدد ممثل وعدد من البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية على ضرورة حل مشاكل ديون البلدان النامية واجراء مزيد من الدراسة للمسائل العديدة المتصلة بها . بيد انهم شددوا على ان مشاكل الديون هي نتيجة للعلاقات غير المتكافئة التي قامت طوال عدة سنوات بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وبين البلدان النامية ، وعلى ان تنفيذ برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد من شأنه ان يساعد كثيرا في التخفيف من تلك المشاكل . واكد احد هؤلاء الممثلين على اهمية تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية ، وحث آخر على ايلاء مزيد من الاهتمام لتدفق الارباح من البلدان النامية .

١٧٦ — وشدد ممثل وعدد من البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية على انه يتعين دراسة مشاكل الديون على اساس فردي . وقالوا انهم يرون ان ذلك امر ضروري بسبب تفاوت درجة المسؤولية عن مشاكل الديون واختلاف امكانيات مختلف البلدان الدائنة .

١٧٧ — وذكر ممثلو عدد من البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ان آراء حكوماتهم واردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص (TD/B/505) ، وبالاخص في الفقرات من ٥١ الى ٥٣ من التقرير. وفيما يتعلق بتمويل الترتيبات المؤسسية التي اقترحها الفريق ، على النحو الذي عرضته الامانة العامة في بيانها بالاثار المالية المقدم الى المجلس (انظر الجزء الاول ، المرفق الثاني ، التذييل اعلاه) ذكر هؤلاء الممثلون انهم يرون ان المقترحات لا تنطبق على بلدانهم .

١٧٨ — قدمت الارجنتين باسم مجموعة السبعة والسبعين مشروع قرار بشأن عبء خدمة الديون المتزايد في البلدان النامية (TD/B/(IV)/SC/L.2) (٢٦) .

١٧٩ — ونتيجة لمشاورات غير رسمية ، قدم رئيس لجنة الدورة نصا منقحا لمشروع القرار (TD/B(IV)/SC/L.5) وتم سحب مشروع القرار TD/B(IV)/SC/L.2 .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٨٠ — في الجلسة ٤٤٠ ، المنعقدة في ١٥ اب / اغسطس ١٩٧٥ ، اعتمد المجلس مشروع القرار (انظر المرفق الاول ادناه ، القرار ١٣٢ (د — ١٥) .

١٨١ — وقبل اعتماد مشروع القرار ، احاط المجلس علما ببيان شفوي قدمته الامانة العامة بالاثار المالية المترتبة على مشروع القرار المنقح (٢٧) . وذكرت الامانة العامة ايضا انه من المفهوم انه اذا لم يعقد هذا الاجتماع ، او اذا عقد من الاجتماعات عدد اقل من العدد المفترض في بيان الاثار المالية ، فمن الطبيعي انه سيتم رد الاعتمادات الموفرة لذلك الغرض .

١٨٢ — وذكر ممثل فرنسا انه لما كان بلده يترأس هيئة من انشط الهيئات المعنية باعادة التفاوض بشأن الديون ، الا وهي نادي باريس ، فان مسؤولية ذلك المنصب تلزمها باتخاذ موقف يتميز باكبر قدر مستطاع من الحيدة . واضاف ان مشروع القرار لو كان قد طرح للتصويت لاضطر وفده الى الامتناع عن التصويت لهذا السبب المتعلق بالمبدأ ، بيد انه اوضح ان ذلك لا يعني اي اعتراض سواء على تقرير فريق الخبراء او على القرار الذي اقر التقرير .

١٨٣ — واعرب المتحدث باسم البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية مرة اخرى عن موقف هذه البلدان المتمثل في ان القرار لا ينطبق عليها .

---

(٢٦) انضمت رومانيا فيما بعد الى المشتركين في تقديم مشروع القرار . وقد عممت الامانة العامة بيانا بالاثار المالية المترتبة على مشروع القرار (TD/B(IV)SC/L.2/Add.1) .

(٢٧) عمم في وقت لاحق في وثيقة رمزها TD/B(IV)/SC/L.5/Add.1 (انظر المرفق السادس، التذييل ادناه) .

٣ — ائتمانات التصدير بوصفها وسيلة لتعزيز صادرات البلدان النامية

١٨٤ — شدد ممثلو عدد من البلدان النامية على اهمية الدعم الدولي لما تبذله البلدان النامية من جهود في التصدير وعلى اهمية الدور الذي يمكن ان تقوم به ائتمانات التصدير في هذا الشأن ، مع مراعاة ان منح ائتمانات التصدير ينطوي على تأجيل الايرادات من النقد الاجنبي وتخفيض صافي التدفقات الداخلية لرأس المال . واعربوا عن تأييدهم ، بوجه خاص ، للتوصيتين الرئيسيتين المقدمتين من فريق الخبراء الذي دعي الى الاجتماع لدراسة هذه المسألة وهما : الحاجة الى اعادة تمويل ائتمانات التصدير المتعلقة الخاصة بالبلدان النامية ، والحاجة الى الاضطلاع بدراسة فنية حول امكان اقامة مرفق ضمان متعدد الاطراف . وشدد عدة ممثلين على ما للمصرف الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية من دور هام في هذا الشأن . واثنوا كذلك على الحلول العملية التي اتخذها مجلس الانماء الصناعي . وشدد ممثل احد البلدان النامية على ضرورة تقوية تسهيلات ائتمانات التصدير في البلدان النامية ذاتها . وقال ممثل بلد آخر من البلدان النامية ان قيام البلدان النامية بمنح ائتمانات تصديرية ينطوي على عنصر مخاطرة يتمثل اما في عدم التسديد في المواعيد المقررة او عدم التسديد على الاطلاق . وقال ممثل بلد آخر من البلدان النامية انه من المستصوب التماس رأي المصرف الدولي بشأن تقرير فريق الخبراء ، وطلب الى ممثل المصرف الدولي أن يخطر المجلس ، بشكل خاص ، برأي المصرف في صلاحية انشاء صندوق خاص في المصرف لاعادة تمويل ائتمانات التصدير ، والمبلغ الذي يمكن وضعه مبدئيا في هذا الصندوق ، والجدول الزمني اللازم للتنفيذ .

١٨٥ — وشدد المتحدث باسم المجموعة باء ايضا على اهمية توسيع صادرات البلدان النامية وعلى الدور الذي يمكن ان تؤديه ائتمانات التصدير في ترويج تلك الصادرات . بيد انه ذكر ان الوقت لم يتوفر للحكومات بعد لدراسة تقرير فريق الخبراء (TD/B/552 و Corr.1) ، واقترح ان تقوم لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة بدراسة التقرير في دورتها السابعة . وقال ان الموضوع له جوانب عدة ، منها مسألة تحديد الاولويات عند توزيع موارد المؤسسات المتعددة الاطراف .

١٨٦ — وقدمت الارجنتين ، باسم مجموعة السبعة والسبعين ، مشروع قرار بشأن ائتمانات التصدير بوصفها وسيلة لتعزيز صادرات البلدان النامية (TD/B(IV)/SC/L.1) (٢٨) .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٨٧ — في الجلسة ٤٤٤ ، المنعقدة في ١٥ آب / اغسطس ١٩٧٥ ، قرر المجلس احالة مشروع القرار المذكور الى الدورة السابعة للجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة (انظر المرفق الثالث ادناه) ، مشفوعا بتقرير فريق الخبراء المعني بائتمانات التصدير بوصفها وسيلة

---

(٢٨) انضمت رومانيا فيما بعد الى المشتركين في تقديم مشروع القرار .

لتعزيز صادرات البلدان النامية . وقرر المجلس كذلك ان يطلب الى الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان يضع تقرير فريق الخبراء تحت انظار المديرين التنفيذيين للمصرف الدولي والمؤسسات الانمائية والمالية الاقليمية ودون الاقليمية ، وان يعقد مشاورات معهم على هذا الاساس وان يقدم تقريرا عن ذلك الى لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في دورتها السابعة . كذلك قرر المجلس ان يطلب الى لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ان تنظر في دورتها السابعة في تقرير فريق الخبراء ، وفي مشروع القرار وتقرير الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية بشأن مشاوراته المشار اليها اعلاه ، وان تقدم توصيات تحال الى المجلس في دورته الاستثنائية السابعة .

١٨٨ — وذكر ممثل الصين ان وفده يوافق على نص مشروع القرار الا انه يود ان يكون معلوما ان المصرف الدولي قد ورد ذكره في هذا المشروع وان عصابة تشانغ كاى تشيك ، التي لفظها الشعب الصيني والمجتمع الدولي ، لا تزال مشتركة في تلك المنظمة وان ذلك يعد بمثابة اتباع سياسة تفترض وجود بلدين يحملان اسم الصين وهو امر لا يمكن التسامح بشأنه . واعلن ان حكومته تدين تلك المنظمة التي تستمر في اتباع سياستها الموجهة ضد الشعب الصيني ، وان حكومته لن تشترك في انشطتها .

٤ — اعادة تقييم العملات ، وتعويم أسعار الصرف

١٨٩ — شدد ممثلو عدد من البلدان النامية على ما لتعويم اسعار الصرف من اثر ضار على البلدان النامية وايدوا العودة الى نظام من اسعار الصرف المحددة ، والقابلة للتعديل في الوقت نفسه . ودعوا الى اتخاذ تدابير محددة للتخفيف من العبء الذي تتحمله البلدان النامية نتيجة اعادة تقييم العملات ، بما في ذلك التعويض عن الخسائر في الاحتياطيات ، ووضع مبادئ توجيهية متفق عليها دوليا بشأن التعويم وتدفق الموارد المالية بصورة آلية الى البلدان النامية ، عن طريق اقامة الصلة بين تلك الموارد وحقوق السحب الخاصة ، على سبيل المثال ، واقترح احد هؤلاء الممثلين انشاء مرفق في نطاق صندوق النقد الدولي لتسهيل وقاية البلدان النامية من التقلبات في اسعار الصرف .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٩٠ — في الجلسة ٤٤٤ ، المنعقدة في ١٥ اب / اغسطس ١٩٧٥ ، قرر المجلس احالة مشروع القرار TD/B/L.368 الى لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في دورتها السابعة (انظر المرفق الثالث ادناه) ، مشفوعا بالتقريرين المتعلقين بأثر تقلبات اسعار الصرف على البلدان النامية (TD/B/555 و Add.1) .

الفصل السادس

مسائل خاصة أخرى في ميدان التجارة والتنمية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

ألف — توسيع التبادل التجاري ، والتعاون الاقتصادي ، والتكامل الاقليمي بين البلدان النامية (٢٩)

١٩١ — لاحظ ممثلو جميع البلدان التي شاركت في مناقشة هذا البند أن توسيع التبادل التجاري ، والتعاون الاقتصادي ، والتكامل الاقليمي بين البلدان النامية هي جوانب هامة من جوانب الجهود الرامية الى تحقيق الاعتماد الجماعي على النفس في العالم الثالث . وذكر ممثلو عدة بلدان نامية وممثل بلد اشتراكي نام في آسيا ان العالم النامي يدرك مسؤوليته ازاء توسيع وتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وان مثل هذا التعاون يجب ان يسهم في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وأشار ممثل أحد تلك البلدان الى ضرورة معالجة المشاكل الخطيرة التي تحدق بالعالم ووفاء البلدان المتقدمة النمو بتعهداتها بالعمل على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، فقال ان البلدان النامية على استعداد لتحمل مسؤولياتها ، على الصعيدين القومي والدولي ، عن طريق تعزيز التعاون المتبادل فيما بينها واتخاذ تدابير مشتركة فعالة .

١٩٢ — وذكر ممثل بلد اشتراكي نام في آسيا انه ينبغي على البلدان النامية أن تحتاط ضد دعاية دولة كبرى بشأن ما يسمى بتجربة " التكامل الاقتصادي " ، و " التقسيم الدولي للعمل " . وقال ان من رأي بلده ان هذه الدعاية ليست سوى محاولة ترمي الى تحويل البلدان النامية في آسيا ، وافريقيا وامريكا اللاتينية ، الى مصادر للمواد الخام الرخيصة ، ومصانع تجميع تابعة لها ، واسواق للصادرات الرأسمالية والمعدات القديمة الطراز .

١٩٣ — وذكر المتحدث باسم المجموعة " باء " ان بلدان المجموعة " باء " تؤكد من جديد تأييدها لفكرة زيادة التعاون بين البلدان النامية وانها ستواصل دعم الجهود المبذولة في هذا السبيل . غير انها ترى ضرورة تطبيق ذلك المفهوم ضمن اطار علاقات متعددة الاطراف على الصعيد العالمي ، يشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، ويراعي الاعتماد المتبادل بين اقتصادات جميع البلدان .

١٩٤ — ولاحظ ممثلو جميع البلدان الذين تكلموا في هذا الموضوع ان مذكرة الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن وضع استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان

---

(٢٩) نظر المجلس في هذا البند الفرعي في جلساته ٤٣٤ ، و ٤٣٦ ، و ٤٤١ المنعقدة في ٨ ، و ١١ و ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ .

النامية (TD/B/557) توفر اطارا تحليليا مفيدا للتدابير المقبلة في هذا المجال. ووافق ممثل أحد البلدان النامية على النتيجة التي تخلص اليها تلك الوثيقة ومؤداها ان المبادرات المقبولة لدى الحكومات هي وحدها التي ينبغي ان تكون موضع مزيد من الدراسة، نظرا لأن اى قرار يرمي الى تعميق جوانب معينة من التعاون لا بد أن يحظى بتأييد كامل من تلك الحكومات. وأعرب عن الأمل في ان يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذى قدم بالفعل مساهمة هامة في الجهد الانمائي، بدعم مبادرات البلدان النامية في هذا الميدان عن طريق مقوماته الهيكلية المؤسسية.

١٩٥ — وذكر ممثل بلد نام آخر ان كثيرا من الأفكار والمبادرات البناءة قد برزت في عملية التعاون الاقتصادى الاقليمي ودون الاقليمي بين البلدان النامية، وأن مايلزم الآن هو تزاوج تلك الأفكار للارتقاء بالتعاون الى الصعيدين الأقاليمي والعالمي. وبوسع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ان يلعب دورا قيما في هذا الصدد عن طريق اجراء استعراض دورى للتقدم المحرز وتقديم الدعم المؤسسي اللازم. وقال ان الوثيقة TD/B/557 قد تضمنت، في هذا الصدد، بعض الاقتراحات الأولية وانه يترقب باهتمام التقرير النهائي الذى سيضعه الأمين العام للمؤتمر استجابة لقرار المجلس ١٢٨ (د إ — ٦)، والأمل يحدوه في ان يشدد التقرير على التعاون الصناعي والتكنولوجي، والمدفوعات والاتحادات النقدية، والنقل البحرى، والأبحاث الزراعية، ولا سيما فيما يتعلق بانتاج الأسمدة والمبيدات الحشرية.

١٩٦ — وذكر ممثل بلد نام آخر أن الاقتراح الرامي الى عقد اجتماع لفريق من الخبراء كي يدرس الأفكار الواردة في الوثيقة TD/B/557 دراسة متعمقة، ويساعد في وضع مبادرات جديدة تستهدف تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية هو اقتراح يستحق الثناء والتأييد بصورة خاصة. وقال ممثل بلد نام آخر ان وفده يتساءل عما اذا كان الاطار التحليلي المحدد في الوثيقة TD/B/557 سيمد من نطاق عمل فريق الخبراء أم لا. وأضاف انه قد يكون من الافضل، تفاديا لهذا الاحتمال، عدم تقديم مذكرة الامين العام للمؤتمر بوصفها استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية، وان تقدم الى الخبراء بدلا من ذلك، بوصفها ورقة عمل يستفاد منها جنبا الى جنب مع الفرع "سابعا" من قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د إ — ٦)، وبرنامج عمل داكار، واستنتاجات الفريق الحكومي الدولي والمجلس المذكورة في القرارين الاقتصاديين ٤ و ٦ الصادرين عن مؤتمر داكار للبلدان النامية بشأن المواد الخام. وبوسعه ان يقول ان على فريق الخبراء كذلك أن يفحص النصوص الأخرى ذات الصلة مثل الفرع "هاء" من الفصل الثاني من تقرير الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية المعنون "اتجاهات جديدة في السياسات المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية" (TD/B/557)، والمقرر ٢٤ من اتفاق كرتاخينا، والمقررات الاخرى المتعلقة بمعاملة رأس المال الأجنبي، ونقل التكنولوجيا، والاتفاقات النقدية في امريكا اللاتينية وآسيا، بالاضافة الى المعلومات المتعلقة بالتدابير المتخذة على كل من الصعيد شبه الاقليمي والاقليمي والأقاليمي لتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية. واقترح ان يدرس فريق الخبراء المواضيع التالية: (أ) اقامة مشاريع متعددة الجنسيات لتشجيع التخصص والافادة من التكنولوجيا المحلية في البلدان النامية؛ (ب) احكام "اعلان داكار" فيما يتعلق بدعم منظمات المنتجين؛ (ج) المشاريع الرامية الى اعادة تشكيل اقتصادات البلدان النامية؛ (د) اعداد اتفاقات للمدفوعات من أجل العالم الثالث؛ (هـ) مشاريع ترمي الى ضمان الافادة بصورة أفضل من الموارد الطبيعية للبلدان النامية وتنمية قدرتها التكنولوجية.

١٩٧ — وذكر ممثل اسبانيا انه على الرغم من ان وفده لا يتقبل بعض الأفكار الواردة في الوثيقة TD/B/557 قبولا تاما ، فانه يرى ان معظم التدابير التي تدعو اليها سليمة وعملية . غير ان لدى بلده تحفظات بشأن امكانية انشاء " كارتلات " للحد من الصادرات . وقال انه اذا كانت البلدان النامية تطالب بتحسين فرصة الوصول الى اسواق البلدان المتقدمة النمو ، فمن المنطقي ان تطالب البلدان المتقدمة النمو بتأمين وصول الامدادات الى اسواقها . وأضاف انه ينبغي ان يراعى كذلك ، نظرا الى ان البلدان النامية هي مستورد رئيسي للمواد الخام ، ان فرض قيود على صادرات السلع الأساسية يمكن ان يكون له أثر سيئ مباشر على موازين مدفوعاتها ، وكذلك أثر غير مباشر ينجم عن عملية التضخم وما تخلفه من آثار على اسعار الآلات والمعدات المستوردة التي لا غنى عنها لتنمية تلك البلدان . وأعرب عن تأييده للآراء الواردة في الوثيقة بشأن النقل البحري ، وبشأن نقل التكنولوجيا بوجه خاص . وفيما يتعلق بنقل الموارد المالية والتكنولوجية ، فقد أشار بارتياح الى فكرة الترتيبات الثلاثية المقترحة في الفقرة ٥٣ من الوثيقة المذكورة . وأشار الى ان احدى المزايا الرئيسية التي اتسم بها كثير من الاقتراحات هي امكانية تنفيذها من جانب البلدان النامية نفسها .

١٩٨ — وذكر المتحدث باسم المجموعة " باء " ان بلدان المجموعة لم يتح لها الوقت الكافي لدراسة الوثيقة TD/B/557 دراسة وافية . وقال انه يبدو من النظرة الاولى ان بعض الاقتراحات العديدة الواردة فيها تحتاج للتوضيح او للتبرير . وأضاف ان بلدان المجموعة " باء " أحاطت علما بالأفكار التي تتضمنها الوثيقة فيما يتصل باتخاذ تدابير مشتركة بشأن الامدادات والمشتريات ، وتود أن تؤكد ضرورة أن تراعي مثل تلك التدابير المصالح التبادلة للبلدان المنتجة والمستهلكة . وذكر أن الاقتراحات العديدة بشأن الترتيبات التفضيلية بين البلدان النامية تتجاوز ما سبق الاتفاق عليه فيما يتعلق بالتجارة والمعاملات غير المنظورة وتستدعي بالتالي مزيدا من الدراسة في المجلس ، وفي المحافل المناسبة الأخرى ، وذلك في ضوء التجارب المكتسبة فعلا . وقال ان بلدان المجموعة " باء " توصي بأن يقوم فريق الخبراء ، الذي تتوقع أن يتوفر فيه التمثيل الجغرافي المتوازن ، بدراسة المسائل الهامة المثارة في الوثيقة دراسة موضوعية وبناءة ، آخذا بعين الاعتبار الآراء السالفة الذكر ، ومؤديا عمله بتعاون وثيق مع الهيئات الدولية الأخرى .

١٩٩ — أما بشأن موضوع الأفضليات التجارية في التبادل التجاري بين البلدان النامية ، فقد أشار ممثل احد تلك البلدان الى ضرورة قيام البلدان النامية الأكثر تقدما بمنح تلك الأفضليات الى أقل البلدان نموا وذلك وفقا لأحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وأضاف انه ينبغي كذلك ان يوضع في الحسبان ، في هذا الصدد ، اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي . ومضى يقول ان ممثل اسبانيا أشار الى انه على البلدان النامية الأكثر تقدما أن تتعاون مع أقل البلدان نموا وتساعدها ، وأعاد الى الأذهان أن بلده دعا في الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى وضع خطة أفضليات " متدرجة " للبلدان النامية التي تمر بمراحل مختلفة من التنمية (٣٠) . وفضلا عن ذلك ، فقد طرح بلده في مؤتمر طوكيو الوزاري فكرة دخول

---

(٣٠) اعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، المجلد الأول ، " التقرير والقرارات " (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.72.II.D.4) ، المرفق السادس — باء ، الفقرة ٢٢ .

البلدان النامية في مفاوضات مناظرة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وذلك على اساس بروتوكول " غات " المتعلق بالمفاوضات التجارية بين البلدان النامية ، في محاولة لاقرار أهداف أوسع نطاقا . وقال ان بلده عرض تطبيق مبدأ عدم المعاملة بالمثل نسبيا على أى بلد لم يبلغ بعد مستوى التنمية الذى بلغه بلده ، في محاولة للتوصل الى اقامة نظام اقتصادى دولي اكثر انصافا .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٠٠ — أحاط المجلس علما ، في جلسته ٤٤١ المنعقدة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ بمذكرة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعنونة " استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية " (TD/B/557)، وببيان ممثل الامين العام للمؤتمر حول الاستعدادات الجارية لعقد اجتماع لفريق من الخبراء معني بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وسيدعى الى عقد هذا الاجتماع بموجب المقرر ١٢١ (د — ١٤) والقرار ١٢٨ (دا — ٦) اللذين اتخذهما المجلس ، وسينعقد في جنيف في الفترة الممتدة من ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر الى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ . وسيستأنس في مداولاته باطار العمل الواسع المحدد في الوثيقة TD/B/557 والفرع " جاء " من تقرير الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية (TD/B/530)وفي الأبحاث التي يجرى اعدادها الآن بمساعدة خبراء استشاريين من البلدان النامية .

٢٠١ — وأحاط المجلس علما بتقرير فريق الخبراء حول ما تتخذه البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية من تدابير لدعم التكامل الاقتصادى الاقليمي بين البلدان النامية (TD/B/539) وطلب ، في هذا الصدد ، الى ممثلي تلك البلدان ابداء تعليقاتهم بشأن تدابير المتابعة التي يستصوبون اتخاذها .

باء — تعزيز الصادرات (٣١)

٢٠٢ — عرض رئيس الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة " غات " تقرير الفريق عن دورته الثامنة (TD/B/553) ، وذكر أن الفريق قد وافق على ان يوصي هيئات ادارة " غات " والمؤتمر ببرنامج عمل المركز على النحو الذى وردت به خطوطه الرئيسية في التقرير السنوى لمركز التجارة الدولية (ITC/AG (VIII)39) وأشار الى ان التقرير يعكس المركز القانوني الجديد الذى حصل عليه مركز التجارة الدولية بالنسبة الى الأمم المتحدة و " غات "، بعد ان تم الاعتراف به من جانب الجمعية العامة للامم المتحدة والاطراف المتعاقدة في " غات " في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ بوصفه احدى الهيئات الفرعية المشتركة للأمم المتحدة و " غات "؛ وقال انه تم ، بالمثل ، وضع ترتيبات ادارية جديدة لأنشطة المساعدة التقنية

---

(٣١) نظر المجلس في هذا البند الفرعي في جلساته ٤٣٤ ، و ٤٣٦ ، و ٤٣٨ ، و ٤٤١ المنعقدة في ٨ ، و ١١ ، و ١٢ ، و١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ .

التي يضطلع بها المركز. أما المواضيع الرئيسية التي دارت حولها مناقشات الفريق فقد تمثلت في الهدف العام للمساعدة التي يقدمها المركز وفي مدى تنفيذ برنامجه، بما في ذلك الحاجة لاجراء أبحاث عامة عن الاسواق؛ ومساعدة أقل البلدان نموا؛ وتوظيف الخبراء للمشاريع الميدانية؛ ومراقبة وتقييم مشاريع المساعدة التقنية التي يضطلع بها المركز. وثمة موضوع هام آخر دار حوله النقاش وهو تقرير الفريق عن القرار ١٨١٩ (د — ٥٥) الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعي، والذى قدم الى مجلس التجارة والتنمية رفق الوثيقة TD/B/554. وقال في ختام كلمته ان جهوده لوضع نظام عملي وعادل للمشاركة في اللجنة الفنية بموجب التفويض الذى تلقاه من المجلس في دورته الثالثة عشرة، لم تتكلل بالنجاح. ولذلك فانه طلب من المجلس ان يعفيه من التفويض المشار اليه، خاصة وانه سيغادر جنيف في خريف عام ١٩٧٥.

٢٠٣ — وأثنى ممثل احد البلدان النامية على تقرير الفريق وطلب اقرار المجلس له. وأعرب عن ارتياحه لتوضيح المركز القانوني والادارى لمركز التجارة الدولية. كما أوصى بأن يحيل مجلس التجارة والتنمية الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي تقرير الفريق عن قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٨١٩ (د — ٥٥)، وذكر ان وفده يزمع تقديم مشروع قرار يتعلق باختيار المنتجات التي تكون محل دراسات المركز المقبلة عن الأسواق.

٢٠٤ — وأشار ممثل بلد نام آخر الى ما لمركز التجارة الدولية من أهمية متزايدة للبلدان النامية في ظل الحالة الاقتصادية والتجارية السيئة التي يتعرض لها العالم الآن. وشدد على ضرورة متابعة التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الفريق عن قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٨١٩ (د — ٥٥)، التي اعرب عن اعتقاده بأنها ترمي جميعا الى جعل مركز التجارة الدولية بؤرة انشطة الأمم المتحدة في ميدان الترويج التجارى. واعرب عن ارتياح حكومته للترتيبات العملية المتعلقة بالتعاون بين مركز التجارة الدولية والوكالات المتخصصة، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة، والتي تستهدف تجنب التداخل بين انشطتها في ميدان الترويج التجارى. غير انه اعرب عن أسفه لعدم فعالية التعاون بين المركز ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، نظرا لأن المقررات الخاصة التي تتخذ على مستوى المقر لا تصل دائما الى الموظفين الميدانيين، مما يؤدى الى استمرار حدوث ازدواجية وتداخل غير مطلوبين في الأنشطة الجارية في ميدان تحزيز صادرات البلدان النامية من السلع المصنعة ونصف المصنعة. وقال انه يوصي لذلك بضرورة التوصل الى تفاهم رسمي مكتوب بين مركز التجارة الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية على غرار التفاهم الموجود بين مركز التجارة الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة. وبالنسبة للعلاقات بين مركز التجارة الدولية واللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة قال انه يؤيد تأييدا كاملا توصية الفريق الاستشارى المشترك بأنه يمكن زيادة فعالية التعاون بين المركز وهذه اللجان اذا تم ابرام اتفاقات مماثلة مع تلك اللجان، على غرار الاتفاق الذى أبرم فعلا مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى. وشدد في هذا الصدد على ضرورة التماس تمويل من الميزانية العادية لوظائف ضباط اتصال المركز مع اللجان الاقليمية. وفيما يتعلق بتكوين عضوية اللجنة الفنية التابعة للفريق الاستشارى المشترك، قال انه يؤيد الاقتراح الذى قدمه بلد نام آخر والداعي الى الابقاء على العضوية الحالية للجنة خلال دورتها التالية التي ستنعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦.

٢٠٥— وأعرب ممثل بلد نام آخر عن أسفه لتقديره لأعمال مركز التجارة الدولية في مجال تعزيز صادرات البلدان النامية وقال ان هذه الاعمال تتماشى الى ابعد حد ممكن انشطة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية اذا نظر اليها على اساس مقارنة التكاليف بالفوائد . وأشار الى المركز القانوني الجديد الذى منح الآن لمركز التجارة الدولية داخل منظومة الامم المتحدة وقال انه على ثقة من ان مجلس التجارة والتنمية سيقوم ، بناء على طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، بالنظر في كافة التدابير التي من شأنها ان تسمح لمركز التجارة الدولية بالنهوض بمسؤولياته بوصفه مركزا للأنشطة التي تضطلع بها الامم المتحدة في مجال الترويج التجارى . وحث المجلس على اقرار التوصيات التي قدمها الفريق الاستشارى المشترك والتي من شأنها مساعدة مركز التجارة الدولية في النهوض بهذه المسؤوليات بصورة اكثر فعالية . وقال انه يؤيد بشكل خاص الاقتراح الرامي الى قيام المركز بوضع برنامج لدراسات اساسية تمول من ميزانيته العادية ؛ واعترف بأهمية توفير دعم خارجي عن الميزانية لبرنامج عمل المركز ، وقال انه يثق في استمرار هذا الدعم . كما اعرب عن الأمل في أن ينشط المركز في تكملة عمل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في ميدان تجارة السلع الاساسية .

٢٠٦— وفي جلسة المجلس ٤٣٨ ، المنعقدة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، عرض المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين مشروع قرار بشأن تعزيز الصادرات (TD/B/L.415) ، قدمته الارجنتين باسم المجموعة (٣٢) .

٢٠٧— وفي الجلسة ٤٤١ المنعقدة في ١٦ آب/اغسطس عرض الرئيس مشروع قرار بشأن تعزيز الصادرات (TD/B/L.419) ، كان قد قدم نتيجة لمشاورات غير رسمية ، وتم سحب مشروع القرار (TD/B/L.415) .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

(١) تقرير الفريق الاستشارى المشترك المعنى بمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة "غات" عن دورته الثامنة

٢٠٨— اعتمد المجلس ، في الجلسة ذاتها ، مشروع القرار TD/B/L.419 [انظر المرفق الاول أدناه ، القرار ٢٣٥ (د — ١٥)] .

٢٠٩— واحاط المجلس علما ، في الجلسة ٤٤١ ايضا ، بتقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة "غات" عن دورته الثامنة (TD/B/953) ، وببيان رئيس الفريق الاستشارى المشترك عن المشاورات التي اجراها بشأن عضوية اللجنة الفنية وتكوينها .

٢١٠— ووافق المجلس على اعفاء الرئيس من التفويض الذى منح له في الدورة الثالثة عشرة للمجلس (٣٣)

---

(٣٢) انضمت رومانيا فيما بعد الى المشتركين في تقديم مشروع القرار .

(٣٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9015/Rev.1) ، الجزء الثالث ، الفقرة ٥٤١ .

وعلى دعوة ممثلي المجموعات الاقليمية الى القيام باعمال متضافرة للبت في مسألة عضوية اللجنة الفنية وحجمها ، وابلاغ المجلس في دورته السادسة عشرة بالنتائج التي سينتهوا اليها . وقرر ، في الوقت ذاته ، ان تجتمع اللجنة الفنية ، بعضويتها الحالية ، في الفترة من ٥ الى ٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ .

٢١١ — وأقر المجلس اقتراح الفريق الاستشاري المشترك بعقد دورته التاسعة في الفترة من ١٣ الى ١٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ .

(٢) جهود الامم المتحدة لتعزيز الصادرات [قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٩ (د — ٥٥)]

٢١٢ — في الجلسة ٤٤١ المنعقدة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، أحال المجلس علما بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٩ (د — ٥٥) (TD/AC(VIII)/43 Rev.1) الذي عمم رفق الوثيقة TD/B/554 ، بالاضافة الى التعليقات التي وردت عن هذا التقرير من الوكالات والمنظمات الاقليمية الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة والمسؤولة عن ترويج التجارة (TD/B/554/Add.1) .

٢١٣ — وفيما يتعلق بالفقرة ١ من القرار المذكور ، اعتمد المجلس تقرير الفريق الاستشاري المشترك ووافق على التوصيات التي وردت فيه بشأن ادخال تحسينات على العلاقات التنفيذية بين مركز التجارة الدولية والهيئات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة (الصفحات ١٤ — ١٨) ، وعلى برنامج عمل المركز (الصفحتان ١٩ — ٢٠) .

٢١٤ — وطلب المجلس ، عملا بالفقرة ٥ من ذلك القرار ، أن يحال التقرير ، مشفوعا بمصادقته ، الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيه في دورته الحادية والستين .

٢١٥ — وعلق المجلس اهمية خاصة على البيانات الواردة في الفقرة الاخيرة من الصفحة ٢٠ من التقرير فيما يتعلق بتنفيذ توصياته . ومع ان المجلس احاط علما بالتصويبات التي قدمتها منظمة الاغذية والزراعة في TD/B/554/Add.1 ، فانه رأى انها لا تؤثر على التوصيات الواردة في التقرير والتي تشكل العناصر الرئيسية لاتخاذ مزيد من التدابير من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

جيم — أثر السياسات المتعلقة بالبيئة على التجارة والتنمية ، ولا سيما في البلدان النامية

٢١٦ — في الجلسة ٤٤١ المنعقدة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، احاط المجلس علما بالتقرير المرحلي الذي وضعته امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عن اثر السياسات المتعلقة بالبيئة على التجارة والتنمية ، وخاصة في البلدان النامية (TD/B/567) ، وطلب من الامين العام للمؤتمر أن يبقي هذه المسألة قيد النظر على نحو ما جاء في قرار المؤتمر ٤٧ (د — ٣) .

٢١٧ — وفيما يتعلق بالتعاون الدولي لمكافحة التصحر ، فقد احاط المجلس علما بقرار الجمعية

العامة ٣٣٣٧ (د — ٢٩) وبتوصية مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة الواردة في مقرره ٣٠ (د — ٣). وستحمل امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، نظرا لما تضطلع به من اعمال نيابة عن اقل البلدان نموا، التي يعد الكثير منها بين البلدان الأشد تعرضا للاصابة بالتصحر على ان تسدى المساعدة، في حدود الوسائل المتاحة اليها، الى فريق العمل الخاص المعني بمكافحة التصحر والتابع لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وذلك فيما يتصل بالأمور المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية للبلدان المعنية.

دال — نشر المعلومات وتعبئة الرأى العام (٣٤)

٢١٨— اقترح ممثل أحد البلدان النامية، في معرض اشارته الى تقرير الامين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن هذا الموضوع (TD/B/570)، أن تبذل الامانة مزيدا من الجهود في سبيل جعل وسائل الاعلام الجماهيرى في البلدان النامية على وعي بمشاكل العالم الثالث.

٢١٩— وشدد ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي على ضرورة نشر المعلومات والدعوة الى تشجيع الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية. وأثنى على أمانة المؤتمر لما بذلته من جهود طيبة في سبيل اعلام الرأى العام وتعبئته، وعلى النحو المشار اليه في تقرير الامين العام، وقال ان وحدة الاعلام أقامت اتصالا ممتازا مع وسائل الاعلام في حدود مواردها المتواضعة. وحث، في ختام كلمته، على تنظيم مزيد من اللقاءات والندوات، وقال انه يحق بممثلي الحكومات ومواتي الامانة ان يبذلوا قصارى جهدهم لنشر المعلومات حول انشطة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية.

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٢٠— في الجلسة ٤٤١ المنعقدة في ٦ آب/اغسطس ١٩٧٥، احاط المجلس علما بتقرير الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عن نشر المعلومات وتعبئة الرأى العام (TD/B/570)، وطلب اليه مواصلة تعزيز تلك الانشطة، وذلك في حدود ما تسمح به الموارد وبالقدر الضروري والملائم من التعاون مع ادارة شؤون الاعلام في الامم المتحدة ومركز الاعلام الاقتصادى والاجتماعي التابع لها، بغية تحقيق أقصى أثر مفيد على المناقشات والمناقشات التي ستدور في الدورة الرابعة للمؤتمر التي ستنعقد في نيروبي عام ١٩٧٦.

---

(٣٤) نظر المجلس في هذا البند الفرعي في جلستيه ٤٣٦ و ٤٤١ المنعقدتين في ١١ و ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥.

ثاء — الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح (٣٥)

٢٢١— أشار ممثل بلد اشتراكي نام في آسيا الى انه كان قد اقترح في الدورة الاخيرة للمجلس حذف هذا البند من جدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة (٣٦) وذكر أن الحقائق أظهرت أن مناقشة هذا البند لم تسهم بشيء في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية . واضاف يقول ان هذه المسألة لا تعدو ان تكون مسألة تطرحها احدى الدول الكبرى للتغطية على التوسع في التسلح والاستعدادات للحرب . وقال ان من المناسب ان يتساءل المرء عن مقدار الاموال التي توفرت نتيجة لنزع السلاح وعن البلدان النامية التي نالت مساعدة من جراء ذلك . وأشار الى ان حدة سباق التسلح لم تخف في واقع الأمر ، وقد قامت احدى الدول الكبرى بتطوير الاسلحة النووية والتقليدية منها على مستوى لم يسبق له مثيل ، وزادت من عدد غواصاتها النووية والسفن الحربية الاخرى . ولا يمكن ان يؤخذ على معدل الجد الاقتراح الرامي الى تخفيض النفقات العسكرية بنسبة ١٠ في المائة لمساعدة البلدان النامية حيث ان مقدمه بلد ليس لديه الاستعداد حتى لأن يكون اول بلد يتعهد بعدم استخدام الاسلحة النووية ، في حين انه يمارس في الوقت ذاته الضغط على البلدان النامية لتسديد ثمن مشترياتها من الاسلحة . ومعنى يقول ان حكومته تؤيد نزع سلاح حقيقي ، اى من جانب الدول الكبرى ، التي تبلغ نفقاتها العسكرية ارقاما خيالية ، وليس من جانب بلدان العالم الثالث التي تعد قدراتها الدفاعية غير كافية فعلا في مواجهة التهديد العسكري من جانب الدول الكبرى .

٢٢٢— وفيما يتعلق بثناء تلك الدولة الكبرى على مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا ، قال ان الغرض من ذلك هو مجرد عزف انغام قديمة تسمى " الأمن " ، و " التعاون " ، و " الانفراج " لخلق ستار من الدخان يخفي تنافسها الشديد مع الدولة الكبرى الاخرى في اوروبا ، ومخططاتها العدوانية التوسعية والرامية الى الهيمنة ، وجهودها المعمومة للتوسع في التسلح والاستعدادات للحرب . وهي تحاول استغلال تلك الوسيلة لبث الفرقة في اوروبا ولتدمير شعوب اوروبا والعالم باعلانها شعورا خادعا بالأمن كيما يتسنى لها بلوغ اهدافها الشريرة . وقال ان حكومته تعتقد ان مناقشة مسألة ما يسمى بالجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح في المؤتمر ليس لها اى مغزى حقيقي في اطار المساعي الرامية الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٢٢٣— وقال المتحدث باسم المجموعة " دال " ، في رده بالنيابة عن عدد من البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، ان البند المتعلق بالجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح قد ادرج في جدول الاعمال نتيجة للرغبة الاجماعية للبلدان النامية غالبة . وقد ايدت البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية تلك الرغبة عن طيب خاطر لأنها تدرك ، هي ايضا ، الاهمية السياسية والاقتصادية لتلك المشاكل . واذا كانت هنالك اية مكائد ، فهي مكائد تدبرها اغلبية سالتة في المجلس، باستثناء

---

(٣٥) نظر المجلس في هذا البند الفرعي في جلساته ٤٣٤ ، و ٤٣٦ ، و ٤٤١ المنعقدة في ٨ ، و ١١ ، و ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ .

(٣٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9615/Rev.1) ، الفقرة ٥٨٥ .

بلد واحد . واعرب عن قناعته بان نتائج مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا والاعمال التي ستجرى مستقبلا مستهدية بروح ذلك المؤتمر من شأنها ان تسهم في انماء التعايش السلمي الذى لا بديل له سوى الحرب العالمية . وقال انه يود ، لتلك الاسباب السياسية والعملية والعقائدية ، ان يعرب عن استنكاره المطلق للملاحظات التي لا تنم عن شعور بالمسؤولية والتي أدلى بها الوفد المصري .

٢٢٤— واعرب ممثلوا عدد من البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية من جديد عن تأييدهم للمضي في مناقشة الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ضمن اطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، على النحو المنصوص عليه في القرارات التي اتخذها المؤتمر .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٢٥— في الجلسة ٤٤١ المنعقدة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، احاط المجلس علما بالشروح المقدمة للبند ٦ (هـ) من جدول الاعمال (TD/B/551) وطلب الى الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان يبقي هذه المسألة قيد النظر ، بناء على ماجاء في قرار المؤتمر ٤٤ (د — ٣) .

واو — الانماء التدريجي للقانون التجارى الدولي :
التقرير السنوى الثامن للجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي

٢٢٦— في الجلسة ٤٣٨ المنعقدة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، احاط المجلس علما مع التقدير بتقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي عن اعمال دورتها الثامنة (TD/B/575)(٣٧) .

(٣٧) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ١٧ (TD/B/575) .

الفصل السـابع

تدابير خاصة لصالح اقل البلدان نموا بين البلدان الناميـة ، والبلدان النامية غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية (٣٨)

(البنود ٧ ، و ٨ ، و ٩ من جدول الاعمال)

ألف ـ أقل البلدان نموا بين البلدان النامية

(البند ٧ من جدول الاعمال)

٢٢٧ ـ عرض مقرر الفريق الحكومي الدولي المعني باقل البلدان نموا تقرير هذا الفريق (TD/B/577) ، واشار الى القرارات الثلاثة التي اعتمدت خلال الاجتماع الذى عقده الفريق في الفترة من ٧ الى ١٨ تموز/يوليه ١٩٧٥ . وذكر ان على المجلس اتخاذ اجراء بشأن القرار ١ الذى يوصي بادراج اربعة بلدان اضافية ـ بنغلاديش ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وغامبيا ، واليمن الديمقراطية ـ في قائمة اسماء اقل البلدان نموا . وقال انه ينبغي للمجلس ايضا اتخاذ اجراء بشأن القرار ٢ ، الذى يوصي باتخاذ تدابير خاصة لصالح اقل البلدان نموا ، بما في ذلك، وضع اقتراحات جديدة حول المساعدة التقنية والمالية ، وانشاء صندوق خاص ، والنقل البحرى ، ونقل التكنولوجيا . وعلى المجلس كذلك ان يتخذ اجراء بشان القرار ٣ ، الذى يوصي بدعوة الفريق الحكومي الدولي الى الانعقاد مرة اخرى خلال العامين القادمين بنفس الاختصاصات ، اى الاختصاصات المحددة في قرار المجلس ١١٩ (د ـ ١٤) .

٢٢٨ ـ واوضح ممثلو اقل البلدان نموا ان الحالة الاقتصادية في بلدانهم ، التي سلم المجتمع الدولي في الماضي تسليما عاما بخطورتها الشديدة ، قد تفاقمت في الفترة الاخيرة . وشددوا على اهمية الاستنتاجات التي اوردتها امانة المؤتمر في الوثائق المقدمة الى الفريق الحكومي الدولي ، والتي مفادها ان معدل نمو عدد من البلدان كان معدلا سلبيا ، وان معدلات تبادلها التجارى قد ازدادت تدهورا . واشار ممثل احد تلك البلدان الى ان عددا من اقل البلدان نموا اضطر الى ان ينحي جانبا خططه الانمائية وان يعيد ترتيب اولوياته بغية مواجهة المشاكل الملحة ذات الصلة بميزان المدفوعات .

٢٢٩ ـ وكان هنالك اتفاق بين ممثلي اقل البلدان نموا على انه ينبغي للمجلس ان يعطي الاولوية القصوى للموضوع العام المتعلق باتخاذ تدابير لصالح تلك البلدان . ومع ان اولئك الممثلين اعربوا عن تأييدهم الشديد للعمل الذى تقوم به امانة المؤتمر وللقرارات الصادرة عن الاجتماع الاخير للفريق الحكومي الدولي ، فقد حذّر احد هؤلاء الممثلين من ان التقدم المحرز كان بطيئا للغاية وقال انه

---

(٣٨) نظر المجلس في هذه البنود في جلساته ٤٣٤ ، و ٤٣٦ ، و ٤٣٧ ، و ٤٣٨ ، و ٤٤١ ، المنعقدة في ٨ ، و ١١ و ١٢ ، و ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ .

يمكن اعتبار النتائج التي حققها الفريق الحكومي الدولي مخيبة للامال بل وتعد متخلفة اذا قورنت بالاهتمام الذى لقيه الموضوع في الدورة الثالثة للمؤتمر التي انعقدت في عام ١٩٧٢ . واشار الممثل ذاته الى عدم امكان التوصل الى اتفاق بشأن التدابير المتعلقة بالسياسة التجارية ، ونقل التكنولوجيا ، والنقل البحرى ، فاهاب باللجان المعنية في مؤتمر التجارة والتنمية و " غات " ان تتابع هذه المسألة على سبيل الاستعجال . وفي هذا الصدد حث ممثلو اقل البلدان نموا على الالتزام من جديد باتخاذ تدابير لصالح بلادهم عن طريق انشاء صندوق خاص فورا والتركيز على مشاكل تلك البلاد في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . كما حثوا على تعزيز هذا الالتزام الجديد داخل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، نفسه عن طريق تشكيل فريق حكومي دولي دائم ، وادراج بند مستقل عن الحاجات الملحة لبلدانهم في جدول اعمال الدورة الرابعة للمؤتمر .

٢٣٠ — وأعرب ممثلو عدد من البلدان النامية عن قلقهم لضآلة التقدم المحرز في سبيل ازالة المعوقات الهيكلية التي تحول دون النمو الذاتي المطرد ، وذلك برغم تزايد مناقشة مشاكل اقل البلدان نموا . وأشاروا الى ان الازمات الاقتصادية العالمية ، بالاضافة الى الكوارث الطبيعية العديدة ، قد تسببت في الالام التي يعاني منها سكان اقل البلدان نموا . ولذلك فانهم يؤيدون اتخاذ تدابير خاصة لصالح بلادهم ، بما في ذلك تطبيق برنامج العمل الذى اعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة وتوصيات الفريق الحكومي الدولي .

٢٣١ — ونوّه ممثلو عدد من البلدان النامية بانه برغم ان المسؤولية الاساسية عن تخفيف محنة اقل البلدان نموا تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو ، فانه ينبغي على البلدان النامية ، التي لديها الموارد المالية او البشرية التي تمكنها من مساعدة اقل البلدان نموا من بينها ، ان تقوم بذلك . واشاروا ، في هذا الصدد ، الى عدة مشاريع للتعاون بين البلدان النامية واقل البلدان نموا سواء على الصعيد الثنائي او المتعدد الاطراف . وشددوا على ان جميع التدابير الخاصة التي يلزم اتخاذها لصالح اقل البلدان نموا ، ينبغي ان تكمّل التدابير اللازمة لصالح جميع البلدان النامية لا ان تحل محلها . وشددوا على الحاجة لاعادة تشكيل الاقتصاد العالمي عن طريق اتخاذ تدابير تلائم حاجات البلدان النامية بكافة فئاتها . واقترح احد هؤلاء الممثلين ، في هذا الصدد ، الا تبدأ الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة اعمالها بمناقشة التغييرات المؤسسية ، بل باجراء مفاوضات حول المصالح الاقتصادية الاساسية .

٢٣٢ — واعرب ممثلو البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عن تأييدهم العام لبذل جهود لصالح اقل البلدان نموا ، واوضح عدد من هؤلاء الممثلين ان حكوماتهم تتصدر الحركة الرامية الى الاهتمام بحاجات تلك البلدان . واشار بعض هؤلاء الممثلين ، في هذا الصدد ، الى ان حكوماتهم تقوم باعادة توجيه المساعدة التقنية والمالية — وذلك في ضوء متطلبات الطرف المستفيد فضلا عن طبيعة المساعدة وكميتها ونوعيتها وشروطها — للتركيز على الحاجات الملحة والظروف الخاصة لاقل البلدان نموا ولاشد البلدان تأثرا . وقال ممثلو عدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انه ينبغي تقديم المعونة الى تلك البلدان بايسر شروط ممكنة ، واوضح احدهم ان حكومته تعطي اولوية خاصة لحاجات افقر البلدان وستقدم جميع المعونات في المستقبل الى البلدان التي يقل دخل الفرد فيها عن ٢٠٠ دولار على سبيل المنح . ولاحظ هؤلاء الممثلون ان الفريق الحكومي الدولي قد باشر اداء بعض الاعمال النافعة واعربوا عن الامل في ان تجرى متابعة هذه الاعمال بصورة كافية وسريعة .

وشدد احد هؤلاء الممثلين على ضرورة مواصلة النظر ، في الهيئات المتخصصة المناسبة التابعة للمؤتمر ، في الفروع غير المتفق عليها في القرار ٢ الذى اتخذه الفريق الحكومي الدولي . واعرب بعضهم عن تأييد اضافة البلدان الاربعة الجديدة الى قائمة اقل البلدان نموا ، بينما أيد اخرون اعادة عقد اجتماع للفريق الحكومي الدولي لدى اتخاذ الاستعدادات اللازمة لذلك . ونظرا لامكان مساهمة التجارة في تحسين الوضع الاقتصادى لجميع البلدان النامية ، فقد شدد ممثل احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي على ان اتفاقية لومي ستسهم كذلك في سد الحاجات الانمائية لاقل البلدان نموا .

٢٣٣ — وذكر ممثل بلد اشتراكي في اوروبا الشرقية ان بلده عالج دوما بتفهم ، المشاكل المحددة لاقل البلدان نموا . وقال انه يرى ان من المهم ان يركز مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية اهتمامه على تلك المشاكل ، وانه ينبغي ان تولى المراعاة الواجبة ، فيما يضطلع به من دراسات وتدابير اخرى ، الى ضرورة تعزيز القطاعات الحكومية في اقتصادات اقل البلدان نموا . واشار الى ان الحاجة الى اتخاذ تدابير خاصة لصالح اقل البلدان نموا تعكس الى حد كبير ماضيها كبلدان مستعمرة . واضاف يقول ان البلدان الاشتراكية ايدت دائما التدابير الخاصة التي صيغت في المؤتمر ، بما فيها التوصيات التقدمية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي . ولاحظ كذلك ان ممارسة بلده للتجارة والتعاون الاقتصادى مع اقل البلدان نموا قد اثبتت ان اتفاقات التجارة والعون الثنائية هي اداة فعالة لمساعدة تلك البلدان على زيادة طاقاتها الانتاجية . وقال ان الهدف من ذلك التعاون هو خلق وتعزيز القطاعات الاساسية في اقتصاد اقل البلدان النامية ، مع مراعاة الخطط الانمائية لتلك البلدان . وقال ان بلده يحبذ بشكل خاص استكشاف وتنمية الموارد الطبيعية لاقل البلدان نموا من اجل تحقيق استقلالها الاقتصادى ، وزيادة طاقاتها الانتاجية ، وتوسيع امكانياتها التصديرية .

٢٣٤ — ذكر ممثل بلد اشتراكي اخر في اوروبا الشرقية ان بلده ، بوصفه بلدا ناميا ، طالما أيد اتخاذ تدابير خاصة لصالح اقل البلدان نموا . وعلى الرغم من تكرر مناقشة مشاكل هذه البلدان على الصعيد الدولي ، فلم يتخذ سوى النزر اليسير من التدابير المحددة . ومن الضرورى الاستفادة الى اقصى قدر ممكن من الموارد البشرية والاقتصادية المحلية في اقل البلدان نموا .

٢٣٥ — وفي جلسة المجلس ٤٣٨ ، المنعقدة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، عرض المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين مشروع قرار بشأن التدابير الخاصة لصالح اقل البلدان نموا بين البلدان النامية (TD/B/L.416) ، قدمته الارجنتين باسم المجموعة (٣٩) .

٢٣٦ — وفي الجلسة ٤٤١ المنعقدة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، عرض الرئيس مشروع القرار TD/B/L.424 ، الذى قدمه نتيجة لمشاورات غير رسمية وتم سحب مشروع القرار TD/B/L.416 .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٣٧ — وفي الجلسة ذاتها ، اعتمد المجلس مشروع القرار TD/B/L.424 [انظر المرفق الاول ادناه ،

---

(٣٩) انضمت رومانيا فيما بعد الى المشتركين في تقديم مشروع القرار .

القرار ١٣٦ (د — ١٥)] ، وذلك بعد ان احاط علما بالاثار المالية الواردة في الوثيقة TD/B/577 ، المرفق الثاني (٤٠).

باء — البلدان النامية غير الساحلية

(البند ٨ من جدول الاعمال)

٢٣٨ — ذكر ممثل احد البلدان النامية ان بلده ، فضلا عن كونه احد اقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، هو بلد غير ساحلي ايضا ، الامر الذى يجعل موقفه الاقتصادى معرضا بشدة للضرر ، ولا سيما في ضوء الازمات الاقتصادية الحالية . واعرب عن تقديره للعمل الذى تقوم به امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، على النحو المبين في تقريرها المرحلي (TD/B/568) ، ولا سيما تقديره للبرنامج الخاص بشان تيسير التجارة الذى يضطلع به المؤتمر ، والذى افاد منه بلده . كما اعرب عن الامل في ان يوضع برنامج شامل لمعالجة مشاكل المرور العابرة " الترانزيت" التي يواجهها مجتمع افريقيا الشرقية وان يوسع نطاق البرامج القطرية في الحالات التي تطلب فيها البلدان ذلك . ومضى يقول ان الامر يقتضي من بلده ، على الرغم من كونه بلدا غير ساحلي ، ان يوفر تسهيلات المرور العابر لجيرانه ، وان مما يزيد من المصاعب التي تجابهها البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر نقص السكك الحديدية ، والمعدات الدارجة ، ومرافق الموانئ . واعرب عن شكره للبلدان والوكالات التي ساعدت على تطوير الموانئ في دول " الترانزيت " المجاورة ، وشدد على ان ما يلزم هو وضع نظام متكامل للنقل بدلا من اتباع نهج تدريجي .

٢٣٩ — واشار الممثل ذاته الى الدراسة الشاملة عن مشاكل المرور العابر التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية والى الدراسة المتعلقة بانشاء صندوق لصالح تلك البلدان والتي من المقرر ، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣١١ (د — ٢٩) ان تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة ، فاعرب عن امله في ان تكون الدراستان موجهتين صوب اتخاذ تدابير كيما يتسنى مناقشة المشاكل مناقشة متعمقة والتوصل الى حلول بشانها بالتعاون مع بلدان اخرى . واعرب بلد اخر من البلدان النامية غير الساحلية عن الامل في ان تكون الدراسة المتعلقة بمشاكل المرور العابر شاملة حقا ، وان تغطي الجوانب التي تهم جميع البلدان النامية غير الساحلية .

٢٤٠ — ووصف ذلك الممثل المصاعب الشديدة التي يواجهها بلده بسبب موقعه الجغرافي الخاص ، الذى يعوق التعبئة الكاملة لموارده الاجتماعية والاقتصادية مما يؤدى الى حدوث ركود اقتصادى . واشار الى المشاكل الخاصة الناجمة عن تكاليف المرور العابر والنقل ، فقال انه برغم الدور الهام الذى يمكن ان تؤديه الاتفاقات الثنائية بين البلدان " الترانزيت " والبلدان غير الساحلية فان المشاكل التي يجابهها بلده تتجاوز مسألة المرور العابر وتتعلق بمسالة التنمية الاقتصادية في مجملها ، الامر الذى يستدعي كذلك اتخاذ تدابير من جانب المجتمع الدولي .

---

(٤٠) للاطلاع على بيان الاثار المالية ، انظر : المرفق السادس الناه ، التذييل .

٢٤١ — واشار الممثل نفسه الى المبدأ العام الخامس عشر الذى اعتمد في الدورة الأولى للمؤتمر(٤١) والى التدابير الخاصة المتصلة بالبلدان غير الساحلية التي اوصي بها في الاجتماع الاخير للفريق الحكومي الدولي المعني باقل البلدان نموا ، فشدد على انه لا يطالب بأية امتيازات او حقوق خاصة بل بمجرد تنفيذ التدابير التي هي في صالح تلك البلدان والتي اشير اليها مرارا وتكرارا في قرارات مثل قرار المؤتمر ٦٣ (د — ٣) وقرار الجمعية العامة ٣٣١١ (د — ٢٩) واوضح انه لم يطبق على بلده اى تدبير من التدابير الخاصة المشار اليها في قرار المؤتمر ٦٣ (د — ٣) . ولم يحرز أى تقدم في سبيل اقامة صناعات احلال الواردات ؛ ولم يتخذ اى تدبير لتحسين نوعية او قيمة الصادرات عن طريق تقديم مساعدة في مجال تحضير وتعبئة المنتجات ؛ كما لم تتخذ اية خطوات للمساعدة في انماء الموارد المعدنية وموارد الطاقة او للمساعدة في تطوير مشاريع النقل او المشاريع المتصلة بالمقومات الهيكلية . وقال ان بلده لم يتلق سوى ائتمانات محدودة جدا ، ومع انه في سبيل الدخول في اتفاقات ثنائية مع بلدان اخرى تشمل مجالات مثل تطوير مستودعات ركاز الحديد ، وتسويق الغاز ، وانماء الصناعات البتروكيماوية ، فان ثمة حاجة ايضا الى الحصول على مساعدة من المجتمع الدولي في هذا المجال .

٢٤٢ — ودعا الممثل ذاته الى تغطية جميع جوانب مشاكل النقل والترانزيت عند تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء المعني بمقومات النقل الهيكلية للبلدان النامية غير الساحلية (TD/B/ 453/Add.1/Rev.1) (٤٢) . واوضح ان البلدان النامية غير الساحلية لا زالت تجابه المشاكل سواء كانت بين اقل البلدان نموا ام لا ، وان الامر يقتضي اتخاذ قرارات سياسية محددة اذا اريد وضع اساس للبدء في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وذكر في الختام ان مسألة وضع تدابير خاصة لصالح البلدان غير الساحلية يجب ان ترد بوصفها بندا مستقلا في جدول اعمال الدورة الرابعة للمؤتمر .

٢٤٣ — وشدد ممثلو عدد من البلدان النامية التي لها منافذ ساحلية ، لكنها تقوم بدور دول " الترانزيت" للبلدان غير الساحلية ، على أن الموقع الجغرافي لهذه البلدان الاخيرة يثير مشاكل خاصة لها ، وأيدوا ضرورة العمل على وجه الاستعجال لايجاد حلول بناءة لهذه المشاكل . وقدم هؤلاء الممثلون تفصيلات عن المساعدة التي تقدمها حكوماتهم ، بوصفها بلدانا للعبور ، الى جيرانها من البلدان غير الساحلية ، وذلك على أساس اتفاقات ثنائية تنقح دوريا لضمان تطبيقها بصورة مرضية . وذكر ممثلان من هؤلاء الممثلين ان اجراء مفاوضات ثنائية لمعالجة مشاكل البلدان غير الساحلية هو وسيلة افضل من اتخاذ تدابير على الصعيد الدولي .

---

(٤١) اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الاولى ، المجلد الاول ، الوثيقة النهائية والتقرير (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 64.II.B.11) ، المرفق الف — اولا — ٣ .

(٤٢) استراتيجية بشأن النقل للبلدان النامية غير الساحلية (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.74.II.D.5) .

٢٤٤ — واسترعى ممثل احد بلدان " الترانزيت " النامية الانتباه الى التعقيدات التي تثيرها المصاعب الناجمة عن الموقع الجغرافي ، وقال ان مشاكل البلدان غير الساحلية تتفاوت بشكل كبير من بلد الى آخر بسبب تعدد عوامل التباين — مثل البعد عن البحر ، ووسائل النقل المتاحة ، والترتيبات الجمركية ، وانظمة التصدير والاستيراد ، والنظم الادارية ، وما الى ذلك . ولذلك فان من غير الممكن وضع اى حل بسيط او عالمي . وينبغي على كل زوج مكون من بلد غير ساحلي وبلد ترانزيت ان يضع حلولا فردية . واشار الى ان مجلس التعاون الجمركي سيقوم ، حسبما جاء في التقرير المرحلي لامانة المؤتمر (TD/B/568) ، بادراج امكانية وضع نموذج اتفاق ثنائي للمرور العابر ضمن اعماله المقبلة . وشدد ، مع ترحيبه بذلك ، على ان من المستحيل عمليا وضع نموذج اتفاق يراعي جميع الحالات والظروف . وسلم بان من الضرورى اتخاذ تدبير عاجل للمساعدة في انماء شبكات المواصلات والمقومات الهيكلية التجارية للبلدان النامية غير الساحلية .

٢٤٥ — وذكر ممثلا بلدين من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ان مشاكل البلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية تختلف بعض الشيء عن مشاكل اقل البلدان نموا . ذلك ان البلدان الاولى تواجه مشاكل ، غير ان بعضها يتمتع في الوقت ذاته بمستوى مرتفع نسبيا من الدخل . ولذلك ، فان كون تلك البلدان غير ساحلية او جزرية لا يبرر في حد ذاته الاهتمام بها على سبيل الاولوية ؛ اذ ينبغي ان يوجه ذلك الاهتمام الى فئات البلدان الأمس حاجة . على ان دراسة المشاكل المشتركة لفئات تلك البلدان لها فائدتها . ومع ان من الضرورى دراسة الحالة الجغرافية الفريدة لهذه البلدان ، فليست هناك ضرورة للنظر في هذا العامل بمعزل عن الحاجة الشاملة لكل بلد الى المساعدة . واعرب احد هؤلاء الممثلين عن تأييده للاقتراحات التي قدمت بشأن اجراء دراسات ومواصلة العمل بصدد المشاكل الخاصة لفئات تلك البلدان ضمن اطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وذكر ان برنامج العون الذى تضطلع به حكومته يأخذ في الحسبان الحالة الجغرافية للبلدان النامية .

٢٤٦ — ذكر ممثل بلد اشتراكي في اوروبا الشرقية ان بلده يعي تماما المشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، واشار الى الجهود التي تبذل لمساعدة تلك البلدان ولا سيما في انماء مواردها الداخلية ، وفي بناء صناعاتها والمساعدة في تطبيق خططها الانمائية على اساس اتفاقات ثنائية .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٤٧ — في الجلسة ٤٤١ المنعقدة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، احاط المجلس علما بتقرير امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عن تنفيذ قرار المؤتمر ٦٣ (د — ٣) وقراره ١٠٩ (د — ١٤) ، ورجا الامين العام للمؤتمر ان يواصل ايلاء الاهتمام ، في اعمال الامانة ، الى مشاكل البلدان النامية غير الساحلية ، على نحو ما جاء في القرارين المذكورين .

جيم — البلدان الجزرية النامية

(البنـــد ٩ من جدول الاعمال)

٢٤٨ — قال ممثل احد البلدان الجزرية النامية ان من الضروري النظر في بنود جدول الاعمال ٧و٨ و ٩ سويا ، نظرا لان التدابير الخاصة اللازمة لمجموعات تلك البلدان تشكل مشكلة عالمية . واشار في معرض وصفه للمشاكل المؤلمة التي تعاني منها البلدان الجزرية النامية الى ان الدول الواقعة في المحيط الهندى تعرضت لضرر وخراب يتعذر اصلاحهما ، فضلا عن كارثة اجتماعية واقتصادية ، وذلك نتيجة لثلاثة اعاصير حلزونية واستوائية مدمرة خلال الاشهر الثلاثة الاولى من عام ١٩٧٥ . وقال ان مثل هذه الكوارث الطبيعية تشكل حلقة مفرغة تصيب جذور التنمية الاقتصادية لتلك البلدان . واضاف يقول ان المعونة القصيرة الاجل الرامية الى مساعدة هذه البلدان في التغلب على الاختناقات التي تعيق التنمية لا طائل منها في حد ذاتها . اذ أن ما يلزم هو احداث ثورة في طرق التفكير ووضع تدابير متوازنة طويلة الاجل . وذكر ان الجمعية العامة اعلنت المحيط الهندى منطقة سلم وانه لا سبيل الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد بدون السلم .

٢٤٩ — واشار ممثل احد البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي الى التقرير المرحلي لامانة المؤتمر (TD/B/569) ، فاعرب عن خيبة امله ازاء مدى الاستجابة التي لقيها النداء الذى اصدره المجلس بالنيابة عن البلدان الجزرية النامية . وقال ان قرار المؤتمر ٦٥ (د — ٣) قد اضفى اعترافا دوليا بمشاكل هذه البلدان ، وتم منذ صدوره اتخاذ عدد من القرارات حول هذا الموضوع في كل من مجلس التجارة والتنمية ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، والجمعية العامة . واعرب عن اعتقاده بأن المؤتمر في مركز يتيح له ان يقدم المشورة لتلك البلدان بشأن مشاكلها على افضل وجد ، ولاسيما مايتصل منها بالنقل البحرى . غير ان التدبير الذى اتخذه المؤتمر لا يبدو انه يعكس الحاجة لتعزيز الجهود الرامية لمساعدة تلك البلدان . وعلى الرغم من ان لمشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اهدافا قيّمة ، فان من سوء الحظ انه لن يدخل حيز التنفيذ الا عند حلول دورة برنامج الامم المتحدة للتنمية للفترة ١٩٧٧ — ١٩٨١ ، اى بعد انقضاء خمس سنوات كاملة على الاعتراف بالحاجة لاتخاذ تدبير لمساعدة تلك البلدان . وقال انه سيفد وممتنا لو قدمت امانة المؤتمر معلومات عن المساعدة التي ستقدمها الى تلك البلدان في غضون ذلك ، وعن استجابة برنامج الامم المتحدة للتنمية لمشروع تلك اللجنة . واعرب عن الأمل في ان تبرز الى حيز الوجود تدابير ملموسة ، وفي أن يبذل مزيد من الجهود الرامية الى تلمس تدابير من شأنها مساعدة البلدان الجزرية النامية .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٥٠ — في الجلسة ٤٤١ المنعقدة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، احاط المجلس علما بتقرير امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عن تنفيذ قراريه ١٠١ (د — ١٣) ، و ١٠٨ (د — ١٤) ، ورجا الامين العام للمؤتمر ان يواصل ايلاء الاهتمام الى مشاكل البلدان الجزرية النامية فيما تقوم به الامانة من اعمال ، وفي مجال تعاون المؤتمر مع المنظمات الدولية الاخرى داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها ، على نحو ما جاء في القرارين المذكورين .

الفصل الثامن

العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (٤٣)

(البند ١٠ من جدول الاعمال)

٢٥١ — كان امام المجلس ، من اجل نظره في هذا البند ، الوثائق التالية : " استعراض الاتجاهات والسياسات في التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة " (TD/B/560) ؛ و " انشطة المساعدة التقنية التي يقوم بها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في ميدان توسيع التبادل التجاري وتنويعه بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية" (TD/B/561) ؛ و " الوثائق الواردة من مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة" (TD/B/581) .

٢٥٢ — أبرز ممثل الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، لدى تقديمه هذا البند ، التطورات الرئيسية التي جدت على حركة التجارة الدولية في هذا المجال ، فلاحظ ان التحول المتزايد عن اتباع الاساليب التجارية المحضة الى التعاون التجاري والاقتصادي المتكامل يبرر انتهاج طرق جديدة تقوم على اساس مفهوم " تعزيز التعاون " تمييزا له عن تقنيات تعزيز الصادرات التي تتسم بطابع محدود . ونظرا لان البلدان التي تنتمي لنظم مختلفة أضحت مستعدة الآن لان توسع نطاق استخدامها لمختلف الاساليب الحالية المتعددة الاطراف بغية تعزيز انماء علاقاتها المتبادلة ، فانه ينبغي ادراك الدور الذي يلعبه المؤتمر في هذا الصدد ادراكا كاملا ، ولاسيما فيما يتعلق بالتجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية . واضاف يقول ان نطاق ما يتخذ في هذا المجال من تدابير متعددة الاطراف في اطار المؤتمر انما تحدد الحاجة للتركيز على تشجيع انتهاج اساليب جديدة في السياسة العامة وعلى وضع صكوك وترتيبات ملائمة ، ولاسيما في المجالات التالية التي تكتنفها المشاكل : الاخذ باساليب طويلة الاجل ؛ وتحديد امكانيات التعاون الاقتصادي والتخصص الدولي في المستقبل ؛ وتعزيز التعاون الصناعي بما في ذلك التعاون الثلاثي الاطراف ؛ والتوسع في تطبيق الاساليب المتعددة الاطراف في الممارسات التجارية ؛ وتحسين معرفة الممارسات المتبعة في العلاقات التجارية والدراية بالفرص التجارية الحالية والمقبلة ؛ وربط التكامل الاقتصادي ، في اطار مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ، بالتجارة بين البلدان ذات النظم المختلفة ؛ والحاجة الى تعزيز التسهيلات القائمة في اطار مؤتمر التجارة والتنمية فيما يتعلق بالمشاورات الثنائية والمتعددة الاطراف ؛ والحاجة للتعجيل بتنويع الهيكل الجغرافي لحركة التجارة في هذا المجال .

٢٥٣ — وشدد ممثلو عدد من البلدان المشتركة في المناقشات على أن الدورة الحالية للمجلس تنعقد في فترة يشهد فيها الاقتصاد الدولي تغيرات عميقة وتتعرض فيها الاسواق العالمية للازمات وعدم

---

(٤٣) نظر المجلس في هذا البند في جلساته ٤٣٣ ، و ٤٣٤ ، و ٤٣٥ ، و ٤٤١ المنعقدة في ٨ و ١١ و ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ .

الاستقرار . غير انهم لاحظوا ان تحسن جو العلاقات السياسية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة يوفر الاساس اللازم لحل المشاكل المعلقة حلا مثمرا ولزيادة انماء العلاقات الاقتصادية الدولية .

٢٥٤ — واشار هؤلاء الممثلون في هذا الصدد اشارة خاصة الى النتيجة الناجحة لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا الذى هيأ زخما جديدا للتعاون الاقتصادى بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة — لا في اوروبا فقط ، بل في العالم عموما . وشدد ممثلو عدد من البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية على ان تعزيز اقامة ذلك التعاون على اساس سوى سيكون له اثر ايجابي على العلاقات السياسية بين الدول .

٢٥٥ — وتم التسليم عموما اثناء المناقشات باهمية الدور الذى يمكن ان تؤديه التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في حل عدد من المشاكل الاساسية في مجال التجارة الدولية . واشير الى الاعمال التي تضطلع بها المنظمات الدولية الاخرى في هذا المجال . وقد لاحظ الممثلون الذين اشتركوا في مناقشة هذا البند ان اهمية هذه المسالة بالنسبة للمجتمع الدولي تقتضي دراستها في الدورة الرابعة للمؤتمر بغية توفير مبادئ توجيهية جديدة لتوسيع هذا القطاع بالذات من العلاقات التجارية والاقتصادية ، وهو موقف يتفق مع موقف الأمين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا الصدد . وتم التسليم عموما اثناء المناقشات بوجود امكانيات مختلفة لم تستغل استغلالا كاملا وتستدعي اتخاذ تدابير متعددة الاطراف في اطار المؤتمر .

٢٥٦ — وفي هذا الصدد ، شدد ممثلو عدد من البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية على ان مؤتمر التجارة والتنمية هو المنظمة العالمية الوحيدة التي تعالج المسائل المتعلقة بتدفق التجارة في هذا المجال وذلك عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) وبقرارى المؤتمر ١٥ (د — ٢) ، و ٥٣ (د — ٣) .

٢٥٧ — وذكر ممثلو البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية وممثلو البلدان النامية ان المعدلات المرتفعة للزيادة في ارقام التبادل التجارى بين هاتين المجموعتين من البلدان ، والتي لا تعود الى ارتفاع اسعار السلع الاساسية فحسب بل والى تنوع التبادل التجارى بينهما ونمو حجمه ، تمثل سمة هامة وشجعة بشكل خاص في الظروف الصعبة التي تسود التجارة العالمية في غير ذلك من المجالات. واشاروا في تعليقهم على هذه الحالة الايجابية الى فائدة الاتفاقات الطويلة الاجل بوصفها أحد عناصر الاستقرار والتوسع ، فضلا عن فائدة اتخاذ تدابير جديدة تتعلق بالسياسة العامة وترمي الى تنويع وتشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية المتبادلة فيما بينها .

٢٥٨ — ولاحظ ممثلو عدد من البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية انه تم الاعتراف بالتعاون مع البلدان الاشتراكية بوصفه عاملا هاما من عوامل تنمية البلدان النامية وتصنيعها ، وضربوا امثلة على تنفيذ مشاريع مشتركة تشمل مختلف الميادين الاقتصادية .

٢٥٩ — وذكر ممثل احد البلدان النامية ، في معرض تحليله لفرص توسيع التعاون الاقتصادى ، انه ينبغي على البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية أن تكفل في خططها تزويد البلدان النامية بالمواد الخام والسلع نصف المصنعة لاتمام صنعها في البلدان النامية ، وعقد اتفاقات طويلة الاجل من اجل

هذه الغاية . كما اقترح ان تضمن البلدان الاشتراكية شراء سلع من البلدان النامية على اساس طويل الاجل مما يمكن تلك البلدان من تنظيم استثمارها وانتاجها وتسليم بضائعها على نحو مدروس .

٢٦٠ — واعرب ممثلو البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية عن استعدادهم لمواصلة التعاون مع البلدان النامية بغية تعزيز الاستقلال والتنمية الاقتصاديين لهذه البلدان ، وذلك تمشيا مع المبادئ التي اعتمدت في مختلف هيئات الامم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى .

٢٦١ — واشار ممثلو بعض البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية الى الاستخدام المتزايد لاتفاقات الدفع المتعددة الاطراف في التجارة بين بلدانهم والبلدان النامية . وقال ممثلو بعض البلدان النامية انهم يعتبرون ان الاخذ باسلوب تعدد الاطراف في اتفاقات الدفع هو قضية هامة . وقال ممثل احد هذه البلدان انه يحسن بالبلدان الاشتراكية ان تستحدث اجراءات لتسوية الارصدة التجارية الفائضة التي تتجمع للبلدان النامية لدى البلدان الاشتراكية . واقترح ممثل بلد نام آخر ان تدرس انماط الدفع المتعدد الاطراف في حلقة دراسية للخبراء ينظمها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في المستقبل .

٢٦٢ — وشدد ممثلو عدد من البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية على اهمية مضاعفة الجهود الرامية الى زيادة التنويع الجغرافي والهيكلي للتجارة بين مجموعتي بلدانهم . وقد وصف ممثلو البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية النتائج الايجابية التي تحققت بالفعل في هذا السبيل .

٢٦٣ — واعرب ممثلو البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الذين شاركوا في المناقشة وكذلك ممثلو البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية عن اعتقادهم بأن ظروف الانفراج الدولي والتعايش السلمي تشجع على توسيع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الشرق والغرب . غير ان ممثلي عدد من البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية اعربوا عن اسفهم بسبب وقوف عدد من العقبات التمييزية في طريق تحقيق توسع اكبر في هذا المجال . ورحب ممثل احد البلدان النامية بالتطورات التي جدت في ميدان التجارة والتعاون بين الشرق والغرب ، واستدرك بقوله ان ذلك ينبغي الا يخل بالفرص القائمة والمحتملة للتجارة مع البلدان النامية .

٢٦٤ — ورحب ممثلو بعض البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية باجتماع الخبراء الذي سيعقده الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لمناقشة الطرق والوسائل الكفيلة بتشجيع التخصص الصناعي عن طريق الاشكال المختلفة للتعاون المتعدد الاطراف ، بما في ذلك التعاون الثلاثي ، بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وقال ممثل الغرفة التجارية الدولية ، في معرض تأييده لمبادرة المؤتمر في هذا المجال ، ان الغرفة ترحب بدعوتها للمشاركة في اجتماع الخبراء .

٢٦٥ — ورحب ممثلو عدد من البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية بالانشطة الجديدة التي يضطلع بها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في مضمار المساعدة التقنية والتي ترمي الى زيادة الالمام بالممارسات والفرص القائمة في ميدان التجارة مع البلدان الاشتراكية . وقالوا انهم يعتبرون الحلقات والجولات الدراسية التي ينظمها المؤتمر وبرنامج الامم المتحدة للتنمية في البلدان

الاشتراكية في اوروبا الشرقية بمثابة وسيلة هامة من وسائل مساعدة البلدان النامية في اقامة وتعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع تلك البلدان . واعرب ممثلو عدد من البلدان النامية عن الامل في أن يواصل المؤتمر القيام بمثل هذه الانشطة في المستقبل لتمكين المزيد من البلدان النامية من الافادة منها .

٢٦٦ — واشار ممثل امانة مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة الى نتائج دورته التاسعة والعشرين فيما يتعلق بتنسيق الخطط القومية وصياغة خطة لتدابير التكامل المتعدد الاطراف ، فأكد من جديد ان البلدان الاعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة تواصل توسيع تعاونها التجاري والاقتصادي مع بلدان اخرى ، ولاسيما البلدان النامية . وشدد على الاهمية المتزايدة لترتيبات التعاون المتعدد الاطراف التي انشئت مؤخرا بين مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة وعدد من بلدان العالم الثالث ، ولاسيما البلدان النامية . واشار الى انشاء تسهيلات داخل مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة بقصد تعزيز العلاقات الاقتصادية مع بلدان العالم الثالث ، مثل الصندوق الخاص لتمويل المساعدة الاقتصادية والتقنية المقدمة الى البلدان النامية ؛ وصندوق المنح الدراسية لمساعدة البلدان النامية في تدريب المتخصصين في جامعات البلدان الاعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ؛ وامكانية استخدام الحسابات القابلة للتحويل بالروبل في التجارة مع البلدان غير الاعضاء في ذلك المجلس .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٦٧ — في الجلسة ٤٤١ المنعقدة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، احاط مجلس التجارة والتنمية علما بالمعلومات التي قدمتها الامانة العامة بشأن الاتجاهات والتطورات الاخيرة في التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وكذلك بالمعلومات المتعلقة بانشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا المجال . ودعا المجلس الامين العام للمؤتمر الى القيام ، ابان فترة الاعداد للدورة الرابعة للمؤتمر ، بتحديد الاتجاهات المناسبة في انشطة المؤتمر في هذا المجال ، وذلك في ضوء المقررات المتخذة والملاحظات والتعليقات المبداة اثناء مداولات المجلس .

الفصل التاسع

المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية ومسائل أخرى

ألف — افتتاح الدورة

٢٦٨ — افتتح السيد اندري لوكانوف (بلغاريا) ، رئيس مجلس التجارة والتنمية خلال دورته الرابعة عشرة ، الجزء الاول من الدورة العادية الخامسة عشرة للمجلس في ٥ آب/اغسطس ١٩٧٥ .

باء — انتخاب اعضاء المكتب

(البند ١ (أ) من جدول الاعمال)

٢٦٩ — في الجلسة ٤٢٨ المنعقدة في ٥ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، انتخب المجلس السيد كينيث دادزي (غانا) رئيسا له ، والسيد ستيفان فولناك (بولندا) مقررا له للفترة الممتدة من بداية دورته الخامسة عشرة حتى بداية دورته السادسة عشرة .

٢٧٠ — وفي الجلسة ذاتها انتخب المجلس الممثلين التالية اسماؤهم نوابا للرئيس خلال الفترة ذاتها : السيد س . الزامورا (بيرو) ، والسيد ت . ج . اليو (بوليفيا) ، والسيد ل . بوتنام (بلجيكا) ، والسيد أ . بياسي (ايطاليا) ، والسيد م . و . بيرهانو (اثيوبيا) ، والسيد أ . م . تاجب (اندونيسيا) ، والسيد ت . ج . ر . تشيرننغ (السويد) ، والسيد م . ك . تسوروي (اليابان) ، والسيد م . ر . غانادیان (ايران) ، والسيد ج . نيبرغس (هنغاريا) .

جيم — اقرار جدول الاعمال وتنظيم اعمال الدورة

(البند ١ (ب) من جدول الاعمال)

٢٧١ — في الجلسة ٤٢٨ ، اقر المجلس جدول الاعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/551 دون ادخال تغييرات عليه . وفيما يلي نص جدول الاعمال ، بصيغته المعتمدة (TD/B/580) :

١ — المسائل الاجرائية والتنظيمية :

(أ) انتخاب اعضاء المكتب ؛

(ب) اقرار جدول الاعمال وتنظيم اعمال الدورة ؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ؛

(د) انتخاب اعضاء اللجان الرئيسية ؛

(هـ) جدول الاعمال المؤقت للدورة الاستثنائية السابعة وللدورة العادية السادسة عشرة وتنظيم اعمال الدورتين .

٢ — الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية :

اهدافها ، وجدول اعمالها المؤقت ، والتحضير لها ، وتنظيمها .

٣ — استعراض سير تنفيذ توصيات المؤتمر ؛ تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ؛ الاستعراض والتقييم النصفيان للاستراتيجية الانمائية الدولية ؛ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي .

٤ — ترابط مشاكل التجارة ، والتمويل الانمائي ، والنظام النقدى الدولي .

٥ — مسائل تتطلب اجراء من المجلس وناشئة عن تقارير هيئاته الفرعية او متصلة بتلك التقارير :

(أ) تجارة السلع الاساسية * : تقرير لجنة السلع الاساسية عن الجزئين الاول والثاني من دورتها الثامنة ؛

(ب) تجارة السلع المصنعة ونصف المصنعة : تقرير لجنة المصنوعات عن دورتها السابعة ؛

(ج) التمويل المتصل بالتجارة .

٦ — مسائل خاصة اخرى في ميدان التجارة والتنمية :

(أ) توسيع التبادل التجارى ، والتعاون الاقتصادى ، والتكامل الاقليمي بين البلدان النامية ؛

(ب) تعزيز الصادرات :

'١' تقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة "غات" عن دورته الثامنة ؛

'٢' جهود الامم المتحدة لتعزيز الصادرات (قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٨١٩ (د — ٥٥)) ؛

(ج) اثر السياسات المتعلقة بالبيئة على التجارة والتنمية ، ولاسيما في البلدان النامية ؛

(د) نشر المعلومات وتعبئة الرأى العام ؛

(هـ) الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ؛

(و) الانماء التدريجي للقانون التجارى الدولي : التقرير السنوى الثامن للجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي .

---

* تحل ، بالقدر المناسب ، المسائل المتعلقة بالاضطلاع ببرنامج شامل ومتكامل للسلع الاساسية ، وبمقايسة الاسعار .

٧ — تدابير خاصة لصالح اقل البلدان نموا بين البلدان النامية .

٨ — تدابير خاصة تتصل بالاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية .

٩ — البلدان الجزرية النامية .

١٠ — العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

١١ — استعراض جدول الاجتماعات .

١٢ — الاثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس .

١٣ — مسائل اخرى .

١٤ — اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

٢٧٢ — وفي الجلسة ذاتها ، نظر المجلس في الاقتراحات التي قدمتها الامانة بشأن تنظيم اعمال الدورة ، والتي تشمل جدولا زمنيا مؤقتا للجلسات (TD/B/551/Add.1) ، واقرها بصفة عامة . وقرر المجلس ان ينشئ لجنة عامة للدورة للنظر في البند ٥ من جدول الاعمال وتقديم تقرير عنه ، وان يشكل فريق اتصالات محدود الحجم كي يعجل بنظر المجلس في البند ٢ من جدول الاعمال . وقرر المجلس كذلك ان ينظر في بقية بنود جدول الاعمال ، بما في ذلك البند ٧ (٤٤) ، في الجلسات العامة .

٢٧٣ — وعقدت لجنة الدورة ست جلسات ، خلال الفترة من ٦ الى ١٣ اب/اغسطس ١٩٧٥ .

٢٧٤ — وانتخبت في جلستها الاولى ، المنعقدة في ٦ اب/اغسطس ، السيد روبرت ب . الن (الولايات المتحدة الامريكية) رئيسا لها ، والسيد دييغو لويس كاستيلانوس (فنزويلا) نائبا للرئيس ومقررا في آن واحد .

٢٧٥ — ونظر المجلس في تقرير لجنة الدورة (TD/B(XV)/SC/L.3 و Add.1 - 2 ، و TD/B/L.420) واعتمده في جلسته ٤٤٠ المنعقدة في ١٥ آب/اغسطس ١٩٧٥ .

---

(٤٤) طلب المجلس ، في مقرره ١٠٠ (د — ١٣) ، الى الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان يقترح ، بعد التشاور مع رئيس المجلس والحكومات المهتمة بالامر ، المكان الذي تجرى فيه مناقشة مشكلة البلدان الاعسر نموا بين البلدان النامية عند انعقاد دورة عادية ، اي ما اذا كانت تناقش في جلسة عامة او في لجنة لتلك الدورة ، تابعة للمجلس .

دال — اشتراك مجلس الامم المتحدة لناميبيا في اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء

(البند ١٣ من جدول الاعمال)

٢٧٦ — في الجلسة ٤٢٨ المنعقدة في ٥ اب/اغسطس ١٩٧٥ ، كانت امام المجلس مذكرة من امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية حول مسالة اشتراك مجلس الامم المتحدة لناميبيا في اعمال المؤتمر (TD/B/L.403) .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٧٧ — وفي الجلسة ذاتها ، قرر المجلس ، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٩٥ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، ان يدعو مجلس الامم المتحدة لناميبيا الى الاشتراك في اعمال المؤتمر دون ان يكون له حق التصويت (انظر المرفق الاول ادناه ، " مقررات اخرى") .

٢٧٨ — وفي الجلسة ٤٤٠ المنعقدة في ١٥ اب/اغسطس ، ذكر ممثل مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، في معرض ترحيبه بالمقرر الذى اتخذه المجلس في جلسته ٤٢٨ بشأن دعوة مجلس الامم المتحدة لناميبيا الى الاشتراك في اعمال المؤتمر ، ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا انشئ لاعداد شعب ناميبيا من اجل الاستقلال وتقرير المصير .

٢٧٩ — وقال ممثل مجلس الامم المتحدة لناميبيا ان المجلس قدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين (٤٥) ، عن الحالة الاقتصادية المؤسفة القائمة في ناميبيا ، برغم ثروتها من الموارد الطبيعية . وقد قسم اقتصاد ناميبيا الى قطاعين : اقتصاد الكفاف واقتصاد نقدى ، وهما قطاعان يتوافقان مع منطقتين جغرافيتين متميزتين ، ويسود اقتصاد الكفاف " البانتوستانات" حيث تعيش اغلبية الافريقيين . ومع ان ظروف معيشة الافريقيين تتسم بالفقر الشديد وغالبا ما تكون اجورهم ادنى من مستوى الفقر ، فان نظام الحكم العنصرى في بريتوريا يحول بين الافريقيين وبين السعي لتحسين ظروف معيشتهم عن طريق تشكيل النقابات وغيرها من اتحادات العمال الصناعيين .

٢٨٠ — وقضى يقول انه برغم ان حكومة افريقيا الجنوبية تضع يدها على ناميبيا بصورة غير شرعية ، فان مركزها يمكنها من اغتصاب الموارد الطبيعية لذلك البلد ، التي يقوم المستثمرون الاجانب بنهبها على نطاق شامل لمنفعتهم الذاتية فقط . وقد ادانت الجمعية العامة تلك الاوضاع في قرارها ٣٢٩٥ (د — ٢٩) ، الذى دعا ايضا جميع الهيئات الدولية الى ان تؤمن حماية حقوق ناميبيا ومصالحها وان تضع برامج لمساعدتها ولنشر معلومات حولها ، ورجا الدول الاعضاء اتخاذ التدابير المناسبة لتأمين تطبيق المرسوم الخاص بالموارد الطبيعية لناميبيا الصادر عن مجلس الامم المتحدة لناميبيا في

---

(٤٥) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٤ (A/9624) .

٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا . واعرب عن الامل في ان ينال الشعب الناميبي مساندة المجلس في نضاله من اجل تقرير المصير ، وحماية موارده الطبيعية ، وتحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية .

هاء — اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١ (ج) من جدول الاعمال)

٢٨١ — في الجلسة ٤٣٩ المنعقدة في ١٣ اب/اغسطس ١٩٧٥ ، اعتمد المجلس تقرير المكتب عن وثائق التفويض (TD/B/582) .

واو — العضوية والحضور (٤٦)

٢٨٢ — مثلت في الجزء الاول من الدورة الخامسة عشرة الدول الاعضاء في المجلس التالية اسماؤها : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، المانيا (جمهورية — الاتحادية) ، اندونيسيا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البرازيل ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، سري لانكا ، السنغال ، السودان ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، الصين ، العراق ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، كندا ، كولومبيا ، كينيا ، ماليزيا ، مدغشقر ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

٢٨٣ — واوفدت الدول الاعضاء في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التالية اسماؤها ، ممثلين عنها ايضا الى الدورة : اسرائيل ، البرتغال ، بنغلاديش ، بنما ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، ساحل العاج ، السلفادور ، سنغافورة ، عمان ، الكرسي الرسولي ، كوبا ، الكويت ، مالطه ، مصر ، منغوليا ، نيكاراغوا ، هندوراس .

٢٨٤ — ومثلت في الدورة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . كما مثل في الدورة مجلس الامم المتحدة لناميبيا (٤٧) .

---

(٤٦) للاطلاع على قائمة المشتركين في الدورة ، انظر : TD/B/INF.57 .

(٤٧) دعي للاشتراك في الدورة بموجب المقرر الذي اتخذه المجلس في جلسته ٤٢٨ ، المنعقدة في ٥ آب/اغسطس ١٩٧٥ (انظر الفقرة ٢٧٧ اعلاه) .

٢٨٥ — ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة التالية اسماؤها : منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، والمصرف الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، وكانت مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة " غات" ممثلة في الدورة ايضا .

٢٨٦ — ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية اسماؤها : الامانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لامريكا الوسطى ، وامانة الكومنولث ، ومجتمع افريقيا الشرقية ، والمجتمع الاقتصادي الاوروبي ، والمجلس الحكومي الدولي للبلدان المصدرة للنحاس ، والمجلس الدولي للقمح ، ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ، والمصرف الدولي للاستثمار ، والمصرف الدولي للتعاون الاقتصادي ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين ، ومنظمة الدول الامريكية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومؤسسة امريكا اللاتينية للتجارة الحرة ، والمؤسسة الاوروبية للتجارة الحرة .

٢٨٧ — ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية اسماؤها :

فئة عامة : الاتحاد العالمي للعمل ، ورابطة القانون الدولي ، ورابطة المحامين الدولية ، والغرفة التجارية الدولية ، والمجلس الدولي للوكالات التطوعية ، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس .

فئة خاصة : اتحاد النقل الجوي الدولي ، ورابطة امريكا اللاتينية لمؤسسات التمويل الانمائي ، ومجلس الاتحادات القومية لمالكي السفن الاوروبيين واليابانيين .

٢٨٨ — كما مثل في الدورة مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا (٤٨) .

زاي — انتخاب اعضاء اللجان الرئيسية

(البند (د) من جدول الاعمال)

٢٨٩ — في الجلسة ٤٣٩ المنعقدة في ١٣ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، اعتمد المجلس اعضاء لجانه الرئيسية على النحو الذي وردت به اسماؤها في تقريره عن الجزء الثاني من دورته الرابعة عشرة (انظر: الجزء الثاني ، المرفق الثاني اعلاه) ، واعلن انتخاب الاردن عضوا في لجنة السفن لتصبح مجموع اعضائها ٨٠ دولة ؛ وانتخاب اوروغواي عضوا في لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، فاصبح مجموع اعضائها ٨٦ دولة ؛ وانتخاب اوروغواي عضوا في لجنة النقل البحري ، فاصبح مجموع اعضائها ٧٨ دولة ؛ وانتخاب اثيوبيا ، والامارات العربية المتحدة ، وساحل العاج ، والسودان ، ومالطه ، وهندوراس ، اعضاء في لجنة نقل التكنولوجيا ، فاصبح مجموع اعضائها ٦٩ دولة (٤٩) .

---

(٤٨) دعت الامانة مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا الى الاشتراك في الدورة عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د — ٢٩) (انظر : TD/B/L/410) .

(٤٩) للاطلاع على القائمة الكاملة باسماء الدول الاعضاء في اللجنة الرئيسية ، انظر: المرفق السابع ادناه .

حاء — تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨
من النظام الداخلي للمجلس

(البند ١٣ من جدول الاعمال)

٢٩٠ — في الجلسة ٤٣٩ المنعقدة في ١٣ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، نظر المجلس في الطلبين (TD/B/R. 8 ، و Add.1-2 (derestricted)) المقدمين من مكتب جنوب المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي واتحاد نهر مانو بشأن التسمية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٩١ — وفي الجلسة ذاتها ، قرر المجلس تسمية هاتين الهيئتين الحكوميتين الدوليتين تطبيقا للمادة ٧٨ من نظامه الداخلي والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر (انظر المرفق الاول ادناه ، " مقررات اخرى") .

طاء — تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة
٧٩ من النظام الداخلي للمجلس

(البند ١٣ من جدول الاعمال)

٢٩٢ — في الجلسة ٤٣٩ المنعقدة في ١٣ اب/اغسطس ١٩٧٥ ، نظر المجلس في توصيات الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (TD/B/573) ، والتي وافق عليها المكتب ، بان يتم تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية الثلاث ، التي تقدمت بطلب تسميتها بموجب المادة ٧٩ من النظام الداخلي ، وفقا لاحكام تلك المادة .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٩٣ — وفي الجلسة ذاتها ، قرر المجلس تسمية المنظمات غير الحكومية الثلاث المعنية وتصنيفها على النحو المقترح (انظر : المرفق الاول ادناه ، " مقررات اخرى") .

ياء — اختصاصات اللجنة الاستشارية للمجلس
وللجنة السلع الاساسية (٥٠)

(البند ١٣ من جدول الاعمال)

٢٩٤ — كانت معروضة على المجلس ، في هذا الصدد ، مذكرة من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة

---

(٥٠) نظر المجلس في هذه المسألة في جلساته ٤٣٤ ، و ٤٣٥ ، و ٤٣٧ ، و ٤٤١ المنعقدة في ٨ ، و ١١ ، و ١٢ ، و ١٦ اب/اغسطس ١٩٧٥ .

للتجارة والتنمية (TD/B/573/Add. 1) تتضمن اقتراحات تتعلق بتعديل اسم ، واختصاصات، وتكوين اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الاساسية .

٢٩٥ — وأيد ممثلو البلدان النامية التي اشتركت في المناقشة اقتراحات الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية واتفقوا على ان ثمة حاجة الى وجود هيئة لها تمنح تفويضا عريضا يسمح لها بتقديم المشورة الى المجلس او الى الامين العام بشان اية مسالة تقع ضمن اختصاص المؤتمر . واعرب بعض هؤلاء الممثلين عن الامل في ان تقدم الامانة مزيدا من التفسيرات بشان بعض تفاصيل جوانب تلك الاقتراحات، مثل عدد اعضاء اللجنة الاستشارية وفترة عضويتهم واساليب عمل اللجنة بعد تعديلها . وذكر أحد هؤلاء الممثلين انه ينبغي على الهيئة الاستشارية الجديدة ان تنظر فيما تتعرض له عملية التنمية من اثار نتيجة التدابير المتخذة في منظمات اخرى مثل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، والمصرف الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، و "غات" من تدابير ، او نتيجة عدم اتخاذ تلك التدابير. وقال انه يرى ان لمسألة تعديل اللجنة الاستشارية اهمية كافية تبرر اتخاذ المجلس اجراء بشأنها في دورته الحالية .

٢٩٦ — ورحب المتحدث باسم المجموعة "باء" باقتراحات الامين العام بوصفها دليلا اخر على تفكيره التقدمي فيما يتعلق باعمال مؤتمر التجارة والتنمية . غير انه اشار الى انه لم تتوفر لاعضاء مجموعته فرصة كافية لامعان النظر فيها . وقال ان اعضاء مجموعته ، وكذا ممثلي بلدان اخرى ، يودون ان يعرفوا الكيفية التي ستعمل بها الهيئة الاستشارية الجديدة اذا تقرر ان يمضي الامين العام في تطوير اقتراحاته ، سواء في الدورة الحالية للمجلس او في وقت لاحق . واضاف يقول ان مجموعته ترى ان من الضروري دراسة هذه المسألة دراسة وافية واعادة النظر فيها في موعد لاحق .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٩٧ — في الجلسة ٤٤١ المنعقدة في ١٦ اب/اغسطس ١٩٧٥ رحب المجلس باقتراحات الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بشان تعديل اسم اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الاساسية واختصاصاتها وتكوينها (TD/B/573/Add.1) . وقرر ابقاء هذه المسألة مزيدا من النظر في الجزء الثاني من دورته الخامسة عشرة .

كاف — المناقشة المتعمقة لاستخدام عبارة "بالصيغة المعتمدة"

(البند ١٣ من جدول الاعمال)

٢٩٨ — في الجلسة ٤٤١ المنعقدة في ١٦ اب/اغسطس ١٩٧٥ ، وافق المجلس على التحليل الذى وضعته الامانة والوارد في الوثيقة (TD/B/L.351) ، وأوصى بأن تعتبر موافقته هذه بمثابة مبادئ توجيهية للجان الرئيسية للمجلس ولهيئاته الفرعية .

٢٩٩ — واشار المجلس بصورة خاصة الى ان احتمال ان ترى الحكومات عدم ضرورة تكرار تحفظات كانت قد ذكرتها سابقا لا يعني سحب تلك التحفظات ، وذلك، وفقا لما ورد في الفقرة ٦ من مذكرة الامانة المشار اليها اعلاه .

لام — النظر في مقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٦٥ (د ت — ٧٥)

(البند ١٣ من جدول الاعمال)

٣٠٠ — كانت معروضة على المجلس مذكرة من امانة مؤتمر التجارة والتنمية (TD/B/L.406) بشان طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعي بان ينظر مجلس التجارة والتنمية في مسالة استصواب عقد دوراته العادية في وقت يسمح له برفع تقريره الى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي في الدورة العادية الثانية التي يعقدها المجلس الاقتصادى والاجتماعي كل سنة .

٣٠١ — وفي الجلسة ٤٣٨ المنعقدة في ١٢ اب/اغسطس ١٩٧٥ ، ابلغ الرئيس مجلس التجارة والتنمية ان كلا من المصرف الدولي ، والمؤسسة المالية الدولية ، وصندوق النقد الدولي قد وافق ، استجابة لطلب موحد ، على ان يتم النظر في تقريره في اى من الدورتين العاديتين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٠٢ — وفي الجلسة ذاتها ، قرر المجلس ابلاغ المجلس الاقتصادى والاجتماعي بانه سيرجئ النظر في طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعي الى ان يعقد دورته العادية الاولى بعد الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

ميم — استعراض جدول الاجتماعات

(البند ١١ من جدول الاعمال)

٣٠٣ — في الجلسة ٤٣٩ المنعقدة في ١٣ اب/اغسطس ١٩٧٥ ، عرض ممثل الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية مذكرة من امانة المؤتمر (TD/B/L.405 ، و Add.1) تتضمن جدولا منقحا لاجتماعات المؤتمر للفترة المتبقية من عام ١٩٧٥ ولعام ١٩٧٦ ، وجدولا مؤقتا لاجتماعات عام ١٩٧٧ ، واسترعى انتباه المجلس الى الاثار المالية المترتبة على ذلك (TD/B/L.405/Add.2 ، و TD/B/L. 411) (٥١) . واشار في ملاحظاته الى المشاكل التي ستنجم عن برنامج مزدحم بهذا الشكل ، ولا سيما فيما يتعلق بالوثائق .

٣٠٤ — ذكرت ممثلة احد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انه نظرا للاصدار المتأخر للوثائق اللازمة لاجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بدور نظام البراءات في نقل التكنولوجيا ، المقرر ان يبدأ في ١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ فان وفدها يفضل تأجيل هذا الاجتماع .

---

(٥١) حلّت الوثيقة TD/B/L.421 ، وCorr.1 في وقت لاحق محل TD/B/L.411 .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٠٥ — في الجلسة ٤٣٩ ، اعتمد المجلس ، بعد ان احاط علما بالاثار المالية (٥٢) ، جدول الاجتماعات المنقح للفترة المتبقية من عام ١٩٧٥ ولعام ١٩٧٦ ، وجدول الاجتماعات المؤقت لعام ١٩٧٧ (٥٣). ولاحظ المجلس كذلك ان الامر قد يقتضي عقد مؤتمرات في عام ١٩٧٦ من اجل اعادة التفاوض حول الاتفاق الدولي للقمح والاتفاق الدولي للسكر ، وطلب من الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية ان يرتب ، بالتشاور مع المجلسين المعنيين بالسلعتين الاساسيتين المذكورتين ، مواعيد انعقاد تلك المؤتمرات اذا ما دعت الضرورة الى ذلك .

٣٠٦ — وفي الجلسة ٤٤٠ المنعقدة في ١٥ اب/اغسطس ١٩٧٥ ، وافق المجلس على ان يضيف اجتماعا الى جدول اجتماعات عام ١٩٧٦ ، وذلك بناء على اعتماده للقرار ١٣٢ (د — ٥) بشان تزايد عبء خدمة الديون في البلدان النامية (انظر الفقرة ١٨٠ اعلاه) .

٣٠٧ — وفي الجلسة ٤٤١ المنعقدة في ١٦ اب/اغسطس ١٩٧٥ ، اقر المجلس اقتراحا قدمه المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين لتمديد فترة انعقاد الجزء الثاني من دورته الخامسة عشرة يوما او اثنين .

٣٠٨ — وفي الجلسة ذاتها ، كرر ممثل الولايات المتحدة الامريكية التعبير عن قلق وفده ازاء توقيت اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بدور نظام البراءات في نقل التكنولوجيا . وقال انه على الرغم من ان من المقرر ان يبدأ الاجتماع بعد اسبوعين فقط ، فان بعض الوثائق ما زال غير متوفر ، واشار الى ان هذا يخالف متطلبات المادة ٢٩ من النظام الداخلي للمجلس . واعرب عن شكه في فائدة عقد اجتماع لخبراء لم يتمكنوا من الالمام بالوثائق ، واقترح الا يكون للوثائق المعنية دور في مداولات فريق الخبراء . ومضى يقول انه في الوقت الذى لا يعرف فيه رد الفعل النهائي لدى سلطات بلده ، فانه على يقين من ان اصدار الوثائق في وقت متأخر سيحول فعلا دون اجراء مناقشة بناءة قدر الامكان ، وسيخلق بالتأكيد مصاعب كبيرة في سبيل التوصل الى اى اتفاق قبل انعقاد الدورة الاولى للجنة نقل التكنولوجيا .

٣٠٩ — وذكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية كذلك ان اجتماع فريق الخبراء ليس هو الاجتماع الوحيد الذى ينعقد في اطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والذى صدرت وثائقه في موعد متأخر ، واقترح ان ينظر المجلس ، في وقت لاحق ، في اتخاذ اجراء مماثل لذلك الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعي وان يقرر ، حين يتعذر اصدار الوثائق وفقا لقاعدة الاسابيع الستة ، ان يجرى حذف البند المعني من جدول الاعمال .

---

(٥٢) للاطلاع على بيانات الاثار المالية ، انظر : المرفق السادس ادناه ، التذييل .

(٥٣) للاطلاع على جدول الاجتماعات بصيغته المعتمدة ، والمعدلة في وقت لاحق ، انظر : المرفق الأول ادناه ، المقرر ١٣٠ (د — ١٥) .

٣١٠ — واشار المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين الى ان الوثيقة الاساسية الوحيدة التي سيطلب من الخبراء النظر فيها ، وفقا للقرار ٢ (د — ٣) الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بنقل التكنولوجيا ، هي التقرير المتعلق بدور نظام البراءات في نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية (TD/B/AC.11/19) ، والذى وضع في متناول الحكومات منذ حوالي ١٦ شهرا . وقال انه ينبغي ، بالتالي ، الا يستخدم تأخر اصدار الوثائق ذريعة للحكم مسبقا على نتائج الاجتماع القادم لفريق الخبراء .

٣١١ — ورد ممثل الولايات المتحدة الامريكية على ذلك بقوله ان الوثائق التي يشير اليها هي تلك المدرجة في جدول الاعمال المشروح للاجتماع والذى عممته امانة المؤتمر (TD/B/C.6/AC.2/1) .

٣١٢ — وأعرب ممثلو كندا ، واستراليا ، وجمهورية المانيا الاتحادية عن موافقتهم على البيان الذى ادلى به ممثل الولايات المتحدة الامريكية بشان المصاعب الناجمة عن تأخر واصدار الوثائق بصفة عامة ، وفيما يتعلق ، بوجه خاص ، باجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بدور نظام البراءات في نقل التكنولوجيا .

٣١٣ — وذكر المتحدث باسم المجموعة " دال" ان الوثائق المعدة باللغة الروسية تصدر ، على وجه العموم ، متأخرة بصفة دائمة ، وطلب من الامانة اتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين اصدار الوثائق باللغة الروسية في موعدها .

نون — الاثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس

(البند ١٢ من جدول الاعمال)

٣١٤ — في الجلسة ٤٤١ المنعقدة في ١٦ اب/اغسطس ١٩٧٥ ، احاط المجلس علما ببيان موجز قدمه الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (TD/B/L.421 و Corr.1) عن الاثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس في الجزء الاول من دورته الخامسة عشرة وفي دورته الاستثنائية السادسة (انظر : المرفق السادس ادناه) .

سين — جدول الاعمال المؤقت للدورة الاستثنائية السابعة والدورة العادية السادسة عشرة للمجلس ، وتنظيم أعمال الدورتين

(البند ١ (هـ) من جدول الاعمال)

٣١٥ — نظر المجلس ، في جلسته ٤٤١ المنعقدة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، في مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورته الاستثنائية السابعة (TD/B/L.412) ومشروع جدول الاعمال المؤقت لدورته العادية السادسة عشرة (TD/B/L.413) ، وهما المشروعان اللذان قدمتهما أمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

٣١٦ — واقترح المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين أن يدرج في جدول الاعمال المؤقت للدورة العادية السادسة عشرة بند عنوانه " ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي ".

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣١٧ — وفي الجلسة ذاتها ، أقر المجلس جدول الاعمال المؤقت لدورته الاستثنائية السابعة (أنظر المرفق الرابع أدناه) ، على أساس الفهم بأن الأمانة ستستكمل صياغة البند ٢ في ضوء ما يجريه المجلس من مناقشات في الجزء الثاني من دورته الخامسة عشرة بشأن جدول الاعمال المؤقت للمؤتمر . وطلب المجلس الى الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية أن يتشاور مع الوفود حول تنظيم أعمال الدورة الاستثنائية السابعة وأن يعمم مقترحاته في هذا الشأن .

٣١٨ — وأقر المجلس كذلك جدول الاعمال المؤقت لدورته العادية السادسة عشرة حسبما عدله المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين (أنظر المرفق الخامس أدناه) . وطلب المجلس الى الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية أن يتشاور مع الوفود حول تنظيم أعمال الدورة العادية السادسة عشرة وأن يعمم مقترحاته في هذا الشأن .

٣١٩ — وأعلن المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين أن مجموعته تتحفظ بشأن موقفها من جدول الاعمال المؤقت للدورة العادية السادسة عشرة .

عين — اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة

(البند ١٤ من جدول الأعمال)

٣٢٠ — نظر المجلس في مشروع التقرير المتعلق بالجزء الاول من دورته الخامسة عشرة (TD/B/L.414 و Add.1-7) في جلستيه ٤٤٠ و ٤٤١ ، المنعقدتين في ١٥ و ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ . وفي الجلسة ٤٤١ ، أقر المجلس مشروع التقرير في مجمله ، بصيغته المعدلة ، وأذن لمقرره بأن يتم التقرير على النحو المناسب وبأن يجرى ما يقتضيه الأمر من تغييرات في التحرير .

فاء — فض الدورة

٣٢١ — في الجلسة ٤٤١ ، المنعقدة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، أعلن الرئيس اختتام الجزء الأول من الدورة الخامسة عشرة .

المرفق الأول

القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة في الجزء الأول من دورته الخامسة عشرة

القرارات

الصفحة

١٣١ (د — ١٥) — التعاون الدولي من أجل اعادة تشكيل الهيكل الصناعي ، البند ٥ (ب) من جدول الأعمال) ؛
قرار مؤرخ في ١٥ آب/اغسطس ١٩٧٥ ..... ٢٢٤

١٣٢ (د — ١٥) — تزايد عبء خدمة الديون في البلدان النامية ، البند ٥ (ج) من جدول الاعمال) ،
قرار مؤرخ في ١٥ آب/اغسطس ١٩٧٥ ..... ٢٢٥

١٣٣ (د — ١٥) — تدابير خاصة لصالح البلدان النامية الأشد تأثرا بالأزمة الاقتصادية (البند ٣ من جدول الأعمال) ،
قرار مؤرخ في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ ..... ٢٢٧

١٣٥ (د — ١٥) — تعزيز الصادرات (البند ٦ (ب) من جدول الاعمال) ،
قرار مؤرخ في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ ..... ٢٢٧

١٣٦ (د — ١٥) — تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، البند ٧ من جدول الأعمال) ؛
قرار مؤرخ في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ ..... ٢٢٨

المقررات

١٣٠ (د — ١٥) — جدول اجتماعات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء للفترة المتبقية من عام ١٩٧٥ ولعام ١٩٧٦ وجدول الاجتماعات المؤقت لعام ١٩٧٧ ، البند ١١ من جدول الأعمال) ،
اتخذ في ١٣ آب/اغسطس ١٩٧٥ ..... ٢٣١

١٣٤ (د — ١٥) — ما لتدابير السياسة العامة الدولية في ميدان التجارة والتنمية من أثر على العمالة ، البند ٣ من جدول الأعمال)
اتخذ في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ ..... ٢٣٦

الصفحة

مقـــررات أخرى اتخذها المجلس في الجزء الاول من دورته الخامسة عشرة

اشتراك مجلس الامم المتحدة لناميبيا في أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ... ٢٣٧
تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي لمجلس التجـارة والتنميـة .. ٢٣٧
تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧ من النظام الداخلي لمجلـــس التجارة والتنميـة ... ٢٣٨

مقـــرر اتخـــذه المجلس في الجزء الثاني من دورته الخامسة عشرة

معاملة الجمهورية الديمقراطية لسان تومي وبرينسيبي وجمهورية الرأس الأخضر وجمهوريـــة مـرزا بين الشعبية فيما يتعلق بالانتخابـــات ... ٢٣٨
المرفق ـ جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة للمجلس . ٢٣٩

القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والانماء
في الجزء الاول من دورته الخامسة عشرة

القرارات

١٣١ (د — ١٥) — التعاون الدولي من أجل اعادة تشكيل الهيكل الصناعي

ان مجلس التجارة والانماء ،

اذ يشير الى الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في قراريها ٣٢٠١ (د إ — ٦) و ٣٢٠٢ (د إ — ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، واللذين يدعوان ، في جملة أمور ، الى انشاء طاقات صناعية جديدة في البلدان النامية بغية ايجاد هيكل اقتصادي دولي جديد يؤدي الى زيادة نصيب البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي ، والى قيام البلدان المتقدمة النمو باحداث التغييرات الملائمة في اقتصاداتها لتيسير أمر توسيع وتنويع وارداتها من البلدان النامية ،

واذ يشير كذلك الى اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي ، المعتمدين في ٢٦ اذار/مارس ١٩٧٥ في المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، اللذين يوصيان ، في جملة أمور ، بزيادة نصيب البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي الى أقصى حد ممكن ، وبقدر المستطاع ، الى مالا يقل عن ٢٥ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي بحلول عام ٢٠٠٠ ، مع بذل كل الجهود لضمان توزيع النمو الصناعي ، الذي يتحقق بهذه الطريقة ، بين البلدان النامية توزيعا منصفا قدر الامكان ،

واذ يعترف بأن التدابير المتوخاة في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد وفي خطة عمل ليما سوف يترتب عليها نتائج هامة وبعيدة الأثر بالنسبة لتجارة البضائع المصنعة وشبه المصنعة ، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية ولاعادة توجيه أنماطها وسياساتها التجارية ،

واذ يشدد على أن كلا من الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وكذلك خطة عمل ليما ، يدعو الى بذل جهود تنفيذية قوية وشاملة من جانب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بغية التعجيل بتوسيع التبادل التجاري في المنتجات الصناعية للبلدان النامية ،

واذ يأخذ في الاعتبار أن لجنة المصنوعات هي الجهاز المكلف في مجلس التجارة والتنمية ، فيما هو مكلف به ، بتعزيز اتباع سياسات عامة وثابتة لتوسيع وتنويع تجارة صادرات البلدان النامية من السلع المصنعة وشبه المصنعة ،

واذ يؤكد من جديد أن اعادة تشكيل الهيكل الصناعي هي عنصر دينامي من عناصر تحقيق أهداف التنمية الصناعية للبلدان النامية ،

واذ يؤكد من جديد كذلك أن تيسير تحقيق اعادة تشكيل الهيكل الصناعي يقتضي زيادة توسيع وتنويع صادرات البلدان النامية من البضائع المصنعة وشبه المصنعة بصورة مستمرة ، وذلك عن طريق تعاون دولي مناسب ،

١ — يرى أن التعاون المذكور يمكن أن يأخذ عدة أشكال من بينها وضع ترتيبات للتعاون الصناعي ترمي بوجه خاص الى تعزيز انتاج عدد كبير من البضائع المصنعة وشبه المصنعة والاتجار بها في البلدان النامية ، بما في ذلك البضائع التي يقتضي انتاجها استخدام تكنولوجيا متقدمة ؛

٢ — ويعترف بأن تلك الترتيبات يمكن أن تسهم في تيسير قيام تعاون فعال بين البلدان النامية ، أو مجموعات من تلك البلدان تنتمي الى أقاليم مختلفة ، وفي اتمام الجهود التي تبذلها البلدان النامية ، على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، من أجل تحقيق التكامل ؛

٣ — ويقرر أن يرجو الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاضطلاع بدراسة تتصل بوضع وتنفيذ ترتيبات ملائمة للتعاون والتآزر الصناعي ، على النحو المشار اليه في الفقرة ١ أعلاه ، بما في ذلك امكان وضع ترتيبات مؤسسية آخذا بعين الاعتبار التقدم المحرز في أعمال فريق الخبراء المشار اليه في الفقرة ٢ من قرار مجلس التجارة والتنمية ١٢٨ (د-١ — ٦) المؤرخ في ٢١ اذار/مارس ١٩٧٥ ؛

٤ — ويوصي بأن يوضع في الاعتبار ، لدى اجراء هذه الدراسة في جميع مراحلها ، الفقرة ٢ من الفرع ' ثانيا ' من قرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د — ٢١) المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ ؛ ويرجو الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن يتشاور مع المدير التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بقصد وضع الترتيبات الملائمة في مجالي التعاون والتنسيق ؛

٥ — ويرجو الأمين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن يحيل الى الحكومات الدراسة المشار اليها في الفقرتين ٣ و ٤ أعلاه في موعد يسمح بتوفرها للمحافل المناسبة ثم لمجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية السابعة .

الجلسة ٤٤٠
١٥ آب/اغسطس ١٩٧٥

١٣٢ (د — ١٥) — تزايد عبء خدمة الديون في البلدان النامية

ان مجلس التجارة والانماء ،

اذ يشير الى القرار ٥٩ (د — ٣) ، الذي اتخذه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في ١٩ ايار/مايو ١٩٧٢ ، ولا سيما الفقرة ٦ من ذلك القرار ،

واذ يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ٣٠٣٩ (د — ٢٧) المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ ، وقرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د-١ — ٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، ولا سيما الفقرة ز من الفرع ' ثانيا ' ، ٢ ، من ذلك القرار ،

واذ يشير كذلك الى القرار ٥ (د — ٦) الذى اتخذته لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٧٣ ،

واذ يحيط علما مع التقدير بالتقرير المقدم من فريق الخبراء الحكوميين المخصص لمشاكل ديون البلدان النامية بشأن دورته الثالثة (١) ،

واذ يضع نصب عينيه تزايد عبء الديون ومشاكلها الحرجة التي يعانيها كثير من البلدان النامية ،

١ — يحث حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على اتخاذ تدابير مناسبة ، في ضوء توصيات فريق الخبراء الحكوميين المخصص لمشاكل ديون البلدان النامية (٢) ، لتفادي مصاعب خدمة الديون ؛

٢ — ويوصي ، في حال نشوء مصاعب متعلقة بخدمة الديون ، بأن تنظر البلدان الدائنة في اتخاذ تدابير عاجلة للتخفيف من الديون ، وبأن تستهدي عملية اعادة التفاوض بشأن الديون بالعناصر المشتركة التي حددها فريق الخبراء الحكوميين المخصص ، مع مراعاة أن الظروف التي ينفرد بها كل بلد من البلدان المدينة قد تقتضي ، لدى دراستها حالة بحالة ، ادخال تعديلات واستثناءات على تلك العناصر المشتركة ؛

٣ — ويؤيد توصيات فريق الخبراء الحكوميين المخصص القائلة بأنه يجوز ، بناء على طلب البلدان النامية المدينة ، عقد اجتماعات مخصصة تشترك فيها البلدان الدائنة الرئيسية المعنية والبلدان النامية المهتمة بالأمر ، بغية اجراء دراسة على المستوى الدولي لحالة أحد البلدان المدينة في اطار انمائي أعرض ، قبل الشروع في اعادة التفاوض على الدين في المحافل المعتادة ؛

٤ — ويأذن للأمين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم المساعدة المناسبة للبلدان المدينة فيما يتعلق بعقد تلك الاجتماعات المخصصة ، متى طلب اليه ذلك أحد البلدان المدينة ؛

٥ — ويوصي المؤسسات الدولية المختصة الاخرى بأن تساعد ايضا البلدان المدينة فيما يتعلق بعقد الاجتماعات المخصصة ، متى طلبت اليها ذلك البلدان المدينة ، كما يوصيها بدعوة الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لحضور تلك الاجتماعات بصفة مراقب ؛

٦ — ويحث المشتركين في اعادة التفاوض على الديون على أن يأخذوا بعين الاعتبار الكامل ، لدى اعادة التفاوض المذكورة ، مداولات وتقارير الاجتماعات المخصصة ؛

---

(١) مشاكل ديون البلدان النامية : تقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص عن دورته الثالثة ، منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.75.II.D.14) .

(٢) المرجع نفسه ، الفصل الثاني .

٧ — ويرجو البلدان المتقدمة النمو أن تولي اهتماما خاصا لما تواجهه البلدان النامية من مصاعب خطيرة وملحة ، واضعة في الاعتبار الحاجات الخاصة لأقل البلدان نموا وأشد البلدان تأثرا ، وأن تنظر ، حسب الاقتضاء ، في تخفيف ديون تلك البلدان على نحو عاجل وكاف ؛

٨ — ويرجو الامين العام الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن يبقي مسألة مشاكل ديون البلدان النامية قيد النظر المستمر ، آخذا بعين الاعتبار الحالة الاقتصادية العالمية ؛

١٠ — ويطلب من لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لتمكين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، في دورته الرابعة ، من اتخاذ المقررات المناسبة في هذا الميدان .

الجلسة ٤٤٠
١٥ آب/اغسطس ١٩٧٥

١٣٣ (د — ١٥) — تدابير خاصة لصالح البلدان النامية الأشد تأثرا بالأزمة الاقتصادية

ان مجلس التجارة والانماء ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د إ — ٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ بشأن برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ولا سيما البرنامج الخاص الذي اعتمدته الجمعية العامة في الفرع " عاشرا " من القرار المذكور ،

واذ يضع في الاعتبار الحالة الاقتصادية الصعبة والمتفاقمة لأشد البلدان تأثرا ،

واذ يدرك الحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة قصيرة الأجل لمساعدة أشد البلدان تأثرا على التغلب على مصاعبها الحالية ،

يوصي جميع البلدان ، التي هي في مركز يمكنها من ذلك ، باتخاذ تدابير عاجلة لزيادة تدفق الموارد المالية الى أشد البلدان تأثرا ، بما في ذلك المبادرة بتقديم تبرعات ، حسب الاقتضاء ، للصناديق المنشأة لعلاج الحالة التي تواجهها تلك البلدان .

الجلسة ٤٤١
١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥

١٣٥ (د — ١٥) — تعزيز الصادرات

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يعترف بأن مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة "غات" قد أصبح يمثل ، في منظومة الامم المتحدة ، الهيئة الرئيسية لتقديم المساعدة الانمائية

في مجال ترويج التجارة ؛ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٦ (د — ٥٥) المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٣) ، وبأن المركز قد اكتسب ، في هذا الصدد ، على مر السنين ، خبرة فنية كبيرة في ميدان الاعلام السوقي ، وتنمية الأسواق ، والبحث المتصل بالمنتجات ،

واذ يحيط علما مع التقدير بتقرير الفريق الاستشاري المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة "غات" بشأن دورته الثامنة (٣) ،

واذ يؤكد على ضرورة قيام الفريق الاستشاري المشترك باجراء دراسة مستفيضة ومداولات بشأن برنامج تنمية الاسواق والبحث المتصل بالمنتجات الذي يقوم بتنفيذه سنويا مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة "غات" ،

١ — يقرر أن تعرض على الفريق الاستشاري المشترك ، ابتداء من دورته التاسعة ، وبشرط موافقة مجلس "غات" قائمة شاملة بالدراسات التي يمكن الاضطلاع بها ، والتي تتعلق بالمنتجات، والأسواق ، والمواضيع التي تصلح للكتيبات الفنية ، وذلك في وقت مناسب يتيح للفريق بحث قائمة تلك الدراسات التي توضع استنادا الى ماتقدمه الحكومات من اقتراحات ، والتي يمكن لمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر التجارة والتنمية ومجموعة "غات" أن ينظر في ادراجها في برنامج عمله السنوي اللاحق ، كما يقرر أن يكون الفريق الاستشاري المشترك مسؤولا عن ابداء الرأي فيما يتعلق بالاختيار النهائي للدراسات التي يتم الاضطلاع بها على سبيل الاولوية ؛

٢ — ويطلب الى مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر التجارة والتنمية ومجموعة "غات" ان يستخدم أيضا المعارف الفنية المقدمة من البلدان النامية ، في وضع دراسات التسويق والكتيبات الفنية ؛

٣ — ويحث مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر التجارة والتنمية ومجموعة "غات" على أن يقوم في أسرع وقت ممكن بدراسة امكانية توسيع دراسات التسويق بحيث تشمل البضائع المصنعة الأكثر تقدما وذات الاهمية الخاصة لمجموعات البلدان ، والتي يمكن تمويلها أساسا من الصناديق الاقليمية والأقاليمية التابعة لبرنامج الامم المتحدة للتنمية أو من التبرعات المقدمة للصناديق الاستئمانية ؛

٤ — وتدعو المتبرعين التقليديين وغيرهم من المتبرعين للصناديق الاستئمانية الى مواصلة دعم هذه الانشطة بأفضل طريقة ممكنة .

الجلسة ٤٤١
١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥

١٣٦ (د — ١٥) — تدابير خاصة لصالح اقل البلدان نموا بين البلدان النامية

ان مركز التجارة والانماء ،

اذ يضع في الاعتبار قراره ١١٦ (د — ١٤) المؤرخ في ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ ،

---

(٣) ITC/AS/VIII/4 .

واذ يشير الى القرار ٦٢ (د — ٣) ، الذى اتخذه بالاجماع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في ١١ ايار/مايو ١٩٧٢ ، بشأن التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية ،

واذ يشير أيضا الى قرار المؤتمر ٦٣ (د — ٣) المؤرخ في ١١ ايار/مايو ١٩٧٢ بشأن التدابير الخاصة المتصلة بالحاجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ، واذ يلاحظ الصلة الوثيقة بين هذا القرار وبين حاجات أقل البلدان النامية غير الساحلية نموا ،

واذ يشير كذلك الى قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ — ٦) و ٣٢٠٢ (د إ — ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ،

واذ يشير الى المادة ٢٥ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (٤) ،

واذ يحيط علما بالمقرر ٣٠ (د — ٥٧) الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعي في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٤ بشأن التدابير الخاصة لصالح اقل البلدان نموا بين البلدان النامية ،

واذ يشير الى الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢٦ (د — ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، والذى ينص ، فيما ينص ، على اتخاذ تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، لتعزيز قدرتها على الاستفادة التامة العادلة من تدابير السياسة العامة التي تتخذ لأغراض العقد ،

واذ يعترف بأن على المجتمع الدولي مسؤولية خاصة لمساعدة أقل البلدان نموا في كل ما تبذله من جهود ، وان كانت المسؤولية الاولى عن تنمية تلك البلدان تقع على عاتقها هي ،

واذ يلاحظ أن هناك حاجة ملحة الى الشروع في اتخاذ تدابير أكثر فعالية في مجال السياسة التجارية لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية والى توفير مزيد من تدفقات المساعدة المالية والتقنية لتلك البلدان ، وفقا لمعايير أكثر رعاية ومرونة عما كانت عليه في الماضي ، لكي تتغلب على الاختناقات الهيكلية وتحقق المستويات المنشودة لمعدلات النمو في اقتصاداتها ،

واذ يحيط علما بتقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا عن دورته الاولى (٥) ، (TD/B/577) ،

---

(٤) اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣٢٨١ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ .

(٥) أنظر الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة عشرة ، الجزء الأول) ، المرفقات ، البند ٧ من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/577.

١ — يؤيد ما أوصى به الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا في قراره ١ (د — ١) (٦)، بإضافة بنغلاديش، وجمهورية افريقيا الوسطى، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وغامبيا الى قائمة أقل البلدان نموا، ويوصي الجمعية العامة باقرار هذه الاضافة ؛

٢ — ويؤيد توصيات الفريق الحكومي الدولي الواردة في قراره ٢ (د — ١) المعنون " تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية " (٧)، آخذا بعين الاعتبار البيانات التي أدلت بها المجموعات والوفود والمواقف التي اتخذتها، والمسجلة في تقرير الفريق الحكومي الدولي (٨) ؛

٣ — ويدعو الجمعية العامة الى أن تأخذ بعين الاعتبار الكامل، في دورتها الثلاثين، الرغبة القوية لدى البلدان النامية، التي تم الاعراب عنها في دورة الفريق الحكومي الدولي، في القيام فورا بانشاء صندوق خاص لأقل البلدان نموا، والى أن تأخذ كذلك بعين الاعتبار الكامل الآراء التي أعربت عنها البلدان الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة السابعة والخمسين للمجلس ؛

٤ — ويطلب من لجانه، أن تقوم، كل في مجال اختصاصها، بالنظر في أول فرصة ممكنة في التدابير التي اقترحتها البلدان الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين لصالح أقل البلدان نموا في الفقرة ١٣ من القرار ٢ (د — ١) الصادر عن الفريق الحكومي الدولي، تمكينا لمجلس التجارة والتنمية، من النظر في دورته السادسة عشرة في التقدم المحرز ؛

٥ — ويؤيد ايضا المطالب والدعوات الموجهة من الفريق الحكومي الدولي الى الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في الفقرات ٤ و ٦ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من القرار ٢ (د — ١) ؛

٦ — ويقرر، وفقا لما أوصى به الفريق الحكومي الدولي في قراره ٣ (د — ١) (٩)، أن يدعو الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا الى الاجتماع من جديد في بحر السنتين القادمتين بنفس الاختصاصات المحددة في الفقرة ١ من قرار مجلس التجارة والتنمية ١١٦ (د — ١٤).

الجلسة ٤٤١
١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥

---

(٦) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٧) المرجع نفسه.

(٨) المرجع نفسه، الفصل الأول، الفرع 'واو'، الفقرات ١١٢ — ١١٦.

(٩) المرجع نفسه، المرفق الأول.

المقـــررات

١٣٠ (د — ١٥) — جدول اجتماعات مؤتمر التجارة والانماء للفترة المتبقية من عام ١٩٧٥ ولعام ١٩٧٦ وجدول الاجتماعات المؤقت لعام ١٩٧٧ (١٠)

١٩٧٥

الموعـــد	المـــدة	المكان
مؤتمر الامم المتحدة للكاكاو ولعام ١٩٧٥	٢٢ ايلول/سبتمبر — ١٧ تشرين الاول/اكتوبر	٤ أسابيع	جنيف
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة عشرة ، الجزء الثاني	٣٠ ايلول/سبتمبر — ٣/٤ تشرين الأول/أكتوبر	٤ — ٥ أيام	جنيف
لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، الدورة السابعة	٢٧ تشرين الاول/اكتوبر — ٧ تشرين الثاني/نوفمبر	اسبوعان	جنيف
لجنة النقل البحري ، الدورة السابعة	١٠ — ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر	اسبوعان	جنيف
لجنة نقل التكنولوجيا ، الدورة الاولى	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر — ٥ كانون الاول/ديسمبر	اسبوعان	جنيف
لجنة السلع الاساسية ، الدورة الثامنة ، الجزء الثالث	٨ — ١٦ كانون الاول/ديسمبر	اسبوعان	جنيف
اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الاساسية ، الدورة العاشرة	سيحدد فيما بعد	أسبوع — أسبوعان	جنيف
اللجنة الفرعية الدائمة المعنية بالسلع الاساسية	اذا تطلب الأمر	أسبوع واحد	جنيف

(يتبع)

---

(١٠) يتضمن هذا النص التعديلات التي أدخلها المجلس على جدول الاجتماعات في جلستيه ٤٤٠ و ٤٤١ ، المنعقدتين في ١٥ و ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ . أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/10015/Rev.1) ، الجزء الثالث ، الفقرتان ٣٠٦ و ٣٠٧ .

١٩٧٥ ، تابع)

	الموعد	المدة	المكان
المشاورات المعنية بالسلع الاساسية	حسب الاقتضاء	لا يتجاوز ٥ أسابيع	جنيف
الافرقة العاملة ، والافرقة الدراسية ، وأفرقة الخبراء	حسب الاقتضاء	مالا يتجاوز ٩ أسابيع	جنيف

١٩٧٦ (١١)

	الموعد	المدة	المكان
اللجنة الفنية للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة " غات " ، الدورة الخامسة	٥ — ٩ كانون الثاني/يناير	اسبوع واحد	جنيف
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات، الدورة السابعة	٥ — ١٦ كانون الثاني / يناير	اسبوعان	جنيف
الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري ، الدورة الخامسة ، الجزء الأول	٥ — ١٦ كانون الثاني / يناير	اسبوعان	جنيف
الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة " غات " الدورة التاسعة	١٣ — ١٦ كانون الثاني/يناير	٤ أيام	جنيف
الفريق العامل المعني بالتنفستين ، الدورة العاشرة	١٩ — ٢٣ كانون الثاني / يناير	أسبوع واحد	جنيف

(يتبع)

(١١) قد يقتضي الامر تعديل جدول الاجتماعات التي ستعقد في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧، عقب الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وذلك في ضوء التوصيات والمقررات التي يتخذها المؤتمر .

١٩٧٦ (تابع)

	الموعد	المدة	المكان
الفريق التحضيرى الحكومي الدولي المعني بدراسة موضوع اتفاقية للنقل الدولي المتعدد الوسائل ، الدورة الثالثة	١٦ شباط/فبراير — ٥ اذار/مارس	٣ اسابيع	جنيف
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الاستثنائية السابعة	٨ — ١٩ اذار/مارس	اسبوعان	جنيف
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة	٣—٢٨ ايار/مايو وبما في ذلك الاجتماع التمهيدى للمؤتمر في يومي ٣ و ٤ ايار/مايو)	٤ أسابيع	نيروبي
الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى ، الدورة الخامسة ، الجزء الثاني	٢٦ — ٣٠ تموز/يوليه	اسبوع واحد	جنيف
الفريق الحكومي الدولي المعني بالنقل بالأوعية ، الدورة الاولى	٢ — ١٣ آب/اغسطس	اسبوعان	جنيف
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة السادسة عشرة ، الجزء الاول	١٧ آب/اغسطس — ١٠ ايلول/سبتمبر	٤ أسابيع (١٢)	جنيف
لجنة التنغستين ، الدورة العاشرة	٢٥—٢٦ تشرين الاول/اكتوبر	أسبوع واحد	جنيف
الفريق التحضيرى الحكومي الدولي المعني بدراسة موضوع اتفاقية للنقل الدولي المتعدد الوسائل ، الدورة الرابعة	١—١٩ تشرين الثاني/نوفمبر	٣ أسابيع	جنيف
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، الدورة الثامنة	٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر — ٣ كانون الاول/ديسمبر	اسبوعان	جنيف
الفريق الدائم المعني بالمواد التركيبية الاصطناعية والبدائل ، الدورة السابعة	٦ — ١٠ كانون الاول/ديسمبر	أسبوع واحد	جنيف

(يتبع)

(١٢) سوف تقوم الدورة الرابعة للمؤتمر باعادة النظر في مدة الانعقاد .

١٩٧٦ (تابع)

	الموعد	المدة	المكان
اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الأساسية ، الدورة الحادية عشرة	سيحدد فيما بعد	أسبوع — أسبوعان	جنيف
اللجنة الفرعية الدائمة المعنية بالسلع الأساسية	اذا تطلب الأمر	أسبوع واحد	جنيف
مؤتمرات السلع الأساسية	حسب الاقتضاء	ما لا يتجاوز ١٠ أسابيع	جنيف
المشاورات المعنية بالسلع الأساسية	حسب الاقتضاء	ما لا يتجاوز ١٠ أسابيع	جنيف
الأفرقة العاملة ، والأفرقة الدراسية ، وافرقة الخبراء	حسب الاقتضاء	ما لا يتجاوز ١٦ أسبوعا	جنيف
خدمات المؤتمرات لعقد الاجتماعات المخصصة لمشاكل ديون البلدان النامية	اذا تطلب الأمر	ما لا يتجاوز ٤ أسابيع	جنيف

١٩٧٧

	الموعد	المدة	المكان
الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى ، الدورة السادسة	كانون الثاني /يناير	أسبوعان	جنيف
اللجنة الفنية للفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر التجارة والتنمية ومجموعة "غات" الدورة السادسة	كانون الثاني /يناير	أسبوعان	جنيف
الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر التجارة والتنمية ، ومجموعة "غات" الدورة العاشرة			
لجنة السلع الأساسية ، الدورة التاسعة	شباط/فبراير	أسبوعان	جنيف
لجنة النقل البحرى ، الدورة الثامنة	آذار/مارس	أسبوعان	جنيف
لجنة المصنوعات ، الدورة الثامنة	آذار/مارس — نيسان/ابريل	أسبوعان	جنيف

(يتبع)

١٩٧٧ (تابع)

	الموعـــد	المـــدة	المكان
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الاستثنائية الثامنة (١٣)	نيسان / ابريل — ايار / مايو	أسبوعان	جنيف
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة السادسة عشرة ، الجزء الثاني (١٤)		يوم واحد	
لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، الدورة الثامنة	ايار / مايو — حزيران / يونيه	اسبوعان	جنيف
لجنة نقل التكنولوجيا ، الدورة الثانية	حزيران / يونيه	اسبوعان	جنيف
الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، الدورة الثانية	حزيران / يونيه / تموز / يوليه	اسبوعان	جنيف
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة السابعة عشرة	٢٣ اب / اغسطس — ١٦ ايلول / سبتمبر	٤ أسابيع	جنيف
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، الدورة التاسعة	تشرين الثاني / نوفمبر	اسبوعان	جنيف
لجنة التنفستين أو الفريق العامل المعني بالتنفستين	تشرين الثاني / نوفمبر	اسبوع واحد	جنيف
اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الاساسية ، الدورة الثانية عشرة	سيحدد فيما بعد	أسبوع — أسبوعان	جنيف
مؤتمر الامم المتحدة المعني بدراسة موضوع اتفاقية للنقل الدولي المتعدد الوسائل (١٥)	سيحدد فيما بعد	٤ أسابيع	جنيف

(يتبع)

---

(١٣) سيجتمع فريق عامل للدورة السادسة عشرة للمجلس أثناء الدورة الاستثنائية الثامنة لاستعراض الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل . وسوف تعود الدورة السادسة عشرة الى الانعقاد قرب نهاية الدورة الاستثنائية الثامنة للنظر في تقرير الفريق العامل .

(١٤) أنظر الحاشية السابقة .

(١٥) يخضع لقرار تتخذه الجمعية العامة.

١٩٧٧ (تابع)

	الموعـــد	المـــدة	المكان
اللجنة الفرعية الدائمة المعنية بالسلح الاساسية	اذا تطلب الأمر	أسبوع واحد	جنيف
مؤتمرات السلح الأساسية	حسب الاقتضاء	مالا يتجاوز ١٠ أسابيع	جنيف
المشاورات المعنية بالسلح الاساسية	حسب الاقتضاء	مالا يتجاوز ١٠ أسابيع	جنيف
الأفرقة العاملة والأفرقة الدراسية ، وأفرقة الخبراء	حسب الاقتضاء	مالا يتجاوز ١٦ أسبوعا	جنيف

الجلسة العامة ٢٣٩ ٤
١٣ اب/اغسطس ١٩٧٥

١٣٤ (د — ١٥) — ما لتدابير السياسة العامة الدولية في ميدان التجارة والتنمية من أثر على العمالة

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ — يلاحظ أن مجلس ادارة مكتب العمل الدولي قد وافق في دورته ١٩٦ على أن يعقد في جنيف ، في حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، مؤتمرا عالميا ثلاثيا معنيا بالعمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل ،كما ويلاحظ أن بنود جدول أعمال ذلك المؤتمر تتصل اتصالا وثيقا بأعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ؛

٢ — ويشير الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٦٨ (د — ٥٩) المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، الذي يطلب الى الهيئات المختصة في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن تتعاون مع منظمة العمل الدولية استعدادا لاشتراك مؤتمر التجارة والتنمية في المؤتمر العالمي الثلاثي المذكور ؛

٣ — ويدرك تزايد خطورة وشدة مشاكل البطالة والفقر في كثير من البلدان النامية ؛

٤ — ويرجو الأمين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم ، بعد التشاور مع المدير العام لمكتب العمل الدولي ، تقريرا بشأن ما لتدابير السياسة العامة الدولية في ميدان التجارة والتنمية من أثر على العمالة الى المؤتمر العالمي الثلاثي المعني بالعمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل ، وأن يسعى الى اتاحة هذا التقرير لمجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية السابعة .

الجلسة ٤٤١
١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥

مقررات اخرى اتخذها المجلس

في الجزء الأول من دورته الخامسة عشـــرة

اشتراك مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء (١٦)

في الجلسة ٤٢٨ المنعقدة في ٥ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، قرر المجلس ، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢١٥ (د — ٢٩) ، أن يدعو مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الى الاشتراك في أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، دون أن يكون له حق التصويت .

تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من من النظام الداخلي لمجلس التجارة والانماء (١٧)

في الجلسة ٤٣٩ ، المنعقدة في ١٣ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، اعتمد المجلس الطلبات المقدمة من المنظمتين الحكوميتين الدوليتين الآتيتين لتسميتهما تطبيقا للمادة ٧٨ من نظامه الداخلي والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر :

اتحاد نهر مانو ،

مكتب جنوب المحيط الهادى للتعاون الاقتصادى

---

(١٦) أنظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/10015/Rev.1) ، الجزء الثالث ، الفقرتان ٢٧٦ و ٢٧٧ .

(١٧) المرجع نفسه ، الفقرتان ٢٩٠ و ٢٩١ .

تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والانماء (١٨)

في الجلسة ٤٣٦ ، المنعقدة في ١٣ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، اعتمد المجلس الطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية الثلاث التالية اسماؤها وقرر تصنيفها كما يلي :

الفئة الخاصة لجهاز مؤتمر التجارة والانماء (فيما عدا المجلس) :

	جهاز مؤتمر التجارة والتنمية
المكتب الدولي للأوعية	لجنة النقل البحري
الرابطة الدولية لوسطاء التأمين واعادة التأمين	لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة
الاتحاد الدولي لجمعيات مربي النحل	لجنة السلع الأساسية

مقرر اتخذه المجلس
في الجزء الثاني من دورته الخامسة عشرة

معاملة الجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي وجمهورية الرأس الأخضر وجمهورية موزامبيق الشعبية فيما يتعلق بالانتخابات (١٩)

في الجلسة ٤٤٢ المنعقدة في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، قرر المجلس، ريثما يتخذ المؤتمر اجراء في دورته الرابعة عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) ، أن تعامل الجمهورية الديمقراطية لساو تومي وبرينسيبي وجمهورية الرأس الأخضر وجمهورية موزامبيق الشعبية ، لأغراض الانتخابات ، كما لو كانت في مجموعة البلدان المعددة في الجزء " ألف " من مرفق ذلك القرار، بصيغته المعدلة .

---

(١٨) المرجع نفسه ، الفقرتان ٢٩٣ و ٢٩٣ .

(١٩) المرجع نفسه ، الجزء الرابع ، الفصل الثاني ، الفرع " دال " .

المرفـــق

جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة للمجلس

بصيغته المعتمدة من المجلس في جلسته ٤٢٨ المنعقدة في ٥ آب/اغسطس ١٩٧٥

١ — المسائل الاجرائية والتنظيمية :

(أ) انتخاب اعضاء المكتب ؛

(ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم اعمال الدورة ؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ؛

(د) انتخاب اعضاء اللجان الرئيسية ؛

(هـ) جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية السابعة والدورة العادية السادسة عشرة وتنظيم اعمال الدورتين .

٢ — الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : اهدافها ،وجدول اعمالها المؤقت ، والتحضير لها ، وتنظيمها .

٣ — استعراض سير تنفيذ توصيات المؤتمر ؛ تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ؛ الاستعراض والتقييم النصفيان للاستراتيجية الانمائية الدولية ؛ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي .

٤ — ترابط مشاكل التجارة ، والتمويل الانمائي ، والنظام النقدى الدولي .

٥ — مسائل تتطلب اجراء من المجلس وناشئة عن تقارير هيئاته الفرعية او متصلة بتلك التقارير :

(أ) تجارة السلع الأساسية* : تقرير لجنة السلع الأساسية عن الجزئين الأول والثاني من دورتها الثامنة ؛

(ب) تجارة السلع المصنعة وشبه المصنعة : تقرير لجنة المصنوعات عن دورتها السابعة ؛

(ج) التمويل المتصل بالتجارة .

٦ — مسائل خاصة اخرى في ميدان التجارة والتنمية :

(أ) توسيع التبادل التجارى ، والتعاون الاقتصادى ، والتكامل الاقليمي بين البلدان النامية ؛

---

* تشمل بالقدر المناسب ، المسائل المتعلقة بالاضطلاع ببرنامج شامل متكامل للسلع الأساسية وبمقايسة الأسعار .

(ب) تعزيز الصادرات :

'١' تقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة "غات" بشأن دورته الثامنة ؛

'٢' جهود الامم المتحدة لتعزيز الصادرات ، قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٨١٦ (د — ٥٥) ؛

(ج) أثر السياسات المتعلقة بالبيئة على التجارة والتنمية ، ولا سيما في البلدان النامية ؛

(د) نشر المعلومات وتعبئة الرأى العام ؛

(هـ) الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ؛

(و) الانماء التدريجي للقانون التجارى الدولي : التقرير السنوى الثامن للجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي .

٧ — تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية .

٨ — تدابير خاصة تتصل بالاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية .

٩ — البلدان الجزرية النامية .

١٠ — العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

١١ — استعراض جدول الأعمال .

١٢ — الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس .

١٣ — مسائل أخرى .

١٤ — اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

المرفق الثانـي

اتفاق رأى المجلس بشأن قائمة المجالات المختارة من مجالات السياسة العامة ، مع بيان القضايـا المحددة التي ستعالج في كل مجال منها فـي الدورة الرابعة للمؤتمـر

يمثل النص التالي اتفاق الرأى الذى توصل اليه المجلس بشأن قائمة المجالات المختارة مـن مجالات السياسة العامة ، مع بيان القضايا المحددة التي ستعالج في كل مجال منها في الـدورة الرابعة للمؤتمر . ومن المفهوم ان المجلس سيضع الصورة النهائية لجدول الاعمال المؤقت في الجـزء الثاني من دورته الخامسة عشرة .

١ — السلع الاساسيـة

تدابير بشأن السلع الاساسية ، تشمل مقررات بشأن الاضطلاع ببرنامج متكامل في نطـاق الحاجة الى اجراء تغيير في اقتصاد السلع الاساسية في العالم .

٢ — البضائع المصنعة وشبه المصنعة

اتخاذ تدابير ، تشمل وضع استراتيجية شاملة لتوسيع وتنويع تجارة صادرات البلدان الناميـة من السلع المصنعة وشبه المصنعة والبت في تلك الاستراتيجية ، وذلك بقصد بلوغ الاهداف المقبولـة بصورة عامة للتنمية الصناعية المعجلة لتلك البلدان .

٣ — الاتجاهات الاخيرة في التجارة والتنمية على الصعيد الدولي

- استعراض وتقييم التقدم المحرز في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف وغير ذلك من التدابير والمقررات المتخذة على الصعيد الدولي ؛
- استعراض التطورات في الميدان النقدى الدولي .

٤ — النقد والتمويل ونقل الموارد الحقيقية من اجل التنمية

- قرارات بشأن التدابير الرامية الى التخفيف من مشاكل الدين الخارجية التي يواجهها كثير من البلدان النامية ؛
- تدابير لزيادة تدفقات رأس المال الصافية الى البلدان النامية بغية تلبية احتياجاتها الطويلة الاجل من التمويل الخارجي ؛

- اتخاذ تدابير لتحسين الحالة المالية والنقدية للبلدان النامية ، وفقا لشروط واحكام ملائمة ، وعلى نحو يناسب حاجاتها الانمائية وكذلك لتيسير وتحسين تمويل حالات العجز الاستثنائية التي تعانيها ؛
- استعراض متطلبات قيام نظام نقدي دولي من شأنه تعزيز التنمية والتجارة العالمية ، مع الاهتمام بوجه خاص بمصالح البلدان النامية .

٥ — نقل التكنولوجيا

- تدابير لتعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية ؛
- اتخاذ قرارات بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا والبت في ضوء تلك القرارات ، في امر كيفية اقرار تلك المدونة ؛
- التدابير التي ينبغي ان يتخذها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والتجارية والانمائية لنظام البراءات الدولي ، وذلك في اطار المراجعة الجارية لذلك النظام .

٦ — اقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، والبلدان النامية الجزرية ، والبلدان النامية غير الساحلية

- التدابير الخاصة التي يلزم اتخاذها لصالح تلك البلدان .

٧ — المسائل المؤسسية

- توصيات بشأن دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في المستقبل ، وقرارات بشأن الترتيبات المؤسسية المقبلة داخل مؤتمر التجارة والتنمية .

٨ — التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

- اتخاذ ما يقتضيه الحال من اجراءات لدعم التدابير والمبادرات المتخذة من قبل البلدان النامية لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها .

٩ — العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

- اتخاذ تدابير متعددة الاطراف لتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ولا سيما التدابير التي من شأنها المساهمة في تنمية البلدان النامية .

المرفق الثالث

مشاريع القرارات المحالة الى المجلس او هيئاته الفرعية لاجراء مزيد من الدراسة بشأنها

ألف — مشاريع القرارات المحالة الى المجلس لاجراء مزيد من الدراسة بشأنها في دورته الاستثنائية السابعة

اعانات التصدير والرسوم التعويضية (أ)

مشروع قرار مقدم من سري لانكا باسم مجموعة السبعة والسبعين
[TD/B/C.2(VII)/SC/L. 2]

تدابير المساعدة على التكيف (ب)

مشروع قرار مقدم من باكستان باسم مجموعة السبعة والسبعين
[TD/B/C.2/L.70]

الضمانات وتجميد الوضع الراهن (ج)

مشروع قرار مقدم من باكستان باسم مجموعة السبعة والسبعين
[TD/B/C.2/L.71]

(أ) يرد نص مشروع القرار هذا في تقرير لجنة المصنوعات عن دورتها السابعة (TD/B/576 — عمم بصورة مؤقتة بوصفه الوثيقة TD/B/C.2(VII).Misc. 3)، المرفق الثالث، الفرع ألف.

(ب) يرد نص مشروع القرار هذا في تقرير المجلس عن الجزء الاول من دورته الرابعة عشرة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والعشرون، الملحق رقم ١٥ (A/9615/Rev.1)، المرفق الثاني.

(ج) انظر الحاشية (ب) اعلاه.

ترابط مشاكل التجارة ، والتمويل الانمائـــي ،
والنظام النقدى الدولي (د)

مشروع قرار مقدم من اثيوبيا ، واوغندا ، والجمهورية
العربية الليبية ، ورواندا ، وزائير ، والسنغال ،
والسودان ، وغابون ، وغانا ، وفولتا العليـــا ،
وكينيا ، ومدغشقر ، وموريشيـوس ، ونيجيريـــا
[TD/B/L.350]

باء — مشروع القرار المحال الى المجلس لاجراء مزيد من
الدراسة بشأنه في دورته العادية السادسة عشرة

اثر التجمعات الاقتصادية الاقليمية للبلدان المتقدمـــة
النمو على التجارة الدولية ، بما في ذلك تجارة البلـدان
الناميـــــة (هـ)

مشروع قرار مقدم من الارجنتين ، الاردن ، افغانستان ، اكوادور ، الامـارات
العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اورغواى ، ايران ، باراغواى ، باكستـــان ،
البرازيل ، بنما ، بوتان ، بورما ، برليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ،
الجمهورية الدومينيكية ، جمهورية فيتنام ، جمهورية كوريا ، جمهورية خميـــر ،
السلفادور ، سوازيلند ، سيراليون ، سيلان ، شيلي ، العراق ، غانـــا ،
غواتيمالا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، لاوس ،
لبنان ، ليسوتو ، ماليزيا ، المكسيك ، نيبال ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ،
الهند ، هندوراس ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيـــا
[Corr.1-3 و TD/L.66]

(د) انظر الحاشية (ب) اعلاه .

(هـ) يرد نص مشروع القرار هذا في تقرير المجلس عن الجزء الاول من دورته الثانية عشرة ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/8715/Rev.1 و Corr.1) ، الجزء الاول ، المرفق الخامس .

جيم — مشروعا القرارين المحالان الى لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة لاجراء مزيد من الدراسة بشأنهما في دورتها السابعة

ائتمانات التصدير بوصفها وسيلة لتعزيز صادرات البلدان النامية

مشروع قرار مقدم من الارجنتين باسم مجموعة السبعة والسبعين
[TD/B(IV)/C.1/L.1]

ان مجلس التجارة والانماء ،

اذ يحيط علما مع التقدير بتقرير فريق الخبراء المعني بائتمانات التصدير بوصفها وسيلة لتعزيز صادرات البلدان النامية (TD/B/552 ، و Corr.1) ،

واذ يأخذ بعين الاعتبار ما تبذله البلدان النامية من جهود لتنويع صادراتها وتوسيعها ،

واذ يرى ان تعزيز صادرات البلدان النامية يتطلب من تلك البلدان ان تكون في مركز يسمح لها بتقديم ائتمانات بشروط تضاهي تلك التي يقدمها المنافسون في البلدان المتقدمة النمو ،

واذ يرى كذلك ان من المحتمل ان يزداد اجمالي الائتمانات الممنوحة زيادة سريعة وكبيرة ،

واذ يدرك ان منح ائتمانات التصدير ينطوي على تأجيل تسلم حصيلة العملات الاجنبية ، الامر الذي لا قبل للبلدان النامية بتحمله ،

واذ يدرك كذلك ان صادرات المصنوعات تستتبع منح ائتمانات للتصدير تستحق الاداء بعد آجال طويلة نسبيا ،

١ — يرى ان التدابير الدولية لمساعدة البلدان النامية في مواجهة هذه المشاكل تشكل عنصرا هاما من عناصر التعاون المالي الدولي ؛

٢ — ويدعو المصرف الدولي والمؤسسات الانمائية الاقليمية الى وضع او توسيع التسهيلات التي تكفل اعادة التمويل المباشر لحافظات ائتمانات التصدير الخاصة بالبلدان النامية ، بما في ذلك الجزء الناشئ عن منح ائتمانات تصدير تصيرة الاجل والائتمانات الممنوحة للمستوردين في البلدان المتقدمة النمو ؛

٣ — ويدعو المؤسسات الآنفة الذكر الى ابلاغ المجلس في دورته الاستثنائية السابعة عن التقدم المحرز في هذه المؤسسات في سبيل انشاء تسهيلات مباشرة لاعادة التمويل ؛

٤ — ويرى ان انشاء تسهيلات للضمانات المتعددة الاطراف التي تتيح للبلدان النامية اعادة تمويل ائتمانات التصدير مباشرة في الاسواق المالية الدولية بشروط افضل سيكون تدبيرا اضافيا من اجل مساعدة البلدان النامية في جهودها لتعزيز الصادرات ؛

٥ — يرجو الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان يعد ، بالتشاور مع المؤسسات المتعددة الاطراف وبمساعدة الخبراء ، وحسبما يراه ملائما ، دراسة فنية للاقتراح الداعي الى انشاء تسهيلات للضمانات المتعددة الاطراف وان يرفع النتائج التي يخلص اليها الى مجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة عشرة ؛

٦ — يرجو كذلك من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان يواصل تقديم وتوسيع نطاق المساعدة التقنية التي يسديها المؤتمر الى البلدان النامية فيما يتعلق بجهودها الرامية الى انشاء وتعزيز الخطط القومية والاقليمية والاقاليمية لتمويل ائتمانات الصادرات والتأمين عليها .

التعويض عن الخسائر الناجمة عن اعادة تسعير
العملات الرئيسية (و)

مشروع قرار مقدم من اثيوبيا ، اوغندا ، الجمهورية العربية الليبية ، رواندا ، زائير ، السنغال ، السودان ، غابون ، غانا ، غينيا ، فولتا العليا ، كينيا ، مدغشقر ، موريشيوس ، نيجيريا
[TD/B/L.300]

دال — مشروع القرار المحال الى الجهاز الدائم لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء لاجراء مزيد من الدراسة بشأنه

الممارسات التجارية التقييدية (ز)

مشروع قرار مقدم من سري لانكا باسم مجموعة السبعة والسبعين
[TD/B/C.2/L.30/Rev.1]

(و) يرد نص مشروع القرار هذا في تقرير المجلس عن الجزء الاول من دورته الرابعة عشرة الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9615/Rev.1)، المرفق الثالث .

(ز) انظر الحاشية اعلاه .

المرفق الرابع

جدول الاعمال المؤقت للدورة الاستثنائية السابعة للمجلس (أ)

١ — المسائل الاجرائية :

(أ) اقرار جدول الاعمال وتنظيم اعمال الدورة ؛

(ب) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض .

٢ — النظر في الاقتراحات الداعية الى اتخاذ اجراءات من جانب المؤتمر في دورته الرابعة :

(أ) — ( ) [ستدرج في هذا المكان بنود جدول الاعمال المؤقت للمؤتمر].

٣ — مسائل اخرى

٤ — اعتماد تقرير المجلس .

(أ) اقره المجلس في جلسته ٤٤١ ، المنعقدة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ (انظر الفقرة ٣١٧ اعلاه) .

ملاحظة : من المفترض ان المجلس سيفرغ في دورته الاستثنائية السابعة ، تحت البند ٣ ، من اتخاذ تدابير رسمية بشأن تقارير افرقة الخبراء وما الى ذلك ، وبشأن تقارير لجنة السلع الاساسية عن الجزئين الثاني والثالث من دورتها الثامنة ، وتقرير لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن دورتها السابعة ، وتقرير لجنة النقل البحرى عن دورتها السابعة ، وتقرير لجنة نقل التكنولوجيا عن دورتها الأولى ، وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها السابعة .

المرفق الخامس

جدول الاعمال المؤقت للدورة العاديـــة
السادسة عشرة للمجلـــس (أ)

١ — المسائل الاجرائية :

(أ) انتخاب اعضاء المكتب ؛

(ب) اقرار جدول الاعمال وتنظيم اعمال الدورة ؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ؛

(د) انشاء الفريق العامل المعني بالميزانية البرنامجية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ، والخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ؛

(هـ) جدول الاعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الثامنة وللدورة العادية السابعة عشـــرة للمجلس وتنظيم اعمال الدورتين .

٢ — مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الاخرى المتخذة من قبل المؤتمـــر في دورته الرابعة ، وتستدعي اهتمام المجلس بها او اتخاذه اجراء بشأنها في دورتـــه السادسة عشرة

٣ — مسائل تتطلب اجراء من المجلس وناشئة عن تقارير هيئاته الفرعية او متصلة بتلك التقارير :

(أ) تجارة السلع الاساسية ؛

(ب) التمويل المتصل بالتجارة ؛

(ج) النقل البحري ؛

(د) النقل الدولي المتعدد الوسائل .

٤ — ترابط مشاكل التجارة ، والتمويل الانمائي ، والنظام النقدي الدولي

٥ — مسائل خاصة اخرى في ميدان التجارة والتنمية :

(أ) اقره المجلس في جلسته ٤٤١ المنعقدة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ (انظـــر الفقـرة ٣١٨ اعلاه) .

(أ) تعزيز الصادرات :

' ١ ' تقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة "غات" عن دورته التاسعة ؛

' ٢ ' جهود الامم المتحدة لتعزيز الصادرات [قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٦٢٠ (د — ٥٠)] ؛

(ب) الانماء التدريجي للقانون التجارى الدولي : التقرير السنوى التاسع للجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي ؛

(ج) التجارة الدولية في المواد الثقافية والعلمية : دراسة مقدمة من المدير العام لليونسكو ؛

[(د) — ( ) مسائل لا يشملها البند ٢ ومطلوب من المجلس ان يبقيها قيد النظر .]

٦ — المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :

(أ) معاملة الدول الاعضاء الجديدة في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بالانتخابات ؛

(ب) انتخاب اعضاء اللجان الرئيسية ؛

(ج) تعيين اعضاء اللجنة الاستشارية للمجلس [وللجنة السلع الاساسية] ؛

(د) تسمية المنظمات الدولية الحكومية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي ؛

(هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛

(و) استعراض فعالية الترتيبات الموضوعة ، بموجب مقرر المجلس ٤٣ (د — ٧)، والرامية الى اشتراك المنظمات غير الحكومية في أنشطة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ؛

(ز) استعراض جدول الاجتماعات ؛

(ح) النظر في مقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٦٥ (د ت — ٧٥) ؛

(ط) الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس .

٧ — الميزانية البرنامجية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ والخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ ؛ تقرير الفريق العامل للدورة السادسة عشرة (المقرر اجتماعه في نيسان/ابريل — ايار/مايو ١٩٧٧)

٨ — مسائل اخرى

٩ — اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة

المرفق السادس

الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس

بيان موجز مقدم من الامين العام لمؤتمر الامم
المتحدة للتجارة والانماء
[Corr.1، TD/B/L.421]

١ — تم ابلاغ المجلس اثناء مناقشاته بالآثار الادارية والمالية المترتبة على اية اقتراحات تنطوي على نفقات ، وذلك عملا بالمادة ٣١ من نظامه الداخلي .

٢ — وعملا على تيسير نظر المجلس في الأمر ، فقد قدم في الجزء الثاني من هذا الموجز بالآثار المالية المترتبة على الاجراءات التي اتخذها المجلس في دورته العادية . ويتضمن الجزء باء من الموجز قائمة بالآثار المالية المترتبة على الاجراءات التي اتخذها المجلس في دورته الاستثنائية السادسة وذلك بقصد تسهيل الرجوع اليها .

٣ — لا تتضمن الارقام الواردة في الموجز مخصصات لخدمات اللغة الصينية ، على الرغم من انه قد يطلب توفير هذه الخدمات ، وذلك لانه ليس لدى امانة المؤتمر معلومات كافية بشأن توفر الموظفين اللازمين لهذه الخدمات في فترتي السنتين قيد النظر . وسيستمر توفير تلك الخدمات مركزيا من جانب مقر الامم المتحدة .

رقم البند في جدول الاعمال	الوثيقة التي تتضمن العمل الجاري المتصل	موجز الموضوع	المساعدة المؤقتة للاجتماعات	افرقة الخبراء الخاصة (نفقات السفر والمعيشة)	لوازم السفر	المجموع	الخبراء الاستشاريون والمساعدة المؤقتة	المساعدة المؤقتة للاجتماعات	افرقة الخبراء الخاصة (نفقات السفر والمعيشة)	لوازم السفر	سفر الموظفين	المجموع
ألف – الاجراءات التي اتخذها المجلس في الجزء الاول من دورته الخامسة عشرة												
٥ (أ)	TD/B/L.100 ، المرفق الثاني	تجارة السلع الاساسية : لعقد اجتماعات غير رسمية لممثلي الحكومات بشأن البرنامج المتكامل للسلع الاساسية .	١٩ر٧		٠ر٣	٢٠ر٠						
٥ (أ) و ١١	TD/B/L.105/Add.2	تجارة السلع الاساسية : لعقد اجتماع للفريق العامل المعني بالتنغستين لمدة اسبوع في اوائل عام ١٩٧٦ .						١٩ر٦		٠ر٤		٢٠ر٠
٥ (ب)	TD/B/576 ، المرفق الثاني	تجارة المصنوعات : احتمال عقد اجتماع آخر لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني باعادة تصنيف المعربات المحركة .						١٧ر٩		١ر٠		١٨ر٠
٥ (ب)	TD/B/576 ، المرفق الثاني	تجارة المصنوعات : لعقد اجتماع لفريق خبراء آخر مخصص للممارسات التجارية التقييدية ومكون من خبراء حكوميين ، في عام ١٩٧٥ ، وعقد اجتماع آخر ، عند الاقتضاء ، لفريق الخبراء في عام ١٩٧٦ .	١٦ر٩		١ر٠	١٧ر٠		٤٠ر٨		٢ر٠		٤١ر٠
٥ (ج)	TD/B/(XV)/CC/L.5/Add.1	التمويل المتصل بالتجارة : لعقد ما لا يتجاوز اربعة اجتماعات مخصصة لموضوع خدمة الدين ، يستغرق كل منها خمسة ايام ، في ١٩٧٦/١٩٧٧ ، حيثما تقتضي ذلك الشدائد المالية الملحة .					١٢٥ر٠ (أ)	٧٥ر٦		٥ر٤	١٥ر٠	٢١٦ر٠
٧	TD/B/577 ، المرفق الثاني	بحوث التجارة الدولية : لعقد اجتماعات لافرقة خبراء لتنفيذ اجزاء محددة من برنامج العمل ، اذا رأى الامين العام للمؤتمر ضرورة لذلك ووافق المجلس بعد ذلك عليها . التكلفة التقديرية لفريق واحد .						٣٧ر٨	٢٤ر٠	٥ر٢		٦٦ر٠
٧	TD/B 577 ، المرفق الثاني	بحوث التجارة الدولية : لعقد اجتماع آخر لفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا من البلدان النامية وذلك خلال العامين القادمين .						١٤٠ر٨		٣ر٢	٢٤ر٠	١٦٨ر٠
١١	TD/B/L.105/Add.2	النقل البحري : لعقد دورة رابعة للفريق الحكومي الدولي المعني بدراسة موضوع اتفاقية للنقل الدولي المتعدد الوسائل .						١٢١ر٨		٢ر٢		١٢٤ر٠
١١	TD/B/L.105/Add.2	النقل البحري : لاستئناف الدورة الخامسة للفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري وذلك لمدة اسبوع						٤١ر٠		١ر٠		٤٢ر٠

(يتبع)

تابع الجدول

رقم البند في جدول الاعمال	الوثيقة التي تتضمن البيان المالي المفصل	موجز الموضوع	المساعدة المؤقتة للاجتماعات	افرقة الخبراء الحاصة (نفقات السفر والمعيشة)	لوازم النسخ	المجموع	الخبراء الاستشاريون والمساعدة المؤقتة	المساعدة المؤقتة للاجتماعات	افرقة الخبراء الحاصة (نفقات السفر والمعيشة)	لوازم النسخ	سفر الموظفين	المجموع
باء - الاجراءات التي اتخذها المجلس في دورته الاستثنائية السادسة												
١٢	TD/B/AC.7/L.7 ، المرفق الثاني	النقل البحري : لتأجيل الدورة الثالثة للفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بدراسة موضوع اتفاقية للنقل الدولي المتعدد الوسائل ، من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٧٦ .	(١٠٩ر٩)		(٢ر١)	(١١٢ر٠)		١١٥ر٨		٢ر٢		١١٨ر٠
١٢	TD/B/AC.7/L.7 ، المرفق الثاني	تجارة الحبوب : لتأجيل الدورة السابعة للجنة الخاصة المعنية بالاحصائيات من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٧٦ .	(صفر ١٣٩)		(صفر ٠)	(صفر ١٤٠)		١٤٦ر٥		صفر ٠		١٤٧ر٠
١٢	TD/B/AC.7/L.7 ، المرفق الثاني	تجارة السلع الاساسية : لتخفيض الوقت المخصص في عام ١٩٧٥ للمشاورات بشأن السلع الاساسية من عشرة اسابيع الى خمسة اسابيع .	(صفر ٥٩)		(صفر ٠)	(صفر ٦٠)						
١٢	TD/B/AC.7/L.7 ، المرفق الثاني	تجارة السلع الاساسية : لعقد مؤتمر لمدة خمسة اسابيع في الفول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ لاعادة التفاوض على الاتفاق الدولي للكاكاو.	٢٧٢ر١		٢ر٩	٢٧٥ر٠(ب)						
١٢	TD/B/AC.7/L.7 ، المرفق الثاني	تجارة السلع الاساسية : لاعادة عقد لجنة السلع الاساسية في دورة ثانية مسألة في جزئين - اولهما لمدة اسبوع في تموز/يوليه ١٩٧٥ مع توفير خدمات مؤتمرات محصصة ودون محاضر موجزة ، وثانيهما لمدة اسبوعين في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ .	٢٦١ر٦		١١ر٤	٢٧٣ر٠						
١٢	TD/B/AC.7/L.7 ، المرفق الثاني	توزيع الدخل بين التجارة والتكامل الاقتصادي : لعقد اجتماع لفريق خبراء من البلدان النامية ، يعطون بصفتهم الشخصية ، لمساعدة الامين العام للمؤتمر في صياغة اقتراحات وتوصيات محددة من اجل تعزيز التعاون بين البلدان النامية .	٢٧ر٦	٢ر٠	٠ر٤	٣ر٠						

(أ) تتكون من ١٠٠ ٠٠٠ دولار للخبراء الاستشاريين ، و ٢٥ ٠٠٠ دولار للمساعدة المؤقتة .

(ب) على الرغم من ان جدول الاجتماعات يشمل عقد مؤتمرين بشأن سلعتين اساسيتين ، لم تدرج في الميزانية سوى اعتمادات لمؤتمر واحد فقط . وقد استخدمت هذه الاعتمادات من اجل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة الذي عقد خلال ايار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٧٥. وهناك حاجة الى الضرورة ادراج اعتمادات في الميزانية للمؤتمر الثاني المتعلق بالسلعة الاساسية الاخرى .

تذييـــــل

بيانات مفصلة معروضة على المجلس في الجزء الأول من دورته الخامسه عشرة

تجارة السلع الأساسية

الآثار المالية المترتبة على الاجراءات التي اتخذتها لجنـــة السلع الأساسية في الجزء الثانـي من دورتهـا الثامنـــة
[TD/B/L.409 ، المرفـق الثانـــي]

١ — تتضمن الوثيقة TD/B/C.1/L.54/Add.1 مشروع مقـــرر مقدم الى اللجنة كي تعتمده ، ويدعى بموجبه الأمين العام للمؤتمر الى أن يعقد اجتماعات غير رسمية لممثلي الحكومات والى أن يجـــرى ، خلال الأعمال الأخرى المضطلع بها تحضيرا للجزء الثالث من الدورة الثامنة ، ما يقتضيه الأمر مـــن مشاورات مباشرة مع الحكومات والهيئات المعنية بالسلع الأساسية وغير ذلك من المنظمات الحكوميـــة الدولية والمنظمات الاقليمية المهتمة بالأمر .

٢ — من المفترض أنه لن تلزم لهذه المشاورات أكثر من خمسة أيام اجتماعات ، وترجمة شفوية بأربع لغات لجلستين في اليوم ، وغرفة اجتماعات واحدة ، وما مجموعه ٥٠ صفحة من الوثائق . وعلى هـذا الأساس تقدر الآثار المالية المترتبة على الاقتراح بمبلغ ٢٠٠٠٠ دولار . كما قد تكون هنالك ضرورة لمصاريف اضافية من أجل سفر الموظفين فيما يتصل بالمشاورات المباشرة المقترحة مع الحكومـــات ، والهيئات المعنية بالسلع الأساسية والمنظمات الحكومية الدولية المهتمة بالأمر .

تجـــارة السلع المصنعة وشبه المصنعة

الآثـــار المالية المترتبـــة على اجراءات لجنة المصنوعات في دورتها السابعة
[TD/B/576 ، المرفق الثانـــي]

القرار ٧ (د — ٧) — اعادة تصنيف التعريفات(أ)

١ — يطلب مشروع القرار TD/B/C.2/L.76 الى الأمين العام لمؤتمر التجارة والتنمية أن يدعـــو

(أ) نص الوثيقة TD/B/C.2/L.76/Add.1 ، المعممة بصدد مشـــروع القـــرار TD/B/C.2/L.76 . ويطلب القرار ، بصيغته المعتمدة (القرار ٧ (د — ٧)) من الأمين العـــام للمؤتمر في الفقرة ٤ ، مواصلة مشاوراته بقصد عقد اجتماع آخر لفريق الخبراء الحكومي الدولي إن امكن . ومن المفترض انه لن يتسنى عقد ذلك الاجتماع ، اذا ما دعي لانعقاده في عام ١٩٧٥ .

من جديد ، بعد التشاور مع الحكومات المهتمة بالأمر ، الى انعقاد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني باعادة تصنيف التعريفات الجمركية للنظر في مسألة تحديد المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية ووضع تصنيف مستقل لها .

٢ — وعلى أساس الافتراض بأن فريقا من الخبراء الذين يمثلون حكوماتهم سيجتمع لمدة خمسة أيام تقويمية في عام ١٩٧٦ مع وجود ترجمة شفوية بأربع لغات واصدار وثائق مكونة من ٣٠ صفحة قبل الانعقاد ، دون اصدار أية مرفقات ، واصدار تقرير نهائي مكون من ٣٠ صفحة ، فان تكلفة خدمات المؤتمر تقدر بمبلغ ٠٠٠ ١٨ دولار .

القرار ٩ (د — ٧)— عقد اجتماع لفريق خبراء آخر مخصص لموضوع الممارسات التجارية التقييدية (ب)

١ — يعيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة TD/B/C.2/L.87 تأكيد طلب اللجنة السابق من الأمين العام لمؤتمر التجارة والتنمية أن يعقد اجتماعا لفريق خبراء آخر مخصص لموضوع الممارسات التجارية التقييدية ومكون من عدد كاف من الخبراء الحكوميين يتولى تعيينهم بنفسه ، ويلاحظ مشروع القرار في هذا الصدد أن الأمين العام للمؤتمر قرر بصورة مؤقتة عقد هذا الاجتماع في الفترة من ٢٠ الى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ . ويدعو مشروع القرار الأمين العام للمؤتمر أيضا الى وضع ترتيبات تكفل اجتماع فريق الخبراء ، ودعوته الى الاجتماع من جديد اذا دعت الضرورة في أقرب وقت ممكن في عام ١٩٧٦ ، وذلك في حالة عدم تمكن الفريق من انجاز عمله في الاجتماع المقرر عقده في عام ١٩٧٥ .

٢ — وعلى أساس الافتراض بأن فريقا مكونا من ١٨ خبيرا حكوميا سيجتمع في عام ١٩٧٥ لمدة أسبوع واحد ، مع وجود ترجمة شفوية بأربع لغات ، واصدار ٣٠ صفحة من وثائق ما قبل الانعقاد (بالاضافة الى الوثائق المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية التي سبق تقديمها الى لجنة المصنوعات) ، واصدار تقرير نهائي مكون من ٣٠ صفحة ، فان تكلفة خدمات المؤتمر تقدر بمبلغ ٠٠٠ ١٧ دولار .

٣ — واذا دعت الضرورة الى عقد اجتماع آخر في عام ١٩٧٦ ، فمن المقدر أن تبلغ تكلفة خدمات المؤتمر ٠٠٠ ٤١ دولار وذلك استنادا للافتراضات ذاتها الواردة في الفقرة ٢ أعلاه ، باستثناء : (أ) أن مدة الاجتماع ستكون اسبوعين ، (ب) وأن حجم الوثائق الصادرة قبل الانعقاد سيصل الى ١٠٠ صفحة .

(ب) نص الوثيقة TD/B/C.2/L.87/Add.1 ، المعممة بصدد مشروع القرار TD/B/C.2/L.87 .

التمويل المتصل بالتجارة

بيان بالآثار المالية مقدم من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء بشأن مشروع القرار TD/B(XV)/SC/L.5
[TD/B(XV)/SC/L.5/Add.1]

١ — يوصي مشروع القرار TD/B(XV)SC/L.5 بأن يؤذن للأمين العام لمؤتمر التجارة والتنمية، في حالة وجود صعوبات تتعلق بخدمات الديون بأن يقوم، اذا طلب منه احد البلدان المدينة النامية ذلك، بتقديم المساعدة المناسبة للبلدان المدينة فيما يتعلق بعقد اجتماعات، تشترك فيها البلدان الدائنة الرئيسية المعنية والبلدان النامية المهتمة بالأمر، وتخصص لاجراء دراسة، على الصعيد الدولي، لحالة البلد المدين ضمن اطار انمائي أوسع، قبل اعادة التفاوض على الدين في المحافل العادية.

٢ — وفي حال اعتماد مشروع القرار المذكور، فمن المقدر أن تبلغ تكلفة خدمات المؤتمرات في ١٩٧٦ — ١٩٧٧ مبلغا مقداره ٧٦ ٠٠٠ دولار وذلك على أساس الافتراضات التالية :

(أ) عدد الاجتماعات الخاصة : أربعة

(ب) المكان : جنيف

(ج) المدة : يتألف كل اجتماع من دورة تمهيدية تستغرق يومين، تليها في موعد لاحق دورة نهائية تستغرق ثلاثة أيام.

(د) الترجمة الشفوية : الى ثلاث لغات

(هـ) الوثائق : (١) وثائق يعدها مؤتمر التجارة والتنمية قبل الانعقاد، وتتكون من ٥٠ صفحة وتقرير نهائي مكون من ٢٥ صفحة، ويصدر كل من الوثائق والتقرير بثلاث لغات ؛

(٢) وثائق تقدمها المؤسسات المشتركة وتوزع باللغات التي تعدها بها هذه المؤسسات ؛

(٣) ستكون جميع الوثائق سرية ومن ثم فلن تنسخ الا بوصفها أوراق اجتماعات فقط دون أن توزع على أي نطاق أوسع.

٣ — ويطلب مشروع القرار المذكور الى الأمين العام لمؤتمر التجارة والتنمية أن يبقي مسألة مشاكل ديون البلدان النامية قيد النظر المستمر ويقضي بأن يدعى هو أو ممثله، بناء على طلب البلدان المدينة أو الدائنة المعنية، الى الاشتراك بصفة مراقب في الاجتماعات الخاصة التي قد تعقد في محافل أخرى وكذلك في اعادة التفاوض المتعدد الأطراف على الديون. ولتمكين أمانة المؤتمر من الاستعداد من الناحية الموضوعية لتلك الاجتماعات الخاصة، بما في ذلك المشاركة في اعادة التفاوض على الديون في المحافل العادية، فمن الضروري ادراج اعتمادات في فترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧

لتغطية خدمات اضافية يقدمها خبراء استشاريون لفترة ٣٦ شهرا ، وكذا لتغطية المساعدة المؤقتة التي يقدمها موظفو الخدمات العامة لفترة ٢٤ شهرا ، وذلك بتكلفة تبلغ ٠٠٠ ١٢٥ دولار، علاوة على ٠٠٠ ١٥ دولار لنفقات السفر المتعلقة بذلك .

٤ — وبذلك يصل مجموع التكاليف المقدرة لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ الى ٠٠٠ ٢١٦ دولار.

تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية

الآثار المالية المترتبة على القرارات التي اعتمدها
الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا
[TD/B/577 ، المرفق الثاني]

ألف — تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية (القرار ٢) (ج)

١ — يطلب القرار ٢ الى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم الى مجلس التجارة والتنمية اقتراحا بأن يعقد اجتماعات ، حسب الضرورة ، لأفرقة من الخبراء من أجل تنفيذ اجزاء محددة من برنامج العمل .

٢ — واذا رأى الأمين العام للمؤتمر أن هنالك ضرورة لعقد اجتماع لفريق خبراء من أجل تنفيذ أجزاء محددة من برنامج العمل ، ووافق المجلس على ذلك فيما بعد ، فستبلغ التكلفة ٠٠٠ ٦٢ دولار لكل فريق ، وذلك على أساس الافتراض بأن كل فريق سيتألف من ١٢ عضوا يعملون بصفتهم الشخصية (د) (٠٠٠ ٢٤ دولار) ، وسيجتمع لمدة ١٠ أيام تقويمية مع وجود ترجمة فورية بأربع لغات ، واصدار وثائق مكونة من ١٠٠ صفحة قبل الانعقاد ، وتقرير نهائي مكون من ٣٠ صفحة (٠٠٠ ٣٨ دولار) .

باء — دعوة الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا الى الاجتماع من جديد (القرار ٣) (هـ)

١ — يوصي القرار ٣ مجلس التجارة والتنمية بعقد اجتماع جديد للفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا خلال العامين التاليين وبموجب الاختصاصات المحددة في قرار المجلس ١١٩ (د — ١٤) .

(ج) جوهر نص الوثيقة TD/B/AC.17/L.7/Add.1 ، المعممة بصدد مشروع القرار TD/B/AC.17/L.7 .

(د) تدفع للخبراء الذين يعملون بصفتهم الشخصية نفقات السفر والمعيشة المستحقة بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ١٧٦٨ (د — ١٧) بصيغته المعدلة .

(هـ) جوهر نص الوثيقة TD/B/AC.17/L.8/Add.1 ، المعممة بصدد مشروع القرار TD/B/AC.17/L.8 .

٢ — وعلى أساس الافتراض بأن الفريق الحكومي الدولي سيجتمع لفترة أسبوعين في عام ١٩٧٧ مع وجود ترجمة شفوية بأربع لغات واصدار وثائق مكونة من ٣٠٠ صفحة قبل الانعقاد وتقريرنهائي مكون من ٥٠ صفحة ، تقدر تكلفة خدمات المؤتمرات بمبلغ ١٤٤ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٧ .

٣ — وستحتاج الأمانة الى اجراء دراسات ميدانية بشأن ما يحرز من تقدم وما يجابه من صعوبات في مجال تنفيذ تدابير السياسة العامة الرامية الى مساعدة أقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، كيما يتسنى لها تقديم تقرير الى الفريق الحكومي الدولي . وعلى أساس الافتراض بأنه سيلزم القيام برحلتين سنويا الى افريقيا تستغرق كل منهما شهرا واحدا ، والقيام برحلة واحدة لمدة شهر واحد الى كل من آسيا وأمريكا اللاتينية ، تبلغ تكاليف السفر المقدرة ١٢ ٠٠٠ دولار في السنة في عام ١٩٧٦ وعام ١٩٧٧ .

استعراض جدول الاجتماعات

بيان بالآثار المالية مقدم من الأمانة

[TD/B/L.405/Add.2]

١ — قرر الفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بدراسة موضوع اتفاقية للنقل الدولي المتعدد الوسائل ، في دورته الثانية المنعقدة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، أن يرصي مجلس التجارة والتنمية بأن تؤجل دورة الفريق الثالثة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٧٦ وأن تعقد دورة رابعة للفريق في الجزء الأخير من عام ١٩٧٦ (TD/B/533 ، الفقرات ١١٦ — ١١٨) . وقرر مجلس التجارة والتنمية ، عند نظره في دورته الاستثنائية السادسة في جدول اجتماعات المؤتمر لعام ١٩٧٥ ، تأجيل الدورة الثالثة للفريق التحضيري الحكومي الدولي من عام ١٩٧٥ الى مطلع عام ١٩٧٦ . ونظرا لأن الدورة الخامسة عشرة للمجلس ستقوم الآن باعتماد جدول اجتماعات للمؤتمر لعامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، فانه ينبغي عليها النظر في توصية الفريق التحضيري الحكومي الدولي بعقد دورة رابعة للفريق ، حدد موعد عقدها ، بصفة مؤقتة ، في الوثيقة TD/B/L.405 في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ . واذا وافق المجلس على توصية الفريق التحضيري الحكومي الدولي ، فستبلغ الآثار المالية ١٢٤ ٠٠٠ دولار ، على النحو الموضح بالتفصيل في بيان الآثار المالية المقدم الى ذلك الفريق والوارد في المرفق السادس من تقرير الفريق عن دورته الثانية (TD/B/533) .

٢ — وكما جاء في الفقرة ٦ من الوثيقة TD/B/L.405 فمن المنتظر أن تفرغ لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي من وضع مشروع اتفاقية نقل البضائع بطريق البحر بغية عرضه على الجمعية العامة في دورتها العادية والثلاثين . واذا قرر المجلس أن من الضروري أن يضع آراءه بشأن مشروع الاتفاقية أمام الجمعية العامة عند نظرها في هذا الأمر ، فقد يرغب عندئذ في أن تدرج الاعتمادات التي تكفل للفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري أن يستأنف دورته الخامسة لمدة اسبوع واحد في تموز/يوليه ١٩٧٦ . وتقدر الآثار المالية المترتبة على ادراج هذا الاجتماع الاضافي في جدول الاجتماعات بمبلغ ٤٢ ٠٠٠ دولار . وقد وضع هذا التقدير على أساس متطلبات الخدمة العادية اللازمة للفريق العامل ، أي توفير فريق من المترجمين الشفويين وفريق آخر من المترجمين

الشفويين اللازمين لخدمة المشاورات الخاصة ، وثلاث غرف اجتماعات ، وما لا يتجاوز ١٠ صفحات يوميا من الوثائق الصادرة أثناء الانعقاد ، وما مجموعه ١٠٠ صفحة من الوثائق الصادرة قبل الانعقاد وبعده .

٣ — ووافقت لجنة التنفستين في دورتها التاسعة على أن ترجو الأمين العام لمؤتمر التجارة والتنمية أن يسترعي انتباه مجلس التجارة والتنمية الى توصيتها بشأن اتخاذ الترتيبات اللازمة لاجتماع الفريق العامل المعني بالتنفستين في أبكر وقت ممكن من عام ١٩٧٦ ، وكذلك بشأن ادراج الاعتمادات اللازمة كي تعقد اللجنة ذاتها دورتها العاشرة في وقت لاحق من عام ١٩٧٦ . ومن المقرر أن يعقد اجتماع للجنة التنفستين في عام ١٩٧٦ أدرجت الاعتمادات اللازمة له في الميزانية ، ولكنه لم توضع ترتيبات من اجل عقد اجتماع للفريق العامل المعني بالتنفستين . وتقدر الآثار المالية المترتبة على اجتماع هذا الفريق لمدة اسبوع بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار ، وذلك على أساس الافتراض بأنه يتطلب توفير خدمات ترجمة شفوية كاملة ، ووثائق لا تتجاوز ٥ صفحات يوميا أثناء الانعقاد ، وغرفتي اجتماعات ، وما مجموعه ٤٠ صفحة من الوثائق الصادرة قبل الانعقاد وبعده .

المرفق السابع

أعضاء لجان المجلس الرئيسية (أ)

لجنة السلع الأساسية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
اندونيسيا
أوروغواي
أوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندي
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
جمهورية افريقيا الوسطى
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية الليبية
جمهورية فيتنام
الجنوبية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رواندا
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غابون
غانا

غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المكسيك

المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

(أ) انظر الفقرة ٢٨٩ أعلاه .

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيـــا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيـــا
استراليـــا
اسرائيـــل
اكـــوادور
ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
اندونيسيا
أوروغـــواى
ايران
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكـــا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولنـــدا
بوليفيا
بـــيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونـــس
جامايكا
الجزائر
جمهورية افريقيا الوسطى
الجمهورية الدومينيكيـــة
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية الليبيـــــة
جمهورية فيتنام الجنوبيـــة
جمهورية كوريـــا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيـــا
زائـــير
ساحل العاج
سري لانكـــا
السلفادور
سنغافوره
السنغال
السويـــد
سويســـرا
شيلي
الصـــين
العراق
غواتيمالا
فرنســـا
الفلبين
فنزويلا
فنلنـــدا
فولتا العليا
كنـــدا
كوبـــا
كوستاريكا
كولومبيـــا
كينيـــا
مالـــي
ماليزيـــا
مدغشـــقر
مصـــــر
المكسـيك
المملكة العربية السعودية

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
ألمانيا (جمهورية — الاتحادية)
اندونيسيا
أوروغواي
أوغندا
ايران
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندي
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
جمهورية افريقيا الوسطى
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية الليبية
جمهورية فيتنام الجنوبية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان

مالـــي
ماليزيـا
مدغشقر
مصـــر
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
النرويـج
النمســا
نيجيريـا
نيكاراغـوا
نيوزيلنـدا
الهنـــد
هندوراس
هنغاريـا
هولنـدا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونـان

لجنة النقل البحري

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
اندونيسيا
أوروغواي
أوغندا
ايران
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
جامايكا
الجزائر
جمهورية افريقيا الوسطى
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية الليبية
جمهورية فيتنام الجنوبية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السويد
شيلي
الصين
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المكسيك

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند

هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

لجنة نقل التكنولوجيا

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
ألمانيا (جمهورية — الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
ايران
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
جامايكا
الجزائر
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية الليبية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
جمهورية الكاميرون المتحدة
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سري لانكا
السودان
السويد
سويسرا
سيراليون
شيلي
العراق
غانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
كندا
كوبا
كولومبيا
الكويت
كينيا
مالطه
ماليزيا
مصر
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

Blank page

Page blanche

الجزء الرابع

تقرير مجلس التجارة والانماء بشأن الجزء الثاني من دورته الخامسة عشرة

المنعقدة بمقر الأمم في جنيف في الفترة من ٢٠ أيلول/سبتمبر الى ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥

مقدمة

قرر مجلس التجارة والتنمية ، في الجزء الأول من دورته الخامسة عشرة ، ان يقوم ، في الجزء الثاني من تلك الدورة ، بوضع الصورة النهائية لجدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للمؤتمر ، وذلك في ضوء نتائج الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة (الجزء الثالث ، الفصل الأول ، الفقرة ٤٠) . ووفقا لمقرر المجلس ٣٠ (د — ٥) المتعلق بجدول اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للمدة المتبقية من عام ١٩٧٥ ، عقد الجزء الثاني من الدورة الخامسة عشرة بمقر الأمم في جنيف في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر الى ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ .

الفصل الأول

الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء : اهدافهـــا ، وجدول أعمالها المؤقت ، والتحضير لها ، وتنظيمهـــا

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١ — ذكر رئيس مؤتمر التجارة والتنمية ، في البيان الافتتاحي الذي ادلى به في الجلسة ٤٤٢ المنعقدة في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، ان المهمة الكبرى امام المجلس هي ان يضع الصورة النهائية لجدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للمؤتمر ، بالاضافة الى ما يتصل بذلك من الترتيبات التنظيمية ، وذلك في ضوء نتائج الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . واشار الى جو الفهم المتبادل والرغبة في الوفاق الذي ساد تلك الدورة ، وروح التوفيق والتعاون التي ابداها المشتركون ، فلاحظ ان المفاوضات التي دارت في تلك الدورة تميزت بمناهج واساليب مبتدرة تائمة تقوم على سوابق وخبرة مؤتمر التجارة والتنمية ، وتجمع بين المرونة التي تتسم بها ترتيبات افرقة الاتصالات الصغيرة والأصالة المستمدة من اشتراك جميع الوفود في استعدادات المواقف المشتركة . واستدرك قائلا ان مخرجات الدورة الاستثنائية السابعة يتضمن في ان النتائج المحرزة تمثل ، في نطاق الاطار العام للاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، خطوة اولى هامة نحو القيام تدريجيا بازالة اوجه التباين الاقتصادية والاجتماعية الواسعة بين مختلف القطاعات البشرية ، ونحو ضمان اشتراك البلدان النامية اشتراكا اكمل في ما يتصل بذلك من عمليات اتخاذ القرارات .

٢ — وبالنسبة للأعمال المقبلة لمؤتمر التجارة والتنمية ، بما في ذلك الدورة الرابعة للمؤتمر ، قال ان اهمية الدورة الاستثنائية لا تكمن في تحديدها الاتجاهات الجديدة التي ينبغي اتباعها بقدر ما تكمن في تأكيدها دور مؤتمر التجارة والتنمية في رسم معالم النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وفي القوة الدافعة السياسية التي هيأتها لمؤتمر التجارة والتنمية كي يقوم بايجاد حلول للمسائل المعلقة ، وفي الزخم الذي اعطته للاتجاهات الجاري السير فيها بالفعل في نطاق المؤتمر .

٣ — وقال ان من الأمور ذات الأهمية الخاصة لمؤتمر التجارة والتنمية في مجال التجارة الدولية الأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (دإ — ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ والمتعلقة باتخاذ تدابير لدعم الدخول الحقيقية للبلدان النامية ولتحسين معدلات تبادلها التجاري . وهذه الأحكام لا تشمل فقط تحسين هياكل الأسواق في ميدان المواد الخام والسلع الأساسية ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية ، وانما تقتضي ايضا قيام المؤتمر في دورته الرابعة بالنظر في دراسات ومقترحات بشأن الأثر الذي سيتركه الاضطلاع ببرنامج متكامل للسلع الأساسية ، وبشأن خطط مقايسة الأسعار وغير ذلك من الاختيارات المفتوحة للمحافظة على القوة الشرائية للبلدان النامية ، وكذا بشأن الصلة بين الأسعار التي يتقاضاها المنتج ويدفعها المستهلك الأخير للمواد الخام والسلع الأساسية التي تصدرها البلدان النامية . واضاف ان من المسائل المتصلة بالموضوع ايضا مسألة نقل الموارد الحقيقية على اساس يمكن التنبؤ به ومضمون ومستمر — وهو السياق الذي طلبت الجمعية العامة

فيه الى مؤتمر التجارة والتنمية ان ينظر في عقد مؤتمر للبلدان الرئيسية المتبرعة والدائنة والمدينة بقصد التخفيف من عبء الديون الواقع على البلدان النامية . واشار الى انه من المتوقع ايضا ان يفرغ المؤتمر — في وقت مناسب يسمح باتخاذ مقررات في الدورة الرابعة للمؤتمر — من اعماله المتعلقة بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا تتفق والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ، وان يعطي بالاضافة الى ذلك اولوية لما يقوم به من انشطة اخرى متعلقة بنقل ونشر التكنولوجيا . اما في ميدان التصنيع ، فقد عرج القرار المذكور ما يبذله المؤتمر من جهود لتنمية التعاون الثلاثي الأطراف بين البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وقد شملت اختصاصات مؤتمر التجارة والتنمية ايضا في نطاق احكام القرار المتعلقة باتخاذ تدابير مناسبة في مجال السياسة التجارية لزيادة الانتاج الزراعي وحصيلة الصادرات الناجمة عنه . واخيرا ، فلقد اعترف القرار بالمساهمة التي يمكن ان يقدمها مؤتمر التجارة والتنمية لعملية اعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة لجعلها اكثر استجابة لمتطلبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٤ — وقال رئيس المؤتمر ان المشاورات غير الرسمية التي اجراها تدعوه الى الاعتقاد بأن نتائج الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة لا تقتضي ، بصفة عامة ، اجراء اي توسيع او اختصار في قائمة المجالات العريضة للسياسة العامة التي اختيرت لكي يقوم المؤتمر بالنظر فيها ، والتي توصل المجلس الى اتفاق في الرأي بشأنها في الجزء الأول من دورته . وعلاوة على ذلك ، فان الاشارات الواردة في تلك القائمة فيما يتعلق بالمسائل المحددة التي ينبغي تناولها في المؤتمر في كل مجال من مجالات السياسة العامة المذكورة تبدو من المرونة بحيث تستوعب معظم العناصر التي اشار اليها ، شأنها شأن الترتيبات التي اتخذتها امانة المؤتمر فيما يتعلق باعداد الوثائق الصادرة قبل انعقاد المؤتمر . ومن ناحية اخرى ، فلا ريب انه يمكن اكساب النص مزيدا من الدقة وتحسين مجاله ومضمونه ، بتضمينه بعض العناصر الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٢٦٢ (د — ٧) ، بيد ان المحاولات الرامية لاضفاء مزيد من القوة او التحسين على صياغة هذه المسائل عرضة لأن تؤدي الى الاخلال بالتوازن الدقيق الذي امكن تحقيقه بالفعل والى اعادة اثارة مجادلات مبددة للوقت ، ولذلك فانه قد يكون من الأصوب السعي الى الابقاء الى ادنى حد من مثل تلك التغييرات الموضوعية التي يحتمل ان تكون مثارا للنزاع .

٥ — وايد الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الملاحظات التي ابداها الرئيس بالنسبة لنتائج الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، واشار الى ان الدورة قد احرزت نجاحا كبيرا في تحقيق الأمل الذي اعرب عنه في الجزء الاول من الدورة الخامسة عشرة للمجلس ، ألا وهو أن تنجح الجمعية العامة في تحديد المسائل التي سيوجه المؤتمر اهتمامه اليها في الفترة القادمة وفي اعطائها قوة دافعة سياسية ، وان تضع مبادئ توجيهية تساعد على التفاوض بشأن تلك المسائل في محافل مثل الدورة الرابعة للمؤتمر .

٦ — وقال ان من رأيه انه لا يمكن اعتبار ان نتائج الدورة الاستثنائية السابعة تعكس اتفاقا شاملا على جوهر المسائل او على تنفيذ المقررات السابقة ، وانما يمكن اعتبار انها تعكس ، اساسا ، موافقة من جانب المجتمع الدولي على التفاوض بشأن تلك المسائل في الفترة المقبلة . واضاف ان ذلك في حد ذاته يعد تقدما جديا هاما وبناء ومن شأنه ان يساعد على الخروج من حالة الجمود التي سادت مؤخرا

بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بمسائل التنمية . واستدرك قائلا ان المغزى الحقيقي لما تم تحقيقه في الدورة الاستثنائية السابعة لن يتبدى الا بانتهاء عمليات التفاوض التي مهدت لها الطريق .

٧ — وفيما يتعلق بالجانب المؤسسي، ذكر ان الدورة الاستثنائية قدمت لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مساعدة كبيرة من حيث انها حددت هويته بوصفه المحفل المناسب للتفاوض بشأن العديد من المسائل الرئيسية ، ولمواصلة دراسة وتحديد المسائل الاخرى ذات الصلة . وهكذا فان مداولات الدورة الاستثنائية السابعة قد اسهمت اسهاما كبيرا في العمل على ان تكون الدورة الرابعة للمؤتمر بناءة وناجحة .

٨ — ولاحظ ان الكثير من النجاح الذي تحقق للمفاوضات التي دارت في الدورة الاستثنائية السابعة يرجع الى المساهمة البالغة القيمة التي قدمها عدد من الممثلين الذين كانوا قد شاركوا في ما دار في اطار مؤتمر التجارة والتنمية من مناقشات ومفاوضات بشأن العديد من المسائل التي عالجتها الجمعية العامة .

٩ — واعرب عن اتفاقه في الرأي مع الرئيس على انه ليست هناك ضرورة واضحة ، في ضوء مداولات الدورة الاستثنائية السابعة ، لادخال اى تعديل رئيسي على اتفاق الرأي الذي توصل اليه المجلس بشأن قائمة المجالات المختارة من مجالات السياسة العامة ، نظرا لأن جميع المجالات التي حددها المجلس قد اثيرت بشكل او بآخر من جانب الجمعية العامة . اما فيما يتعلق ببيان القضايا المحددة الداخلة في نطاق كل مجال من مجالات السياسة العامة الواردة في اتفاق الرأي المذكور ، فقد قال انها توفر في رأيه مساعدة نافعة للمناقشات ، كما يعتقد ايضا بأن الأمر لا يتطلب ادخال تعديلات رئيسية ، وان يكن من الممكن ادخال بعض التحسينات لاضفاء مزيد من الدقة على النص .

١٠ — وأشار الى انه سيتسنى لأمانة المؤتمر ، متى وضع المجلس الصورة النهائية لجدول الأعمال المؤقت ، ان تمضي قدما في العمل على اعداد الوثائق للمؤتمر . وقال انه من المأمول الا تتقدم اكثر من وثيقة واحدة موجزة نسبيا بشأن كل مجال من المجالات العريضة المختارة في السياسة العامة ، وربما ايضا بشأن كل مسألة من المسائل المحددة ، على ان تحدد هذه الوثائق بدقة المسائل التي ينبغي مناقشتها واتخاذ مقررات بشأنها . وذكر انه سيتم توفير اية مواد تكميلية اخرى على شكل وثائق تتضمن معلومات اساسية . واضاف ان اعتماد جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للمؤتمر سوف ييسر ايضا اعمال الاجتماعات الاقليمية واجتماعات المجموعات ، بما في ذلك اجتماع الوزراء لمجموعة السبعة والسبعين ، التي ستعقد استعدادا للمؤتمر .

١١ — وقال انه يعتبر ان الدورة الرابعة للمؤتمر تتيح للمجتمع الدولي فرصة سياسية فريدة ليقوم ، عن طريق المفاوضات ، باتخاذ تدابير محددة بشأن العديد من مسائل السياسة العامة التي كانت موضع مناقشة استغرقت وقتا طويلا داخل منظومة الامم المتحدة وفي غيرها من المحافل . واضاف أن المقررات التي اتخذها المجلس في وقت سابق فيما يتعلق باختصار مدة انعقاد المؤتمر ، ووضع جدول اعمال له اكثر انتقاء ، واتخاذ ترتيبات لعقد اجتماع للتفاوض قبل انعقاد المؤتمر ، خليق بهما أن تساعد على ضمان ان تكون اعمال المؤتمر فعّالة وبناءة وذات طابع عملي .

١٢ — ولاحظ ان هناك حاجة الى التنسيق بين اعمال مؤتمر التجارة والتنمية ، والمسائل المطلوب

البت بشأنها في المؤتمر ، وبين ما يدور من مناقشات ومفاوضات بشأن مسائل مشابهة في محافل اخرى ولاسيما اجتماع المنتجين والمستهلكين في باريس . وقال انه من الأهمية بمكان ، ولاسيما ان حوار باريس سوف يستمر الى ما بعد انتهاء الدورة الرابعة للمؤتمر ، العمل على ان تكمل الأعمال الجارية في المحفلين بعضها بعضا بدلا من اتسامها بالتكرار ، وان تكون الجهود المبذولة في اتخاذ القرارات وفي المفاوضات متلاقية وليست متوازية .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٣ — في الجلسة ٤٤٣ ، المنعقدة في ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦ ، لاحظ المجلس مع الارتياح ان مناقشات الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة قد غطت المجالات العريضة للسياسة العامة الواردة في القائمة التي وضعها المجلس في الجزء الاول من دورته الخامسة عشرة (الجزء الثالث ، المرفق الثاني) . ورأى المجلس ان اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣٣٦٢ (دإ — ٧) قد اعطى قوة دافعة اضافية للأعمال الجارية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ولاسيما فيما يتعلق بالمسائل التي ستعالج في الدورة الرابعة للمؤتمر ، ومن ثم فانه سيسهل قيام الحكومات وامانة مؤتمر التجارة والتنمية بالاعداد للمؤتمر . ورجا المجلس الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية ان يأخذ بعين الاعتبار ، لدى القيام بالأعمال التحضيرية للمؤتمر ، الأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (دإ — ٧) .

١٤ — وقام المجلس ، بعد ان وضع في اعتباره نتائج الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، باقرار جدول الاعمال المؤقت للدورة الرابعة للمؤتمر كما هو وارد في الوثيقة TD/B/L.429/Rev.1 (انظر المرفق الثاني ادناه) ، وقرر احالة جدول الاعمال المؤقت الى المؤتمر للنظر فيه . وأقر المجلس الترتيبات المتعلقة بتنظيم اعمال المؤتمر ، الواردة في الوثيقة TD/B/L.426/Rev.1 (أنظر المرفق الثالث ادناه) ، وقرر ان تحال الوثيقة الى الاجتماع التمهيدي للمؤتمر والى المؤتمر ذاته للنظر فيها ، مع مراعاة ما قد يتخذه المجلس من مقررات اخرى في دورته الاستثنائية السابعة .

١٥ — واعرب ممثل الولايات المتحدة الامريكية عن ارتياح وفده لاتفاق الرأي الذي توصل اليه المجلس بشأن جدول الاعمال المؤقت للدورة الرابعة للمؤتمر ، ورحب بروح التعاون والحوار الصادق التي سادت في المجلس وكذلك اثناء الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . وقال انه يثق ان نفس الروح سوف تسود الاجتماعات التي ستعقد في الفترة التي تسبق انعقاد المؤتمر وفي المؤتمر ذاته ، مما يمكن من التوصل الى اتفاق رأي حقيقي من شأنه ان يؤدي الى احداث التغييرات اللازمة لبث مزيد من الحيوية في النظام الاقتصادي الدولي بما يحقق الفائدة المتبادلة لجميع البلدان ، النامية منها والمتقدمة النمو على السواء .

١٦ — وقال ان وفده يرى ان جدول الاعمال المؤقت الذي اعتمده المجلس يقدم خطوطا عامة واضحة لمجالات البحث التي تقتضي اتخاذ مقررات عن التدابير اللازمة بشأنها ، دون ان تستبق الحكم بأي شكل من الاشكال ، على الطابع الذي ستتميز به تلك المقررات . واضاف انه في حين انه لا شك في انه سوف يتم اقرار بعض المقترحات ، فلا شك ايضا في ان البعض يرفض بعد النظر فيه موضوعيا . وفيما يتعلق بالمصنوعات ، قال ان حكومته ترى ان وضع استراتيجية شاملة يقتضي قدرا اكبر كثيرا من التدقيق

والدراسة قبل امكان النظر فيها بشكل جدي . واعلن ترحيب حكومته بالأعمال الجارية بشأن المسألة الصعبة المتعلقة بمشاكل ديون البلدان النامية ، وقال انها تفسر الاجراءات المزمع اتخاذها على انها تشمل تدابير يتخذها المقترضون والمقرضون على السواء ، وقال لما اوصى به فريق الخبراء الحكوميين المخصص . اما فيما يتعلق بالبند الخاص بالحالة النقدية ، فقد قال ان حكومته ، مع اعتقادها بأن النظام النقدي الحالي قد عزز التجارة والتنمية ، تؤيد جهود صندوق النقد الدولي — الذي يملك سلطة اتخاذ قرارات في هذا المجال — التي ترمي الى التوصل الى اتفاق بشأن تدابير للاصلاح تأخذ مصالح جميع البلدان بعين الاعتبار الواجب .

الفصل الثانـــي

المسائل المؤسسية والتنظيمية والاداريـــة

ألـف ـ افتتاح الجزء الثاني من الدورة الخامسة عشرة

١٧ ـ افتتح السيد ك. دادزي (غانا)، رئيس المجلس، الجزء الثاني من الدورة الخامســـة عشرة لمجلس التجارة والتنمية في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥.

باء ـ استبدال ثلاثة من نواب الرئيـــس

١٨ ـ ابدى ثلاثة من نواب الرئيس، كان قد سبق انتخابهم، انهم لن يتمكنوا مـــن حضـــور الدورة (١). وفي الجلسة ٤٤٢ المنعقدة في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥، انتخب المجلس بالاجماع، بناء على ترشيح المجموعات المعنية، السيد ت. فابيان (هنغاريا) ليحل محل السيد ج. نيبرغس (هنغاريا) والسيد ت. أوه (اندونيسيا) ليحل محل السيد أ. م. تاجيب (اندونيسيا). وفي الجلسة ٤٤٣ المنعقدة في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥، انتخب المجلس بالاجماع، بناء علـــى ترشيح المجموعة المعنية، انتخاب السيد س. سياسّي (ايران) ليحل محل السيد م. ر. غانّاديان (ايران).

جيم ـ تنظيم اعمال الجزء الثاني من الدورة الخامسة عشرة

١٩ ـ في الجلسة ٤٤٢ (الافتتاحية) المنعقدة في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥، اقر المجلس بوجه عام مقترحات الامانة العامة فيما يتعلق بتنظيم اعمال الدورة (TD/B/566). وقرر استئناف النظر في البند ٢ من جدول الاعمال ("الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: اعدادها، وجدول اعمالها المؤقت، والتحضير لها، وتنظيمها") داخل نطاق فريق الاتصالات المنشأ لهذا الغرض في الجزء الاول من الدورة الخامسة عشرة (الجزء الثالث، الفقرة ٢٧٢). وقرر المجلـــس كذلك تكوين فريق عامل تابع لفريق الاتصالات للنظر في مسألة اختصاصات اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الأساسية وذلك تحت البند ١٣ من جدول الأعمال.

---

(١) وفقا للاجراء الذي اتبع في الدورة الثالثة للمجلس، فان اي اخطار يفيد بـــأن احد نواب الرئيس لن يتمكن من حضور دورة ما خلال فترة عضويته يعد بمثابة استقالة. ويشغـــل منصبه البديل الذي ينتخبه المجلس فيما تبقى من فترة عضويته غير المنتهية. (أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة العادية والعشرون، الملحق رقم ١٥ (A/6315/Rev.1)، الجزء الثاني، الفقرة ٨٣).

دال — معاملة الدول الجديدة الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء فيما يتعلق بالانتخابات

٢٠ — في الجلسة ٤٤٢ ، قرر المجلس ، ريثما يتخذ المؤتمر اجراء في دورته الرابعة عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) ، ان الرأس الأخضر وموزامبيق وسان تومي وبرنسيبي ، التي اصبحت اعضاء في مؤتمر التجارة والتنمية في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، ينبغي ان تعامل ، لأغراض الانتخابات ، كما لو انها في مجموعة البلدان المعددة في الجزء " ألف " من مرفق ذلك القرار ، حسب صيغته المعدلة (انظر المرفق الأول ادناه ، " مقررات اخرى ") .

هاء — انتخاب اعضاء اللجان الرئيسية

(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

٢١ — في الجلسة ٤٤٢ ، اعتمد المجلس اعضاء لجانه الرئيسية ، على النحو الذي وردت به اسماؤها في تقريره بشأن الجزء الاول من دورته الخامسة عشرة (٢) ، واعلن انتخاب جمهورية الكاميرون المتحدة عضوا في لجنة السلع الأساسية ، ولجنة المصنوعات ، ولجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، ولجنة النقل البحري . وبذلك يصبح مجموع الأعضاء في اللجان الرئيسية كما يلي : لجنة السلع الأساسية : ٩٦ ؛ لجنة المصنوعات : ٦٠ ؛ لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة : ٥٧ ؛ لجنة النقل البحري : ٧٩ ؛ لجنة نقل التكنولوجيا : ٦٩ (٣) .

واو — اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

٢٢ — في الجلسة ٤٤٢ ، المنعقدة في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ، اعتمد المجلس تقرير مكتب اوراق التفويض (TD/B/588) .

زاي — العضوية والحضور (٤)

٢٣ — مثلت في الجزء الثاني من الدورة الخامسة عشرة الدول الأعضاء في المجلس التالية اسماؤها : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، المانيا (جمهورية — الاتحادية) ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ،

---

(٢) الجزء الثالث ، المرفق السابع .

(٣) للاطلاع على التواقيع الكاملة للدول الأعضاء في اللجان الرئيسية ، انظر المرفق السادس أدناه .

(٤) للاطلاع على قائمة المشتركين في الدورة ، انظر TD/B/INF.60 .

باكستان ، البرازيل ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، سري لانكا ، السنغال ، السودان ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، الصين ، العراق ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، كندا ، كولومبيا ، كينيا ، ماليزيا ، مدغشقر ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

٢٤ — واوفدت الدول التالية اسماؤها ، وهي دول اعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، لكنها ليست اعضاء في المجلس ، ممثلين عنها الى الدورة : اسرائيل ، افغانستان ، البرتغال ، بنغلاديش ، بنما ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، ساحل العاج ، سنغافورة ، عمان ، قبرص ، الكرسي الرسولي ، كوبا ، الكويت ، لبنان ، لكسمبرغ ، مالطة ، مصر ، منغوليا ، نيكاراغوا ، هندوراس .

٢٥ — ومثلت في الدورة اللجنة الاقتصادية الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

٢٦ — ومثلت في الدورة ايضا الوكالات المتخصصة التالية اسماؤها : منظمة العمل الدولية ، منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، المصرف الدولي ، صندوق النقد الدولي ، المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية . وكانت مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة " غات " ممثلة في الدورة ايضا .

٢٧ — ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية اسماؤها : الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، وامانة الكومنولث ، وجامعة الدول العربية ، والمجتمع الاقتصادي الأوروبي ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والمؤسسة الأوروبية للتجارة الحرة .

٢٨ — ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية اسماؤها : فئة عامة : الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، والغرفة التجارية الدولية ، والمجلس الدولي للوكالات التطوعية . فئة خاصة : رابطة امريكا اللاتينية لمؤسسات التمويل الانمائي .

٢٩ — وكان المؤتمر التوعي الافريقي (ه) ممثلا ايضا في الدورة .

(ه) دعته الأمانة العامة الى الاشتراك في الدورة عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٣٢٨ (د — ٢٩) (أنظر TD/B/L.460) .

جاء — جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية السادسة عشرة للمجلس

(البند ١ (هـ) من جدول الأعمال)

٣٠ — في جلسة المجلس ٤٤٢ ، المنعقدة في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، اشار المتحدث باسم المجموعة دال الى ان مجموعته قد اعلنت عن تحفظاتها ازاء جدول الاعمال المؤقت للدورة العادية السادسة عشرة للمجلس وقت اعتماده في الجزء الأول من الدورة الخامسة عشرة (الجزء الثالث ، الفقرة ٣١٩) ، واقترح اضافة بند عنوانه " العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة " الى جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة .

٣١ — وفي الجلسة ٤٤٣ ، المنعقدة في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ، قال المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين ان مجموعته لا تعترض على الاقتراح المقدم من المجموعة دال ، على اساس ان ادراج ذلك البند في جدول الاعمال المؤقت لا يستبق الحكم على اي مقرر يتخذ بشأن المضمون او التنظيم في الدورة السادسة عشرة ذاتها . واعرب عن امل مجموعة السبعة والسبعين في ان يستهدى المجلس ، لدى النظر في هذا البند في دورته السادسة عشرة ، بالتكييف المعطى للبند في جدول الاعمال المؤقت للدورة الرابعة للمؤتمر .

٣٢ — وذكر ممثل الصين ان وفده لا يرى ضرورة لاضافة اي بند الى جدول الأعمال المؤقت الذي اعتمد في الجزء الاول من الدورة الخامسة عشرة . اما اذا كانت اغلبية الأعضاء في المجلس تود ادراج البند ، فان بلده يشاطر مجموعة السبعة والسبعين رأيها القائل بأن التكييف الذي سيعطى للبند ينبغي ان يتفق مع التكييف المعطى له بالنسبة للدورة الرابعة للمؤتمر . وقال ان وفده يقترح ان تعتذر في صياغة هذا البند صياغة البند ١٥ من جدول الاعمال المؤقت للمؤتمر . وطلب الى الأمانة العامة ان تأخذ بعين الاعتبار الصياغة الكاملة للبند المعد للمؤتمر وذلك لدى اعداد الشروح لجدول الاعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة للمجلس .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٣ — قرر المجلس ، في الجلسة ذاتها ، ان يدرج بندا عنوانه " العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة " بوصفه البند ٥ في جدول الاعمال المؤقت للدورة العادية السادسة عشرة للمجلس ، مع اعادة ترقيم البنود الأخرى وفقا لذلك (انظر الفرع الخامس أدناه) .

طاء — اختصاصات اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الأساسية

(البند ١٣ من جدول الأعمال)

٣٤ — كان مجلس التجارة والتنمية قد قرر ، في الجزء الأول من دورته الخامسة عشرة ، ان يقوم في الجزء الثاني من الدورة ، بمواصلة النظر في اقتراحات الأمين العام لمؤتمر التجارة والتنمية المتعلقة بتعديل اسم واختصاصات وتكوين اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الأساسية (الجزء الثالث ،

الفقرة ٢٩٧ أعلاه) . وعقدت مشاورات غير رسمية بشأن هذه المسألة اثناء الجزء الثاني من الدورة . ونظر أثناء تلك المشاورات ايضا في السبيل البديل المتمثل في انشاء اللجنة الاستشارية واستبدالها بجهاز استشاري جديد . وقد عممت ورقة عمل تتضمن العناصر التي يمكن ان يقوم عليها اي مقرر يتخذ بشأن كل من هذين البديلين .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٥ — في الجلسة ٤٤٣ ، المنعقدة في ٢ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٥ ، قرر المجلس ان يعالج هذه المسألة في دورته الاستثنائية السابعة ، في اطار نظره في تلك الدورة في المقترحات الداعية الى اتخاذ اجراء من جانب المؤتمر بشأن المسائل المؤسسية (٦) ، على ان يأخذ بعين الاعتبار ورقة العمل الواردة في المرفق الرابع ادناه . وطلب المجلس الى الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية ان يتيح قبل هذه الدورة بوقت كاف تفسيرات تكميلية ردا على الأسئلة التي اثيرت اثناء المشاورات .

ياء — اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة

(البند ١٤ من جدول الأعمال)

٣٦ — في الجلسة ٤٤٣ ، قرر المجلس مقرره باعداد وانهاء التقرير المتعلق بالجزء الثاني من الدورة الخامسة عشرة . وفي الجلسة ذاتها ، اعتمد المجلس تقريره الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، المكوّن من التقارير المتعلقة بالدورة الاستثنائية السادسة (المنعقدة من ١٠ الى ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥) ، والجزء الثاني من دورته الرابعة عشرة (المنعقدة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٥) ، والجزء الأول من دورته الخامسة عشرة (المنعقدة من ٥ الى ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٥) والجزء الثاني من دورته الخامسة عشرة (المنعقدة من ٣٠ ايلول/سبتمبر الى ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥) .

كاف — اختتام الدورة

٣٧ — في الجلسة ٤٤٣ ، المعقودة في ٢ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٥ ، اعلن الرئيس اختتام الدورة الخامسة عشرة للمجلس .

---

(٦) البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للمؤتمر .

المرفق الأول

مقرر اتخذه المجلس في الجزء الثاني من دورته الخامسة عشرة

معاملة الرأس الأخضر وموزامبيق وسان تومي وبرنسيبي فيما يتعلق بالانتخابات (أ)

في الجلسة ٤٤٢ ، المنعقدة في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، قرر المجلس ، ريثما يتخذ المؤتمر اجراء في دورته الرابعة عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) ، ان تعامل الرأس الأخضر وموزامبيق وسان تومي وبرنسيبي ، لأغراض الانتخابات ، كما لو انها في مجموعة البلدان المعددة في الجزء ألف من مرفق ذلك القرار ، حسب صيغته المعدلة .

(أ) أنظر الفقرة ٢٠ أعلاه .

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للمؤتمر (أ)

١ — افتتاح المؤتمر .

٢ — انتخاب الرئيس .

٣ — تشكيل المكتب .

٤ — انتخاب نواب الرئيس والمقرر .

٥ — وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر :

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض ؛

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض .

٦ — اقرار جدول الأعمال .

٧ — المناقشة العامة : بيانات رؤساء الوفود .

٨ — السلع الأساسية :

— تدابير بشأن السلع الأساسية ، تشمل قرارات بشأن الاضطلاع ببرنامج متكامل في ضوء الحاجة الى اجراء تغيير في اقتصاد السلع الأساسية في العالم .

٩ — البضائع المصنعة وشبه المصنعة :

— اتخاذ تدابير ، تشمل وضع واقرار استراتيجية شاملة ، لتوسيع وتنويع تجارة صادرات البلدان النامية من البضائع المصنعة وشبه المصنعة ، بقصد بلوغ الأهداف المقبولة بصورة عامة للتنمية الصناعية المعجلة لتلك البلدان .

١٠ — الاتجاهات الأخيرة في التجارة والتنمية على الصعيد الدولي :

— استعراض وتقييم التقدم المحرز في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وغير ذلك من التدابير والمقررات المتخذة على الصعيد الدولي ؛

— استعراض التطورات في الميدان النقدي الدولي .

١١ — النقد والتمويل ونقل الموارد الحقيقية من اجل التنمية :

— قرارات بشأن التدابير الرامية الى التخفيف من مشاكل الدين الخارجية التي يواجهها كثير من البلدان النامية ؛

(أ) اقره المجلس في الجلسة ٤٤٣ (أنظر الفقرة ٤ ، أعلاه) .

— تدابير لزيادة تدفقات رأس المال الصافية الى البلدان النامية بغية تلبية حاجاتها الطويلة الأجل من التمويل الخارجي ؛

— اتخاذ تدابير لتحسين الحالة المالية والنقدية للبلدان النامية ، وفقا لشروط واحكام ملائمة ، وعلى نحو يتناسب مع حاجاتها الانمائية ، وكذلك لتيسير وتحسين تمويل حالات العجز الاستثنائية التي تعانيها ؛

— استمرار متطلبات قيام نظام نقدي دولي من شأنه تعزيز التنمية والتجارة العالمية ، مع الاهتمام بوجه خاص بمصالح البلدان النامية .

١٢ — نقل التكنولوجيا :

— تدابير لتعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية ؛

— قرارات بشأن ايراد مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، والبت ، في ضوء تلك القرارات ، في امر كيفية اقرار تلك المدونة ؛

— التدابير التي ينبغي ان يتخذها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والتجارية والانمائية لنظام البراءات الدولي ، وذلك في اطار المراجعة الدورية مستقبلا لذلك النظام .

١٣ — اقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، والبلدان النامية الجزرية والبلدان النامية غير الساحلية :

— التدابير الخاصة التي يلزم اتخاذها لصالح تلك البلدان .

١٤ — التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية :

— اتخاذ ما يقتضيه العمل من اجراءات لدعم التدابير والمبادرات المتخذة من قبل البلدان النامية لتقوية التعاون الاقتصادي فيما بينها .

١٥ — العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة :

— اتخاذ تدابير متعددة الأطراف لتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ولاسيما التدابير التي من شأنها المساهمة في تنمية البلدان النامية .

١٦ — المسائل المؤسسية :

— توصيات بشأن دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في المستقبل ، وقرارات بشأن الترتيبات المؤسسية المقبلة داخل مؤتمر التجارة والتنمية .

١٧ — انتخاب اعضاء مجلس التجارة والتنمية .

١٨ — مسائل اخرى .

١٩ — اعتماد تقرير المؤتمر الى الجمعية العامة .

الموفق الثالث

تنظيم الدورة الرابعة للمؤتمر

أيد المجلس ، في الجزء الاول من دورته الخامسة عشرة ، مقترحات الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الواردة في الفقرة ١٦ من الوثيقة TD/B/L.404 ، بشأن تنظيم الدورة الرابعة للمؤتمر . وفي ضوء هذا المقرر ، وضوء الخبرة المكتسبة من الدورات السابقة للمؤتمر ، أقر المجلس الترتيبات الاتية المتعلقة بتنظيم الدورة الرابعة للمؤتمر (أ) :

'١' تعقد الدورة الرابعة للمؤتمر في نيروبي ، بكينيا ، في الفترة من ٥ الى ٢٨ ايار/مايو ١٩٧٦ ؛

'٢' يعقد اجتماع تمهيدي للمؤتمر يحضره ممثلو جميع الدول الاعضاء في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في ٣ و ٤ ايار/مايو ١٩٧٦ ، في نيروبي ايضا ، للبت في اكبر عدد ممكن من المسائل التنظيمية والادارية والاجرائية للمؤتمر ، على ان يخضع ذلك لما يصدر عن المؤتمر ذاته من مقررات نهائية ؛

'٣' تتكون لجنة وثائق التفويض المقرر انشاؤها بموجب المادة ١٤ من النظام الداخلي للمؤتمر من نفس الدول التسع الاعضاء في لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة في دورتها الثلاثين ؛

'٤' يتبع في تكوين مكتب المؤتمر ، المقرر انشاؤه وفقا لاحكام المادة ٢٢ من النظام الداخلي للمؤتمر ، نفس التوزيع الجغرافي الذي اتبع في تكوين مكتب الدورة الثالثة للمؤتمر (ب) ، على اساس ان يكون رئيس المؤتمر هو رئيس وفد البلد المضيف ؛

'٥' تنشأ لجنة رئيسية واحدة بموجب المادة ٦٢ من النظام الداخلي للمؤتمر ، تعرف باسم اللجنة العامة ، يكون باب الاشتراك فيها مفتوحا ، وفقا للفقرة ٢ من المادة ٦٢ ، لجميع اعضاء المؤتمر ؛ وتحال جميع بنود جدول الاعمال ، فيما عدا البنود التي تقرر الجلسة العامة ان تختص هي بالنظر فيها ، الى اللجنة العامة للنظر فيها ووضع تقرير بشأنها ؛

'٦' تقوم اللجنة العامة على الفور بتشكيل افرقة للتفاوض ، يفتح باب الاشتراك فيها أمام جميع الاعضاء المهتمين بالامر ، وفقا للممارسة المتبعة في مؤتمر الامم المتحدة

(أ) انظر الفقرة ١٤ أعلاه .

(ب) انظر التذييل أدناه .

للتجارة والتنمية ، وذلك للنظر في وضع مقترحات محددة ، على ان يكون من المفهوم انه يجوز احالة عدة بنود الى فريق واحد لابقاء مجموع عدد الافرقة صغيرا بشكل معقول ؛

' ٧ ' ووفقا للمادة ٦٥ من النظام الداخلي للمؤتمر ، تقوم اللجنة العامة ، بالاضافة الى تعيين رئيسها ، بتعيين نائب للرئيس ومقرر ، على نحو يكفل توزيعا جغرافيا عادلا ؛

' ٨ ' يراعى في تعيين رؤساء افرقة التفاوض ضرورة تأمين توزيع جغرافي عادل ؛

' ٩ ' يوزع مجموع تسهيلات الاجتماعات ، حسب الحاجة ، فيما بين الجلسات العامة واللجنة العامة وافرقة العمل ، على أن يكون من المفهوم أن العدد الاقصى للاجتماعات التي يمكن عقدها في وقت واحد مع توفير الترجمة الشفوية لها هو ستة اجتماعات ؛

' ١٠ ' لا توفر محاضر موجزة الا للجلسات العامة فقط ، وفقا للمقرر الذى اتخذه المجلس بهذا المعنى في دورته الرابعة عشرة ؛

' ١١ ' يقوم المؤتمر في بداية اعماله باعتماد جدول زمني عليه ان يلتزم به أشد التزام ممكن من اجل تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد والتسهيلات المتاحة ؛ على ان يفسح هذا الجدول الزمني مجالا كافيا لاجتماعات الافرقة الاقليمية ؛

' ١٢ ' تقوم الحكومات ، اذا أمكن ، بتعيين رؤساء وفودها من أشخاص برتبة وزير أو ما يعادلها ، ويوضع في الدورة الاستثنائية السابعة للمجلس جدول لاشتراكهم ، لكي يتسنى تحقيق أكبر فائدة من تواجدهم ؛

' ١٣ ' تعتبر تقارير المجلس المقدمة الى الجمعية العامة بشأن دوراته الثانية عشرة (ج) ، والثالثة عشرة (د) ، والرابعة عشرة (هـ) ، والخامسة عشرة (و) ، وبشأن دوراته الاستثنائية الخامسة (ز) والسادسة (ح) والسابعة ، بمثابة تقرير المجلس الى المؤتمر في دورته الرابعة .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/8715/Rev.1 و Corr.1) ، والمرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9015/Rev.1) ، الجزء الثاني .

(د) المرجع نفسه ، الجزء الثالث .

(هـ) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9015/Rev.1) والمرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/10015/Rev.1) ، الجزء الثاني .

(و) المرجع نفسه ، الجزآن الثالث والرابع .

(ز) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9015/Rev.1) الجزء الأول .

(ح) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/10015/Rev.1) ، الجزء الاول .

تذييـــل

تكوين مكتب المؤتمـــــر

١ — وفقا للمادة ٢٢ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يتألف مكتب المؤتمر من :

(أ) رئيس المؤتمر ؛

(ب) ومقرر المؤتمر ؛

(ج) ورؤساء اللجان الرئيسية ؛

(د) وعدد من نواب الرئيس يصل بمجموع اعضاء المكتب الى خمسة وثلاثين عضوا .

٢ — اذا اعتمدت الفقرة (٥) من المقترحات التنظيمية لن تنشأ سوى لجنة رئيسية واحدة للمؤتمر . وسوف يترتب على ذلك ضرورة انتخاب اثنين وثلاثين نائبا للرئيس . وضمانا لتوفر التوزيع الجغرافي المنشود ، ينبغي ان يتم انتخابهم بعد انتخاب مقرر المؤتمر ورئيس اللجنة العامة .

٣ — كان التوزيع الجغرافي للمكتب في الدورة الثالثة للمؤتمر كما يلي :

افريقيا	٧	(المقرر ، ١ رئيس لجنة ، ٥ نواب لرئيس المؤتمر)
آسيا	٧	(١ رئيس لجنة ، ٦ نواب لرئيس المؤتمر)
المجموعة بـــاء	١٠	(٢ من رؤساء اللجان ، و ٨ نواب لرئيس المؤتمر)
امريكا اللاتينيـــة	٦	(الرئيس ، ١ رئيس لجنة ، ٤ نواب لرئيس المؤتمر)
المجموعة دال	٤	(١ رئيس لجنة ، ٣ نواب لرئيس المؤتمر)
الصيـــن	١	(نائب لرئيس المؤتمر)
المجموع :	٣٥	

المرفق الرابع

نصا مشروعين بديلين لمقررين للمجلس بشأن مسألة اختصاصات اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الأساسية (أ)

البديل ألف : الغاء اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الأساسية وانشاء لجنة استشارية جديدة ، وذلك يتطلب اجراء من جانب الجمعية العامة

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) ومقرر المجلس ٨ (د — ١) ، اللذين انشأ بموجبهما اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الأساسية ،

واذ يأخذ في الاعتبار انه في الوقت الذي ستستمر فيه الحاجة في نطاق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى افرقة من الخبراء متخصصة لمناقشة مسائل محددة بغية تهيئتها للدراسة على المستوى الحكومي الدولي ، فانه من المستصوب توفر مصدر للمشورة المستقلة والأفكار الجديدة بشأن الأهداف العريضة واتجاهات السياسة العامة في ميدان التجارة والتنمية ، مع مراعاة ترابط المشاكل والسياسات العامة في ميادين التجارة والنقد والتمويل ،

١ — يوصي الجمعية العامة بأن تعدل قرارها ١٩٩٥ (د — ١٩) بشطب الجملة الثانية من الفقرة ٢٣ (أ) منه (ب) ، مما يسمح بالغاء اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الأساسية ؛

(أ) أنظر الفقرتين ٣٤ و ٣٥ أعلاه .

(ب) فيما يلي النص المشار اليه :

" ٢٣ — ينشئ المجلس من الهيئات الفرعية ما قد يكون لازما له لتأدية وظائفه على نحو فعال . ويقوم خاصة بانشاء اللجان التالية :

(أ) لجنة للسلع الأساسية تتولى ، فيما تتولى ، الوظائف التي تقوم بها الآن لجنة التجارة الدولية للسلع الأساسية واللجنة المؤقتة لتنسيق الاتفاقات الدولية للسلع الأساسية . وتبقى لجنة التنسيق المؤقتة باعتبارها هيئة استشارية للمجلس ؛ " .

وقد انشئت اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الأساسية بمقتضى مقرر المجلس ٨ (د — ١) " لتحل محل اللجنة المؤقتة السابقة لتنسيق الاتفاقات الدولية للسلع الأساسية " .

٢ — ويقرر ، بشرط موافقة الجمعية العامة على التوصية الواردة في الفقرة ١ أعلاه واعتبارا من تاريخ اتخاذ الجمعية العامة لهذا الاجراء ، الغاء اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الأساسية وانشاء هيئة فرعية جديدة تعرف باسم " اللجنة الاستشارية للمجلس " ، تكون اختصاصاتها وتكوينها كما يلي :

(أ) الاختصاصات

تقوم اللجنة الاستشارية للمجلس بتقديم المشورة للمجلس او للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، بناء على طلبهما ، بشأن اية مسألة تدخل في اختصاص مؤتمر التجارة والتنمية . وتجتمع اللجنة حسب الاقتضاء استجابة لطلب المجلس او الأمين العام . وتبلّغ تقارير اللجنة الاستشارية الى المجلس بواسطة الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية . ويجوز للجان الرئيسية للمجلس أن تطلب الى المجلس احالة مسائل الى اللجنة الاستشارية ، ويجوز للمجلس احالة تقارير اللجنة الاستشارية الى لجانه الرئيسية لغرض اعلامها واتخاذ ما التدابير المناسبة (ج) .

(ب) تكوين اللجنة

' ١ ' الأعضاء

يعين المجلس اعضاء اللجنة الاستشارية (اثنا عشر) من الأشخاص البارزين الذين يوصي بهم الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، والذين لهم خبرة عريضة بمشاكل التجارة والتنمية ، اخذا في الاعتبار ترابط المشاكل والسياسات العامة في ميادين التجارة والنقد والتمويل . وعلى المجلس ان يسعى الى ضمان توفر المستوى اللازم من الخبرة الفنية لدى الأعضاء ، وان يأخذ في الاعتبار الحاجة الى تمثيل جغرافي كاف . ويسمي المجلس احد هؤلاء الأعضاء رئيسا للجنة الاستشارية . ويؤدي اعضاء اللجنة الاستشارية اعمالهم بصفتهم الشخصية . وتكون فترة عضويتهم ثلاث سنوات ويجوز اعادة تعيينهم .

' ٢ ' ممثلو المنظمات الدولية

يخطر الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المنظمات الدولية المهتمة بالأمر بدورات وجدول اعمال اللجنة الاستشارية للمجلس ، ويدعوها الى ايفاد ممثلين عنها بصفة مراقبين .

* * *

(ج) ينبغي ان يكون مفهوما انه يمكن وضع تقارير اللجنة الاستشارية في متناول اللجان المعنية اذا كان مقررا انعقاد تلك اللجان قبل دورات المجلس التي ستعرض عليها هذه التقارير .

البديل باء : تعديل اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الاساسية ، وذلك لا يتطلب اجراء من جانب الجمعية العامة

ان مجلس التجارة والانماء ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) وقرار المجلس ٨ (د — ١) ، اللذين انشأ بموجبهما اللجنة الاستشارية للمجلس وللجنة السلع الأساسية ،

واذ يأخذ في الاعتبار انه في الوقت الذى ستستمر فيه الحاجة في نطاق مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الى افرقة من الخبراء مخصصة لمناقشة مسائل محددة بغية تهيئتها للدراسة على المستوى الحكومي الدولي ، فانه من المستصوب توفر مصدر للمشورة المستقلة والافكار الجديدة بشأن الأهداف العريضة واحتياجات السياسة العامة في ميدان التجارة والتنمية ، مع مراعاة ترابط المشاكل والسياسات العامة في ميادين التجارة والنقد والتمويل ،

يقرر ، بناء على ذلك ، تعديل اسم اللجنة الاستشارية واختصاصاتها وتكوينها كما يلي :

(أ) الاسم

تعرف اللجنة الاستشارية من الآن فصاعدا باسم " اللجنة الاستشارية للمجلس " ؛

(ب) الاختصاصات

تقوم اللجنة الاستشارية بتقديم المشورة للمجلس او للأمين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، بناء على طلبهما ، بشأن اية مسألة تدخل في اختصاص مؤتمر التجارة والتنمية . وتجتمع اللجنة حسب الاقتضاء استجابة لطلب المجلس او الامين العام . وتبلغ تقارير اللجنة الاستشارية الى المجلس بواسطة الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية . ويجوز للجان الرئيسية للمجلس ان تطلب الى المجلس احالة مسائل الى اللجنة الاستشارية ، ويجوز للمجلس احالة تقارير اللجنة الاستشارية الى لجانه الرئيسية لخرض اعلامها واتخاذ ما التدابير المناسبة (ج) .

(ج) تكوين اللجنة

' ١ ' الأعضاء

يعين المجلس اعضاء اللجنة الاستشارية (اثنا عشر) من الأشخاص البارزين الذين يرشحهم الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية ، والذين لهم خبرة عريضة بمسائل التجارة والتنمية ، آخذا في الاعتبار ترابط المشاكل والسياسات العامة في ميادين التجارة والنقد والتمويل . وعلى الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان يدعو كلا من المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة ولمجموعة " غات " لتقديم اسماء بعض المرشحين الذين يمكن ان يعين احدهم عضوا في اللجنة الاستشارية .

وعلى المجلس ان يسعى الى ضمان توفر المستوى اللازم من الخبرة الفنية لدى الأعضاء ، وان يأخذ في الاعتبار الحاجة الى تمثيل جغرافي كاف . ويسمّي المجلس احد هؤلاء الأعضاء رئيسا للجنة الاستشارية . ويؤدي اعضاء اللجنة الاستشارية اعمالهم بصفتهم الشخصية ، وتدوم فترة عضويتهم ثلاث سنوات ويجوز اعادة تعيينهم .

٢ ' مشلو المنظمات الدولية

للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ان يدعو المنظمات الدولية المهتمة بالامر الى ايفاد مشلين عنها الى دورات اللجنة الاستشارية بصفة مراقبين .

المرفق الخامس

جـــدول الاعمال المؤقت للدورة العادية السادسة عشرة للمجلس (أ)

١ — المسائل الاجرائيـــة :

(أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛

(ب) اقرار جدول اعمال الدورة وتنظيم اعمالها ؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ؛

(د) انشاء فريق العمل المعني بالميزانية البرنامجية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ والخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ ؛

(هـ) جدول الاعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الثامنة والدورة العادية السابعة عشرة للمجلس ، وتنظيم اعمال الدورتين .

٢ — مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الاخرى المتخذة من قبل المؤتمر في دورته الرابعة ، وتتطلب اهتمام المجلس بها أو اتخاذ اجراء بشأنها في دورته السادسة عشرة .

٣ — مسائل تتطلب اجراء من المجلس وناشئة عن تقارير هيئاته الفرعية او متصلة بتلك التقاريـــر :

(أ) تجارة السلع الاساسية ؛

(ب) التمويل المتصل بالتجارة ؛

(ج) النقل البحرى ؛

(د) النقل الدولي المتعدد الوسائل .

٤ — ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي .

٥ — العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

٦ — مسائل خاصة أخرى في ميدان التجارة والتنمية :

(أ) تعزيز الصادرات :

' ١ ' تقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشـــترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة " غات " بشأن دورته ؛

(أ) كما أقره المجلس في الجزء الاول من دورته الخامسة عشرة (انظر الجزء الثالـــث ، المرفق الخامس أعلاه) وبصيغته المعدلة في الجلسة ٤٤٣ المنعقدة في ٢ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٥ (انظر الفقرة ٣٣ أعلاه) .

(٢) جهود الامم المتحدة لتعزيز الصادرات [قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٦٢٠ (د — ٥١)] ؛

(ب) الانماء التدريجي للقانون التجارى الدولي : التقرير السنوى التاسع للجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي ؛

(ج) التجارة الدولية في المواد التعليمية والعلمية : دراسة مقدمة من المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ؛

[(د)—(ه) مسائل لا يشملها البند ٢ ومطلوب من المجلس أن يبتها قيد النظر] .

٧ — المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :

(أ) معاملة الدول الجديدة الاعضاء في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بالانتخابات ؛

(ب) انتخاب اعضاء اللجان الرئيسية ؛

(ج) تعيين أعضاء اللجنة الاستشارية للمجلس (وللجنة السلع الاساسية) ؛

(د) تسمية المنظمات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي ؛

(هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛

(و) استعراض فعالية الترتيبات الموضوعة ، بمقتضى مقرر المجلس ٤٣ (د — ٧) ، والرامية الى اشتراك المنظمات غير الحكومية في انشطة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ؛

(ز) استعراض جدول الاجتماعات ؛

(ح) النظر في مقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٦٥ (د ت — ٧٥) ؛

(ط) الاثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس .

٨ — الميزانية البرنامجية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لفترة السنتين ١٩٧٨—١٩٧٩ والخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ ؛ تقرير الفريق العامل لدورة السادسة عشرة (المقرر اجتماعه في نيسان/ابريل — أيار/مايو ١٩٧٧) .

٩ — مسائل اخرى .

١٠ — اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

المرفق السادس

أعضاء لجان المجلس الرئيسية (أ)

لجنة السلع الاساسية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
اندونيسيا
اورغواى
اوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
جمهورية افريقيا الوسطى
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية الليبية
جمهورية فيتنام الجنوبية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رواندا
رومانيا
زامبيا
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي

(أ) انظر الفقرة ٢١ أعلاه .

الصين
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا
غينيا
غرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

لجنة المصنوعات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
اندونيسيا
اوروغواى
ايران
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
جمهورية افريقيا الوسطى
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية الليبية
جمهورية فيتنام الجنوبية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا

فنلندا
فولتا العليا
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية

موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
اندونيسيا
اوروغواى
اوغندا
ايران
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر

جمهورية افريقيا الوسطى
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية الليبية
جمهورية فيتنام الجنوبية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
كندا
كوبا

كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية

النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ــ الاتحادية)
اندونيسيا
اوروغواى
اوغندا
ايران
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بولندا
بوليفيا
بيـــرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
جامايكا
الجزائـــر
جمهورية افريقيا الوسطى
الجمهورية الدومينيكيـــة
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية الليبية
جمهورية فيتنام الجنوبية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريـــا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمـــرك
رومانيا
زائيـــر
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السويد
شيلي
الصين
العراق
غابون
غانـــا
غواتيمالا
غينيا
فرنســـا
الفلبين
فنزويـــلا
فنلندا
فولتا العليا
كنـــدا
كوبـــا
كوستاريكا
كولومبيـــا
الكويـــت

كينيـــا
ماليزيـــا
مدغشقـــر
مصـــر
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشماليـــة
موريشيوس
الـــنرويج
نيجـــيريا

نيكاراغـــوا
نيوزيلنـــدا
الهنـــد
هنـــدوراس
هنغاريـــا
هولنـــدا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابـــان
يوغوسلافيـــا
اليونـــان

لجنة نقل التكنولوجيا

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
ايران
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
جامايكا
الجزائر
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية الليبية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سري لانكا

السودان
السويد
سويسرا
سيراليون
شيلي
العراق
غانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
كندا
كوبا
كولومبيا
الكويت
كينيا
مالطه
ماليزيا
مصر
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية
موريشيوس
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان